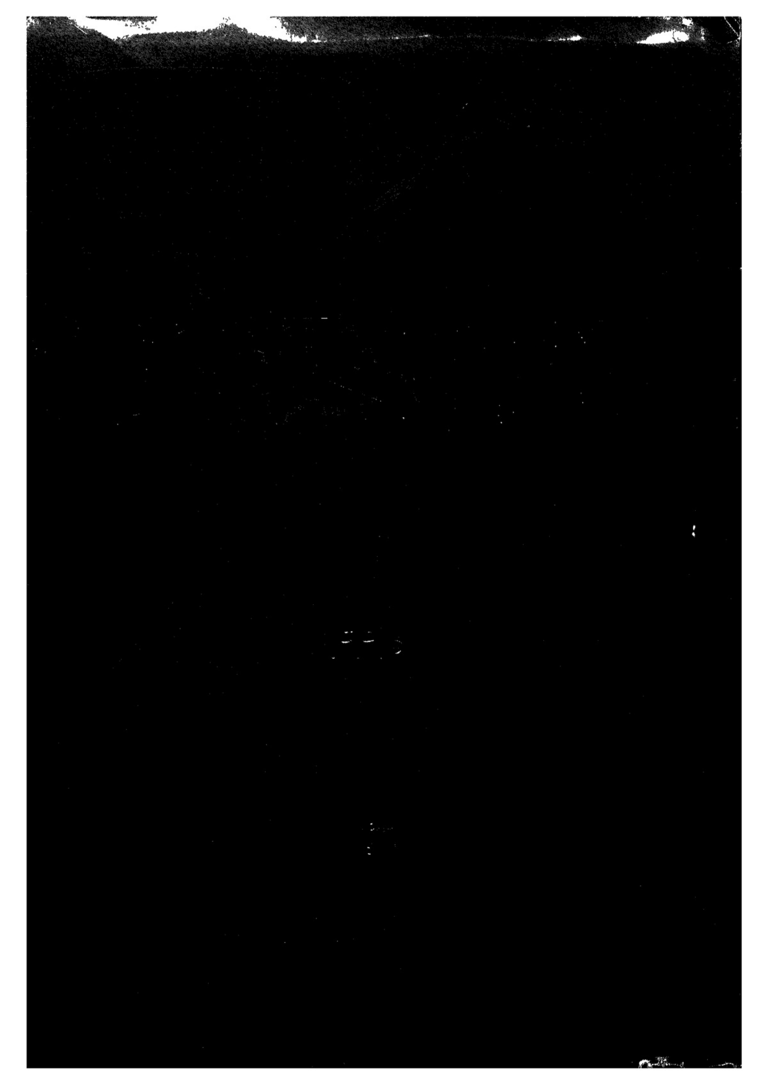





بسم الله الرحمن الرحيم

الإرهاب والتطرف

١٩٩٥

المجلد ٢٩

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣

مجلد رقم ٢ سواقط الأرهاب١٩٩٥ (المجلد الثانى)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أوكار للتنظيم بالدقهلية والقاهرة والجيزة ... وسر صندوق بريد ١٣٨٧٨ "الخوطوم"!			
	اخبار الحوادث	١	٩٥/٠٨/١٠
" ليبرتى" تتحدث عن تجاوز الاتفاق بين الحكومة والإخوان وتحذر من التصعيد			
	الشعب	٣	٩٥/٠٨/١١
تصحيح من اللواء حسن ابوباشا			
	الأهرام	٦	٩٥/٠٨/١٣
اعترافات خطيرة لأعضاء تنظيم العائدون من السودان			
مهنى انور	اكتوبر	٨	٩٥/٠٨/١٣
تجديد حبس ٧٩ متهما فى تنظيمى الاسكندرية وكفر الشيخ			
	السياسى المصرى	١٣	٩٥/٠٨/١٣
التأر فى صعيد مصر : الوجه الاخر للارهاب			
حنان حجاج	المجلة	١٣	٩٥/٠٨/١٣
جماعة الاخوان المسلمين "تحترف" الكذب والارهاب			
	المجلة	٣٧	٩٥/٠٨/١٣
نحن أبرياء من العنف واتهامنا لتبرير ايذائنا			
	المجلة	٣٩	٩٥/٠٨/١٣
الأخوان المسلمون بروفة حكم بروفة فساد			
أسامة سلامة	روز اليوسف	٣١	٩٥/٠٨/١٤
الأخوان فشلوا فى دفن سعيد رمضان فى المدينة المنورة!			
	روز اليوسف	٣٥	٩٥/٠٨/١٤
الإخوان المسلمون اللعب مع السلطة			
	روز اليوسف	٣٦	٩٥/٠٨/١٤
كل رجال ... الإرشاد			
عبد الله كمال	روز اليوسف	٤٠	٩٥/٠٨/١٤

مجلد رقم ٢ سواقط الأرهاب ١٩٩٥ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مصطفى مشهور : نطلب التفاوض مع الحكومة !			
	روز اليوسف	٤٦	٩٥/٠٨/١٤
الجماعة والأرهاب : بين اغتيال القتيل والمشى فى جنازته !			
محمد هانى	روز اليوسف	٤٩	٩٥/٠٨/١٤
أشهر قاتل فى الإخوان لا يزال حيا !			
اسامة ابراهيم	روز اليوسف	٥٣	٩٥/٠٨/١٤
المرشد والرئيس فى غرفة مغلقة			
ابراهيم عيسى	روز اليوسف	٥٥	٩٥/٠٨/١٤
الحكومة اصدرت صحف الاخوان !			
ابراهيم منصور	روز اليوسف	٥٩	٩٥/٠٨/١٤
قليل من الفن كثير من الثرثرة			
عصام زكريا	روز اليوسف	٦٤	٩٥/٠٨/١٤
الهيرالد تريبيون : غالبية المصريين لا يثقون فى حكومتهم			
هاجر سليم	العربى	٦٩	٩٥/٠٨/١٤
ثروات الإخوان المسلمين			
وائل الإبراشى	روز اليوسف	٧٠	٩٥/٠٨/١٤
ماذا يبقى من الديمقراطية فى مصر بعد ضرب الإخوان المسلمين ؟			
	الشعب	٧٤	٩٥/٠٨/١٥
احالة قضية العائدون من السودان على القضاء العسكرى			
	الحياة	٧٦	٩٥/٠٨/١٥
٧٠ ارهابيا فى تنظيم العائدون من أفغانستان والسودان			
جمال عبد الرحيم	الجمهورية	٧٧	٩٥/٠٨/١٥
العشوائية والعنف !			
سعد الدين وهبة	الأهرام	٧٨	٩٥/٠٨/١٩
خلافات جديدة حول منصب المرشد العام !			
ابراهيم خليل	روز اليوسف	٨٠	٩٥/٠٨/٣١

مجلد رقم ٢ سواقط الأرهاب ١٩٩٥ (المجلد الثانى)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
كلهم تعاونوا مع المباحث ... إلا مصطفى مشهور كرم جبر	روز اليوسف	٨١	٩٥/٠٨/٢١
قراءة فى مجلة صوفية ... عن فكر الإخوان	الأهالى	٨٧	٩٥/٠٨/٢٣
أنا ... وروز اليوسف والأخوان	روز اليوسف	٨٩	٩٥/٠٨/٢٨
العرب ... و الإرهاب التقرير الكامل لندوة ناقشت الظاهرة وكيفية التصدى لها	الأهرام	٩٣	٩٥/٠٩/٠١
٩٠٪ من أعمال العنف مصدرها الجامعات الإسلامية صلاح عزازى	العربى	١٠١	٩٥/٠٩/٠٤
لا للمحاكم العسكرية عبد العال الباقورى	الأهالى	١٠٣	٩٥/٠٩/٠٦
فكرة ! مصطفى امين	الأخبار	١٠٤	٩٥/٠٩/٠٦
الإخوان ... أمام المحاكم العسكرية ! جمال بدوى	الوفد	١٠٥	٩٥/٠٩/٠٧
المحاكم العسكرية !! والتيارات الإخوانية !! مصطفى كامل مراد	الاحرار	١٠٧	٩٥/٠٩/٠٧
احالة الإخوان للمحاكم العسكرية جريمة فى حق الوطن	الشعب	١٠٩	٩٥/٠٩/٠٨
خروج الاخوان عن الاتفاق حسنين كروم	الأحرار	١١١	٩٥/٠٩/٠٨
محنة الإخوان جمال سلطان	الحقيقة	١١٢	٩٥/٠٩/٠٩
خواطر الإخوان والامريكان حسنين كروم	الأحرار	١١٣	٩٥/٠٩/٠٩

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
أدعو الى تشكيل جبهة وطنية من الأحزاب والنقابات والمثقفين لمواجهة انصار الظلام	الوطن العربى	١١٤	٩٥/٠٩/١٥
لماذا لا توجه قوة الإخوان ضد الاعداء !!	الأحرار	١٢١	٩٥/٠٩/١٦
نداء الى الإخوان : توبوا الى الله	المجلة	١٢٢	٩٥/٠٩/١٦
هلك المتنطعون -١- / ثروت اباظة	الأهرام	١٢٣	٩٥/٠٩/١٨
ابيض واسود الإخوان والديمقراطية / عبد الله السناوى	العربى	١٢٥	٩٥/٠٩/١٨
ظاهرة حز الرؤوس عودة الى عصور التوحش / جمال بدوى	الوفد	١٢٦	٩٥/٠٩/١٨
هل شارك الإخوان فى محاولة اغتيال الرئيس ؟!!	الأحرار	١٢٨	٩٥/٠٩/٢٠
اشتباكا / خالد محمود	الأهرام	١٢٩	٩٥/٠٩/٢٠
المهندسون ... بين الاستحلال والاستهبال	الأهالى	١٣٠	٩٥/٠٩/٢٠
تأجيل قضية احداث الاستحلال وتكفير المجتمع للسبت القادم	الأهرام	١٣٢	٩٥/٠٩/٢١
كلمة عتاب / محمد فريد زكريا	الأحرار	١٣٣	٩٥/٠٩/٢١
لا ... لمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية	الشعب	١٣٤	٩٥/٠٩/٢٣
الإرهابيان القتيلان جاءا من السودان بتكليف من مصطفى حمزة / جمال عبد الرحيم	الجمهورية	١٤٠	٩٥/٠٩/٢٣

مجلد رقم ٢ سواقط الأرهاب ١٩٩٥ (المجلد الثانى)

العنوان / المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
الإخوان ... ليسوا التنظيم الدولى الوحيد فى مصر ؟؟			
محمد شعبان الموجى	الحقيقة	١٤١	٩٥/٠٩/٢٣
تأجيل نظر قضية تكفير المجتمع الى جلسة ٢٥ أكتوبر			
خالد ابو العز	الأهرام	١٤٣	٩٥/٠٩/٢٤
كيف يدار صراع الحكومة والإخوان ؟			
مصطفى سليمان	الأحرار	١٤٤	٩٥/٠٩/٢٥
الإخوان فى انتظار الإجابة			
عبد الرحمن الراشد	الشرق الأوسط	١٤٦	٩٥/٠٩/٢٥
مصر ... هل يتجاوز الاخوان الخط الأحمر؟			
حسين شعلان	الوسط	١٤٧	٩٥/٠٩/٢٥
المحاكمات العسكرية اعتداء على الدستور			
	الوفد	١٥٣	٩٥/٠٩/٢٦
الارهابى القتيل تزوج باسم مزور			
	الأخبار	١٥٣	٩٥/٠٩/٢٦
العثور على حقيبة متفجرات داخل شقة شقيقة الإرهابى بعين شمس			
عادل السروجى	الأهرام المسائى	١٥٤	٩٥/٠٩/٢٧
رباعيات الحقد والعنف ... الشر والانتقام !			
صلاح الدين حافظ	الأهرام	١٥٥	٩٥/٠٩/٢٧
"أخبار الحوادث" تتابع التحقيقات لحظة بلحظة مع التنظيم الارهابى الجديد			
	اخبار الحوادث	١٥٨	٩٥/٠٩/٢٨
٥٥ الف دولار حولها مصطفى حمزة من بنك سودانى لأعضاء التنظيم فى القاهرة			
فاروق الشاذلى	اخبار الحوادث	١٦٠	٩٥/٠٩/٢٨
لقاءات الهاربيين تمت فى مسجدى الرحمة والفتح			
	اخبار الحوادث	١٦١	٩٥/٠٩/٢٨
النيابة تطالب بتوقيع اقصى العقوبة على المتهمين الثلاثة			
خالد ابو العز	الأهرام	١٦٣	٩٥/٠٩/٢٨

مجلد رقم ٢ سواقط الأرهاب١٩٩٥ (المجلد الثانى)

العنوان المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
نبضات			
	الوفد	١٦٤	٩٥/٠٩/٢٨
أحالة ١٥ من عناصر تنظيم الجهاد بالقليوبية الى المحاكمة خلال ايام			
	الأهرام المسائى	١٦٦	٩٥/٠٩/٣٠
اتهام الاخوان المسلمين بالتغلغل ماذا يعنى ؟!!			
	الحقيقة	١٦٩	٩٥/٠٩/٣٠
السيارة المفخخة لم تنفجر فنجا موكب الرئيس فى اديس ابابا			
خديجة عفيفى	الأخبار	١٧٠	٩٥/١٠/٠٤
مصطفى مشهور : لا علاقة للإخوان المسلمين بـ"مسترفهمى"			
	العالم اليوم	١٧١	٩٥/١٠/٠٤
قرار الاتهام فى انفجارات البنوك الأسبوع القادم			
	الأهالى	١٧٥	٩٥/١٠/٠٤
١٠ قضايا ارهابية بينها " العائدون من السودان "			
	الأهرام	١٧٦	٩٥/١٠/١٠
الخاسر فى محاربة الحكومة للإخوان			
مصطفى عثمان	الشعب	١٧٧	٩٥/١٠/١٠
القبض على الإخوان !! وسياسة الهيلمان !!			
مصطفى كامل مراد	الأحرار	١٧٨	٩٥/١٠/١١
تجديد حبس متهم بالتخابر و ٩ متطرفين			
أحمد نبيل	الأهرام	١٨٠	٩٥/١٠/١٣
و لا مؤاخذة			
عمرو ناصف	الأحرار	١٨١	٩٥/١٠/١٥
من أجل مصر ... لا من أجل الإخوان...			
حسن دوح	الوفد	١٨٣	٩٥/١٠/١٥
الدكتور السعيد كذب فى حق الأخوان وحق القراء			
	المجلة	١٨٣	٩٥/١٠/١٥

مجلد رقم ٢ سواقط الأرهاب١٩٩٥ (المجلد الثانى)

العنوان

المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
إحالة ٣٣ متهما الى محكمة أمن الدولة العليا			
سعيد فرج	الأحرار	١٨٥	٩٥/١٠/١٦
النيابة تطلب أعدام (٣٠) ارهابيا			
	العربى	١٨٦	٩٥/١٠/١٦
الارهابيون قتلوا اللواء الشيمى واستهدفوا ضباط الشرطة			
خديجة عفيفى	الأخبار	١٨٧	٩٥/١٠/١٦
احالة ٣٠ ارهابيا بالصعيد الى محكمة امن الدولة			
جمال عبد الرحيم	الجمهورية	١٨٨	٩٥/١٠/١٦
احالة مجموعة اغتيالات اسيوط للمحاكمة			
	روز اليوسف	١٨٩	٩٥/١٠/١٦
احالة ٣٣ متهما بينهم حدثان لمحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة			
أحمد موسى	الأهرام	١٩٠	٩٥/١٠/١٦



المصدر : اخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ اغسطس ١٩٩٥

اعترافات الارهابيين الخمسة القادمين من الخرطوم :

أوكار للتنظيم بالدقهلية والقاهرة والجيزة ..

وسر صندوق بريد ١٢٨٧٨ « الخرطوم »!

ادلى الارهابيون الخمسة الذين دفعت بهم السودان امام نيابة أمن الدولة العليا للتسلل الى داخل مصر للقيام بعمليات ارهابية باعترافات تفصيلية حول كيفية استدعائهم من افغانستان وتدريبهم بوسائل متقدمة على استخدام الخلايا الضوئية والمؤثرات الزمنية والاجهزة اللاسلكية . كما اعترفوا بدور الجبهة القومية السودانية بزعامة حسن الترابى فى ايواء قيادات وعناصر التطرف والارهاب وعصاباتها وتسكينهم فى احد معسكرات التدريب بجنوب الخرطوم بالقرب من قرية « الكامب » و « كانجو ».. واعترفوا بان بعض العناصر التى شاركت فى حادث اديس ابابا كانت تتدرب معهم بنفس المعسكر ..

ومنهم محمد عبدالرحمن وكنيته ايهاب وعبدالكريم النادى وكنيته ياسين « مقبوض عليه حاليا باثيوبيا » وحسين احمد على شحيط وكنيته « سراج » ويحمل جواز سفر سودانيا وهرب بعد الحادث عائدا الى السودان .. كما اعترفت المجموعة بانها كانت مكلفة بالقيام بعمليات اغتيال ارهابية لعدد من الشخصيات الامنية والسياسية .

مجموعة أديس أبابا تدربت مع المتهمين فى جنوب الخرطوم بقريتى الكامب وكانجو

وتبين من الاعترافات انه تم الدفع بخمسة من العناصر الارهابية المدربة فى معسكرات الارهاب فى بيشاور وفى معسكر خاص بجنوب مدينة الخرطوم .. وتزويد هذه العناصر بمبالغ مالية كبيرة ومحررات مزورة قبل دفعهم الى مصر بمعاونة بعض العناصر السودانية .. وقد تمكنت سلطات الامن من خلال هذه المتابعة اليقظة من ضبط المجموعة فور وصولها الى مدينة ادفو باسوان .. رغم انهم تسربوا فرادى وباسماء مزورة واستخدامهم وسائل تنكر حديثة .

وكشفت الاعترافات ايضا عن الوكر الرئيسى الذى اتخذه قائد المجموعة كان فى مدينة المطرية بمحافظة الدقهلية بعد ان تزوج من احدى المواطنات امعانا فى التخفى .. وكشف هذا عن وجود اوكار اخرى للتنظيم فى القاهرة والجيزة . وكان الارهابى الهارب مصطفى حمزة قائد الجناح العسكرى لما يسمى بالجماعة الاسلامية يتصل بالقيادى الذى هرب الى داخل البلاد عن طريق الاتصال الشفرى بالتليفون .

وتتم الاتصالات بالعناصر القيادية داخل مساجد السيدة زينب وصلاح الدين بالمنيل وعمر مكرم عن طريق علامات معينة ومتعارف عليها .

ورصدت العناصر الأمنية ان اتصالات المجموعة الارهابية تتم عن طريق ابوبكر السودانى وحقيقة اسمه (محمد المهدى) وهو احد المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة فى قضية العائدون من افغانستان او عن طريق صندوق بريد رقم ١٢٨٧٨ الخرطوم .

وقد تم ضبط الارهابى حسنى السيد البحيرى احد ابرز العناصر التى كانت هاربة فى الخارج وقائد المجموعة التى تم ضبطها فى القاهرة .. وهو فنى صناعى .

والارهابى محمد على على الشرقاوى نجار موبيليا وهو مسئول عن تنسيق عمليات الاتصال واللقاءات واعداد المتفجرات واستلام الدعم المالى الذى يرسله مصطفى حمزه من الخارج .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ أغسطس ١٩٩٥

● الارهابى مصطفى عبدالحميد مصطفى السيد مسئول عمليات التنكر والتعامل مع الأجهزة الالكترونية .

● الارهابى ربيع عيد عبدالغنى خليفة .. مسئول الشفرة فى التنظيم .

● الارهابى على قاسم سيف قاسم المراكبى مسئول عمليات الرصد .

وتم ايضا ضبط ٣ بنادق آلية و٣ طبنجات وقنبلة شديدة الانفجار .. وكمية من المحررات الرسمية المزورة بعضها خال من البيانات .. وعدد من الرسوم الكروكية لبعض المنشات الحيوية التى كانوا يعدون لارتكاب جرائمهم الارهابية فيها باستخدام بعض الدوائر الكهربائية فى عمليات التفجير .. كما ضبط مبلغ ١٥ الف جنيه وكمية من الدولارات والجنيهات السودانية .

وايضا اجندة تحتوى على ارقام تليفونات مشفرة واوراق صحف تناولت محاولة الاعتداء الفاشلة على سيارة الرئيس فى اديس ابابا .

وقد وجهت نيابة امن الدولة العليا بعد سلسلة تحقيقات لعدد من رؤساء النيابة تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى لعام لنيابة امن الدولة العليا ٥ تهم الى مجموعة الارهابيين المدفوعين من السودان .

● تكوين وتشكيل تنظيم ارهابى للاخلال بامن واستقرار البلاد والاخلال باحكام الدستور .

● حيازة واحراز اسلحة ومتفجرات بهدف استخدامها فيما يخل بالأمن العام .

● التخابر مع دولة اجنبية للاضرار بالمصالح العليا للبلاد .

● الاتفاق الجنائي والشروع والاعداد لقتل عدد من الشخصيات القيادية خاصة رجال الشرطة .

● الاضرار بالمال العام بالاعداد للتعدى على ممتلكات ومنشات الدولة .

● وكان الارهابيون الخمسة قد اكدوا خلال اعترافاتهم ان المعسكر الذى تم تدريبهم فيه هو نفسه الذى تم تدريب المجموعة الارهابية التى تعرضت لسيارة الرئيس مبارك فى اديس ابابا .. وهو المعسكر الذى يشرف عليه مجموعة حسن الترابي .



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ أغسطس ١٩٩٥

«ليبرتى» تتحدث عن تجاوز الاتفاق بين الحكومة والإخوان وتحذر من التصعيد

حذرت منظمة ليبرتى من خطورة الاستمرار فى تصعيد الأزمة السياسية بين الحكومة والإخوان المسلمين. وأشارت فى بيان أصدرته فى لندن أمس الأول إلى أن سلطات الأمن المصرية لاتزال تشن حملات الاعتقال الواحدة تلو الاخرى ضد أعضاء ومؤيدى جماعة الإخوان المسلمين، ضمن خطة لإضعافها والحيلولة دون مشاركتها فى الانتخابات التشريعية القادمة التى من المقرر أن تجرى قبل نهاية العام الحالى.

وقال البيان: إنه من الملفت للنظر أن السلطات المصرية بدأت منذ أكثر من عام فى تصعيد الأزمة بينها وبين الإخوان، بعد سنوات من التعايش بدا أن الطرفين التزما خلالها بما يعرف بـ«الخطوط الحمراء»، التى كانت تستدعى من طرف السلطة عدم التعرض لكبار الشخصيات الإخوانية، خاصة أعضاء مكتب الإرشاد أو نواب مجلس الشعب السابقين أو كبار النقابيين، بالاعتقال أو المضايقة، على الرغم من اعتقال من هم دون ذلك رتبا من حين إلى آخر؛ للاستجواب أو التخويف، كذلك عدم التعرض لمؤسسات الإخوان الإغاثية أو التعليمية أو الاجتماعية بالمداهمة أو بالإغلاق أو بالمصادرة، وكانت تستدعى من قبل الإخوان عدم التعرض لشخص الرئيس مبارك أو للمقربين من حوله، خاصة أفراد عائلته ومستشاريه، وعدم إثارة الرأى العام ضد الدولة بالمظاهرات أو الإضرابات.

وكانت فترة التعايش تلك تتخللها محاولات غير ناجحة من بعض أجنحة السلطة للتصعيد، حيث كانت الأجنحة الأخرى ترى عدم جدوى ذلك طالما التزم الإخوان بعدم تجاوز الخطوط الحمراء المتفاهم عليها ضمنا، وكان يقود محاولات التصعيد أحمد العادلى -رئيس مباحث أمن الدولة- الذى أمر بالتنصت على مكالمات زعماء ورموز جماعة الإخوان؛ بحثا عما يمكن استخدامه ذريعة للتصعيد.

وكان أحمد العادلى قد أتى به إلى الجهاز وزير الداخلية حسن الألفى، ورغم أنه لم يكن بجهاز أمن الدولة (ذى الأبعاد السياسية) وإنما من مباحث الأموال العامة، إلا أنه ما لبث أن انضم إلى الثلاثى المكون من د. زكريا عزمى -رئيس ديوان رئيس الجمهورية- وصفوت الشريف -وزير الإعلام- وكمال الشاذلى -أمين مساعد الحزب الوطنى والوزير فى الحكومة- وبات يشاركهم التحكم فى مقاليد الأمور فى مصر وفى الإشراف على حملة التصعيد.

ومضى البيان يقول: إنه إثر حادثة اعتداء سلطات الأمن المصرية فى شهر مايو من العام الماضى على المحامين المصريين فى القاهرة، بينما كانوا يحتجون على مقتل زميل لهم فى

البقية ص١٠

الهضيبى ينفى

كتب داود حسن:

نفى المستشار مأمون الهضيبى -المتحدث الرسمى ونائب المرشد العام للإخوان المسلمين- أن يكون هناك اتفاق من أى نوع تم مع الحكومة أو أى من أجهزتها بشأن أى شىء يتعلق بممارسة العمل العام والدعوة. وأضاف فى تصريحات لـ«الشعب» -تعليقا على ما ذكره تقرير منظمة «ليبرتى» الذى أشار إلى وجود اتفاق بين الجماعة والحكومة- فقال: إن ماجاء بالتقرير محض تحليلات تخص كتابها، ونحن فى تحركنا نراعى مصلحة الدعوة والظروف المختلفة.

وأضاف الهضيبى: إنه يرفض كل الممارسات والتجاوزات التى تمارس ضد الآخرين والتى تخالف الدستور وحقوق الإنسان، وطالب بعرض المتهمين فى كل القضايا على قاضيهم الطبيعى، مع عدم تلفيق التهم للأبرياء.

منظمة ليبرتى تحذر بقية صفحة أولى

الاعتقال تحت التعذيب وهو المحامى عبد الحارث مدنى، بدأت السلطات الأمنية بالتصعيد ضد الإخوان، متهمة إياهم بتجاوز الخطوط الحمراء، ومدعية أنهم كانوا وراء تنظيم مظاهرة المحامين التى تخللتها هتافات نددت بالحكومة وبالرئيس مبارك نفسه، وبناء على ذلك اعتقل عدد من المحامين الإخوان وغير الإخوان. وتبعت الحادثة سلسلة متعاقبة من الإجراءات القمعية ضد الإخوان -بالذات- وضد النقابات التى يسيطرون عليها، وبعد اعتقال إبراهيم شرف -أمين عام مكتب الإرشاد- ومجموعة من الإخوان، تبادل الإخوان ورجال مباحث أمن الدولة الاتهامات حول من الذى بدأ التصعيد، فأصرت مباحث أمن الدولة على أن مشاركة الإخوان فى المظاهرات التى شتم فيها الرئيس مبارك تثبت أنهم هم الذين صعدوا أولا، وأبلغ الإخوان رسميا بأن ما يكتبه بعضهم فى الصحف لم يعد مقبولا، وأن «ما كان مسموحا به من قبل لم يعد مسموحا به الآن»، وقد نقل صحفى عن أحد المسئولين الأمنيين قوله فى معرض إجابته عن سؤال عن المدى الذى ستذهب إليه الدولة فى التصعيد مع الإخوان: «إن الحكومة لا تخشى شيئا وإن التصعيد سيكون بلا حدود»، ثم ما لبثت موجات الاعتقال أن تتابعت وطالت رموز معروفة ومشهورة محليا وعالميا، مثل الدكتور عصام العريان، ثم طالت الإجراءات هيئة الإغاثة الإنسانية التابعة لنقابة الأطباء وغيرها من الهيئات.

ولم تقتصر الحملة الحكومية ضد الإخوان على الاعتقال، وإنما شملت تحويل ما لا يقل عن ألفين من المدرسين المشكوك فى انتمائهم أو تعاطفهم مع الإخوان إلى وظائف إدارية، ونقل عدد آخر من مدنهم وقراهم إلى أمكنة نائية، مثلما حدث مع المعلم الذى فاز بجائزة المدرس المثالى على مستوى الجمهورية، ثم عوقب على مثاليته بنقله من المنوفية إلى دمنهور!

وأشار البيان إلى أن الدولة فى مصر يبدو أنها قد تبنت أخيرا شعار «التدين بداية التطرف»، فبدأت تحارب التدين بجميع أشكاله وعلى كل المستويات، وجاءت الحملة ضد الحجاب ومنع الطالبات من ارتدائه فى المدرسة إلا بتصريح مكتوب من أولياء أمورهن؛ لتؤكد التوجه نحو سياسة تجفيف الينابيع التى تشتمل أيضا على مصادرة المدارس الإسلامية، وإخضاع المساجد النشطة دعويا للإشراف الحكومى المباشر، واعتقال الآلاف من المتدينين بالشبهة، ودعم البرامج التليفزيونية والأفلام السينمائية التى تسخر من التدين ومن مظاهره.

وبينما يقترب موعد الانتخابات التشريعية تتفاقم الأزمة بين الإخوان والحكومة، فى وضع لم تعد السلطات تحترم فيه حقوق الإنسان ولا تلتزم بالمبادىء الأساسية ولا بالأخلاقيات الضابطة للعملية الديمقراطية التى تقتضى تساوى الفرص ونزاهة الرقابة القانونية. ومن أبرز ملامح المرحلة الحالية:

– وجود أكثر من خمسين ألف معتقل فى السجون المصرية جلهم يشك فى انتمائهم إلى الجماعات الإسلامية، وقد بات المسئولون عن السجون فى حيرة من أمرهم لا يدرون ماذا يفعلون بهذه الأعداد الهائلة التى تزداد يوما بعد يوم، حتى أن بعضهم -حسبما تشير مصادر ليبرتى الخاصة- يتمنى حدوث تغير فى النظام؛ حتى تجد الدولة مخرجا مناسبا لتسريح هذه الآلاف المؤلفة، ومعظمهم موقوف فى حالة يرثى لها منذ سنوات طويلة ولم يحاكم بعد.



– ممارسة التعذيب البشع في حق الإسلاميين لاستخلاص المعلومات أو لإجبارهم على الإقرار باعترافات جاهزة.

– انتشار ظاهرة «القتل في أثناء الضبط» بحجة مقاومة الاعتقال، مع أن الشهادات قد تواترت على أن معظم هؤلاء يلقى حتفه في أثناء الاعتقال، ثم تطلق عليه النار ادعاء بأنه قُتل في أثناء محاولة الفرار.

– لم تسلم هيئة أهلية من تدخل السلطات، حتى وصل الأمر إلى تغيير قانون انتخاب العمد، بحيث صاروا يعينون بأمر من وزير الداخلية ويتلقون أوامرهم من ضابط المنطقة، وبذلك لم يعد العمدة يستمد شرعيته من أهل قريته وإنما من السلطات الأمنية، وبذلك يصبح ولاؤه لها، فيتحول دوره من حارس على مصالح قريته إلى جاسوس لأجهزة الأمن.. يزودها بالمعلومات ويدلها على أمكنة وجود المطلوبين.

– وقد امتد ذلك ليشمل عمداء الكليات الذين لم يعد بالإمكان انتخابهم؛ خشية أن يصل إلى مناصبهم من لا ترغب الدولة فيه، فصاروا يعينون تعيينا.

– كلما أجريت انتخابات اتحاد الطلاب في الجامعات، تدخلت السلطات عبر شخص العميد بشطب أسماء الطلبة المرشحين، ممن لا ينتمون إلى الحزب الوطني الحاكم، وبذلك يقصي الطلبة من جميع الاتجاهات الأخرى ويحال بينهم وبين أن ينتخبوا.

– نظرا إلى تدخل الدولة في انتخابات اتحادات الطلبة وفي نشاطاتها، كان كثير من الطلبة والمدرسين يعمدون إلى تنظيم ما يسمى بـ«أسر النشاط الطلابي»، إلا أنها منعت ويعاقب كل من يباشر نشاطا فيها.

– تزوير الانتخابات والتدخل في جميع المراحل من العملية الانتخابية إلى التصويت إلى الفرز، وقد بلغ الأمر برجال الحزب الوطني الحاكم الإيعاز إلى عاهرة بالدخول إلى قاعة الاقتراع في أثناء انتخابات مجلس الشورى في حي «المدبح» بالقاهرة وبنزع ملابسها لتتعرى تماما؛ حتى تفسد عملية الاقتراع.

– القتل خارج القانون، وترتكب السلطات المصرية العدد الأكبر منه، حيث تعمد إلى مداهمة مقار المشتبه في انتمائهم إلى الجماعات الإسلامية وتطلق عليهم النار، وتجهز على الجريح منهم.

– الاعتداء على الصحفيين وتقييد حرية الصحافة بسن القوانين الجديدة أو تعديل القديم منها.

وفي نهاية البيان وصفت منظمة ليبرتي تلك الإجراءات التي تلجأ إليها السلطات الأمنية في مصر بأنها تؤدي إلى مزيد من التدهور في علاقة الحكومة بمؤسسات المجتمع، وما من شك في أن الإصرار على انتهاج هذا السبيل في التعامل مع القوى السياسية الراغبة في التنافس السياسي الشريف سيوسع دائرة العنف والعنف المضاد، وقد أعرب مراقبون للأحداث في مصر عن انزعاجهم من دفع السلطات الأمنية بالأمور نحو التدهور.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

...ار الأصدقاء

تصحيح من اللواء حسن أبو باشا

اتصل بى السيد اللواء حسن ابو باشا معلقا على المقال الذى نشر بتاريخ ٧/٢٩ « الفقر والعنف» قال وزير الداخلية الاسبق الذى كان مديرا للمباحث العامة عندما وقعت احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧:

- ان الذى سيطر على ميدان التحرير ليس كما ذكرت الصحيفة الفرنسية ولكن مجموعة من الماركسيين وبعض الناصريين.

- انه قدم تقريرا يوم ٢٧ ديسمبر ١٩٦٦ لوزير الداخلية قال فيه ان التنظيمات الماركسية وعلى راسها حزب العمال الشيوعى يعدون (لانتفاضة شعبية) وان ساعة الصفر التى حددوها هى صدور القرارات الاقتصادية.

- عند صدور القرارات بدأت المظاهرات بتخطيط الماركسيين والناصريين وحدث تجاوب خطير فى ثمانى محافظات وتحولت المظاهرات الى بداية ثورة شعبية حتى اخمدت .

قلت للواء حسن ابو باشا ان التخطيط او استغلال ما حدث غير رئيسى فيما اكتب واتفق معى تماما ان ما حدث كان بداية ثورة شعبية وان المتسبب فيها هو غفلة الاجهزة التنفيذية وعدم قدرتها على التنبؤ باثر قراراتها الخطيرة والهامة فى حياة الناس.

كما انه اتفق معى فى ان ترك هذه المشاكل دون حل هو الذى يحدث التراكم الذى ادى الى احداث الارهاب بعد ذلك.

شكرا للواء حسن ابو باشا وتحية له على ما قدمه لوطنه مع دعوات صادقة بالصحة وطول العمر.

الارهاب السياسى اساس إستراتيجى فى خط الاخوان المسلمين

قرات ما كتبه الأستاذ حسن دوح فى الاهرام السبت ١٩٩٥/٧/٢٩ والحقيقة أن ماكتبه الأستاذ حسن دوح والخط السياسى الذى ينطلق منه يستحقان مناقشة كبيرة.

هو مثلا يقول أن اساس محنتنا إسرائيل والحقيقة ان القضية اصبحت اكبر من ذلك كثيرا بعد أن إتضحت خيوط كانت مختفية فما يحدث فى البوسنة أو الشيشان أو ما سيحدث فى مناطق التماس إن فى البلقان أو غيرها يشى بما سيحدث فى قادم الأيام .. إن إسرائيل جزء من كل

مازال الأستاذ حسن دوح يتحدث عن ماحدث للاخوان فى عصر عبد الناصر ولا ادرى لماذا إختار عصر عبد الناصر فقط ولا يتحدث عما حدث لهم على يد النقراشى أو الملك فاروق ولماذا؟ هل يتكرم الأستاذ حسن دوح يقرر - مع التاريخ - أن الإرهاب السياسى اساس إستراتيجى فى خط الأخوان السياسى وأنهم هم وليس غيرهم الذين بدأوا عمليات الإرهاب السياسى فى مصر وقبل عبد الناصر وهكذا فإن مقولة أن ما لاقاه الاخوان فى سجون عبد الناصر هو سبب وجود جماعات العنف السياسى المنتشرة على الساحة الان هى مقولة غير صحيحة على الإطلاق ولنعترف معا بأنه إذا كانت جماعة الاخوان قد إعتمدت العنف والقتل اساسا إستراتيجيا فى خطها السياسى فعليها ان تقبل بالإرهاب الحكومى بصرف النظر عن الأسباب الأخرى للعنف واخطاء الحكومة .

ثم يخطرنا الأستاذ دوح بأن الأخوان قد نبذوا العنف والحقيقة ومع إعترافى بوجود اكثر من جناح فى الجماعات الاسلامية وأساسها الأخوان - فإن جماعات العنف السياسى فى مصر ليست إلا الجناح العسكرى للاخوان المسلمين أصحاب التراث الأساسى للعنف السياسى فى مصر وأن الأخوان المسلمين ومفكريهم هم الجناح السياسى للجماعات الاسلامية وإلا فبماذا نفسر حركة التكفير الدينى المتفشية هذه الأيام وإستحلال دماء المسلمين بيوتهم واعراضهم وأموالهم السارية الآن فى مصر.

يتحدث الأستاذ حسن دوح أيضا فى إحتضان الحكومة للمشككين فى الاسلام وحمايتهم ولا ادرى بالضبط ماذا يريد الأستاذ حسن دوح من ذلك.. هل يريد أن تتخلى الحكومة عن دورها فى حفظ الأمن لتترك جماعات العنف السياسى فى مصر تنفذ إعداماتها فى الشوارع بمقتضى قراءتها المتخلفة للدين. اليس غريبا أنه فى الوقت الذى تفرغ فيه رجال اللاهوت فى اوروبا منذ العصور الوسطى لدراسة الاسلام ومن بعدهم مراكز البحوث السياسية والاجتماعية والثقافية والمخابرات فى العصر الحديث لنفس المهمة - دراسة الاسلام - نجد أن واحدا من اكبر منظرى الأخوان المسلمين يفخر بأنه لم يقرا كتابا منذ أربعين عاما. اهكذا سيواجه المسلمون المخططات الموضوعة لتصفيتهم .. بإلغاء العقل.

بقيت هناك نقطتان صغيرتان.



● سؤال اريد توجيهه للسادة المشرفين على جريدة الشعب.. هل يرتاح ضميرهم وهم يدافعون عن الشباب المضلل من جماعات العنف السياسى قاتل الأبرياء والذين يموتون هم أيضا فى النهاية

● هل يظن الأخوة فى السودان من اعضاء الجبهة أن قتل حسنى مبارك أو الاستيلاء على إستراحات المصريين فى الخرطوم سيحل مشاكل الاسلام فى العالم .. ام أن القضية قضية تخلف عام هم احد اهم أسبابه بقراءتهم المتخلفة للدين وعدم فهم العالم من حولهم

صلاح الملا

اسئلة حائرة تبحث عن اجوبة عاجلة؟

١. هل ما يعانيه المسلمون فى انحاء العالم خاصة فى البوسنة والهرسك هو الحرب الصليبية الثالثة؟

٢. واين تلك المنظمة المفككة الاوصال المسماة بالامم المتحدة وقراراتها وكيف تنفذ كل قراراتها فى الخليج وتغض الطرف عن البوسنة؟

٣. ولماذا لا تقطع الدول الاسلامية العلاقات مع الدول التى تؤيد الصرب مثل فرنسا وانجلترا وروسيا نصرة لاخواننا فى البوسنة ولماذا لا تجمد الدول الاسلامية او حتى تنسحب من الامم المتحدة حتى تنفذ قراراتها؟

٤. واين امريكا رئيسة مجلس ادارة ما يسمى بالنظام العالمى الجديد واين ضمير العالم الحر واين حقوق الانسان والمواثيق الدولية؟

٥. وهل العلو الحالي لليهود وانفتاح كل الابواب لهم وتدفق سيول العطاء والمشاريع معهم هو العلو الثانى الذى ذكره القرآن الكريم « لتعلون فى الارض مرتين ».

دكتور فوزى محمود
شرباص - دمياط



المصدر : الأخبار ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ ١ اغسطس ١٩٩٥

مهنى أنور

مع الأحداث

اعترافات خطيرة لأعضاء تنظيم العائدون من السودان

تنوير

فى اعترافات مثيرة وخطيرة أمام المستشار هشام بسرايا المحامى العام لنيابات أمن الدولة العليا أدلى أعضاء المجموعة الارهابية الخمسة العائدة من السودان باعترافات مثيرة وخطيرة .. كشف أعضاء المجموعة عن علاقتهم بالمخطط التآمرى الذى تدبره وتموله الجبهة القومية بالسودان بزعامة حسن الترابى ضد مصر وليبيا والجزائر وتونس لنشر أفكارهم والقيام بثورات على غرار ثورة الترابى لإسقاط الأنظمة الحاكمة فى هذه الدول بالقوة المسلحة .

اعترف حسنى السيد البحيرى قائد هذا التنظيم المضبوط إنه « هو وأعضاء التنظيم » اعتنقوا الفكر المتطرف فى الثمانينات ثم سافروا إلى افغانستان وعادوا إلى اليمن ثم السودان مرة أخرى حيث استقر بهم الأمر هناك بعد أن تعرفوا على مصطفى حمزة الارهابى الهارب فى الخرطوم . وانهم تلقوا تدريبات راقية فى كيفية عمليات اغتيال الشخصيات العامة واستهداف المركبات المتحركة واستخدام المدافع الـ آر . بى . جى وبنادق الكلاشينكوف وأدلى قائد التنظيم بأسماء عديدة من الذين اشتركوا معهم فى التدريب ونفذوا محاولة الاغتيال الفاشلة للرئيس حسنى مبارك فى أديس أبابا وهم عبد الكريم النادى عبد الراضى وصفوت حسن عبد النبى والعربى صدقى حافظ وشريف عبد الرحمن توفيق وحسين شميط (حركيا سراج) ومحمد عبد الراضى خليل وأن هناك أسماء حركية أخرى شاركت فى التخطيط وتسفير المنفذين لها والعودة مرة أخرى الى الخرطوم مثل التركى ومحمد وحمزة وكلها أسماء شاركت معهم فى التدريب فى معسكرات الخرطوم .

وأضاف حسن البحيرى فى اعترافاته انه ظل ورفاقه فى الخرطوم منذ ديسمبر ١٩٩٤ حتى أواخر ابريل ١٩٩٥ حينما جاءوا إلى مصر وبدأوا فى تنفيذ مخططاتهم التخريبية .. شعروا بتضييق الخناق حولهم من جانب أجهزة الأمن المصرية ورصد تحركاتهم إلا أنهم كانوا على اتصال دائم بالارهابى الهارب مصطفى حمزة المقيم بالخرطوم والذى كان يرسل اليهم مبالغ مالية كبيرة بالعملات الأجنبية الأمريكية والسودانية واعترف الإرهابى أنه جاء من السودان وبحوزته رسوم كروكية أمده بها مصطفى حمزة لبعض الأماكن المهمة الموجودة داخل مصر فى القاهرة والجيزة والدقهلية وأنهم كانوا يقيمون فى أوكار غير أماكن اقامتهم الحقيقة للتمويه حيث استأجروا وكرين بإمبابة ووكرا آخر بكعبيش بالهرم ووكرين بالمطرية محافظة الدقهلية .

واعترف الارهابى الثانى محمد على على الشرقاوى أن عناصر هامة من الأمن السودانى تولت مسئولية تدبير الأسلحة والمتفجرات والسيارات للتدريب عليها داخل المعسكرات بالعاصمة السودانية الخرطوم وأن عناصر الجبهة القومية كانت تقوم بالزيارات المستمرة لهم للاتفاق معهم على عملية دفعهم إلى مصر عن طريق مصطفى حمزة وإنهم كانوا يتدربون مع عناصر ارهابية من الجزائر وليبيا وتونس والذين انتقلوا معهم من افغانستان إلى اليمن ثم إلى السودان .

وأضاف المتهم أن توجيهات حسن الترابى لهم مع الوسيط المصرى مصطفى حمزة تركزت حول اغلاق هذه البلاد المستهدفة وهى مصر والجزائر وتونس أمام السياحة للتأثير على اقتصادها وخطط الاغتيالات فى مصر والدول العربية الأخرى لتنفيذ مخطط الجبهة الترابية لشعار « الصحوة الاسلامية » .

واعترف المتهم الثانى أنه وزملاءه قاموا بتلغيم الوكر الذى كانوا يقيمون بداخله بالمطرية بالدقهلية ووضعوا دوائر كهربائية حوله لتفجيره فى قوات الشرطة فى حالة مداهمة الوكر .

وكشف قائد المجموعة عن تلقيه مكالمة تليفونية من مصطفى حمزة بالخرطوم أوائل شهر يوليو الماضى اكد فيها قيام مجموعة من عناصر الجناح العسكرى بجماعته بالخرطوم بتنفيذ الهجوم الغادر الفاشل على موكب الرئيس مبارك وعودة بعضهم لقواعدهم فى الخرطوم ..



• إحباط محاولة إرهابية جديدة لاغتيال بعض الشخصيات .. وتفجير أماكن حيوية فى القاهرة والجيزة والدقهلية .

• لماذا تزوج قائد المجموعة الارهابية من مواطنة بالمطرية دقهلية ؟! .

وأن عناصر مسلحة سودانية تسللت الى الحدود المصرية بالقرب من مدينة أدفو لنقل الارهابيين الخمسة عبر الدروب الصحراوية داخل سيارات جيب مختلفة وعاد معهم القيادى الهارب إسلام الغمرى بعد تسليمهم ٥ آلاف دولار وصندوقا من البطاقات المزورة لتسهيل مهمتهم داخل مصر وأن هذه الرحلة استغرقت ٣ أيام كاملة ثم تركوهم لدخول البلاد والاتصال بالعناصر التى ستنفذ العمليات التخريبية من تفجيرات واغتيالات .

وكشفت مصادر أمنية لأكتوبر أن قطاع مباحث أمن الدولة كانت لديه معلومات دقيقة ومحددة عن هؤلاء الارهابيين وانه تابع وصول الارهابيين ودخولهم البلاد وقام برصد لقاءات الارهابيين الخمسة بالعناصر الارهابية الأخرى وقائد المجموعة حسنى البحيرى الذى أستأجر وكرا بمدينة المطرية بالدقهلية وحددت كل الاتصالات واللقاءات بينهم فى الوقت الذى كان فيه حسن الألفى وزير الداخلية يتابع بنفسه المعلومات والجهود التى يبذلها قطاع أمن الدولة برئاسة اللواء أحمد العادلى مساعد أول الوزير ورئيس القطاع حيث أثبت الجهاز نجاحه المنقطع النظير فى الرصد والمراقبة على مدى ٣ شهور كاملة حتى كللت هذه الجهود بالضبط الدقيق لكافة عناصر التنظيم فى جميع أوكارهم .

معسكر التزوير

واعترف المتهم الثالث مصطفى عبد الحميد مصطفى عن وجود معسكر داخل الخرطوم يماثل معسكرات أجهزة الاستخبارات تخصص فى تزوير الوثائق والمستندات المصرية لامداد العناصر المدفوعة لمصر لإستخدامها فى تنقلاتهم وأن القيادى إبراهيم أبو حسنين بالجبهة القومية السودانية يتولى نقل الطرود التى تحمل المستندات المزورة من باكستان الى اعضاء التنظيم الارهابى بالخرطوم .

وكانت قوات مكافحة الارهاب التابعة لقطاع مباحث أمن الدولة قد تمكنت من توجيه ضربة جديدة لاحدى المجموعات الارهابية المدفوعة إلى مصر من داخل الاراضى السودانية حيث نجحت فى الرصد المبكر لعملية دفعها عبر الحدود المصرية الجنوبية ومراقبة قياداتها وكوادرها على مدى ثلاثة أشهر كاملة بعد أن تمكن من اختراق أحد المواقع الرئيسية لقيادات الارهاب فى الخارج والمتواجدة بالسودان ورصد أبعاد مخططها الاجرامى حيث توصلت عملية الاختراق الأمنى من جهاز مباحث أمن الدولة لهذه العناصر الارهابية الهاربة الى معلومات حول قيام القيادى الارهابى الهارب مصطفى حسن حمزة وهو محكوم عليه غيابيا فى القضية رقم ٢٤ لسنة ١٩٩٢ جنايات عسكرية العائدون من أفغانستان والذى تحتضنه قيادات الجبهة القومية الاسلامية السودانية . بالاعداد والتخطيط لهذا المخطط الارهابى حيث تم اختيار خمسة من العناصر الارهابية الحاصلة على تدريبات عسكرية راقية بالمعسكرات الإفغانية .

وقامت عناصر الجبهة والوسيط الإرهابى الهارب بتزويد عناصر المجموعة بمبالغ مالية كبيرة ومحررات مزورة ودفعهم للأراضى المصرية بمعاونة عناصر سودانية وتفجير عدد من المنشآت الحيوية بالدولة خاصة مدينة القاهرة وفى اطار المتابعة والرصد تمكنت أحدى الوحدات الأمنية المكلفة بذلك من رصد المجموعة الارهابية المدفوعة من السودان حال وصولهم الى مدينة أدفو بأسوان ووضعهم تحت المراقبة والسيطرة الكاملة رغم انطلاقهم فرادى فى اتجاه المنطقة المركزية واتخاذهم اسماء كودية مغايرة للاسماء الكودية التى اطلقها عليهم التنظيم بالسودان واستخدامهم وسائل تنكر وبطاقات ومستندات مزورة . وحددت أجهزة الأمن الوكر الرئيسى لقائد التنظيم بمدينة المطرية بالدقهلية بعد زواجه من احدى



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

المواطنات إمعانا فى التمويه والتخفى وعلمت أكتوبر أن جهاز مباحث أمن الدولة رصد اتصالات مسئول المجموعة الارهابية وقياداته بالسودان (الارهابى مصطفى حمزة) من خلال الرسائل الهاتفية والبريدية المشفرة على صندوق بريد رقم ١٢٨٧٨ - الخرطوم ولقاءات مسئولى الاتصال داخل بعض المساجد فى السيدة زينب وصلاح الدين بالمنيل وعمر مكرم بالتحرير .

وفى خلال ثلاثة أيام متتالية وفى أوقات متزامنة هاجمت قوات مكافحة الارهاب الدولى بأمن الدولة بعد تقنين كافة اجراءاتها واستئذان نيابة - أمن الدولة العليا أوكار المجموعة بالمطرية دقهلية وكعبيش وإمبابة وبولاق الدكرور .

لم يعد خافيا على احد الدور الذى يلعبه الدكتور حسن الترابى - زعيم الجبهة القومية الإسلامية فى السودان .. والأب الروحى للنظام السودانى .. فهو يعمل على تصدير الإرهاب .. ويحلم بامبراطورية يكون فيها الحاكم بأمره !.. وتشير التقارير إلى أن الدكتور حسن الترابى أصبح بالفعل يدير عمليات الارهاب سواء من خلاله موقعه كرئيس لجمعية الاخوان المسلمين الدولية .. أو من خلال معسكرات الارهاب التى يتولى إنشاءها فى الخرطوم ..

كشفت التقارير أن تنظيم الإخوان المسلمين الدولى ، بقيادة حسن الترابى ، قد تمكن من إحكام قبضته على عدد من المؤسسات المالية الإسلامية ، فى بعض الدول العربية : بالاضافة إلى اهتمامه بضرورة إنشاء بنك التقوى بالجزائر .. كبداية لإنشاء للبنك العالمى للأصوليين بالجزائر ..!

وأكدت التقارير إن الدكتور حسن الترابى ، قد تلقى أكثر من ثلاثين مليون دولار من حكومات إحدى الدول مع نهاية عام ١٩٩١ .

كما تم رصد أكثر من أربعين مليون دولار ، تم إيداعها فى بنك فيصل الإسلامى السودانى ..!! وتم تهريبها إلى الجزائر لمساعدة جبهة الانقاذ الوطنى ..!

وتؤكد التقارير أيضاً أن بدء عمليات تدريب المتطرفين ، وإدارة حركة الارهاب الدينى كانت فى منتصف عام ١٩٨٩ ، وذلك بعد إجازته من قبل مجلس القيادة العليا لتنظيم الاخوان المسلمين الدولى بقيادة حسن الترابى ، وعضوية عشرين شخصا آخرين .

وقد تم تزويد المتدربين بجوازات سفر سودانية ، وتم توزيعهم على عدد من الدول العربية ..!!

كما تم إنشاء مركزين للامدادات فى شمال السودان ، لإمداد الإرهابيين فى مصر وعدد من الدول العربية والاسلامية بالسلاح المهرب عن طريق « درب الأربعين » ، وعن طريق « وادى النيل » ، وبوسائل وطرق أخرى ..!

المصدر : أكتوبر
التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

التقارير تكشف أسماء وأماكن معسكرات الارهاب فى الخرطوم

مدحت فؤاد

وتشير نفس التقارير ألى أن معسكرات التدريب بالسودان قد وصل عددها قبل نهاية عام ١٩٩١ إلى أكثر من ثلاثين معسكراً للتدريب على الإرهاب وأعمال القتل والترويع وغيرها ..! ولا تزال أعداد هذه المعسكرات فى تزايد مُستمر حتى الآن ..!

وأهم هذه المعسكرات ، كما تقول التقارير :

● معسكر منطقة « جبل » .. لتدريب عدد من أبناء الدول الإسلامية كخطوة أولى ..!

● معسكر منطقة « الكدرو » .. شمال الخرطوم ، لتدريب أكثر من خمسمائة شخص من المصريين والموريتانيين ومن جنسيات أخرى ، وذلك تحت إشراف العقيد إبراهيم شمس الدين ، أحد أعضاء المجلس العسكرى السودانى الحاكم ..! وهو من غُلاة المتعصبين بجماعة حسن الترابى ..!

● معسكر منطقة « جبل الأولياء » .. ويضم المعسكر أكثر من أربعمائة متدرب ومجند لأعمال العنف والارهاب ، من أفغانستان والسودان ، وبعض الدول العربية والاسلامية الأخرى ، وذلك تحت إشراف وإدارة رئيس جهاز المخابرات السودانى ، بكرى حسن صالح ..!

● معسكر « الكاولين » .. ويبعد حوالى مائة وعشرين كيلو متراً شرق الخرطوم ، ويطلق عليه « معسكر الانتحار » ..! لتدريبة حوالى ألف شخص .. من أكثر وأشد الكوادر حماسة والتزاماً وتعطشاً للدم ..! ويشرف على هذا المعسكر الطبيب « سيخة » ، المشهود لـه بتعطشه للعنف وللدم ..!

● معسكر « عروس » ويضم أكثر من ألفين شخص ، من إيران وباكستان ، ومصر ، والجزائر ، وتونس ، وأيضاً من البحرين .

● معسكر « سوبا » .. وهو مخصص لقوات الأمن السودانية ، ويتم التدريب فيه على الاغتيالات السياسة .!

● أما أكثر المعسكرات أهمية وخطورة فى السودان ، فهو معسكر « شمبات » ، ومعسكر « المزرعة » ، حيث يتلقى المتدربون تدريباً على الأسلحة الخفيفة وزرع الكمائن ..

كما أكدت بعض التقارير الأخرى وجود معسكرات لتدريب العناصر المتطرفة والارهابية من الدول العربية ، وان هناك أكثر من عشرة آلاف جندى من دول إسلامية فى جميع أنحاء السودان ، يشرفون على معسكرات الجبهة الإسلامية لتدريب المتطرفين ..!

أما التقارير الأكثر خطورة ، فهى تلك التى تتحدث عن : الأمانة العامة العالمية .. ومهمتها تنسيق عمليات الجماعات التى تدعمها حكومة السودان مالياً وسياسياً ..! وهناك حالياً أكثر من خمسة وعشرين جماعة من هذه الجماعات تنشط فى كل من لبنان والأردن والعراق والجزائر والسودان ، ومحاولات لأن تكون فى مصر .. بالإضافة إلى دول عربية وإسلامية أخرى (!!) .



المصدر : السياسى المصرى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ [illegible] ١٩٩٥

تجديد حبس ٧٩ متهما فى تنظيمى الأسكندرية وكفر الشيخ



هشام سرايا

قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا تجديد حبس ٧٠ متهما فى قضية التنظيم السرى لجماعة الإخوان المنحلة بالاسكندرية وتجديد حبس ٩ متهمين فى قضية تنظيم كفر الشيخ لحين الانتهاء من تفريغ شرائط الكاسيت والفيديو والإطلاع على المنشورات والكتب التى تم ضبطها مع المتهمين .

وجهت نيابة امن الدولة للمتهمين تهم الإنضمام إلى تنظيم سرى يخالف احكام القانون وحيازة منشورات وشرائط تسجيل تتضمن ترويج افكار جماعة الإخوان المنحلة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ مارس ١٩٩٥

الثأر في صعيد مصر: الوجه الآخر للارهاب

ابعاده اقتصادية والمراة مسؤولة تربويا عن القيام به

الفكر المتطرف استغل ظروف الصعيد وهناك «1500 قنبلة ثارية» قابلة للانفجار

أيهما أرحم: عدل الثأر أم عدل القانون؟

القاهرة. حنان حجاج

من قرية موشا في محافظة اسيوط وسط صعيد مصر (380 كيلو مترا عن العاصمة المصرية) خرج سيد قطب ليضع الاطار النظري والفقهي لتكفير المجتمع والخروج عليه. بعده بسنوات قليلة على بعد 30 كيلو مترا فقط، خرج شكري مصطفى ليؤسس اول جماعة تدين بتلك الافكار وتضعها موضع التنفيذ والتشديد، معلنة الانسحاب التام من المجتمع استعدادا للعودة اليه واتهامه بالكفر. ومن جماعة «التكفير والهجرة» خرجت عشرات الجماعات على يد شباب الصعيد المشبعين بقيم الثار والياته التي تحكم الحياة داخل تلك القرى المحاطة بسلاسل من الجبال الشديدة التحصين وقيم شديدة الصلابة.

منذ اربعة اعوام وفي صنبو، وهي اكبر قرى ديروط في محافظة اسيوط (الاولى في عدد جرائم الثار) انطلقت الرصاصة الاولى



المصدر : .... الحياة ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : .... ١٢ أغسطس ١٩٩٥ ....

في صراع مازال مستمرا بين الشرطة والمتطرفين. وهو الصراع الذي بدأ عقب سقوط 17 قتيلا نتيجة لخلاف بين عائلتين احداهما مسيحية والاخرى مسلمة. ولان مسرح الجريمة المعتاد في الصعيد كان وراء ستارته التطرف الديني ثم جاء التدخل الامني، فقد تطور الامر ليتخذ بعدا سياسيا وليمتد الى 43 قرية هي كل مركز ديروط.

وتطور الامر من مجرد خلاف ثاري بين عائلتين الى صراع اخذ طابعا طائفيا بتدخل جماعات التطرف. ثم تحول في النهاية إلى صراع سياسي بعد ان تواجه الخصمان الحقيقيان: الشرطة والمتطرفون.

ولكن هل كان الثار الدافع الى انطلاق الرصاصة الاولى؟ ام ان دماء الابناء والآباء من المتطرفين ابقت على هذا القانون الاجتماعي ليتحكم في ساحة الصراع السياسي؟ وبشكل مباشر هل الصدام الدائر الآن في صعيد مصر تحول في احد جوانبه الى صدام اجتماعي وباتت المعركة الدائرة في الصعيد حربا ثارية بين جهاز الشرطة والمتطرفين وعائلاتهم؟

عندما بدات معركة صنبو علق اللواء فكري شبانه مدير امن القليوبية بقوله «ان جريمة الثار ليست مقلقة بحد ذاتها لكن اقحام طرف ثالث فيها قد يحولها وجهة اخرى، ويزيد النار اشتعالا. وهو ما حدث في ديروط».

د. نصار عبد الله استاذ الفلسفة واحد ابناء اسيوط يعتبر أن ما حدث من تفجر للصراع داخل الصعيد يعد أمرا متوقعا ويشرح ذلك بقوله: «ليست المصادفة وحدها هي التي جمعت بين موجة العنف العائلي والعنف الديني. فان كان الثار مجرد امتداد للتقاليد الثارية الموروثة كما قد يبدو لأول وهلة فإنه كذلك تعبير عن احساس الإحباط واليأس وفقدان الثقة في اجهزة الدولة ومؤسساتها وقوانينها بل واحيانا في نظامها السياسي. وعليه فان د. نصار يرى: ان التطرف الديني نموذج اخر يضاف الى التطرف العائلي، وهو بدوره نوع من الرفض للمؤسسات العامة القائمة وان اختلفت مساحة الرفض او توجهاته. فاذا كان المتطرفون في ظل نموذج التطرف الديني يرون أن ولاءهم وانتماءهم هما لاحكام الشريعة الاسلامية لا لاحكام القوانين الوضعية، وان واجبهم الديني يقضي عليهم بان يقوموا بانفسهم بتطبيق تلك الاحكام، فان المتطرفين في ظل النموذج العائلي يرون ان انتماءهم الى الشريعة العائلية وقوانينها المتجسدة في ضمير ابنائها تسمو على شريعة الاسلام وقوانين الدولة.



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ / ١ / ١٩٩٥

اما ما لم يقله د.نصار فهو ان التطرف لم يساعده فقط الظروف الاجتماعية والسياسية بل ساعده وسهله وجود السلاح الذي يعتبر لازما وضرورة للثأر، ليس لمجرد الاستخدام فقط بل هو في حد ذاته قد يمارس كعمل وتجارة، وهي اولى الجرائم التي تدور في اطار الثأر على حد تعبير أحد رجال الامن فالثأر هو الجريمة المحورية التي لأجلها يتم توظيف الرجال والاموال والاعراف فلكي يتأهل الرجل للقصاص لا بد أن يحصل على السلاح وهذا بدوره يتطلب المزيد من الاموال. ولا مفر وقتها من المغامرة بارتكاب الجريمة أيا كانت وتبدأ بقطع الطريق وتنتهي بالاتجار بالسلاح والمخدرات، وكما تؤكد احصاءات الامن فان ما بين 400 – 500 قطعة سلاح كان يتم ضبطها شهريا حتى عام 1990 قبل اشتعال حرب الارهاب وهو ما قيمته حوالي مليوني جنيه سنويا تبدأ من المسدسات المحلية الصنع وصولا الى الاسلحة ذات قوة النيران الكبيرة كالبندقية الآلية والرشاشة، وهي التي اصبح استخدامها الان معتادا كما حدث في معركة المنيا الاخيرة أما ما قاله أحد اعضاء مجلس الشعب عن احدى محافظات الصعيد فيكشف جانبا آخر «المال والسلاح والعائلة هي عناصر القوة في الصعيد والسلاح هو اداة لتحقيق الامن. واذا اجتمع السلاح مع العقل امتلك الانسان الردع تجاه الآخرين. وقد تعودنا جميعا على ان نمتلك السلاح كافراد وعائلات ولا اقبل بأي حال ان تأتي الشرطة فتسحب سلاحي حتى ولو بقانون، كما يشاع الان من احتمال اصدار قانون لسحب تراخيص السلاح».

ثأر سياسي

وسط كل هذه الظروف الشديدة التعقيد باتت تحليلات الكثيرين تميل الى اعتبار الصراع المسلح في صعيد مصر بين الشرطة والمتطرفين يحكمه قانون الثأر، فكل التصرفات الطبيعية والمعتادة متوفرة: السلاح والتطرف الفكري والظروف الاقتصادية الصعبة، واخيرا الدماء التي لا يمر يوم دون أن تسيل سواء من الشرطة او من ابناء الصعيد. وربما هذا ما جعل معركة الشرطة والارهابيين تطول زمنيا عكس ما كان متوقعا وما كان يعلن عن قرب انتهائها من وقت الى آخر.

حسن رضوان عضو البرلمان عن الحزب الحاكم يشير الى ان الثأر ربما تدخل فعلا في الصراع بين الشرطة والمتطرفين، نافيا ان يكون هذا ما بلغه الوضع الآن بقوله: « مع بداية اشتعال المعركة ضد الارهاب، ودخول الشرطة بسلاحها ورجالها بشكل قوي ومكثف، وهو مالم يعتده اهل الصعيد الذين يميلون الى تجنب التعامل مع الاجهزة الرسمية، ومع عدم ادراك الاهالي لطبيعة هذا الصراع السياسي لم يكن رد فعل الاهالي متجاوبا مع رجال الامن، بل اتخذ الجانب المضاد احيانا. وبمرور الوقت وبعد أن بات واضحا لاهالي الصعيد ما يهدف اليه هؤلاء المتطرفون في صراعهم مع الشرطة تحول الاهالي الى الجانب الآخر تماما، وبات لهم دور هام في محاربة الارهاب». ويضيف: «واذا كان البعض يردد ان ما يحدث في الصعيد الآن ثأر بين الحكومة والاهالي ففي رأيي هناك الاهالي المتطرفون انفسهم الذين يريدون ان يبعدوا الانظار عن الصراع

الحقيقي الدائر». واكد رضوان: «الصعيد لم يكن له يوما ثار مع الحكومة ولن يكون».

كلمات رضوان تقابلها في الطرف الآخر تاكيدات من احد اهالي الصعيد بأن عائلات بأسرها خاصة في محافظة اسيوط دخلت دائرة التطرف ليس ايمانا بافكار المتطرفين ولكن تعزيزا ودفاعا عن ابنائها من اصحاب الفكر المتطرف. حتى ان الشرطة على حد قوله كانت تفاجأ بالنيران اذا حاولوا القبض على ابنائهم. وربما كان هذا السبب ما جعل اسيوط تضم ابرز زعماء التطرف بدءا برفعت زيدان وعرفة درويش وصولا الى ناجح ابراهيم وجمال زكي.

اللواء حسن فتح الباب احد رجال الامن السابقين اكد «ثأرية» الصراع الدائر الآن بين الشرطة والمتطرفين واهلهم في الصعيد وفسر الاسباب قائلا:« الثار في الصعيد قد اتخذ شكلا سياسيا. أو بمعنى ادق بات الصراع المسلح في الصعيد اقرب الى الثار المتبادل بين الشرطة وعائلات بين ابنائها بعض اصحاب الفكر المتطرف. فرجال الشرطة الذين يقاومون ظاهرة الارهاب منذ 4 سنوات غير مدركين حتى الآن العوامل الموضوعية والتاريخية التي تقف خلفها. كما ان سياسة العقاب الجماعي التي تنتهجها الشرطة ادت الى تصدي افراد من عائلات المتطرفين للاخذ بثار ذويهم، فأصبحت الحرب سجالا بين الطرفين وهو ما اطال المعركة بين الشرطة والارهاب. وان كانت الشرطة قد استطاعت اخيرا السيطرة على الموقف فان نار الثار سوف تظل كامنة تحت الرماد ما لم توضع خطط وسياسات طويلة الأمد لايجاد مخرج للمشكلة».

ويبدأ د. المجدوب كلامه متفقا مع اللواء حسن فتح الباب فيقول: خلال السنوات الماضية حدثت تجاوزات من الشرطة لا يمكن تجاهلها، ففي احدى الحوادث المعروفة قتلت الشرطة 7 من الشباب في الصعيد وهم نائمون بدون اي سابق انذار او تبادل لاطلاق النار وعملا بقاعدة الاشتباه التي اتسعت دائرتها وكثر ضحاياها. واذكر ان اول لواء شرطة قتل في الصعيد كان على يد احد اباء المتطرفين الذي قتلته الشرطة فذهب مطالبا بجثة ابنه وكان رد لواء الشرطة جارحا لهذا الرجل الصعيدي البسيط ولم يتسلم جثة ابنه.

وسط هذه التجاوزات كان لا بد ان تزداد الخصومة ويتولد العداء تجاه الشرطة ليتحول الى ثار سواء بين الاهالي ورجال الشرطة انفسهم أو بين عائلات المتطرفين وعائلات رجال الشرطة من ابناء الصعيد. وبالتالي فان الظروف السياسية التي يعيشها الصعيد منذ سنوات زادت من نيران الثار. والثار بدوره اصبح هو المتحكم في سير المعركة ليطيل امدها بعد ان كان الكثيرون خاصة على المستوى الرسمي يؤكدون قرب انتهاء الصراع. ومن الامور الغريبة التي يبدو ان الدولة ادركت خطورتها فتراجعت عنها سريعا ما اثير في فترة ما عن وجود فكرة لتكوين ميليشيات من اهالي الصعيد انفسهم لمساعدة رجال الامن في محاربة المتطرفين. فلو حدث ذلك لكان كفيلا بحرب اهلية تصفى فيها عائلات باكملها. وفي اعتقادي ان دخول الاهالي في الصراع بين



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات . التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

الشرطة والمتطرفين وادراك الامن ذلك هما ما دفع الى التراجع عن الفكرة.

د.احمد ابوزيد وان كان لا ينكر ان جزءا كبيرا من الصراع الدائر حاليا هو حالة من تبادل القتل بين طرفين، الشرطة من جهة والاهالي من جهة اخرى، لا يميل الى اعتباره ثارا ويقول: ما يحدث الان انتقام وليس ثارا، فالثار له قواعده ولعل اهمها ان يكون الطرفان ينتميان الى المجتمع ذاته وان يكون القاتل والقتيل معروفين جيدا ولكن ما يدور الان لا يزيد عن كونه صراعا انتقاميا ليس الا، لكنه رغم ذلك صراع ليس سهلا وعواقبه غير مأمونة، خاصة ان له اكثر من مستوى اهمها المستوى الاول وهو الصراع مع جهاز الشرطة ككل، ومستوى اخر ربما كان اقرب الى الثار بين اهالي القتلى وبعض العاملين في جهاز الشرطة من ابناء المجتمع ذاته، وهذا من شأنه ان يولد صراعات وخصومات عائلية طويلة الامد ستتحول الى ثار بينما قد ينتهي المستوى الاول من الصراع بانتهاء الشرطة من مهامها في هذه المجتمعات. وايا كان شكل الصراع القائم فانه كفيل باحداث حالة من عدم الاستقرار سياسيا واجتماعيا في الصعيد الساخن بطبعه وطبيعته.

الانتخابات الثأرية

واذا كان الثار قد تدخل حديثا في السياسة وصراعاتها في الصعيد فإن السياسة بشكلها التقليدي هي الاخرى لم تبتعد عن الثار والتأثير فيه. فخلال السنوات الاخيرة اصبح للسياسة دورها في تراجع ميزان القوى بين العائلات الصعيدية. فبعد سنوات الانفتاح طرأت على الخارطة الاجتماعية في الصعيد تغييرات كان وراءها ما حققته بعض العائلات الصغيرة نسبيا التي لم يكن لها ثقل اقتصادي من ثروات سواء من سفر ابنائها الى دول الخليج، أو من دخولهم اسواق العمل الحر وهو ما أخل بالخارطة الاجتماعية التقليدية للصعيد حيث العائلات الغنية تتصارع في ما بينها وفيما العائلات الفقيرة تكتفي بالحياة تحت مظلة صراع الكبار.

وبعد تساوي الرؤوس اقتصاديا على الاقل جاءت التعددية الحزبية والانتخابات كدائرة جديدة للصراع،

١٧٠٠٥٥



واصبح الحصول على مقعد داخل البرلمان يعني مزيدا من النفوذ خاصة بين العائلات الاكثر عراقة. والانتخابات كان لها دورها في اشعال مزيد من الخصومات الثأرية نذكر منها الخصومة الشديدة في انتخابات مجلس الشعب المصري الماضية عام 1990 بين عائلتي الدالي وكساب، وبدأت امام نقطة الشرطة في منشأة البكاري في محافظة الجيزة وقتل فيها ثلاثة واصيب خمسة خلال دقائق قليلة. وحدث ذلك عقب انتشار خبر ترشيح كبير عائلة الدالي لعضوية مجلس الشعب. وما حدث في البكاري تكرر باشكال اخرى في عدد من قرى ومدن الصعيد حيث ايقظت المنافسة الانتخابية وخلافات دفينة.

ولم تعد الانتخابات وحدها السبب. فالملاحظ ان كثيرا من العائلات الكبيرة اظهرت حرصا على الحاق ابنائها في اجهزة الشرطة والقضاء وهو ما المح البعض الى انه يكفل لذويهم سلطة ما او على الاقل حماية توفرها وضعية الابناء، وهو ربما على الجانب الآخر ما دفع ابناء عائلات اقل سلطة او غنى الى الانتماء الى الطرف المضاد وهي جماعات التطرف لياخذ الصراع شكلا سياسيا لم يعد خافيا على احد.

وحتى الخصومات الثأرية التي ظلت بعيدة عن السياسة وصراعاتها وهي في الاغلب قديمة بين عائلات في الصعيد، اصبحت اكثر سخونة واكثر دموية خاصة بعدما اصبحت اجهزة الامن كما يؤكد الكثيرون همها الاول الامن السياسي واهمل في المقابل الامن الاجتماعي واصبح الثأر يتحرك بحرية وربما كانت حادثة المنيا الاخيرة التي راح ضحيتها 42 فردا بين قتيل وجريح خير مثال على ذلك.

بقي ان نعرف ان الخصومات الثأرية في الصعيد عندما تحل بشكل سلمي لا يحلها القضاء او الاجهزة الرسمية بل يلعب الدور الاول فيها بعض الكبارممن يحظون بالاحترام ويقوم حكمهم الاساسي على تحقيق توازن القوى. اما استخدام سلطة الدولة او الاجهزة الرسمية فهو غير مقبول وان قبل فغالبا ما يكون بهدف تهدئة هجمات الشرطة. ويعتبر الامر مجرد هدنة ولو جبرية لالتقاط الانفاس لاعادة الكرة. فعلى حد قول احد ابناء الصعيد ان الاجهزة الرسمية لا تتحرك إلا بعد الكارثة لتزيدها. وعليه فان مشاركتها تكون صورية ربما لاكمال المنظر العام ليس إلا، وسط مناخ انعدام الثقة واشتعال الصراع.

الثأر حضور قوي

على الرغم من ان الصعيد في مصر لم يعد المكان الموحش الذي يغلفه الجهل، وتحيط قراه جبال تأوي عتاة المجرمين، و«تلقي» فيه الدولة المغضوب عليهم من موظفيها بعد ان أنارت الكهرباء قرى لم يكن مكانها على خريطة مصر معروفا، وخرجت الجامعات الافاً من ابناء الصعيد، ووصلت وسائل الاعلام حاملة معها رياح تغييرات اجتماعية باتت ملحوظة - رغم كل ما طرا على صورة الصعيد القديمة من تغيير مازال الثأر حاضرا وبقوة ومازالت جرائمه تمثل النسبة الاعلى في جرائم القتل هناك.



المصدر : المجلة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٥

ففي الصعيد طبقا لاحصاءات الامن هناك اكثر من 1500 خصومة ثارية قابلة للانفجار في اي لحظة. وكانت اكبر الانفجارات تلك التي حدثت بين عائلتي حسنين وعبد الرحيم.

ففي مايو (ايار) الماضي شهدت المنيا سقوط 24 قتيلاً و18 جريحا في معركة ثارية بين العائلتين. وجاءت المجزرة كما وصفتها الصحف عقب اختفاء احد افراد العائلة الأولى واتهام العائلة الثانية بانها وراء هذا الاختفاء. وبعد ان شاع انه قتل على يد افراد تلك العائلة اشتعلت المعركة التي استمرت ثلاث ساعات فقط واستخدمت فيها الاسلحة الآلية والرشاشات وربما كان هذا سبب ارتفاع اعداد القتلى والجرحى بالاضافة الى سبب آخر لوح به الكثيرون وقتها وهو ضعف الانتشار الامني او انعدامه على الرغم من ان هذا التفجير كان متوقعا قبل ايام عندما بدأ تبادل الاتهامات بين العائلتين.

وكالمعتاد امنيا حضرت الشرطة بعد انتهاء المعركة وقامت بالقبض على عدد من افراد العائلتين وجمعت عددا آخر من الاسلحة غير المرخص بها.

وما حدث في المنيا - رغم تميزه في ضخامة عدد ضحاياه - نموذج للعشرات من حوادث الثار التي تشهدها مدن وقرى صعيد مصر حيث الثار قانون حاكم وعرف حاضر وهو ما يحرك تساؤلا اساسيا عن الثار والصعيد: لماذا الثار لا يزال حاضرا رغم كل ما طرأ على الصعيد من تغيير؟ ولماذا الصعيد بشكل خاص ومتميز؟

اللواء حسن فتح الباب يعرف الثار بقوله: هو القانون العرفي الذي يسانده الراي العام المحلي ويغلبه على اي قانون وضعي. وهو كذلك صورة من صور الانتقام الجماعي، بحيث يصبح وسيلة لتحقيق غاية هي انزال العقاب بالجاني وفق قانون استقر عليه في الوجدان الجمعي من خلال اجيال متعاقبة.

ومن جانب آخر فان د.احمد ابوزيد استاذ الانثروبولوجيا يرجع وجود الثار في الصعيد بالذات الى اسباب تاريخية بحتة ويشرح قائلاً: الثار كقانون اجتماعي يوجد في المجتمعات القبلية وشبه القبلية. وتاريخيا لم يكن للثار وجود في مصر حتى قدوم بعض القبائل العربية واستقرارها في الصعيد الاقرب مكانا الى شبه الجزيرة العربية في حين لم يشهد الوجه البحري مثل هذه الهجرات. ومع استقرار القبائل في الصعيد استقرت قوانين المجتمع القبلي وعلى رأسها الثار، ربما للسبب ذاته نرصد وجود الثار في بعض البلدان الاوروبية التي دخلها العرب واستقروا فيها زمنا كصقلية وجنوب اسبانيا. ومن الملاحظ ان الثار في مصر وان كان قد ارتبط مكانيا بالصعيد ينتقل مع اصحابه احيانا الى قلب المدن.

ونذكر هنا حادثة الشاب الذي انتقل من احدى قرى ابو تيج في اسيوط الى امبابة في الجيزة وظل سنوات يبحث عن قاتل ابيه حتى وجده يعمل بقالا فتربص به وطعنه بالسكين وهشم رأسه ثم انطلق عائدا الى والدته التي استقبلته بـ«الزغاريد» واقامت سرادقا لتقبل العزاء في زوجها الذي كان قد مات منذ 17 عاما وقت كان ابنها في الثامنة من عمره، وظلت امه تحرضه على الثار من قاتل ابيه حتى تتمكن من اقامة سرادق العزاء له. فالثار في الصعيد يمنع تقبل العزاء في المقتول حتى يؤخذ بثأره من قاتله. ويحمل

مسؤولية الاخذ بالثار اكبر الابناء او اقرب رابطة دم للقتيل لو لم يكن له ابناء ويصبح دور المراة الزوجة او الاخت ان تذكر وتحرض على الاخذ بالثار.

واغرب حوادث الثار ما يحدث احيانا داخل اقسام الشرطة وساحات القضاء. ففي محكمة أبوتيج ايضا تسلل شاب الى غرفة المداولة اثناء مثول المتهم امام هيئة المحكمة وانهال على رأسه بساطور ليسقط وسط بركة من الدماء وسط ذهول القضاة وهو ما تكرر بشكل آخر في محكمة الصف في الجيزة عندما اطلق مزارع النار على متهم خلال نظر المحكمة في تجديد حبسه.

«الثار لا يعني دائما القتل بل هو غالبا وسيلة لايقافه، فالقاتل يعرف انه سيقتل، وربما كان هذا كفيلا بردعه عن فعلته وهو ما لا يوفره القانون الوضعي فالقانون لا يقر عقوبة الاعدام الا نادرا خاصة في جرائم الثار، كما ان القضاء بطيء في اصدار الاحكام والعدالة البطيئة نوع من الظلم بينما يعتبر الثار نوعا من العدل الذي اقره العرف والمجتمع». هذا الكلام لحسن رضوان عضو البرلمان المصري واحد اقطاب عائلة رضوان في محافظة سوهاج ثاني اكبر محافظات مصر في عدد قضايا الثار، وهو كلام ربما يفسر حوادث الثار الغريبة داخل ساحات المحاكم او بشكل ادق ما يحدث من اخراج القانون واحكام القضاء من حسابات الثار. فانتظار القاتل للثار منه حتى بعد اداء عقوبته والخروج من السجن امر معتاد في الصعيد، لكن هل «عدل الثار» كما قال رضوان هو السبب الوحيد لاستمرار هذا القانون الحاكم في صعيد مصر حتى الان؟

د.احمد المجدوب رئيس وحدة الجريمة في المركز القومي للبحوث يؤكد كلام رضوان مضيفا اليه اسبابا اخرى فيقول: الثار عملة ذات وجهين: وجه نراه نحن كأهل مدن باعتباره جريمة لا تتفق مع القانون، ووجه آخر اصيل يقوم على انه وسيلة لحماية الحقوق واستردادها، كما ان علينا الا ننكر دور الطبيعة التي ساهمت في تشكيل وجدان الانسان الصعيدي. فالصعيد ذو طبيعة قاسية يعيش ابناؤه على شريط زراعي ضيق تضيق معه فرص الحياة والرزق، بحيث يصبح الحفاظ على الوجود اهم ما يرمي اليه هذا الانسان البسيط رغم قسوته. ويجب ان لا نتجاهل الربط بين الرجولة والثار واعتبار التخاذل عن ادائه عارا لا يمحى.

وبينما يقدم المجدوب تفسيرا اجتماعيا للثار فان د.احمد ابوزيد يراه اقتصادي الابعاد، ويشرح: التنظيم الاجتماعي القبلي نتج عنه وضع اقتصادي يقوم على ان الفرد لا تكون له قيمة بذاته بل هو يستند قيمته ووجوده من الجماعة او العائلة التي ينتمي اليها وبالتالي فان الاقتصاد نفسه يصبح ذا طابع قبلي فالعمل تعود نتيجه الى الجماعة وليس الى الفرد وبالتالي فإن اي اعتداء على فرد في الجماعة انما يعني اعتداء على الجماعة ككل. وموت شخص يعني انتقاص جزء من قوة الجماعة

الاقتصادية والاجتماعية كذلك، وهنا تكون المطالبة بالثأر من جماعة وليس من قاتل فرد. ومن يثأر لا يثأر من شخص القاتل بل من جماعته ومن ترى الجماعة انه يوازي القتيل في المكانة وتحكم المسألة كلها علاقات التوازن التي تحرص تلك العائلات على وجودها في ما بينها. فقد يقتل في عائلة ما شخص له مكانة، وهنا لا يصبح القصاص من قاتله امرا مرضيا او عادلا في رأيهم وقد يرد وقتها بقتل اثنين او ربما ثلاثة من عائلة القاتل وهكذا حتى يتحقق التوازن. وهذا ما لا يتطرق اليه القانون الوضعي الذي يكتفي بمعاقبة القاتل دون تقدير لأهمية ومكانة القتيل ولذلك يظل الثأر القانون الحاكم والقادر - كما يرون - على تحقيق التوازن باقراره لقاعدة منزلة بمنزلة وقوة بقوة وهو على اي الاحوال توازن في الخسارة وليس العكس.

احد المسؤولين من ابناء الصعيد قال عندما سألناه: هل تتوقع ان ينتهي الثأر كقانون اجتماعي مع وصول وسائل الاعلام وارتفاع نسبة التعليم: «لا بد ان نفصل تماما بين التعليم والوعي الثقافي واختفاء الثأر او وجوده. فالثأر ليس جريمة عادية تؤثر فيها متغيرات الحياة، بل هو عقيدة اجتماعية باقية. وإلا فبماذا نفسر كون الكثيرين من المتعلمين يرتكبون جرائم الثأر حتى يقال احيانا ان هناك علاقة بين الفقر والثأر وهو امر مردود عليه فالثأر منتشر بين عائلات غنية كما بين العائلات الفقيرة.. وهو منتشر طالما ان الصعيد موجود» ■

اشهر الخصومات الثأرية

الخصومات الثأرية التي غالبا ما تنشا بسبب قد يبدو بسيطا وتستمر لسنوات، هي خصومات طويلة العمر وتمتد اجيالا ولا تسقط بالتقادم. ففي ديروط يعود الخصام بين عائلتي جلال والغراقلة الى 1945 بينما يبلغ عمر الخلاف بين العرب والهوارة في قنا حوالي خمسين عاما ولم يتم الصلح بينهما الا عام 1987.

وهناك خصومات ربما لا تتميز بالقدم التاريخي لكنها حققت شهرة كبيرة خاصة ان ضحاياها شخصيات لها وزنها في المجتمع. ولعل اشهر الخصومات نشبت عام 1984 بين عائلتي خضر وعزام وقامت بسبب عدة اقفاص تحطمت عن طريق الخطأ لتلتهم نيران الثأر عبد الفتاح عزام محافظ الجيزة وعضو مجلس الشورى وهو احد كبراء عائلة عزام. وكان آخر فصول الثأر بين العائلتين الذي انهارت محاولات الصلح فيه اكثر من مرة قتل عميد الشرطة سيد عزام وزوجته وابن عمه وجد زوجته في وقت واحد داخل سيارتهم.

والشهرة لا تختص بالخصومات فقط بل للثأر اماكنه الشهيرة في صعيد مصر حيث تعتبر دشنا في محافظة قنا من اكثر المناطق شهرة وكذلك مركزا قنا وابو تشت.

وفي اسيوط فان مراكز ومدن القوصية واسيوط وديروط والبداري تتصارع معظم عائلاتها بسبب الثأر. فهناك خلاف بين عائلتي زلينم وكريف ومهران والزواتين، وبين بيت موسى والمواجز. وفي سوهاج يتصدر القائمة مراكز البلينا وطما والمنشاة وسوهاج وجرجا.

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٣ أغسطس ١٩٩٥



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثأر في أرقام

سجلت الاشهر الخمسة الأولى من العام 1995 نحو 38 حادثة ثأرية اتهم فيها 90 شخصا وضبط فيها 37 قطعة سلاح وهي تتوزع كالآتي:

المحافظة	عدد الحوادث	عدد المتهمين	السلاح المضبوط
اسيوط	29	69	29
سوهاج	5	11	5
المنيا	2	6	1
بني سويف	1	1	1
قنا	1	3	1

العام 1994 بلغ عدد حوادث الثأر 122 تتوزع كالآتي:

المحافظة	عدد الحوادث	عدد المتهمين	السلاح المضبوط
اسيوط	80	207	78
قنا	10	20	8
سوهاج	9	19	8
المنيا	8	16	7
بني سويف	3	7	3
الغربية	3	5	1
القاهرة والجيزة	لم تسجل فيهما حوادث ثأر		

(من احصاءات مصلحة الامن العام)



المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الثأر طقوس وأساطير

● ساهمت الاساطير والخرافات في اذكاء روح الثار في الصعيد المصري ومنها الاسطورة التي تقول ان روح القتيل تتشكل بهيئة طائر يحوم حول الموقع الذي قتل فيه مطالبة بدمه وانها لا تهدأ حتى تسيل دماء القاتل. ويعتقد آخرون ان طائرا خرافيا يظل ينهش جثة القتيل حتى يثار له اهله وحينئذ يكف عن ذلك.

● تقضي قيم الثار الا يقتل صاحبه خصمه غدرا بل لا بد من تنبيه القتيل قبل قتله للتشفي فيه ويفضل ان يقتل في المكان والوقت الذي قتل فيه من يثار له للدلالة على القوة والتمكن وان كان هذا الشرط لم يعد متمسكا به بشكل حرفي فصاحب الثار يقتل خصمه حتى ولو في المسجد او في المحكمة.

● هناك طريقة واحدة يمكن للقاتل ان يامن بها من الثار وتعرف في الصعيد باسم «القودة» وهي أن يحمل كفنه على يديه ويتجه الى منزل خصومه ولهم ان يقبلوا الكفن فيعفى عنه أو يرفض ويصبح مطالبا بالثار منه.

● الثار في الصعيد لا تاخذه المراة ولا يؤخذ منها لكنها هي المسؤولة عنه تربويا على الاقل. فالمراة هي التي تشبع ابناءها بقيم الثار وتذكرهم به استعدادا للاخذ بثار ذويهم!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ٣-١ خميس ١٩٩٥

مدير مصلحة الامن العام اللواء نصار زاهر:

وراء تصاعد العنف معالجات خاطئة

ليس بيننا وبين اهالي الصعيد ثأر

التطرف استغل الثأر ولكنه لم ينتج عنه

مئات الخصومات الثأرية تغلي تحت رماد الصعيد الساخن ومعارك يومية تشهدها ساحته وعشرات القتلى يتساقطون بين نيران الثأر والارهاب والشرطة حتى بات الفصل على هذا الصعيد امرا صعبا.

«المجلة» التقت اللواء نصار زاهر مساعد اول وزير الداخلية مدير مصلحة الامن العام في مصر.

● تعلمون ان الثأر عادة متأصلة في الصعيد، وأن السلاح متوفر في كل بيت هناك. كيف تغافلتم عن هذه العوامل وتركتم الصعيد كل هذه السنوات تحت سيطرة الفكر المتطرف؟

ـ الثأر كان ومازال موجودا في الصعيد وكذلك السلاح. ولكن هذا لا يعني بالضرورة ارهابا. الارهاب لم يأت الا باستغلال الفكر المتطرف لظروف الصعيد تلك.. وهو لم ينتج عنها كما قال البعض بل استغلها وهذا ما ادركناه. لذا اقول ان المسؤولية لا تقع على جهاز الامن وحده بعيدا عن بقية أجهزة الدولة ولا بد من اعادة نظر في الصعيد ومشاكله.

● كثيرون يعتقدون ان الثأر هو الذي يدير الصراع بينكم وبين المتطرفين، وان الامر تحول تدريجيا الى ثأر بين الأهالي والشرطة؟

ـ المسألة ليست ثأرا او صراعا مع الأهالي. هذا خطأ في المفهوم. نحن ننفذ القانون.ونسعى الى تحقيق الانضباط والشرطة هي ممثلة السلطة الشرعية ودورنا ان نمنع الجريمة وان نتحرك عند حدوثها لضبط الجناة. ومن حقي في اطار ذلك ان ادافع عن نفسي لو هوجمت.

● وماذا عما اعتبره البعض تجاوزات امنية نتج عنها سقوط ضحايا من غير اصحاب الفكر المتطرف اثارت حفيظة المواطنين؟

ـ ليس بيننا وبين الاهالي ثأر والقانون يعطيني حق الدفاع الشرعي عن نفسي. ولعلنا جميعا نذكر حادث الارهابي الذي احتمى باطفاله ولم يستطع رجل الشرطة مهاجمته بسببهم. فما كان منه الا قتل رجل الشرطة.

وعندما اتعامل مع شخص منحرف الفكر او السلوك ويحمل سلاحا فمن حقي ان استخدم سلاحي معه. واذا قضيت عليه فهذا وضع منطقي. اما بالنسبة الى المواطنين فربما كان هناك احجام او عدم قبول للوضع في البداية عندما اشتعلت المواجهات الامنية. ولكن الوضع الان اختلف تماما وكثير من الارهابيين ارشد عنهم الاهالي واصبحوا اكثر اقتناعا بحقيقة ما يقوم به هؤلاء وتأكدوا انهم بلا قضية.

● بماذا تفسر امتداد المعركة مع الارهاب اربع سنوات وخاصة مع تأكيدات الامن المتتالية في بدايتها على قرب نهايتها وانها لن تستمر طويلا ؟

ـ ربما كانت الافكار والمعالجات الخاطئة في الماضي هي التي ادت الى تصاعد الموقف. وأن وجود قيادات التطرف واكثرها من الصعيد وقدرتها على التأثير في اهل الصعيد واستغلالها ظروف الفقر والتشدد كل هذا لا بد ادى الى ما يحدث الآن. لكن الشرطة استطاعت بتحرك واع ومدروس ان تكسب الاهالي الى جانبها كما استطاعت بما وفره ذلك لها من معلومات ان تخترق نشاطات هؤلاء لنصل الى ما وصلنا اليه من نتائج.

● الا تعتقد ان من يدعم الثأر في الصعيد هو الاعتقاد السائد انه يظل البديل الاكثر فعالية من القانون الوضعي؟

ـ الامر ليس عدم ثقة في القانون أو ما يقال عن تحركات الامن بشكل غير مرض أو حتى بطء اجراءات التقاضي، فالثأر في

الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر : المجلة
التاريخ : ٢ / ١ / أغسطس ١٩٩٥

الصعيد قانون مستقل تماما لا يرضى اصحابه إلا بما يرونه. ويرون ان قانونهم يجب تطبيقه، فالطفل لو قتل أبوه يظل عشرات السنين ينتظر حتى يأخذ ثأر أبيه ولو كان قاتله قد مات. وهذا ليس تمردا او عدم قبول كما يقال بل اوضاع استقرت وتغييرها في غاية الصعوبة وهو امر لا يقع عاتقه على الامن وحده.

● ولكن 1500 خصومة ثأرية تنتج عنها جرائم قتل تعتبر من صميم عمل الامن واهتمامه. فكيف تتعاملون معها ؟

- الثأر وان كانت خصوماته الشهيرة معروفة وتحت الرصد الامني، هو كذلك جريمة غير متوقعة فسبب تافه وبسيط قد يشعل نار الثأر في اي لحظة. ومن الممكن ان تشتعل كل يوم خصومة ثأرية هذه الخصومات ندرجها في دفتر قيد الخصومات لدينا وبمجرد حدوث اي طارئ تتحرك الشرطة لتحقيق البلاغ وضبط المتهمين. وحتى نضمن عدم استمرار مسلسل الثأر نقوم على الفور بسحب السلاح الموجود سواء كان مرخصا او غير مرخص تحسبا لامكانية استخدامه في ارتكاب حوادث جديدة بالاضافة الى بذل جهود للصلح بين العائلتين المتخاصمتين من خلال الاجهزة التنفيذية والشعبية.

● رغم ذلك يظل الامر قابلا للانفجار. فالعديد من الخصومات تفجرت بعد الصلح؟

- نحن نبذل قدر استطاعتنا. فهذه جرائم خاصة لها سماتها المتميزة. وقد يأتي شاب صغير غير واع وبشكل فردي يفسد ما تم.

● اكبر حوادث الثأر التي وقعت اخيرا في المنيا قيل انها كانت متوقعة ولم يتحرك الأمن إلا بعد وقوع المذبحة؟

- لماذا نركز على حادثة او اثنتين ونشير الى اهمال الشرطة فيها؟ فحوادث الثأر لابد ان تقع والشرطة مهما بذلت من جهد تبقى مظلومة تماما. ولكن ما أؤكده أن هناك تراجعا في معدلات جرائم الثأر بصفة عامة، وهذا يحسب لنا وسط مجتمع كل اهتمام افراده الاول والاخير هو الحصول على السلاح بطرق مشروعة أو غير مشروعة. ونحن ننظم حملات لا تتوقف لجمع الاسلحة وملاحقة الخصومات.

● هذه الحملات قيل ان هدفها الامن السياسي وليس الامن الاجتماعي ؟

- الامن السياسي يدعم موقف الامن الجنائي ويسير متوازيا معه.. والاهتمام بأي جناح من أجنحة الامن يساهم في استتبابه في كل الاجنحة. فكثير من الكمائن ساعد في ضبط مهربين وتجار مخدرات وهاربين من احكام. والامر في النهاية هو وجود امني أيا كان سببه. والمهم ما يحققه من نتائج ■



المصدر : .... العربي ....

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : .... ١٣ اغسطس 1995 ....

جماعة الاخوان المسلمين «تحترف» الكذب والارهاب

د. رفعت السعيد

امين عام حزب التجمع

وقائع التاريخ لا تكذب والتاريخ يؤكد لنا ان الاخوان المسلمين هم اول من مارس الارهاب المتأسلم وأول من روج لفكرة قتل الخصوم باعتبار انهم خارجون عن الجماعة، والجوهر الفكري لهذه القضية هو ان «حسن البنا» عندما أسس جماعته تصور أنها جماعة المسلمين وليست مجرد جماعة من المسلمين، لهذا عندما اختلف معه بعض اتباعه بسبب قبوله رشوة من شركة قناة السويس الاستعمارية امر بهم، فضربوا على حد قوله (علقة ساخنة) كما جاء في كتابه مذكرات «الدعوة والداعية» بزعم ان «من خرج على الجماعة فاضربوه بحد السيف».

كان ذلك في بداية الثلاثينات، اذاً الجماعة تمارس الارهاب منذ أيامها الاولى، وفي عام 1947 قتلوا القاضي احمد الخازندار وكان المفتي في القتل هو حسن البنا شخصيا. فقاتل الخازندار قال انه قتله بزعم انه سمع المرشد يقول ان هذا القاضي يستحق القتل.

ثم قتلوا بعد ذلك النقراشي باشا، ثم محاولات قتل متكررة يزعم البعض من جماعة الاخوان انهم لا علاقة لهم بهذه الجرائم بل بعضهم بكذب ويدعي انه لم يكن وجود للجهاز السري، او يحاول بعضهم أن يقول ان هذه الجرائم ارتكبت دون علم المرشد، والى هؤلاء جميعا اوجه الدعوة لقراءة عدة كتب ومذكرات منها «الدعوة والداعية» «لحسن البنا»، «النقط فوق الحروف» لـ «احمد عادل كمال» نائب رئيس الجهاز السري للاخوان، «حصاد العمر» لـ «صلاح شادي» رئيس جهاز الوحدات وهو جهاز سري للاخوان، «قصة الجهاز الخاص» لـ «محمود الصباغ» نائب رئيس الجهاز السري ايضا. هؤلاء جميعا يعترفون بل يتباهون بالجرائم التي ينكرها بعض قادة الجماعة ممن احترفوا الكذب، بل ان السيد محمود الصباغ يقول صراحة انه من حق المسلم بل من واجبه ايهام القول (الكذب) للعدو بخداعه، بل هو يؤكد ان القتل غيلة من شعائر الاسلام.

فوق هذا نعود الى كتاب اصدره القاضي «عصام حسونة» وكان وكيل النيابة الذي حقق في قضية «السيارة الجيب» التي كانت تحتوي على كل وثائق التنظيم الخاص. منها بعض وثائق الجهاز الخاص للاخوان التي تقول (ان القتل الذي يعد في بعض الاحيان جريمة يصبح امرا مشروعا دفاعا عن الدعوة) وبالمناسبة كان من بين المتهمين في هذه القضية «مصطفى مشهور» نائب المرشد الحالي والرجل الاكثر قوة في جماعة الاخوان، فقد عثرت في تحقيقات النيابة انه كان ينوي نسف منشآت مطار الماظة، ونسف العديد من المنشآت الاخرى من بينها محطات السكك الحديد وبعض مخازن الاسلحة في القوات المسلحة، وغيرها. ثم كانت هناك محاولة اغتيال الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، هذه المحاولة ينكرها الاخوان ويقولون انها تمثيلية مدبرة للايقاع بهم، وادعوهم الى قراءة كتاب الضابط عبد المنعم عبد الرؤوف وهو اخواني عتيد، ومسؤول الاخوان في الجيش بعد الضابط محمود الحضري. يتحدث في كتابه «هكذا عزلت فاروق عن الحكم» بتفاصيل دقيقة عن اعادة بناء تنظيم مسلح وسط جماعة الاخوان المسلمين عقب هروبه من السجن الحربي عام 1954، ويروي علاقته المباشرة بالذين حاولوا قتل عبد الناصر في تفاصيل دقيقة.

ويروي حسن ابو باشا وزير الداخلية الاسبق انه خلال عمله كضابط وبينما كان يفتش مسكن احد المتهمين من الاخوان، ضبط في احد الكتب رسالة تخاطب قيادة الجماعة بشأن عملية محاولة اغتيال عبد الناصر. اذن نحن ازاء سلسلة متكاملة من عمليات الاغتيال والقتل، وهذه السلسلة تستند الى بناء فكري، هذا البناء الفكري طوره واعاد تنسيقه اكبر مفكري الجماعة سيد قطب، والجماعة انكرت علاقتها بكتابات سيد قطب وخاصة كتابه الشهير (معالم على الطريق) الذي يقول بجاهلية كافة دول العالم وانه لا توجد دولة واحدة تعمل شرع الله ويقول بتكفير كل من لم



المدونة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ اغسطس ١٩٩٥

يعملوا شرع الله وهو لايقبل في ذلك اية مساومة، وله شعار شهير «اما اسلام واما كفر وليس هناك بين بين» والاسلام عنده الايمان بالحاكمية ورفض كل الافكار الاسلامية الاخرى، وهو يمعن في تكفير الجميع، وحكم الكافر معروف ان كان مرتدا، وهو لا يكتفي بالشهادة فمن قالها ولا ينقاد لها فهو كافر، وهو معتقد ان عدم الانقياد يكون القبول بالقانون الوضعي على اعتبار ان (من خلق ملك ومن ملك حكم، وكل من شرع فقد اشرك بالله). وهو يرى ان اي قبول بقانون وضعي هو شرك بالله.

بهذه المقولات التي يختتمها سيد قطب مؤكدا ان الاخوان كينونة مستقلة لا تعترف بالوطن ولا بالشعب ولا بالقومية ولا بالاحزاب ولا بالبرلمان، وتنزع ولايتها عن ذلك كله لان ولايتها فقط لاميرها، فهذا المفهوم صاغ سيد قطب فكره الذي هو الاساس الذي تقوم عليه كل الجماعات المتاسلمة ابتداءا من جماعة التكفير والهجرة (كان شكري مصطفى اميرها واحدا من تلاميذ سيد قطب في سجن طره) انتهاءا بجماعة الجهاد حاليا. ازاء حالة سيد قطب يكذب الاخوان كما يتنفسون فعندما كان مرشدهم المستشار «حسن الهضيبي» تحت وطاة حكم عبد الناصر، انكر علنا كتابات قطب واصدر كتاب «دعاة لا قضاة» لكننا نعود فنكتشف اشياء غريبة، السيدة «زينب الغزالي» وهي واحدة من قيادات الاخوان تقول في كتابها «ايام من حياتي» ان المستشار حسن الهضيبي قرا كتاب سيد قطب معالم في الطريق مرتين وهو في السجن، واجازه قبل طبعه معلنا ان هذا الكتاب قد حصر امل الدعوة كله في سيد قطب، وعندما ارتفع موج الارهاب في الثمانينات بدا الاخوان يتمسكون بانتمائهم لسيد قطب محاولين بذلك التقرب من حملة الرشاشات الجدد، واصدر صفوت منصور وهو واحد من كوادر الاخوان كتابا اسمه «منهج العمل الاسلامي عند جماعة الاخوان المسلمين» اكد فيه ان سيد قطب هو الذي حدد شباب الدعوة وحدد منهجها الفكري والعملي، ثم ياتي صلاح شادي وهو ما هو من جماعة الاخوان ليصدر كتابا عنوانه «الشهيدان حسن البنا وسيد قطب»، يقول فيه ان حسن البنا كان البذرة الصالحة وسيد قطب هو الثمرة الناضجة، والذي يعرف كيف يقدر الاخوان حسن البنا ويعرف الفرق بين الثمرة والبذرة يمكنه ان يعرف قيمة سيد قطب (سيد الارهابيين الجدد لجماعة الاخوان).

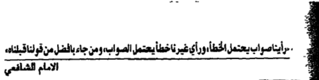
باختصار جماعة الاخوان تحترف الارهاب كما تحترف الكذب ولا يمكننا ان نصدقها بعد كل هذه المخاتلة، ولا مخرج امام الاخوان كي نصدقهم الا بان يعلنوا ادانتهم صريحة واضحة قاطعة لا التواء فيها لكل ما كان في تاريخهم الاسود، ساعتها قد نعيد النظر في هذا السجل الاسود، وقد نعيد التفكير في تقييمنا لهذه الجماعة، اخيرا أسال كيف يفسر لنا الاخوان التهم الواضحة والمحددة والصريحة والتي هناك ادلة عليها من انهم يمولون الان الجماعات الارهابية، نسال اولا من أين؟ وثانيا لماذا؟ ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المجلة

التاريخ : ١٢ أغسطس ١٩٩٥



قضايا وردود

اشراف: عبد اللطيف المناوي

جميع الآراء الواردة في هذا الباب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر «المجلة».

«رأينا صواب يحتمل الخطأ، ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب، ومن جاء بافضل من قولنا قبلناه»

الامام الشافعي

نحن أبرياء من العنف واتهامنا لتبرير ايذائنا

المستشار مأمون الهضيبي

المتحدث الرسمي باسم الاخوان المسلمين

«يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وكونوا مع الصادقين» صدق الله العظيم أعداء الدعوة الاسلامية عامة وأعداء الاخوان المسلمين خاصة، كثيرا ما يحاولون القاء تهمة ارتكاب العنف وتأييد الارهاب على الاخوان المسلمين، وهم ليس عندهم أي سند الا بعض الحوادث القليلة التي حدثت في نهاية الأربعينات، ويخلطون بين هذه الفترة التي كانت مشبوبة بحركات كثيرة ضد الاستعمار وأعوان الاستعمار.

في هذه الفترة وقعت حوادث كثيرة منها اغتيال أمين باشا عثمان وزير المالية الوفدي والذي قال «ان العلاقة بين مصر وانجلترا كزواج كاثوليكي لا يقبل الانفصال» وطبعا معروف ان المجموعة التي ارتكبت حادثة اغتيال كان من بينها الرئيس الراحل انور السادات، وايضا حدثت محاولة نسف بيت النحاس باشا زعيم الوفد ومحاولة اغتياله باطلاق الرصاص عليه، والرئيس جمال عبد الناصر قال في اكثر من حديث له، انه كون مجموعة اطلقت النار على اللواء حسين سري عامر لانه كان يعمل لحساب الملك في الجيش ولم يصب سري ولكن اصيب بعض الجنود، وهذا أعطاه درسا ان هذه العمليات ليست سليمة. وطبعا كان قد سبق ذلك اغتيال رئيس الوزراء أحمد باشا ماهر على اثر اعلانه دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء وحوادث اخرى كثيرة، ومعروف أن الملك كون الحرس الحديدي الذي كان يكلف باغتيال بعض الشخصيات المصرية، وفي هذه الفترة ايضا كانت فترة الجهاد ضد الاحتلال الانجليزي في القناة، وايضا كان هناك نحو عشرة الاف متطوع يجاهدون مع الفلسطينيين ضد العصابات الصهيونية اثر انسحاب انجلترا من فلسطين واعلان قيام دولة اسرائيل، والاسلحة كانت كثيرة في ايدي الناس.

في هذه الفترة وفي ظل هذه الظروف ارتكب بعض الاخوان تصرفات شخصية منهم، وبعض حوادث العدوان مثل قتل احمد النقراشي رئيس الوزراء الذي اعلن الهدنة في حرب فلسطين بعد توغل القوات المصرية وقوات المجاهدين في عمق فلسطين وقد مكنت الهدنة اليهود من استيراد السلاح وهزيمة القوات العربية، وايضا قتل الخازندار رئيس محكمة الجنايات الذي حكم في بعض القضايا ضد الاخوان، وبعض حوادث اخرى ضد المؤسسات اليهودية.

هذه الحوادث التي وقعت ضد المصريين أدينت من القيادة الاخوانية ورفضتها واعتبرتها جرائم، ولكن بعد ان وقع الصراع بين عبد الناصر والاخوان، شن عبد الناصر حربا اعلامية شرسة ضد الاخوان ليبرر اعتداءه عليهم وقتله للكثير منهم، وعمد الى اخفاء جهاد الاخوان الذين كانوا معظم المتطوعين في حرب فلسطين، وايضا قام على اكتافهم الجهاد ضد الاحتلال الانجليزي في القناة، وضخم الاعلام وأبرز عمليات اغتيال النقراشي والخازندار، وسلط كل الاتجاهات على ان الاخوان المسلمين يدينون بالعنف والارهاب ويريدون السلطة ويتسترون خلف الدين الى آخر هذه الدعاوي المستمرة حتى الان.

ولا زال النظام في جوهره يمثل الاتجاه الذي اتجه اليه عبد الناصر ويرفض اقامة الدولة الاسلامية التي ينادى بها الاخوان المسلمون، واحيانا يذكرون حادثة المنشية الخاصة بالاعتداء على عبد الناصر ونحن قلنا اكثر من مرة وأيدنا في ذلك حسن التهامي احد الشخصيات القريبة من عبد الناصر، ان هذه الحادثة كانت ملفقة، لاتخاذها ستارا للهجوم على الاخوان وتبرير ما انزله بهم من قتل وتشريد، ولاقصاء الرئيس محمد نجيب ثم الانفراد بالسلطة انفرادا كاملا ومطلقا وحكم البلد من تلك الوقت حكما فرديا ديكتاتوريا مستبدا الى ان مات.

على اية حال الاخوان منذ ان خرجوا من السجون والمعتقلات في اوائل السبعينات وحتى الان، اي من حوالي ربع قرن، كل الحوادث التي عرفتها مصر وهي كثيرة، سواء قتل السادات او التفجيرات او الاعتداءات، كلها انتهت التحقيقات والتحريات والاحكام فيها الى انه ليس لاحد من الاخوان على الاطلاق اي صلة بها من قريب ولا بعيد، واعتقد ان هذا دليل قاطع على ان الاخوان عقيدتهم لا تؤمن بالعنف ولا العدوان على الغير، واقولها واكررها ان فكر الاخوان وعقيدتهم هي الايمان والاسلام ويعرفون ان اكبر الكبائر استحلال النفس التي حرم الله، وفي ظل وجودنا داخل السجون في 1968، 1969 وعلى اثر ما ظهر على السطح من حوادث تفجير، صدر كتاب (دعاة لا قضاة) للمرشد العام الاسبق للاخوان المسلمين «حسن الهضيبي» اكدنا فيه على عقيدتنا التي تمنعنا من تكفير الغير او استحلال دمه او استحلال ماله او ايذائه باي طريقة كانت، واكدنا على اسلوبنا بالدعوة الى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، والحوادث التالية لذلك اكدت التزامنا بهذا المبدأ، ودخلنا انتخابات 1984، وانتخابات 1987 وفزنا في المرتين بعدد من مقاعد البرلمان وادينا دورنا في المجالس النيابية بطريقة حضارية بشهادة الجميع ■



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ / أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإخوان المسلمون

نحن ضد الفساد .. جاء من أي جهة ، ومن أي طرف

هذا التحقيق نعتبره الكتاب الأسود لحكم جماعة الإخوان المنحلة ، لكن متى حكم الإخوان ؟

الإخوان المسلمون بروفة حكم بروفة فساد

بالمستندات حكم الإخوان يتميز بـ:

- تزوير الانتخابات
- انتهاك القوانين
- الفساد المالي والإداري
- رشاوى وعمولات للأتباع والأبناء
- عدم تنفيذ أحكام القضاء

أسامة سلامة

سؤال يتردد كثيراً في الأوساط السياسية : ماذا لو استولى الإخوان على الحكم ؟ وكيف سيحكمون ؟

المتعاطفون معهم يقولون انهم سيحلون جميع المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وسيقضون على الفساد ، أما المعارضون لهم فيرون انه سيكون حكم الإرهاب والدم والرصاص والبطش بالمعارضين .

٠٠٠٠٣١ ٧ ٥٠٠



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

اما الإجابة من واقع التجربة العملية فتقول انهم سيزورون الانتخابات لصالح مرشحيهم وسينتهكون القوانين وسيتميز حكمهم بالفساد المالى والإدارى ، وسينعم اولادهم واتباعهم بالعمولات والرشاوى ، وسيتمتعون بالثراء على حساب المجتمع .. باختصار لن يكونوا احسن حالا من اى حكومة فاسدة .

هذا ليس تجنياً على الإخوان ، بل ما حدث بالفعل عندما حكموا اكثر من ٧٥٠ الف مصرى هم اعضاء النقابات المهنية للمحامين والاطباء والمهندسين والصيادلة والعلميين واتحاد المهن الطبية ، الرقم ليس صغيراً ويصلح بالفعل لتجربة حكم ، فكثير من الدول لا يتجاوز تعداد سكانها هذا الرقم .. وهي بالفعل بروفة لحكم مصر إذا استطاعوا الوصول إليه .

ماذا فعل الإخوان عندما استولوا على مقاليد الحكم في هذه النقابات واصبحوا المهيمنين على إدارة شئونها . وقبل ذلك كيف استولوا عليها ؟

منذ سنوات وبفضل الاغلبية الصامتة التى استطاع الإخوان بفضل تنظيم قوتهم الفوز باغلبية مقاعد مجالس هذه النقابات .. ولكن بمجرد وصولهم إلى الحكم اصبحوا مثل اى حكومة فاسدة تريد الاستمرار في السلطة باى وسيلة حتى ولو كانت غير مشروعة ، ومثل اى حكومة تدعى الديمقراطية ، ولا تمارسها ، لجا الإخوان إلى تزوير الانتخابات .. ولنترك المستندات التى قدمت للنائب العام توضح ذلك .

بعد فوز الإخوان بانتخابات نقابة المحامين العامة كان من المفروض ان تجرى انتخابات النقابات الفرعية بالمحافظات المختلفة ، ولكن المعارضين لهم والذين وحدوا صفوفهم لمواجهتهم اكتشفوا ان الإخوان زوروا كشوف الجمعيات العمومية والتى اصبحت في حوزتهم بعد استيلائهم على حكم النقابة العامة ، فقاموا بإبعاد المحامين المعارضين لهم ، والذين لا يضمنون ولاءهم ، من كشوف المحافظات التى يعملون ويقيمون فيها إلى كشوف محافظات اخرى ، وبذلك لا يجد هؤلاء اسماءهم عند التصويت ، وتضيع عليهم فرصة المشاركة في الانتخابات ، واسرع المعارضون إلى النائب العام واللجنة المشرفة على الانتخابات وابلغوهما بهذه الوقائع ، وكشفوا امامهما ٣٠٠ حالة تزوير في كشوف الجيزة و٢٠٠ حالة في القاهرة ، مما دعا رئيس اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات إلى وقف إجرائها في القاهرة منذ عامين وحتى الآن ، بينما اجريت في المحافظات الاخرى ومنها الجيزة بعد تصحيح بعض الحالات بكشوفها .. ولكن هذا لم يمنع الإخوان ايضاً من التزوير فتقدم عدد كبير من المحامين ببلاغات إلى النيابات يتهمونهم بالتزوير وأيضاً يطعنون ضد الانتخابات مثل تهانى الجبالى عضو مجلس النقابة العامة التى اثبتت العديد من حالات التزوير بالغربية ، وعادل رمزى في المنيا ، وفنجرى التايه في اسوان .. وبالطبع لم يقتصر الامر على نقابة المحامين فتكرر نفس السيناريو في نقابة المهندسين ، والتى اوقفت انتخاباتها منذ عامين وحتى الآن بعد ان ثبت تزوير كشوف الناخبين بنفس الطريقة التى قاموا بها في المحامين ، ووصلت إلى ٦٠٠ حالة في السويس و٣٠٠ في بنى سويف ، والعديد من الحالات في القاهرة والإسكندرية ، وهو ما حدث ايضاً في انتخابات نقابة الاطباء ، والتى تاجلت لنفس السبب ، اما انتخابات الصيادلة والعلميين والتى اجريت انتخاباتها بالفعل ، فقد اثبت المرشحون في السام الشرطة إبعاد الإخوان لاسماء ٣٠٠ صيدلى قبطى من كشوف الناخبين دون إبداء الاسباب ، ولو ظلت اسماؤهم في الكشوف وتمكنوا من الإدلاء باصواتهم لنجح معارضو الإخوان في الفوز بالانتخابات ، ويكفى انه في انتخابات نقابة العلميين ان احد المرشحين لمنصب النقيب لم يجد اسمه في كشوف الناخبين بعد ان اسقطه الإخوان من الكشوف ، وهكذا لجا الإخوان إلى اكثر الإجراءات فساداً وهو التزوير من اجل البقاء في الحكم .. ولم يكتف الإخوان بذلك بل تمادوا في إهدار القوانين وانتهاكها طالما لا تتفق مع مصالحهم ، وابرز دليل على ذلك الاحكام التى اصدرتها محكمة القضاء الإدارى بإلغاء قرارات الجمعيات العمومية التى عقدها الإخوان بمجلس نقابة المهندسين وسحبوا خلالها الثقة من حسب الله الكفراوى نقيب المهندسين ، وذلك بعد ان كشفت المحكمة ان الإخوان اهدروا القانون وتجاوزوه ، ولم يتبعوا الإجراءات القانونية في التصويت ، وفي الدعوة لإجراء الجمعية العمومية ، وهو الامر الذى تكرر اكثر من مرة ، وهو نفس ما حدث في الجمعية العمومية الاخيرة للمحامين والتى تم الطعن عليها لمخالفتها للقانون ، الاكثر من هذا ان الإخوان اعتدوا على القوانين في نقابة المحامين ، وفي تحد سافر يكشف عبثهم بالشرعية وخرقهم للقانون طالما ان تطبيقه ليس في مصلحتهم ، فقد كان من المفروض ان يدخل د . جلال رجب مجلس النقابة بدلاً من عبد الله سليم عضو المجلس الإخوانى والذى توفى ، وذلك باعتبار ان جلال حاصل على اعلى الاصوات بعد اعضاء المجلس إلا ان الإخوان اصروا على ان يحل يوسف عقال التابع لهم بدلاً منه ، والاخير كان عضواً في المجلس عن القطاع العام ثم بلغ سن

المصـدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

المعاش ، الامر الذى يحتم خروجه من المجلس ، لكن الإخوان اصروا على استمراره حتى قضت المحكمة باحقية دخول محمد علوان بدلاً منه عن القطاع العام ، فانتهز الإخوان فرصة وفاة عبد الله سليم واعطوه مقعده بدلاً من جلال رجب الذى لم يجد امامه مفراً من اللجوء للقضاء ، وهو الامر الذى جعل الخواجة نقيب المحامين يصرخ اثناء اجتماع المجلس قائلاً : هذا الامر يحدث لاول مرة فى تاريخ نقابة المحامين ، وبدلاً من تطبيق القانون يتم الالتفاف حوله من اجل البقاء فى السلطة ، إنها مثال للسلطة الفاسدة ، فوقائع الإخوان فى انتهاك القوانين وعدم الالتزام بها كثيرة مثل تقديم للمعتقلين والمسجونين على ذمة قضايا وتنظيمات إرهابية فى نقابة المحامين بعد حصولهم على ليسانس الحقوق ، ورغم وجودهم فى السجون ، وذلك بالمخالفة للقانون ، بل إن مختار نوح امين الصندوق صرح فى الصحف بانه يفخر بذلك .. كل هذا يتم فى إطار دكتاتورى مثل اى حكومة مستبدة لا يهمها راى الشعب او مشاركة

الاخرين لها او اخذ رايهم فانفردوا باتخاذ القرارات فى مجالس النقابات دون مناقشتها ، وهكذا اصبحت القرارات تصدر بطريقة علوية وتفرض على الجميع مثلما حدث عندما دعا الإخوان الرئيس السودانى البشير للقائهم فى نقابة المحامين منذ عامين اثناء زيارته للقاهرة ، وذلك دون اخذ راى باقى الاعضاء الذين فوجئوا بتوجيه الدعوة لهم لحضور اللقاء قبل ساعات من إجرائه ، وهو الامر الذى اعترض عليه سامح عاشور ومحمد فزاع وعاطف جاد وتهانى الجبالى . كما انه جعل احمد الخواجة يقول للبشير : إننا نستقبلك كمواطن سودانى ، وليس كرئيس للجمهورية ، اما فى نقابة المهندسين فقد اتخذوا إجراءات حادة ضد كل من خالفهم فى الراى ، وعندما كشف الدكتور فاروق بوران - الاستاذ بهندسة اسيوط - الفساد الذى تم فى معارض السلع المعمرة ابعدوه عن منصبه كنقيب لمهندسى اسيوط ، كما احالوا الدكتور عبد المحسن حمودة واربعة عشر مهندسا آخرين إلى لجان التاديب لانهم اقاموا دعوى قضائية ضد مجلس النقابة ،

كل هذا يتم فى إطار من الفساد المالى والإدارى ، ومثلما تسمح الحكومة الفاسدة لاعضائها بسرقة الشعب ولوزرائها بالحصول على مكاسب والتربح من مناصبهم سمح الإخوان لاعضاء مجالس النقابات التابعين لهم بالعبث باموال المهنيين والحصول على عمولات ، والتربح من مناصبهم ، والدليل على ذلك البلاغات التى يحقق فيها الآن النائب العام بعد ان طلب ملفاتها من نيابة الاموال العامة مثل طبع إصدارات النقابة فى مطبعة يشارك فيها سيف الإسلام حسن البنا وايضاً إعطاء مليون جنيه زيادة دون وجه حق لاحد المقاولين التابعين

لهم لتنفيذ مصدات بنادى الشاطىء بالإسكندرية ، وهو نفس المقاول الذى تولى ترميم فيللا مختار نوح امين الصندوق ، وكذلك بيع تاشيرات الحج والعمرة وتسفير المنتمين إليهم من غير المحامين

على نفقة النقابة مما حمل المحامين اعباء تصل إلى ٣٠٠ الف جنيه فى عام واحد ، والغريب انه تم إسناد تسفير المحامين إلى المغرب لحضور اجتماع اتحاد المحامين العرب عام ١٩٩٣ إلى شركة يعمل فيها ابن شقيق زينب الغزالى مديرا للتسويق ، وذلك بتكلفة تصل إلى ٣٠٩ الاف جنيه .. وهو امر دعا محمد فزاع عضو المجلس إلى طلب الاطلاع على العقود المبرمة بين النقابة والشركات المشرفة على تجديد نوادى المحامين ، وكذلك الاموال التى صرفت على المعسكرات الإسلامية ، إلا انه لم يستجب لطلبه ومنع من الاطلاع عليها رغم انه احد اعضاء المجلس الذى يناقش المصروفات ، ومن حقه الاعتراض عليها ، هذا جزء صغير من الفساد والتربح ، وفى نقابة المهندسين اهدر الإخوان ١٣ مليون جنيه واضطروا إلى سحبها من صندوق المعاشات رغم ان ميزانيته تختلف عن ميزانية النقابة ، كما انهم اهدروا الاموال لصالح المنتمين إليهم فقاموا فى نفس النقابة بصرف ٣,٥ مليون جنيه إلى إحدى الشركات التى تقوم بإنشاء

مساكن للمهندسين قبل صدور تراخيص المبانى بعام كامل ، فظل خلالها المبلغ بدون عائد ، مما اضاع على النقابة نصف مليون جنيه ذهبت للشركة كما لم يتم اتخاذ إجراءات تجاه الشركة رغم تاخرها فى التنفيذ سنة ونصفا .. وهذا مثال صغير اخترناه من بين العديد من المخالفات التى امتلأ بها تقرير الجهاز المركزى ، وهو امر تكرر كثيراً فى باقى النقابات ، بل إنهم اهدروا الاموال دون داع فى نقابات اخرى مثلما حدث فى اتحاد المهن الطبية عندما استثمروا ٤ ملايين جنيه فى شركة المهن الطبية ورغم عدم تحقيقها ارباحا اضافوا لها ١,٥ مليون جنيه ، وهكذا وصلت الاموال المهدرة إلى ٥,٥ مليون جنيه ، وذلك مقابل حصول الإخوان فى هذه الشركات على مكافآت تصل إلى ٣٥٥ الف جنيه تم توزيعها عليهم ، ولان الحكومات الفاسدة تستعين بموظفين تابعين لها على طريقة اهل الثقة بدلاً من اهل الخبرة ، فقد قاموا بتعيين موظفين تابعين لهم فى كافة النقابات واستعانوا بمهندسين واطباء ومحامين تابعين لهم للعمل كمستشارين للنقابات ، بل إنهم قاموا بتعيين اكثر من مائة موظف جديد فى نقابة المحامين كلفوا النقابة مليون جنيه سنوياً دون حاجة إليهم ، وهكذا فى باقى النقابات .

ومثل اى حكومة تضحك على الشعب ببعض المنجزات ، قام الإخوان بتنفيذ عدد من المشروعات



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٠ / ٤ / ١٩٩٥

مثل مشروع العلاج ، ومشروع الاتوبيسات لنقل المحامين بين المحاكم ، ولكنهم ايضاً مثل الحكومات الاخرى اعطوا وعوداً فى الهواء ولم ينفذوها مثل الوعد ببناء مستشفيات خاصة بنقابات الاطباء والمحامين والمهندسين وزيادة المعاشات رغم إفلاس النقابات وغيرها من الوعود ، وهكذا كان حكم الإخوان فى النقابات فاسداً ، فهل يكون حكمهم فى الحياة العامة مختلفا ؟!.. لا اظن .. فسيكون ايضاً حكما فاسدا ودليلنا هذه البروفة التى قاموا بها فى النقابات المهنية .■



المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

الإخوان فشلوا فى دفن سعيد رمضان فى المدينة المنورة !

فشلت جماعة الإخوان المسلمين المنحلة فى ان تنفذ وصية الشيخ سعيد رمضان بدفنه فى البقيع بالمدينة المنورة ، عرضت الجماعة هذا الطلب عبر اتصالات افراد من اسرة اصهاره ، عائلة حسن البنا ، .. ثم استقرت على دفنه فى مصر .

وقد سمح بذلك فوراً كما يقول عبد الله كمال محرر روز اليوسف ، دون اى تعطيل امنى ، إلا ان الجنازة احيطت بإجراءات امنية تمنع استغلالها فى استعراض قوة سياسى . وكانت عائلته قد طلبت إقامة عزائه فى مسجد عمر مكرم او دار المناسبات برابعة العدوية . لكن الاتفاق تم على إقامته بدار مناسبات فى طنطا .

وفى حين تعتبر تلك هى العودة الأولى لسعيد رمضان منذ هرب من مصر فى بداية الخمسينيات ، رفضت اسرة اصهاره ممثلة فى شقيق زوجته سيف الإسلام ابن حسن البنا ان يدفن رمضان فى نفس قبر مؤسس جماعة الإخوان ، وبنيت له عين خاصة بجوار قبر حسن البنا فى البساتين .

وسعيد رمضان الذى اتهم فى قضية الإخوان علم ١٩٥٤ ، هاجر من مصر إلى الأردن ، وسحبت منه الجنسية المصرية ، ثم سافر إلى سويسرا ، وحصل على الجنسية السويسرية ، وهناك اصبح واحداً من ابرز قادة التنظيم الدولى للإخوان ، بالاشتراك مع المليونير المعروف يوسف ندا ، وفى حين عرضت عليه العودة واستعادة الجنسية فى عصر السادات فضل هو ان يبقى سويسرياً ، وان يظل رئيساً للمركز الإسلامى فى جنيف .

ورمضان الذى يعتبر من الرعيل الاول للجماعة ، كان مقرباً من مؤسسها حتى انه تزوج ابنته وفاء ، وقد مات بعدة امراض اقعدته فى ايامه الاخيرة ، واضطرته لتعاطى مواد مهدئة .. بينما بدا يظهر على الساحة الإعلامية فى اوروبا ابنه طارق رئيس مؤسسة مسلمى ومسلمات سويسرا ، الذى نقل عنه انه التقى بايمن الظواهرى فى جنيف قبل محاولة اغتيال الرئيس مبارك .

كان نعى رمضان ، ٦٩ سنة ، الذى مات فى نهاية الأسبوع قبل الماضى قد تاجل نشره عدة ايام ، حتى ان خبر موته عرف من الجرائد عبر مقال تابين نشره الكاتب احمد بهجت الذى وصف سعيد رمضان بانه « مفكر وداعية » . وقال مصدر بالجماعة المحظورة ان نشر النعى تاخر حتى يتم نشره كاملاً مع نعى الأسرة .

كان عمود النعى المنشور فى وفيات الاهرام يوم الأربعاء الماضى تضمن نعى الأسرة ، ثم نعى جماعة الإخوان المسلمين تحت صيغة « محمد حامد ابو النصر وإخوانه » ، وعزاء زينب الغزالى ، ونقابة الاطباء فى الغربية .

وفى حين لم يترك غياب سعيد رمضان فراغا كبيرا بسبب قيام اولاده وبعض المهاجرين إلى سويسرا باعبائه ، كان غياب الدكتور احمد الملط نائب المرشد العام بوفاته ودفنه فى السعودية قد اثر على التشكيلات الإخوانية بتعيين مامون الهضيبى فى موقعه . بينما فقد الإخوان بوفاة المليونير عبد العظيم لقمه – فى نفس العام – ممولاً اساسياً وهاماً . ولقمه هو احد مساعدى عثمان احمد عثمان السابقين ، وصاحب محلات « جروبى والامريكين » . ■

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥



هذا العدد

في سنة ١٩٢٨ تكونت في مدينة الإسماعيلية جمعية الإخوان المسلمين . في ذلك الوقت كان في مصر ١٧٠ جمعية دينية شهيرة ، ومؤثرة ، لكن الجمعية الوليدة التي أسسها مدرس إلزامي هو حسن البنا أصبحت الأكثر شهرة والأكثر تأثيراً ، لسبب وحيد هو أنها قررت مزج الدين بالسياسة . والعقيدة بالسلطة ، ومن ثم ظلت لعبة من ألعاب الحكم في مصر .

ولم يكن ذلك مستغرباً ، فأول من مول هذه الجمعية هم الإنجليز الذين دفعوا لها ٥٠٠ جنيه من أموال شركة قناة السويس ، وكان هدف الإنجليز إبراز قوة جديدة تواجه قوة حزب الوفد المتصاعدة ، وبهذه الصفقة دخل الإخوان حلبة الصراع السياسي بطريقة عشوائية ، لعبوا ضد الوفد ، ثم فيما بعد تحالفوا معه ، واستخدمهم الملك ، وانقلبوا ضده ، وجمال عبد الناصر ، وانقلب عليهم ، ثم السادات .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولا تزال اللعبة مستمرة رغم أن الإخوان أصبحوا منذ عام ١٩٥٤ جمعية منحلة .. اى غير شرعية ، وإن كانت موجودة تحت الأرض دائماً ، وفوق الأرض أحياناً ، حسب تحالفاتها السياسية .

وفى كل الأحوال كان العنف قابعاً فى هذه الجماعة ، مرة تمارسه مباشرة ، وسجلها الأسود متضخم بالقتل والانفجارات ، ومرة تمارسه بصورة غير مباشرة ، من خلال الغطاء السياسى للجماعات الإرهابية .

وبجانب هذه الأسباب هناك أسباب أخرى تجعل من فتح ملفات الإخوان المسلمين فى هذا الوقت عملاً سياسياً قبل أن يكون عدلاً صحفياً . ■

روز اليوسف



بـ... حسن البنا نبدأ :

المرشد العام في فهم المرشد العام!

إبراهيم عيسى

حسن البنا باب مدينة التطرف

شخص جاء من التاريخ ليغير في التاريخ ، اصابه ـ شان الشخصيات التاريخية ـ كم من الاساطير ، وجبل من الأكاذيب ، تجعل الوصول لحقيقته غاية المنال ، وغاية المحال .

ومن ثم فالقراءة الجديدة لشخصية حسن البنا كل ما تدعيه هنا هو التخلص من الأحكام المسبقة والبديهيات المفروضة والمفترضة .

اما مابعد ذلك ، فلله الامر من قبل ومن بعد .

اول ما يسترعي الاهتمام ، ويستدعي الانتباه فيما خلفه حسن البنا .. انه لم يخلف شيئا سوى جماعة الإخوان المسلمين المنحلة

لاكون دقيقا ورقيقا ..

حسن البنا لم يترك تراثا فقهيا حقيقيا ، او غزيرا ، باستثناءات قليلة محدودة ، فإن ما تركه البنا هو مجرد خطب ورسائل لا تحمل عمقا فكريا او جذورا فقهية .

مرة اخرى ، وبمعنى اخر فإنك لا تجد احدا ـ محبا او عدوا ـ يستشهد بافكار البنا الفقهية او ارائه الدينية او تفسيراته للقران الكريم ، مجرد خطب واراء عاجلة متعجلة هي تراث البنا الفكري ، لم يعرف عنه انه مفسر عصري للقران الكريم (حتى على طريقة خواطره حول القران الكريم) او انه قد قدم مرة شرحا مختلفا لايات كريمة ، او نشر (او حتى خطب) فاستحدث اسلوبا او منهجا مغايرا في التفسير القراني .

كما اننا لم نعرف للبنا فتاوى او كتابا مرجعيا في الفتاوى والاحكام الشرعية ، نعم تناثرت اراء وفتاوى ، محدودة الاثر ومحدودة الانتشار ، لكن بشكل واضح لا لبس فيه ، فإنه لم يصل إلى شيء مما وصل إليه شيخ كبير المقام في هذا الشان ، مثل الشيخ محمد عبده ، كما انه لم يعرف بفتاوى تحمل اسمه وفكره كمن جاء بعده مثل الشيخ شلتوت ، بل إن اشخاصا من الإخوان المسلمين انفسهم مثل سيد سابق قدم فقها للسنة (نحسبه ليس عبقرية) ، لكن في النهاية قدم عطاء فكريا مؤثرا وباقيا في مجال بحوث الاحاديث والسنة ، حتى سيد قطب ، اتفقت معه او اختلفت فهو مفكر (متطرف او غالي لاشان لنا الآن) ، ولكنه مفكر بذل جهدا ، واعطى مجهودا ، واثر تاثيرا بكتبه وبافكاره وارائه ومنطقه .

اول ما يلفت النظر في حسن البنا إذن عندي هو هامشية العطاء الديني من زاويته الفكرية والفقهية والبحثية ، وربما يكون لهذا اسبابه العديدة .

لكن له نتيجته الوحيدة .

إنه رجل سياسي .. صنع حزبا واسس جماعة وانشا تنظيما .

نعم حزب وجماعة وتنظيم ، عاش وبقي واستمر واثر ولا يزال حاضرا ونافذا .

إلا ان هذا كله لا علاقة له بالعطاء الفكري في شيء ، فلو مات التنظيم (ونحن نرى ذلك عسيرا) فلا شيء سيبقى من البنا إلا ما يمكن ان يستفيد به امناء التنظيم في الاحزاب العلنية والسرية .

لا شيء اخر .

إذن لماذا نجح البنا ؟

نجح لهذا السبب تحديدا ، انه لم يرهق نفسه في الافكار .. بل بذل نفسه للتيار .

اسس حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين وهو يبلغ من العمر ٢٢ سنة !!

وبعد سنة واحدة من تخرجه في دار العلوم !!

لهواة التواريخ (وليس التاريخ) فإن حسن احمد عبد الرحمن البنا ولد سنة ١٩٠٦ في قرية المحمودية بمديرية البحيرة ، وقد اسس الجماعة عام ١٩٢٨ ، واظن اننا جميعا نعرف انه اسسها في الإسماعيلية .

ومن يومها وحسن البنا زعيم جماعة سياسية ذات لحية دينية .

انشا جماعته في قلب الإسماعيلية ، وهي المدينة التي تغص بالاجانب (حياة وناسا) ايامها ، ومن اول لحظة يقبل من شركة قناة السويس (وهذه هي الاستعمارية الاجنبية وقتها) ٥٠٠ جنيه تبرعا .. ومن الوهلة الاولى تكتشف عملية الرجل وواقعيته وسياسته (وبدون وجل وانتهازيته السياسية) ، فقد اكد ان هذا المال مالنا لا مال الخواجات ، والقناة قناتنا ، والبحر بحرنا ، والارض ارضنا ، ومن ثم لا مانع من قبول التبرع (وبلغة العصر التمويل !! من الاجانب والاستعمار ، لو حاولت تطبيق ذلك الآن لانتهى الموضوع بكارثة) . قل ماشئت في الدفاع عن تصرف حسن البنا ، لكن الحقيقة ان هذه القدرة على التعامل السياسي مع الواقع هي التي جعلت البنا بتنظيمه يعيش كل هذه السنوات ، يمجد الملك ، ويهادن الاستعمار الإنجليزي ، ويتعامل مع دولتي المحور المانيا وإيطاليا ، ويتلقى منهما دعما وتاييدا ، ويداعب الجماعات المتعصبة الفاشية الاخرى ، ويتحالف مع احزاب القلة ويعادي الوفد حزب الاغلبية ، ويستخدم العنف والسلاح ، ويسعى لتصفية الخصوم دمويا وجسديا وينشيء فروعا للإخوان في كل مكان بما فيها سوريا ولبنان .. وفلسطين .. ثم السودان !! ثم جينيف !!

مرة جديدة نفس الاسئلة التقليدية .



ما السر ..؟

لماذا نجح البنا ؟

تتحدث كتب الإخوان ثم كتب المعجبين بالشيخ حسن البنا عن قدرته الفذة على الجاذبية .

من حظنا التاريخي السيىء انه لم تصلنا اى تسجيلات صوتية او وثائق فيلمية عن حسن البنا ، فلم نعرف كيف كان يخطب ، واى قدرات تلك التى يتمتع بها كشخصية زعامية !!

لكن المؤكد ان الزمن كله كان ابن الخطابة .

إن حسن البنا مولود فى الفترة التى كان الزعيم زعيما حين يخطب ، فيجتمع حوله الناس ، ويجمع حوله القلوب والالباب ، كان سعد زغلول ومكرم عبيد والهلباوى ، وقبلهم مصطفى كامل ، وبعدهم النحاس ، كل هؤلاء كانوا الزعامة المؤسسة على القدرة على الخطابة والحشد والتعبئة ، لذا لم يكن غريبا ان تعلو قامة حسن البنا كخطيب ، وتصبح أهم مميزاته ، واعلى قدراته هى الجاذبية القوية المشعة منه ، وهو فى لحظة خطابة نادرة .

لكن كم من الخطباء جاءوا وراحوا فى التاريخ .. ولم يتركوا جماعة او تيارا ينغص على البلد استقرارها (!!) كم ؟!

التزم البنا طيلة حياته بالملابس الافرنجية (التى هى العادية طبعا) ولم يفارقه الطربوش (نادرا ما نجد صورة لحسن البنا بدون الطربوش .. هذا لو وجدنا) .. وهو امر يجعل ايضا الرجل اكثر فهما لطبيعة صراعه مع الواقع ايامها .. فهو لم يكن يريد التنافر او التصادم مع روح العصر ، إنه اراد الركوب على العصر .. (لاحظ الفارق الشديد بين إدارة الإخوان لحياتهم اليومية بطريقة عادية ، وبين تعصب ونفور الاخرين من الحياة العادية والتى تبدو فى ملابس قصيرة ولحى كثيفة وقرف غير طبيعى من باقى البشر) . المهم كان البنا رجلاً عصريا يقول كلاما سلفيا ورجعيا متزمتاً على عكس كل من يحاول عصر قلبه بالاحجية والاحاجى عن ان البنا كان سمحا متفتحا ..

لقد كان الرجل حربا على الافكار والاراء المخالفة له ولبرنامج الإخوان المسلمين ، يقف فى مدرج الجامعة بعد ان احتشد انصاره ومريدوه من الطلاب هناك ليرد على كتاب مستقبل الثقافة فى مصر لطه حسين ، وحسب وصف عمر التلمسانى المرشد الثالث للإخوان « ووقف حسن البنا المدرس الإبتدائى يشرح كتاب مستقبل الثقافة فى مصر » ، وخطورته على العقيدة .. وظل الساعات العديدة ينتقد ويفصل ويبين مكامن الخطر فى ذلك الكتاب حتى ذهب كل اثر له فى نفوس الشباب واهمل الكتاب واعرض الناس عن قراءته فبارت سوقه فى مجالات التاليف والمكتبات ، وهكذا انتصر مدرس إبتدائى على دكتور عالمى يسمونه عميد الادب فى الشرق العربى وما هو بالعميد ولا بالمجيد » إنها رواية دعائية فجة من التلمسانى اشك معها عظيم الشك (على راى د . طه حسين) فى كل مايساق لنا عن حسن البنا ، فكتاب طه حسين لم يضع وينته ويدمر لان مدرس الإبتدائى انتصر على الدكتور العالمى ، او لان انصار حسن البنا صدقوه وعادوا كتاب طه حسين (..) .

إن ما يعنينى فى هذه القصة هو ان البنا مارس دوراً حقيقيا عميقا فى مناهضة الحداثة او المعاصرة او المجتمع المدنى .. لقد كان الرجل واضحا بتنظيمه وافكاره وتياره فى محاربة الفكر التقدمى ، فضلا عن ان كل مايحاول البعض ترويجه عن ان البنا قدم رؤية عصرية للدين ، هو محض ترويج دعائى لا اصل له ولا اساس .. فالرجل كان متحفظا ومتزمتا ومعاديا لكل ماهو جديد ومناوراً سياسيا وخطيبا جليلاً مهمته الحشد والتعبئة والتجنيد !!

ولهذه الاسباب نجح البنا .

اه ..

نجح البنا لانه كان صاحب قدرة وعقلية تنظيمية هائلة المكانة !

لكن هذه العقلية والموهبة التنظيمية ما كان لها ان تنجح وتتفوق ، بل إن تظهر اساسا إلا بفضل عقليته السياسية التى جعلته يقدم الطبق المفضل فى وجبة الوطن .. (اى وطن) إنها السياسة المخلوطة بالدين ..

تقديم الدين بكل إغرائه للعامة .. مجتمع الفضيلة ، مجتمع الصلاح والتقوى ، مجتمع النبوة ، مجتمع الصحابة والخلافة (..) .

هذه العناوين الاخلاقية التى تحث على الفضيلة وتعد بالحياة المثالية والمجد الروحى وهى الامور التى يلهث وراءها جيل وراء جيل من البشرية فى الشرق والغرب ..

ورغم انها عناوين مكررة واشياء لم تحقق ابداً ، إلا انك متى تستطيع ان تمنع بشراً من التفكير فى عالم مثالى على الارض فضلاً عن ان دعوة حسن البنا جاءت لعقل الشعب المناسب فى الجسم المناسب (..) .

إن المرحلة كلها وقتها - وحتى الان - كانت صراعا بين مجتمع تربى على الاحادية ونفى الاخر ورفض الاختلاف والقوالب الجامدة والافكار المتجمدة والسلفية الغارقة فى الماضى ؛ صراع يومى وفكرى وسياسى حاد كان يفرز احيانا من ينتصر لليبرالية والديمقراطية ويفرز كثيرا من ينتصر للسلفية والفاشية والاحادية ، وجاء حسن البنا فى وقته بالضبط !!

جاء بافكاره وتنظيمه وجماعته .

جاء لينتصر للسلفية والفاشية والإحادية وغلفها بالدين ودعا لها بتنظيم عالى المستوى واسع المدى ...

وفى سبيل ذلك قفز من موقع لاخر ، وتحالف مع العدو والصديق ، مع الإنجليز والالمان ، مع القصر والاقلية .. كل هذا فى سبيل السلفية وليس فى سبيل الله .

ولهذا وجد المجتمع هوى فى دعوة الإخوان فهى تاتى على جسر الدين ..

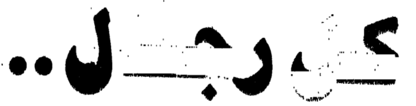
ومن يستطيع ان يقول للدين لا !!

من الكافر الملحد الذى يستطيع ان يقول للدين لا !!

اطلق الرصاص على حسن البنا فى فبراير ١٩٤٩ ومن يومها يطلق عليه الإخوان لقب الشهيد ، ويمكن لك ان تقول عنه ما تريد : القتيل او الشهيد ، لكن المؤكد ان حسن البنا لم يكن شاهداً على ما جرى ..

بل صانعا لما جرى .. وسببا لما سيجرى .. إن حصيلة الصراع بين الحكم والإخوان من ناحية ؛ وبين الإيمان بالدين والتجارة به من ناحية اخرى .. كل هذا الصراع يحمل فى عنوانه اسم حسن البنا كما يحمل مفتاحه - فى قبره - حسن البنا! ■





كل رجال.. الإرشاد

- مكتب قيادة مختصر .. خمسة من أعضائه اتهموا بالإرهاب
- تاجر جبن وموظف لاسلكي وقاض سابق ومالك أطيان يسيطرون الآن
- أين ذهبت ١٥٠٠ شعبة و٣٠٠ منطقة و١٩ مكتباً إدارياً ؟!
- مجموعة مجهولة انشقت تثير الذعر في الجماعة



قيادة الجماعة المنحلة
موزعة بين فريقين مختلفين ..
عجائز وصغار ..
فريق لم ينل
قسطا كبيرا من التعليم ،
وفريق مهني جامعي ..
فريق ولد
في النظام الخاص ،
وفريق احترف
ركوب الديموقراطية .. وبينهما
يبدو جيل الستينيات لغزاً .

عبد الله كمال



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٤ / ١ / ١٩٩٥

اعلى سلطة في تنظيم الإخوان المسلمين المنحل هي الهيئة التاسيسية لم تجتمع منذ اربعين عاماً بشكل كامل وربما اجتمعت بعض عناصرها في السجن ، وربما اصدرت قرارات بالتمرير .. لكنها لم تفعل ذلك ، كما حدث بعد اغتيال حسن البنا ، وكما حدث في عامي ١٩٥٣ و١٩٥٤ ، هذه الهيئة هي الجمعية العمومية للتنظيم ، وحسب النظام الأساسي للجماعة فإنها تسمى مجلس شورى الجماعة .

وقبل ايام تحدث حامد ابوالنصر - المرشد بلا دور - عن وجود هذا المجلس ، كما تحدثت عنه عدة قضايا امن دولة ضبطت فيها عناصر من الإخوان اجرت انتخابات في المحافظات لاختيار اعضاء مجلس الشورى ، وبالتالي فإن هناك من يرصد ان تلك كانت محاولة لإحياء دور الهيئة التاسيسية وإخراجها من ثلاجة التاريخ .

يقول النظام الاساسي للجماعة : « إن الهيئة لها مهمة الإشراف العام على الدعوة - العمل السياسي للتنظيم - واختيار اعضاء مكتب الإرشاد » .. وكان من المفروض انها تجتمع في اول «المحرم» من كل عام هجرى لمناقشة تقرير مكتب الإرشاد ، او تجتمع بشكل طارىء بناء على طلب المرشد او ٢٠ عضواً بها .

وعضوية مجلس الشورى - او الهيئة التاسيسية - لها شروط خاصة ، إذ يجب ان يكون الكادر عضوا ثابتا في الإخوان ، لا تقل سنه عن ٢٥ عاماً ، امضى في الجماعة مدة لا تقل عن خمس سنوات ، وألايزيد عدد من يحصلون على عضويتها على عدد معين في كل عام .. كان عشرة عندما كانت الهيئة موجودة - وفي هذا الإطار يفهم ان محاولة إحياء مجلس الشورى في بداية العام الحالي كان هدفها إضفاء مصداقية داخلية على قانونية العمل ، ثم التمهيد لاختيار المرشد الخامس بعد حامد ابوالنصر .

ذلك ان البديل هو اختيار المرشد القادم بطريقة توافقية ، وهو امر قد يعرضه لمتاعب داخل التنظيم نفسه بسبب استمرار مخالفة النظام الاساسي للجماعة فترة طويلة تحت الضغط الامني الذي لم تسمح ظروفه بالعمل العلني .

وقد قال مامون الهضيبي في حوار صحفي منشور : « الدولة منذ عام ١٩٥٤ لا تعترف بوجود كيان قانوني اسمه الإخوان ، فلا يقبل في هذه الظروف ان تسير الإجراءات الداخلية للجماعة بطريقة علنية » .

بعد الهيئة التاسيسية ياتي دور السلطة اليومية في الجماعة ، وهي مكتب الإرشاد ، والمرشد الذي يحتل اعلى نقطة في الهرم الإداري للتنظيم ، هذا الهرم يضم النائبين ورؤساء الاقسام الرئيسية بالمركز العام « قسم الدعوة ، الاسر ، النقابات ، الجامعة ، الطلبة ، العمال والفلاحين ، الاتصال بالعالم الخارجي » ، ثم رؤساء المكاتب الإدارية بالمحافظات ، وهؤلاء تتبعهم المناطق التي تتبعها الشعب التي تتبعها بدورها الاسر .. ولكل شعبة نقيب ولكل منطقة رئيس .

وحتى الان لم تزل هناك اسر وشعب ومناطق ومكاتب إدارية للمحافظات ، وقد كان هناك تقدير إخواني عندما كان العمل علنياً يقول إن هناك مليون عضو في الاسر ، وإن هناك ١٥٠٠ شعبة في ٣٠٠ منطقة داخل ١٩ محافظة ، وفي حين لا يوجد مايؤكد ان المليون مازالوا في مواقعهم ، إلا ان اسلوب عمل الإخوان يشير إلى ان عدد العضوية كبير ، وخاصة ان العائلات التي تنتمي للإخوان تنقل العضوية لابنائها بالوراثة ، وخاصة ان كثيرا من الشعب والمناطق لم تزل على قيد الحياة .

وحسب هذا النظام فإن لكل محافظة مكتبا إداريا - مجلس إدارة - رئيسه ينتخب ، وقد يكون هو رئيس الشعبة الرئيسية ، ومعه رؤساء المناطق واعضاء الهيئة التاسيسية في المحافظة ، ويمضي التدرج الهرمي بالترتيب حتى رئيس المنطقة ، ثم رئيس الشعبة الذي يعمل معه خمسة اعضاء لا تقل سن الواحد فيهم عن ٢٠ سنة .

ويفترض النظام الاساسي للجماعة ان تصدر القرارات بالإجماع ، خاصة عندما يتم اختيار او عزل المرشد ، حيث يشترط في القرار موافقة ٧٥٪ ، وبشرط حضور اربعة اخماس الهيئة التاسيسية .. لكن هذا كله كلام على ورق .. إذ عادة مايكون المرشد هو صاحب



المصدر : ....روز اليوسف........

التاريخ : ....٤ / أغسطس ١٩٩٥

القرار الذى لا يحاول احد ان يخالفه .. خاصة فى سنوات المؤسس حسن البنا ، وفى ايام عمر التلمسانى .

ويجند الإخوان عناصر التنظيم بطرق معقدة تتم بصورة روتينية سواء عن طريق الانتماء العائلى ، او عن طريق الانتماء المهنى ، او من خلال قنوات التعليم فى المدارس والجامعات ، وقد روى لى احدهم كيف اصبح فرداً فى اسرة عن طريق مدرسة ثانوية وعبر اتحاد الطلاب ، ثم صار واحداً من خمسة فى اسرة واحدة يلتقون مرة كل اسبوع فى بيت احدهم ، ويجمعون التبرعات لإعداد تكاليف عشاء او رحلة .. ويشتركون فى مسيرة مشى كنوع من التدريب البدنى من شبرا الخيمة إلى القناطر وبالعكس .

وابسط طرق التجنيد التى يعمل بها التنظيم هى مشروع الاخ الواحد ، وهى طريقة وردت فى مذكرات واعترافات اكثر من قيادى إخوانى .. وهى طريقة تعنى نمو العضوية بالانشطار .

ويقول بحث اعده المركز الإسلامى للدراسات والبحوث التابع للتنظيم : « إن على العضو ان يبذل كل طاقته فى هذا المشروع ويعتبره اختياراً له » .

وقد رسم القادة للكوادر سبع مراحل لتجنيد العضو الجديد :

١ ـ إيجاد صلة تعارف بمن تريد دعوته وإشعاره بالاهتمام ، والسؤال عنه بدون الحديث فى امور سياسية لان هذا قد ينفره .
٢ ـ « إيقاظ الإيمان المخدر بالتدريج » من الافضل الا تحاول ضم شخص لاه » .
٣ ـ تقريب الهدف بإرشاده للعبادات ودعوته لحضور المواعظ والدروس .
٤ ـ توضيح المعنى الشمولى للعبادة .. اى ان الطعام عبادة والعمل عبادة والسياسة عبادة .
٥ ـ إقناعه بانه لايجب ان يكون عادياً .
٦ ـ مرحلة اعمق تعتمد على العمل الجماعى .
٧ ـ وتوصف بانها دقيقة ويخشى منها ان يذهب العضو لجماعة اخرى ، لهذا يجب إقناعه باهمية تنظيم الإخوان .. بحيث تكون هى اختياره الوحيد .

ولو ان مشروع « الاخ الواحد » ، هذا قد نجح بالطريقة النظرية التى رسم بها لكان الإخوان الآن هم شعب مصر .. لكن الواقع يؤكد ان هذا لم يحدث بسبب إدراك الناس للخطورة الإرهابية لجماعة الإخوان .. ولان هناك جماعات متطرفة اخرى تنافسهم ، تحصد منهم الاعضاء الجدد قبل المرحلة السابعة من عملية التجنيد ، او بعد التجنيد الفعلى ، وبعد ان يرتكب الإخوان الخطأ الكلاسيكى المعروف عندما يثيرون حمية الشباب الذين تجذبهم عناصر تنظيمات اخرى ، وهناك دلائل مؤكدة توضح ان كثيراً من الإرهابيين خرجوا من عباءة تنظيم الإخوان خاصة الذين ساعدت الجماعة فى سفرهم إلى افغانستان .

وبسبب زيادة الاعداد لايملك التنظيم السيطرة الكاملة على كل هؤلاء ، وخاصة ان العمل السرى بعد حل الجماعة عام ١٩٥٤ جعل من الشعب والمناطق خلايا عنقودية لا يعرف عنها الجزء الاعلى من الهرم شيئاً . وقد هدد مامون الهضيبى فى جريدة الشعب قبل ايام بان الجماعة تخشى من سلوك شباب الإخوان .. وربما كان تحذيره هذا إشارة لهم بالتحرك .. لكن المؤكد ان الجماعة تعيش هذه الايام اصعب ايامها ليس بسبب الضغط الامنى فقط ، ولكن ايضا لان هناك مصدراً اكد ان هناك انشقاقا قد حدث فى الايام الاخيرة .

والمجموعة التى انشقت لم تطلق على نفسها اسما بعد ، ولكن هناك معلومات تقول إنها تابعة للقسم الذى يديره الدكتور عصام العريان .. وانها تضم شباباً تحول إلى ثورية يمكن وصفها بانها مزيد من التطرف .. وقد سبب هذا قلقا شديدا للجماعة الام لان احدا من القيادات لا يعرف عن هؤلاء شيئاً .

نعود إلى عمليات التدريب والتجنيد داخل الجماعة .. وهى عمليات لا يمكن إدراجها تحت بند الدعوة الدينية .

فحتى الآن لم يزل هناك برنامج تدريبى للعضو اسمه نصف كتيبة او كتيبة كاملة .. وهو نظام ابتدعه المؤسس حسن البنا ، ويقضى ببقاء العضو ضمن اسرته ـ التنظيمية ـ ما بين الفجر والعشاء او عدة ايام حيث تقرا الماثورات الدينية ، وتتبادل



الأحاديث في محاولة لمزيد من دمج العضو في الجماعة ، وبخلاف هذا يحرص الإخوان على الا يهرب منهم ابناء اعضاء الجماعة انفسهم عن طريق برنامج اسمه « مدرسة الاشبال » .. وهذا البرنامج حسب مايقدمه الإخوان انفسهم في منشوراتهم تقدم فيه برامج تربوية ـ هدفها التطرف ـ بتنفيذ خطط إعداد روحي تروج فيها قصص خاصة ، وتغنى فيها اناشيد بعينها ، وتقام فيها مباريات رياضية وتمرينات سويدية وحفلات مشتركة .

ومن الواضح ان الهدف هو تنمية العلاقات وتوفير قنوات لوصول المعلومات من اعلى نقاط التنظيم إلى اصغر الاعضاء .. وهو مايفعله في نفس الوقت مشروع آخر تابع للجماعة كتبت عنه «روزاليوسف» من قبل عندما تحدثنا عن مشروع كفالة اليتيم الذى يتم من خلال الجمعية الشرعية ، ويديره الدكتور رضا الطيب وهو مشروع ميزانيته السنوية في نهاية عام ١٩٩٣ ، لم تكن تقل عن ١٢ مليون جنيه تسمح بارتباط عدد هائل من فاقدى الرعاية الاجتماعية بالتنظيم .

كل هذا يدار عن طريق المركز العام في مقر مجلة الدعوة بالتوفيقية . هذا المركز الذى كان من قبل فيللا كبيرة في الحلمية ثم عيادة طبيب في السيدة زينب .. الاولى هي الآن قسم الدرب الاحمر ، والثانية صارت داراً للنشر تابعة للإخوان ، يديرها احمد حسنين عضو مكتب الإرشاد .

هذا المكتب اختصر في السنوات الاخيرة بسبب سرية العمل ، فبعد ان كان ١٢ شخصاً اصبح ستة اشخاص فقط ، بحيث يسهل لهم الاجتماع ، ولعل استعراض اسماء هؤلاء الستة يوحى لنا باشياء كثيرة عن توجهات الجماعة وتاريخها وافكارها الآن .

من بين الاسماء المجهولة في هؤلاء عباس السيسى ، وهو عجوز ولد في رشيد ، ودخل الإخوان عن طريق محمود عبدالحليم ـ عضو الهيئة التاسيسية للإخوان فيما بعد .. ويقول السيسى إنه عندما عرض عليه الامر قال إنه مشترك في نواد رياضية ، وربما يكون من عوامل صعوده داخل الجماعة انه كان تابعاً لرئيس شعبة رشيد الشيخ احمد السكرى وكيل الجماعة الذى انشق فيما بعد عنها ، رغم انه اول من اسسها مع حسن البنا .. وقد بدا عباس حياته تلك بطبع منشور بالبالوظة ، ثم اصبح مساعداً في الجيش ، والقى القبض عليه ضمن المعتقلين في بداية الثورة من كوادر الإخوان في الجيش ، وكان لفترة طويلة رئيساً لشعبة التنظيم في الإسكندرية .

وربما كان تاريخه الطويل مع الجماعة باعتباره من الجيل الاول احد اسباب كونه عضواً في المكتب ، إذ ان هذا احد الشروط ، وينطبق عليه الشرط الثانى ايضاً وهو انه عانى من عضوية الجماعة وسجن بسببها سنوات طويلة .. فضلاً عن انه بحكم موقعه اقترب من المرشد الاول ، واستاجر شقة هرب فيها حسن الهضيبى شهراً ونصف الشهر في الإسكندرية ، وكان مسئولاً في ايام عمر التلمسانى .

والسيسى الذى اقترب من الثمانين الآن كان يعمل في صناعة الجبن في رشيد ، ويملك واحدة من دور النشر الإخوانية « القبس » التى اصدرت مذكراته في كتاب اسمه « قافلة الإخوان المسلمين » .

العضو الثانى هو احمد حسنين ، احد عناصر النظام الخاص ، واحد ابرز المتهمين في قضية السيارة الجيب عام ١٩٤٨ ، وهو ايضاً تخطى عمره ثلاثة ارباع القرن ، اصلا من النوبة ، يعمل لديه في المكتبة التى يديرها عدد هائل من شباب الإخوان ، الذين توفر لهم الجماعة احيانا فرص الزواج .

وقد القى القبض على احمد حسنين في العام الماضى ، وبقى شهوراً في السجن ، وتحدث الإخوان عن مرضه الشديد ، وكان إلقاء القبض عليه إشارة إلى ان الإجراءات الامنية لن تستثنى احدا .. وقد افرج عنه ، وعاد لعضويته في مكتب الإرشاد .

العضو الثالث هو حسنى عبد الباقى شخص آخر من المتهمين في قضية الجيب واحد من كوادر النظام الخاص .. وهو شيخ فوق السبعين من الصف بالجيزة .

العضو الرابع هو احدث عضو ، وهو النائب الثانى الآن للمرشد بعد ان كان يوصف بانه المتحدث الرسمى للجماعة .. يقترب هو الآخر من الخامسة والسبعين ، كان قاضيا ،



ودخل الجماعة بسبب انتمائه العائلى : إنه مامون بن حسن الهضيبى المرشد الثانى للجماعة . ولم يكن له نشاط واضح مثل اخيه إسماعيل او اخته سعاد .

وهو الوحيد من بين كل اعضاء المكتب الستة الذى لم يكن ممثلا فى النظام الخاص

والمكلف بالاعمال الإرهابية فى نهاية الاربعينيات وبداية الخمسينيات ، وربما لهذا السبب هو الاعلى صوتا . وقد دخل إلى موقعه هذا بعد غياب الدكتور احمد الملط احد اعضاء النظام الخاص الذى مات قبل اشهر وكان نائبا للمرشد ومنافسا على المنصب فى مرحلته القادمة .

العضو الخامس هو المرشد نفسه حامد ابو النصر الذى تولى موقعه بعد وفاة عمر التلمسانى ، رغم انه لم يكن الاكبر سنا .. ولكنهم تجاوزوا به المرحوم حسين كمال الدين - الاكبر سنا - لانه - اى حسين - كان قد وقع فى السجن على وثيقة تؤيد الرئيس جمال عبد الناصر . وابو النصر من منفلوط ، واحد من رعيل العضوية الاول .. صعيدى يملك بعض الاراضى ، دخل الإخوان على يد حسن البنا وبايعه على المصحف والمسدس وكان هو الاخر من كوادر النظام الخاص ..

وكما هو معروف فإن المرشد لم يعد يعمل وقد قال إن كل المهام تركت لمصطفى مشهور .. وقد اتهم العام الماضى فى قضية منشورات لم يغلق ملفها بعد .

العضو السادس والاهم هو مصطفى مشهور ، ذلك الرجل الذى يدير الجماعة من فوق مكتب صغير فى غرفة المرشد حامد ابو النصر ، هو النائب الاول للمرشد ، وهو الرجل الذى يفضل الصمت ، بعد ان قال جزءا من كلمته بالرصاص فى عضوية النظام الخاص وفى اتهامه فى قضية السيارة الجيب .. سجن فترة طويلة من حياته التى كانت قد بدات بالعمل كموظف لاسلكى فى مطار إمبابة .

مشهور هو المرشد الخامس من قبل ان يحين موعد التعيين ، وهو المرشد الوحيد الذى عرفه الجميع قبل ان ينتخب ، وربما تكون الضجة الإعلامية التى تحيط به هى التى تقوى هذا الاتجاه وتضغط فيه . لا يتحدث كثيرا ومن هنا اكتسب غموضه وقد

قالت الصحف منذ ايام إنه انشق على المرشد ، ونفت الجماعة المحظورة ذلك ، ونحسب انه لا يحتاج لهذا لانه مرشد فعلى .

هؤلاء هم اعضاء المكتب المختصر ، لكن هناك من يؤكد انه فى حالة اكتمال عضوية المكتب فإن الاسماء الباقية هى : عبد المنعم سليم جبارة - صحفى ، سالم نجم - طبيب ، عصام العريان - طبيب ، محمد عبد الله الخطيب - شيخ ازهرى ، سيف الإسلام - محام وهو ابن المؤسس حسن البنا وشقيق

زوجة سعيد رمضان المسئول القوى فى التنظيم الدولى الذى رحل منذ ايام ، وبالتالى فهو خال طارق سعيد رمضان السويسرى الجنسية الذى يحظى باهتمام إعلامى اوروبى ، وابو العلا ماضى .

من هنا فقيادة الجماعة المنحلة موزعة بين نوعين مختلفين فى اشياء كثيرة إلا عضوية الجماعة : فريق من العجائز وفريق من المجموعة الاصغر ، فريق لم ينل قسطا كبيرا من التعليم وفريق مهنى جامعى ، فريق ولد وتربى فى النظام الخاص والعمل السرى وفريق لمعت اسماؤه فى مؤسسات عامة .. وربما لا يوجد صراع بين الفريقين ، لكن هذا لا ينفى الاختلاف ، وخاصة ان الفريق السداسى الاول يتميز بانه رفع السلاح فى وجه الدولة ، وبانه سجن ، وبانه ساهم فى خلق الجماعة .. وبالتالى فهو يتصف بانه يعتبر كل غريب مريبا ، ويميل إلى طقوس السرية ، ولديه شعور حاد بالعداء مع الدولة التى قبع فى سجونها فترة طويلة من شبابه .

فى ضوء هذا تتوزع المواقع فى قيادة هذا التنظيم الذى عرفته مصر لاول مرة منذ ٦٥ عاما ، فبخلاف مكتب الإرشاد هناك مهمة الفتوى التى تسمى بقسم « الدعوة » ويرأسه مفتى التنظيم الحالى ، الموظف السابق بالاوقاف الدكتور محمد عبد الله الخطيب ، وقسم الإعلام الذى يديره إبراهيم شرف السكرتير السابق لعمر التلمسانى ، بينما تدير المجموعة النقابية العمل بين النقابات والمحافظات الرئيسية الكبرى .

بين هؤلاء واولئك يصبح لغزا دور جيل الستينيات ، فالفريق الاول ينتمى للخمسينيات والثانى للسبعينيات .. اما الجيل اللغز فاغلبه فى الخارج وابرز عناصره هو على جريشة .



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

ذلك هو كيان التنظيم غير الشرعى الذى تواجهه الدولة الآن ، ويحاربه المجتمع المدنى فى كل وقت .. وهو تنظيم هام وخطير لأسباب عديدة تشرحها عناصر هذا العدد ، ولكنه فى النهاية عاش فترة طويلة من تاريخه فى رعاية القصور .. قصور الملكية فى مصر قبل الثورة وقصور النفط بعدها .

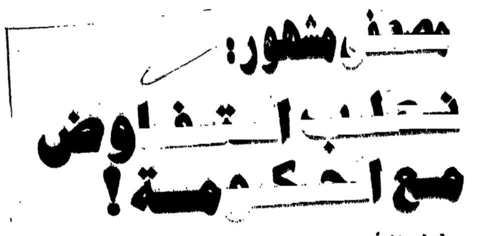
ولكنها فى النهاية تجند عددا هائلا من الشباب توظفهم تحت شعار « الإسلام هو الحل » لتصل إلى الحكم بالتدريج بعد ١٥ عاما كما قال مصطفى مشهور منذ ثمانية أعوام . أى أنه من المفروض أن يصلوا للحكم عام ٢٠٠٢ ■.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

نائب المرشد الاول مصطفى مشهور
هو المسئول الحقيقى عن العمل اليومى فى التنظيم الآن .. وهذا حوار سياسى معه يكشف حقائق عديدة .



تعرضت كثيراً للإجراءات الامنية التى يتبعها الإخوان فى الاحاديث الصحفية .. فقبل ثلاثة اعوام كانوا يسجلون الحوار على شريط كاسيت خاص بهم ، ثم عرفوا موضة التسجيل بالفيديو .. والآن هم يطلبون الأسئلة مكتوبة ثم يردون عليها مطبوعة على ورق كمبيوتر .

وفى الاسبوع الماضى اضاف مصطفى مشهور نائب المرشد تقليداً جديداً عندما طلب منى ان اوقع على صورة الاجوبة التى تسلمتها ..

حسناً ، هذا عادى فى فكر الإخوان ، فالصحفى مشكوك فى امره إلى ان يصبح عضوا عاملا فى الجماعة .. وينطبق هذا على اى غريب آخر .

وبغض النظر عن هذه الإجراءات فقد تم الحوار مع « المرشد الخامس » للجماعة المنحلة .. وواجهه بنفسه ، والقى مامون الهضيبى نظرة عليه بينما انا اجلس مع مشهور اتناول « قهوة » ، واناقشه فى عدة اسئلة اجابنى عنها . ورغم اننى لم اوقع على صورة الاجوبة خارج الحوار المكتوب لانها شفوية إلا انها تصلح لعرض عدة آراء واخبار عن الجماعة والحكومة :

— ان التنظيم — المحظور — لا يعانى من انشقاق ، والدليل ان خبر الخلاف مع المرشد العام ، تم الرد عليه فى بيان اصدرته الجماعة ثم قرىء على المرشد فوافق عليه .

— ان مصطفى مشهور نفسه تفاوض مع كرم زهدى وناجح إبراهيم عضوى الجماعة الإسلامية المتهمين فى قضية قتل السادات قبل العملية لانتشالهما من الانشقاق عن الإخوان .

وقد تحدثنا فى تلك النقطة عندما قلت ان العلاقة بين التنظيم والعنف لم تزل قائمة بدليل ان اغلب الإرهابيين كانوا اساسا إخوانا ، بينما هو يرى ان حوادث العنف قد عالجت عمليتى قتل النقراشى والخازندار .

فننتقل إلى الاسئلة المكتوبة ..

وهى حول ثلاثة محاور ..

الاول عن الوضع داخل التنظيم المحظور ..

س : هل توليت سلطات المرشد العام كاملة ؟

ج : هذه فرية قطع بكذبها . وفضيلة الشيخ حامد ابو النصر اصدر بيانا نفى فيه هذا .. وقال هذا فى حديث صحفى .. والصورة واضحة .

س : ماهو مغزى تعيين نائب جديد للمرشد هو مامون الهضيبى ؟

ج : المكان خلا .. ووجب شغله .

س : ماهى مسئوليات النائب الاول مصطفى مشهور ؟

ج : الامر عندنا شورى ولا توجد سلطة فردية .

س : المرشد ابو النصر قال ان شعب التنظيم فى الخارج تابعة له .. ما رايك ؟



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

ج : ليس صحيحا ، وقد نفى هذه فضيلة المرشد وقال انه لا يوجد تنظيم بالمعنى الحرفى

وإنما نتعجب كونها بعض الإخوان فى الخارج على مبادىء الإخوان .

س : المستشار الهضيبى هدد بموقف شباب الإخوان بسبب الضغط الأمنى .. ماهو رأيك ؟

ج : لم يصدر أى تهديد ، ولكن أبدينا تخوفنا من شدة الضغوط والإجراءات ، والجريدة التى نشرت الخبر تعمدت الإثارة ونحن نلتزم الدستور والقانون .

س : هناك معلومات عن انشقاق بين شباب الإخوان .

ج : لا يوجد شىء من ذلك .

س : هل تتوقع عنفا فى الأيام المقبلة ؟

ج : نحن ضد العنف والتطرف ونلتزم بالدستور والقانون .

س : إلى متى تبقى الهيئة التأسيسية مجمدة ؟

ج : لا يوجد شىء مجمد ، وكل يعمل فى حدود ما تسمح به القوانين .

□□

انتهى نص الأسئلة .. ويبقى أن نفهم الخطوط العريضة لنص الإجابات .. ونلخصها كما يلى :

ـ مصطفى مشهور هو النائب الأول للمرشد ، ويدعم سلطاته بمزيد من الحوار مع شركائه .

ـ هناك تنظيم فى الخارج .

ـ لم يزل هناك تهديد بعنف شباب الإخوان بسبب الضغوط .

ـ الهيئة التأسيسية للإخوان لم تزل تعمل .

□□

أما أسئلة المحور الثانى فقد دارت حول العلاقة مع الحكومة .. وهى كما يلى :

س : ماهو تفسيرك لكثرة القضايا المسجلة ضد الإخوان ؟

ج : حملة أمنية إعلامية انتخابية مقصود منها عرقلة مشاركتنا فى الانتخابات .. ولولاها ما كان هناك مبرر لاتخاذ هذه الإجراءات المتوالية ؟

س : هل هناك خطة جديدة للعمل ؟

ج : منهجنا معروف وواضح

س : هل أنتم مستعدون للتفاوض مع الحكومة ؟

ج : نحن كنا ولم نزل نطالب ونحرص على أن يكون بيننا وبين الحكومة قنوات اتصال طبيعية هادئة ولكن لا يتعامل معنا سوى رجل الأمن الذى يقرر انه ينفذ الأوامر الصادرة إليه ولا يملك حق المناقشة .. ونحن نقول أن الحكومة حكومة مصر وجميع شعب مصر وليست حكومة الحزب الوطنى فقط .. ومن حق الجميع أن تكون له قنوات اتصال .

□□

ولكى نخرج بخبر من هذا المحور علينا أن نراجع إجابة السؤال الأخير .. « نائب المرشد يطلب التفاوض » .

□□

المحور الثالث دار حول الانتخابات والعلاقات مع الأحزاب والموقف من جماعة الإخوان فى السودان ..

س : ماهو موقفكم من الانتخابات القادمة ؟

ج : الانتخابات فردية ، والشخص ذاته هو الذى سيتخذ قراره ، والإخوان جزء من الشعب .

س : هل سيتم ترشيح كوادر مسجونة ؟

ج : هذا أمر يقرره الشخص ذاته وقد أبدى عدد من المعتقلين والمسجونين رغبة وتصميما فى ترشيح أنفسهم .

س : هل سيستمر التحالف مع حزب العمل ؟

ج : التحالف قائم ومستمر ، وهم يؤكدونه ونحن نؤكده .

س : ماهو الشعار الذى سوف يرفع فى الانتخابات ؟

ج : ما دامت الانتخابات فردية ، فكل مرشح يعلن عقيدته وفكره .

س : لماذا لم توقعوا على وثيقة الوفاق الوطنى مع الأحزاب ؟

ج : لم يحصل حتى الآن وفاق عام حول وثيقة ما ، ونحن نشارك فى الاجتماعات بالقدر المناسب الذى يبعد بنا عن المهاترات ،

ونحن نعجب انه بعد كل هذا التاريخ أن يرتفع صوت من بعض الأحزاب وممثل إحدى الجمعيات ليعلن رفضه للشريعة الإسلامية من أساسها ،ويتبجح بأنها غير صالحة ، وسلوك بعض الأحزاب المشاركة فى الاجتماعات فيه من التناقضات ما يؤكد عدم الجدية والصدق ففى الوقت الذى يعلن فيه حزب التجمع فى الاجتماعات انه يوافق على نصوص الحرية الشخصية وحرية العقيدة وحق المصريين فى إقامة الأحزاب ، فى نفس الوقت يعلن أمين عام الحزب انه يطالب الحكومة باتخاذ إجراء يمنع نشاط الإخوان ! .

« ملحوظة : وردت فى الإجابة »

■ أنا النائب الأول ■ علاقتنا الرسمية مع رجال الأمن ■ حاولت إعادة قتلة السادات إلى الجماعة ■ لاتوجد وثيقة وفاق وطنى مع الأحزاب ■ لا نعادى حسن الترابى .

تفاصيل حول مشروع الإخوان فى الحوار ليس هذا مكانها ، وسوف تنشر فى تقرير خاص » .

س : ماهو رايك فى الحركة الإسلامية فى السودان ؟

ج : الدكتور حسن الترابى اعلن انفصاله عن حركة الإخوان فى بداية السبعينيات ، وبقيت جماعة اخرى لم تقبل الانضمام بجبهته لم تزل تعمل تحت اسم الإخوان . ونحن لا نعادى غيرنا ممن يعمل فى الساحة الإسلامية .. وهى ساحة متسعة جدا ، ولكن المؤكد انه لا توجد اتفاقات خاصة او تنسيق او تعاون مع الترابى ، اما عن الاتهامات الموجهة إليه فنحن لا قبل لنا بنفيها او إثباتها .. إلا اننا كقاعدة ضد اى عمل إرهابى وضد اى تآمر محلى او دولى .

□□

نلاحظ فى الجزء الاخير من الحوار .. مايلى :

١ ـ صار مؤكدا انه لو بقى عصام العريان فى السجن فهو لن يرشح نفسه فى الانتخابات القادمة .

٢ ـ عاد الإخوان لإعلاء درجة التعاون مع حزب العمل إلى مرتبة التحالف وليس مجرد التنسيق كما قالوا من قبل .

٣ ـ يبدو ان الإخوان لن يوقعوا على وثيقة الوفاق الوطنى التى شاركوا الاحزاب فى الإعداد لها ، خاصة ان الاحزاب قالت ان الوثيقة صارت نهائية ولن تعدل مرة اخرى . ■

□□

انتهى الحوار والتعليق

عبدالله كمال



المصدر : ....روز اليوسف........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ....٤ (أغسطس 1995....

العنف والإخوان

علاقة شديدة الوضوح عملياً .. غامضة علنيا ولكنها دائمة الاستمرار

و.. لاتصدق كثيرا بيانات الإدانة الصادرة عن الجماعة .



الجماعة والإرهاب: بين اغتيال القتيل والمشى فى جنازته!

محمد هانى

من اغتيال القاضى احمد بك الخازندار فى اواخر الاربعينيات إلى محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى منتصف التسعينيات لم يتغير رد الفعل الرسمى لجماعة « الإخوان المسلمين المنحلة » .

وسواء كان هذا الرد رسالة او بيانا او زيارة رسمية فإنه دائما يؤكد على شجب العنف وتجريم اللجوء إليه وإخلاء مسئولية الإخوان عنه .

ولكن رد الفعل « الرسمى » للجماعة المنحلة لا يصلح ابدا مقياسا لموقفها الحقيقى من استخدام العنف الذى 'يبدأ بالتهديد وينتهى بالاغتيال .. فالجماعة التى اصدرت منذ اسابيع بيان « تنديد » بمحاولة الاعتداء على الرئيس مبارك فى اديس ابابا هى نفسها التى خرج مؤسسها حسن البنا بـ « بيان للناس » قبل مايقرب من خمسين عاماً يندد فيه بالعنف الذى ادى لاغتيال رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى على يد احد اعضاء الجماعة ! وهو نفسه الذى وصف مرتكبى حوادث العنف من جماعته فى بيان لاحق بانهم « ليسوا إخوانا .. وليسوا مسلمين » !

□□

وإذا كان « العنف » ـ بحكم الوقائع التاريخية ـ فكرة وسلوكا لا يمكن فصلهما عن ممارسات « الإخوان » الفعلية فإن السؤال الذى حاول الباحثون الإجابة عنه هو :

هل كانت فكرة استخدام العنف « اصيلة » فى فكر وفلسفة الجماعة ، ام انها « دخيلة » عليها بحكم تداعيات الاحداث ؟ !

والدلائل الاقوى هنا تؤكد ان العنف يرتبط ارتباطا اصيلا بفكرة « الربانية » التى قامت عليها الجماعة التى يصف مؤسسها دعوتها بان « اخص خصائصها انها ربانية ... لان الاساس الذى تدور عليه اهدافنا جميعا هو ان يتعرف الناس إلى ربهم وان يستمدوا من فيض هذه الصلة روحانية كريمة تسمو بانفسهم عن جمود المادة الصماء إلى طهر الإنسانية الفاضلة وجمالها » .

وفكرة « العبد الربانى » الذى يتصف بـ « السمو » و « الطهر » و « الروحانية » لا تنفصل عن شعوره بـ « الاستعلاء » على غيره حتى ممن يدينون بالعقيدة نفسها وإمكانية استخدام العنف حيالهم ، وهى فكرة وردت ـ ايضا ـ فى الشريعة والفكر اليهودى وادت إلى إفراز دعوة الصهيونية العنصرية ، بينما ادت

٤٩٠

عند الإخوان المسلمين إلى إنشاء تنظيمهم الخاص المسلح الذى اشتهر باسم الجهاز السرى قبل ان تتطور إلى فلسفة كاملة على يد سيد قطب ، ثم تتبلور على ايدى الجماعات التالية مثل « التكفير والهجرة » و « الجهاد » إلى مزيد من العنف المسلح .

بذرة العنف إذن كامنة فى فكر وفلسفة جماعة الإخوان المنحلة ربما حتى قبل تشكيلها ، ولا يمكن هنا ان نغفل بعض المؤشرات فى حياة وشخصية مؤسسها حسن البنا منذ طفولته وصباه المبكر ، فهو ابن الثامنة الذى ينزعج من منظر تمثال لامراة شبه عارية فوق احد زوارق النهر فى قريته فيلجا للبوليس ويصمم على إزالة التمثال وينجح فيما اراد ، وهو ابن الثانية عشرة الذى يترأس فى مدرسته جماعة تستهدف ترويض نفوس اعضائها من التلاميذ على التحلى بالاخلاق الحميدة وعدم مخالفة تعاليم الدين وتفرض غرامات مالية على من يفشل فى ذلك ،

وهو الذى يؤسس مع زملائه جماعة « النهى عن المنكر » التى يمتد نشاطها خارج حدود المدرسة بهدف فرض الالتزام بتعاليم الدين من خلال توجيه خطابات تهديد إلى من ترى انهم لا يلتزمون بهذه التعاليم ثم يؤسس جمعية جديدة هى « الحصافية » كفرع للجمعية الصوفية التى تحمل الاسم نفسه ولكنها تتميز عنها « بالعمل الجدى » للحفاظ على تعاليم الدين « ومقاومة » البعثات التبشيرية .

□□

ومع تشكيل الجماعة بالإسماعيلية فى عام ١٩٢٨ تستمر بذرة العنف فى النمو وتؤتى اولى ثمارها داخل الجماعة نفسها وبالتحديد عندما يختلف « البنا » مع بعض الاعضاء حول من يخلفه فى قيادة الشعبة بالإسماعيلية بعد ان ينتقل هو للقاهرة .. هنا تظهر لاول مرة قوة الردع البدنى فى الجماعة حين تجمع عدد من اصدقاء « المرشد » واعتدوا على المنشقين بالضرب ، والغريب ان البنا يورد هذه الواقعة فى كتابه « مذكرات الدعوة والداعية » دون تحرج او استنكار لاسلوب التعدى على الخصوم السياسيين بل يصف المخالفين ببساطة شديدة بانهم « قد تلبسهم الشيطان وزين لهم ذلك » ثم لا يلبث ان يصفهم بـ « الخوارج » ويؤكد ضرورة اخذهم بالحزم « فإن من يشق عصا الجمع فاضربوه بالسيف كائنا من كان » .

ومن داخل الجماعة إلى خصومها فى الخارج استمرت حوادث العنف على مدى ٢٠ عاما من عمرها وحين اوشك عام ١٩٤٨ على الانتهاء كانت المذكرة التى رفعها عبد الرحمن عمار (وكيل وزارة الداخلية وصديق البنا فى فترة سابقة) إلى رئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى مطالبا بحل الجماعة تستند إلى ١٣ اتهاما بارتكاب حوادث عنف اهمها :

إن الجماعة كانت تعد للإطاحة بالنظام السياسى القائم عن طريق الإرهاب مستخدمة تشكيلات مدربة عسكريا (فرق الجوالة) ، وانها مسئولة عن إلقاء القنابل فى القاهرة فى ٢٤ ديسمبر ٤٦ والاعتداء على رجال الشرطة فى ٢٩ يونية ٤٧ اثناء تادية وظيفتهم ، والاعتداء على خصومها فى إحدى قرى الدلتا وحرق احطاب وقتل شيخ خفراء فى قرية اخرى وإطلاق النار على رجال الشرطة فى قرية البراموك ، وانها مسئولة عن مقتل احد خصومها السياسيين (وفدى) فى بورسعيد وحيازة اسلحة ومفرقعات ومتفجرات ومدافع ووثائق تقطع بان الجماعة تعد العدة للقيام باعمال إرهابية واسعة النطاق ، ونسف فندق الملك جورج بالإسماعيلية ، والعديد من المنشآت التجارية المملوكة لليهود ، وإرهاب اصحاب المنشآت وتهديدهم بهدف الحصول على تبرعات واشتراكات مدفوعة مقدما لصحيفة الجماعة .

وقبيل تلك الحوادث « المتناثرة » وبعدها مباشرة كانت احداث الاغتيالات الكبرى التى تورط فيها « تنظيم الإخوان المسلمين المنحل » اكبر من ان تخفى حقيقتها بيانات التنديد والتراجع « الرسمية » التى كتبها حسن البنا .

فالمذكرة التى شملت هذه الاتهامات كتبها وكيل وزارة الداخلية فى اعقاب اغتيال حكمدار العاصمة « سليم زكى » الذى كان يقود قوات البوليس للسيطرة على مظاهرة طلابية ، فدارت معركة مسلحة امام فناء طب القصر العينى استخدم البوليس فيها الرصاص واستخدم طلاب الإخوان المتفجرات ، واصيب الحكمدار فى سيارته بقنبلة اودت بحياته .

وحين اغتيل حكمدار العاصمة لم يكن حادث اغتيال المستشار احمد بك الخازندار قد هدات رياحه بعد ، فقد وقع فى ٢٢ مارس ١٩٤٨ حين قتله اثنان من « الإخوان » بعدما اصدر حكما قاسيا على عضو بالجماعة سبق اتهامه بالهجوم على جنود إنجليز فى ملهى ليلى واكتشف البوليس الصلة بين الشابين وبين مجموعة سبق ضبطها بالمقطم تتدرب على استخدام السلاح ، وبين الجهاز السرى المسلح داخل جماعة الإخوان ثم اكتشفت اعين البوليس التى استيقظت متاخرة ترسانة سلاح ضخمة فى عزبة بالإسماعيلية يملكها الشيخ محمد فرغلى قائد كتائب الإخوان فى حرب فلسطين ، وفى ١٥ نوفمبر من العام نفسه تم ضبط السيارة « الجيب » الشهيرة التى ضمت اسلحة ووثائق تقطع بوجود تنظيم سرى مسلح داخل الجماعة .

هكذا كانت المذكرة التى صدر بناء عليها قرار « النقراشى » بحل الجماعة نتيجة لحوادث عنف تورطت فيها الجماعة ولكنها ـ ايضا ـ كانت سببا لوصول المأساة إلى ذروتها فى ٢٨ ديسمبر من العام نفسه (١٩٤٨) حين قام طالب من الإخوان فى الثالثة والعشرين من عمره (عبد المجيد احمد حسن) بإطلاق رصاصتين محكمتى التصويب على رئيس الوزراء (النقراشى) انهيا حياته ليقع حادث الاغتيال الشهير الذى كان نقطة تحول درامية فى تاريخ الإخوان ، فقد فشل بعده « حسن البنا » فى ان يستعيد لجماعته عنفوانها السياسى الذى ارتبط دائما بحماية ما من السلطة حين كان يجد الملك والاقلية الحاكمة فى الإخوان وسيلة للوقوف ضد الوفد وتيارات اليسار وحين كان البنا يجد فى هذا التحالف تحقيقا لنظريته التى اثبتت فشلها فى « الاستقواء ثم التبوؤ » اى تجميع مصادر القوة ثم الاستيلاء على السلطة .

وعبثاً حاول البنا ان يستعيد ماضاع رغم « بيانه للناس » الذى استنكر فيه اعمال رجاله ودمغها بالإرهاب ، بل إنه بعد يومين فقط من صدور هذا البيان تم القبض على احد قادة الجهاز السرى للجماعة وهو يحاول نسف محكمة استئناف مصر .

ومرة اخرى لم يفلح « البنا » فى إزالة اثار مايحدث ببيانه التالى الشهير « ليسوا إخوانا .. وليسوا مسلمين » والذى اعلن فيه ان « مرتكب هذا الجرم الفظيع وامثاله من الجرائم لا يمكن ان يكون من الإخوان ولا من المسلمين » ، وانه سيعتبر « اى حادث من هذه الحوادث يقع من اى فرد سبق له اتصال بجماعة الاخوان موجها إلى شخصى ولا يسعنى إزاءه إلا ان اقدم نفسى للقصاص واطلب إلى جهات الاختصاص تجريدى من جنسيتى المصرية » .

وفى إطار العنف والعنف المضاد لم تكن مفاجاة ان يلقى الشيخ حسن البنا مصرعه اغتيالا بعد شهور فى ١٢ فبراير ١٩٤٩ على يد اتباع القصر الملكى الذى انهك نفسه وفكره وجماعته تملقا له .

□□

فى حياة « حسن البنا » إذن : « المرشد » « والإمام » و « الاخ الروحى » تكاثرت حوادث العنف من التهديد إلى الاغتيال .. وبين يديه تورطت الجماعة فى ارتكابها ، ليس داخل مصر فقط بل خارجها ايضا .. فقد كانت مفاجاة للسلطة الحاكمة فى مصر ان تكتشف ان اصابع الإخوان امتدت لتصل إلى الانقلاب الذى وقع باليمن فى ١٧ فبراير ٤٨ وقتل فيه الإمام وثلاثة من ابنائه .. لقد اعلنت جماعة الإخوان نفسها شريكا فى الصراع اليمنى ووسيطا ، بل وحكما يملى شروطه ويتقدم بمطالب إصلاحية ويحدد المناصب التى يجب ان توزع على قادة الانقلاب الذين اتضح انهم كانوا على علاقة وثيقة بالشيخ البنا .

وهنا لابد ان نتوقف ونطرح السؤال مرة اخرى :

هل كان استخدام العنف دخيلا على الجماعة بحكم تداعيات الاحداث السياسية ؟

ومرة اخرى تاتى الإجابة بالنفى لدى عدد كبير من الباحثين لعل ابرزهم خليل عبد الكريم الذى يسوق عدة ادلة على ان استخدام العنف اصيل لدى الإخوان

١ ـ فى رسالة البنا إلى المؤتمر الخامس للإخوان يقول إنه فى الوقت الذى تتكون فيه ٣٠٠ كتيبة مجهزة إيمانيا وبدنيا من الإخوان « طالبونى بان اخوض بكم لجج البحار واقتحم عنان السماء واغزو بكم كل عنيد جبار » .

العنف ـ إذن ـ موجود ولكن استخدامه مؤجل !

٢ ـ المؤتمر نفسه نظم تشكيلات « الجوالة » فى الجماعة بصورة منتظمة والتى تعتمد إلى جانب التربية الروحية التدريب « البدنى » .

٣ ـ من الوثائق المبكرة للجماعة وثيقة بعنوان « عقيدتنا » ينص بندها الخامس على : « اتعهد بان اجاهد فى سبيل اداء هذه الرسالة ماحييت واضحى فى سبيلها بكل ما املك » ومن المهم هنا الإشارة إلى شعار شهير للإخوان هو : « الجهاد سبيلنا والموت فى سبيل الله احلى امانينا » .

٤ ـ الجماعة ـ ايضا ـ انشات فى وقت مبكر جداً « مدارس الجمعة » التى يجتمع فيها الصبيان لتلقى دروس فى التاريخ الإسلامى ، ومبادىء الدين و « الالعاب الرياضية » .

٥ ـ فى احد بنود « عقيدة الجماعة » انه على كل مسلم ان يعتقد ان هذا المنهج كله من الإسلام وان كل نقص منه نقص من الفكرة الإسلامية الصحيحة .

اى ان الجماعة تصادر الدين لمصلحتها فمنهجها وحده هو الإسلام الصحيح ومن يقف ضدها ـ بالتالى ـ يكون خارجا على الإسلام ذاته .. إنه مبدا يسعى للسيطرة على الإسلام لا الاتصاف به او تطبيقه فقط ..

من اهم الدلائل ايضا ان الجهاز السرى المسلح للجماعة لم ينشا فجاة بل جاء تطورا طبيعيا لفصائل اخرى بدات مع نشاة الجماعة (الجوالة وفرق الرحلات والمعسكرات والكتائب) .

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كان تعداد جوالة الإخوان يقترب من (٤٥) الف عضو يراسهم ضابط الجيش السابق محمود لبيب ويشرف عليهم ٣٥ مدرباً ، وقد اهتم « البنا » بالجوالة اساسا لانها الحقل الذى التقط منه رجال جهازه السرى إلى جانب ان كوادر الجماعة كانت قد بدات تلتقط مجموعات من ضباط الجيش الشبان وتقدمهم واحداً واحداً فى سرية تامة للمرشد لينضموا إلى صفوف الجهاز السرى بمراسم خاصة حيث تتم البيعة فى غرفة مظلمة ويقسم الضباط على « المصحف والمسدس » وهى التجربة التى خاضها عدد من ضباط يوليو قبل ان يبتعد بعضهم فيما بعد .

والجهاز السرى للإخوان الذى تراسه صالح عشماوى لفترة ثم اسند « البنا » قيادته إلى عبد الرحمن السندى كان مكونا من ثلاث شعب : الجهاز المدنى وجهاز الجيش وجهاز البوليس ، وكان رئيس كل شعبة يتصل بالمرشد مباشرة ، وبينما كانت شعبة الجيش هى توفير إمدادات الذخيرة والأسلحة والتدريب للجهاز ونواة الوثوب إلى السلطة يوماً ما ، فإن الجهاز السرى تبعته عدة تشكيلات اهمها « جهاز التسليح » و « جهاز الاخبار » الذى يقوم بمهمة « المخابرات » الخاصة للجماعة .

ومن المهم هنا الإشارة إلى ان عضو الجهاز السرى لم يكن يتلقى تدريبات عسكرية قاسية وعنيفة ويعتاد الطاعة فقط (هذه التدريبات اصبحت علنية فى فترة الاستعداد لحرب فلسطين وتحت غطائها) بل إنه ـ ايضا ـ كان يربى تربية عقائدية خاصة بحيث تسيطر عليه فكرة الجهاد والشهادة فى سبيل الله فقد كان البنا دوما يربط بين الجهاد ضد خصوم الجماعة والشهادة فى سبيل الله ، ولهذا لا يبدو مدهشا ما ورد فى تقارير الأمن العام لوزارة الداخلية فى نهاية الاربعينيات حول « المحكمة » التى كانت تنعقد داخل الجهاز السرى ضد من يعتبرهم الجهاز خصوماً للإخوان او خونة فى حق الوطن والدين ، وهى المحكمة التى ينفذ احكامها شباب صغير السن (من ١٨ : ٢٠ سنة) .. هؤلاء الشباب يؤمرون فى منتصف الليل بدخول حجرة مضاءة بشموع قليلة ويرتفع فيها دخان البخور حيث يجدون شيخا يؤمهم ويتمتم فى صلاة خافتة طويلة قبل ان ينظر إليهم داعيهم إلى صلاة الفجر وحين تنتهى الصلاة يصمت برهة ثم يصيح فجاة : هل انتم على استعداد للشهادة فى سبيل الله ؟

ــ نعم



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

وهل انتم مستعدون لقتل اعداء الله ؟

— نعم

هل تقسمون على الوفاء بالعهد ؟

— نقسم

ويقدم لهم الشيخ المصحف ليقسموا عليه ثم يقول :

استودعكم الله وموعدنا الجنة .

ومرة اخرى نتاكد ان القتل هنا يدخل إلى حدود « العقيدة » ، وانه ليس مجرد إجراء انتقامى تفرضه ظروف بعينها .

وبعد ذلك سنكتشف بسهولة ان العنف الذى يرتبط بعقيدة هو المستمر فى المراحل التالية للإخوان بعد رحيل « البنا » وبعد صدام الجماعة مع ثورة يوليو ، فاثناء محاكمة « محمود عبد اللطيف » بتهمة محاولة اغتيال جمال عبد الناصر عام ١٩٥٤ ساله المدعى :

فهمت إيه الفكرة من النظام السرى ؟

— الفكرة هى الجهاد فى سبيل الله ودراسة القرآن والسيرة .. ده اللى فهمته .

الغرض منه إيه ؟

— الغرض منه محاربة اعداء الدعوة الإسلامية .

ماتعرفش الخطة ؟ انت رايح تقتل الرئيس .. ماتعرفتش تعمل إيه علشان تهرب ؟

لا .. مفكرتش .. هنداوى قال لى (هنداوى دوير احد قادة الجهاز السرى) الحرس بعد كده سيطلق عليك النار وتموت .

كنت عارف إنك رايح تموت ؟

اوه .

الفكرة هنا لا تختلف حتى فى تفاصيلها عما تكرر بعد ذلك بسنوات طويلة فى حوادث عنف تالية وصولاً إلى اغتيال السادات .

المنبع واحد دون شك مهما اختلفت مسميات الجماعات .

□□

وإذا كان المنبع واحداً ، والهدف ربما يكون واحداً ، فقد اختلف السلوك بعد النهاية المؤلمة لحسن البنا ، والتى جرتها عليه سياسة الغموض ، والمراوغة الوقتية مع عناصر سلطوية .

وقد جاءت نقطة التحول الهامة مع سيد قطب الذى كان قد سئم سياسة المداهنة التى اتبعتها جماعة « الإخوان » ... الاستعلاء

ثم التبرؤ ، وقرر انه لا مساومة مع المجتمع « الجاهلى » حكاماً ومحكومين .. إنه مفكر فترة الارتداد

الإخوانى بعد محنة السجن (١٩٦٥) الذى اعتمد موقفين : تكفير الحاكم ، والاستعلاء بالإيمان .

ومن داخل سجن طرة يظهر تلميذه البارز من سجناء الإخوان : شكرى مصطفى الذى لم يكن سوى تكرار للظاهرة نفسها ، والذى كان يعتبر فى تنظيمه « التكفير والهجرة » اعتزال المجتمع خارجه مرحلة اولى قبل الجهاد لإقامة الدولة الإسلامية .

فى الوقت نفسه كانت هناك جماعة صالح سرية التى انتهت بإعدامه سريعا بعد حادث الفنية العسكرية فى منتصف السبعينيات .

المنبع إذن واحد .. والسلوك اصبح اكثر شراسة ، ومازال هناك مزيد من التطرف .

ففى اوائل ١٩٧٩ يصدر محمد عبد السلام فرج كتابه « الفريضة الغائبة » ليعلن فيه ان « طواغيت الارض لن تزول إلا بقوة السيف » ، وتبدا موجة جديدة اشد تطرفا لانها اكثر عزلة وعزوفا عن المجتمع ، وتظهر مسميات جديدة اشهرها « الجماعة الإسلامية » او « جماعة الجهاد » التى اصبحت « تتباهى » باستخدام العنف ، والتى قالت فى تقرير لها : « ... فجادت الجماعة باعز ابنائها فى التصدى لنظام السادات ، وفى مقدمتهم خالد الاسلامبولى ، وإخوانه الاربعة شهداء المنصة عام ١٩٨١ » .

اما جماعة الإخوان المسلمين المنحلة مهما اختلف اسم مرشدها : البنا او الهضيبى او التلمسانى او ابو النصر ، فمازالت تصدر بيانات التنديد بالعنف ، وتخلى مسئوليتها عن ارتكابه ومرتكبيه !.■

■ المصادر :

- حسن البنا .. متى ، كيف ، ولماذا ؟ (د . رفعت السعيد)
- من قتل حسن البنا ؟ (محسن محمد)
- سلسلة قضايا فكرية - (دراسة خليل عبد الكريم جذور العنف لدى الجماعات الاسلامية السياسية)
- الإخوان المسلمون : هل هى صحوة إسلامية .. الجزء الثانى (السيد يوسف)
- الإخوان المسلمون - ريتشارد ميتشل (الجزء الثانى)
- مذكرات الدعوة والداعية (حسن البنا)



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

لم يزل قاتل محمود فهمى النقراشى على قيد الحياة .. يعيش وياكل ويشرب بعد ان فجر سفينة ، وقتل رئيس وزراء ، وشارك فى العمليات الإرهابية للنظام الخاص .. لقد بلغ التسعين عاما ، وربما كان هذا دليلا من القدر حتى الآن على قصة الإخوان مع الإرهاب .. التى لا تحتاج لبرهان .

أشهر قاتل فى الإخوان لايزال حيا !

■ ابنته فى أمريكا وابنه فى السعودية وأسرته تملك شركة صرافة ■ بأمر زكريا محيى الدين توقف القاتل عن نشاطه ■ إذا اختفى عضو من الجماعة فهذه علامة خطر .

حوار : عصام أبو حرام وأسامة إبراهيم

فى صباح احد ايام عام ١٩٤٩ انطلقت سيارة نصف نقل مغطاة ، بسرعة فى اتجاه احد الوديان الصحراوية بمنطقة جبل المقطم ، انعطفت فجاة ناحية ساحة بعينها محاطة بمجموعة من الصخور والمرتفعات الجبلية ، بحيث تجعل منها مكانا مناسبا للغاية لممارسة فنون القتال ، والتدريب العسكرى القاسى الذى يتخلله استخدام الذخيرة الحية والتفجيرات والرياضات العنيفة مثل الكاراتيه والكنغ فو ..

نزلت مجموعة من الافراد التابعين للتنظيم الخاص للإخوان يقودهم محمد مالك احد اشد عناصر التنظيم شراسة فى ذلك الوقت ، مما جعل قيادات التنظيم تسند إليه اخطر العمليات التى تقوم بها ، واكثرها حساسية : التصفية الجسدية لرئيس الوزراء محمود فهمى النقراشى ، وهو ما حدث بالفعل داخل بهو وزارة الداخلية ، واثناء استعداد الوزير لركوب مصعد الوزارة .

هذه العملية التى هزت مصر من اقصاها إلى ادناها كان وراءها محمد مالك من الالف إلى الياء مما جعل الحكومة ترصد مبالغ طائلة لمن يقبض عليه حيا او ميتا .

ويعيش محمد مالك حاليا باحد المنازل الخاصة بحى إمبابة بصحبة اسرة تتكون من خمسة ابناء منهم إحدى بناته التى تقيم فى الولايات المتحدة ، ويتردد عليها مالك وزوجته بشكل مستمر حيث يقضى عدة اشهر سنويا متنقلا بين العديد من الولايات الامريكية رغم انه تعدى التسعين عاما .

اما اكبر ابناء محمد مالك فهو مدرس فى كلية التربية الرياضية ، ويعمل حاليا فى السعودية فى حين كان يعمل شقيقه الاصغر بإحدى شركات توظيف الاموال ، وبعد توقفها اشتغل بإحدى شركات الصرافة التابعة للاسرة .

يقول مالك : إننى طوال فترة انضمامى للتنظيم الخاص للإخوان لم افكر على الإطلاق فى الارتباط باى فتاة بسبب خطورة الاعمال التى كنت اقوم بتنفيذها ، ولم اقدم على هذه الخطوة إلا بعد خروجى من المعتقل بعد قيام ثورة يوليو التى قرر قادتها الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين الذين القى القبض عليهم فى عهد النظام الملكى .

يتذكر قاتل النقراشى : بعد ان افرجت عنا قيادة الثورة عدت لممارسة نشاطى العادى فى إطار جماعة الإخوان التى كانت تعتبر شريكة لمجلس قيادة الثورة فى ذلك الوقت ،

وبعد حدوث الصراع والخلاف بين الإخوان ، وعبد الناصر فوجئت بقوة من الشرطة تقتحم منزلى الذى كان يقع فى ميدان السبتية ، واقتادونى إلى ثكنات السكة الحديد ثم نقلت إلى السجن الحربى بعد عدة ايام ضمن بقية كوادر الإخوان المسلمين .

واتصل زكريا محيى الدين وزير الداخلية بإدارة السجن ، وامر بالإفراج الفورى عن محمد مالك ، ثم استدعانى مدير السجن الحربى وهنانى بذلك ، ووجدت سيارة (بويك سوداء) فى انتظارى امام مكتب المدير ، وامرت بركوب السيارة فاقتادنى سائقها إلى منزلى بالسبتية فى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل .

فى صباح اليوم التالى فوجئت باحد

الضباط يطرق الباب ، ويطلب منى اصطحابه إلى ديوان وزارة الداخلية ـ حسب اوامر زكريا محيى الدين ـ وعندما وصل مالك إلى ديوان الوزارة كان بانتظاره ضابط آخر اقتاده إلى مكتب وزير الداخلية الذى طلب منه ضرورة التوقف عن ممارسة اى نشاط فى إطار جماعة الإخوان المسلمين وعدم المشاركة فى الاجتماعات التى يعقدونها بمكتب الإرشاد بميدان الحلمية ، فوعده مالك بذلك ، وتوقف عن ممارسة اى نشاط حتى الآن !

رغم تعديه سن التسعين إلا ان محمد مالك مازال يحتفظ بلياقة بدنية عالية بالنسبة لسنه ، وإن كان يعانى كثيرا من بعض الاعراض بسبب طول فترات الاعتقال التى قضاها بالسجون سواء فى العهد الملكى او بعد الثورة ، ولذلك فإنه يقول إنه سيتخذ الإجراءات القانونية ضد الحكومة المصرية للمطالبة بالتعويض المادى عما اصابه طوال فترة الاحتجاز بالمعتقلات .

ونسال محمد مالك عن ايام الإرهاب مع رجال التنظيم الخاص ، والعمليات التى قام بها لحساب هذا التنظيم ، والتى كان اهمها الاشتراك فى اغتيال رئيس الوزراء الاسبق محمود فهمى النقراشى حتى تم القبض عليه فى النهاية وحكم عليه بالسجن بالاشغال الشاقة المؤبدة ؟

ولكنه فضل ان يتحدث عن نشاته العائلية وظروف انخراطه فى جماعة الإخوان المسلمين ، ثم التنظيم الخاص بعد ذلك ، فهو من اصول تركية ، كان ابوه يعمل فى المطبعة الاميرية ، فى حين اكتفت الام برعاية الاولاد الذين كان عددهم ٩ (٣ بنات و٦ ذكور) ، من بينهم شقيقه الاكبر عز الدين الذى كان السبب فى تعريفه بجماعة الإخوان المسلمين والانضمام إليهم بعد ذلك .

يقول : كنت اعمل فى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية ، وفى ذات الوقت التحقت بكلية حقوق عين شمس حيث بدات اسمع عن الدروس الدينية التى كان يلقيها الشيخ حسن البنا فى حديث الثلاثاء ، مما جعلنى اقرر حضور هذه الدروس بتشجيع من شقيقى « عز الدين » الذى كان منضما بالفعل للجماعة .

فى النظام الخاص لم يكن العمل بسيطا ، اختبارات قاسية ، اهمها التعود على القيام بمجموعة من التمرينات الرياضية العنيفة ، وتعلم فنون الكاراتيه والكنغ فو ، وكان ذلك يتم بشكل سرى للغاية مع تعويد افراد « السرية » على الطاعة الكاملة للقيادات ، وتنفيذ الاوامر الصادرة من قبلها بدون مناقشة ، مع تكرير التحذير من عدم الإفصاح عن اى خطوة من هذه الخطوات لاقرب الناس حتى لزملائه فى الجماعة انفسهم .

ويذكر محمد مالك ان الفرد الذى كان يمر بكل هذه المراحل القاسية كان يؤمر بعد ذلك بكتابة وصيته وتسليمها لقائد السرية المسئول عنه ، وعليه الانتظار بعد ذلك لاى اوامر تصدر إليه .

على إثر ذلك ، وبعد ان اثبت مالك كفاءة عالية والتزاما دقيقا بكل هذه التعليمات الإرهابية قام بتقديم البيعة فى إحدى الشقق التابعة للتنظيم بالقاهرة ، والتى اداها امام شخص ملثم ، وفى ضوء خافت للغاية حيث اعاد عليه ذلك الشخص التاكيد على ضرورة حق الطاعة للامير .

لم تمض على هذه البيعة فترة طويلة ، حتى وصلتنى تعليمات من مكتب الإرشاد عن طريق احد الاشخاص بالتنظيم بضرورة التوجه إلى مدينة بورسعيد لتنفيذ مهمة خاصة بضرب إحدى السفن الراسية بالميناء .

كان ذلك فى شهر فبراير ـ ١٩٤٧ ـ حيث قاد محمد مالك مجموعة الهجوم على السفينة برفقة عنصرين آخرين لم يكن يعرف سوى اسمائهما الحركية إلا انه عرف بعد ذلك انهما محمود الصباغ ، وحسن عبد الحافظ ، الذى تراجع عن المشاركة فى تنفيذ العملية فى اللحظات الاخيرة ، فلم يكن امام مالك إلا ضرب السفينة بمفرده !

حمل مالك لوازم تفجير السفينة ، والتى كانت عبارة عن عدد من القنابل الزمنية ، واستعان باحد اللنشات التابعة للتنظيم الخاص بالإخوان حيث لف حول السفينة عدة دورات إلى ان وقع اختياره على انسب المواقع لوضع القنابل المؤقتة ، ثم استقل اللنش ورجع إلى الميناء على الفور ، ثم إلى محطة السكة الحديد حيث نسمع صوت الانفجارات اثناء قيامه بركوب القطار المتجه إلى القاهرة .

يقول محمد مالك : النظام الخاص للإخوان عمد فى فترة من الفترات إلى إرهاب وتخويف المسئولين بالحكومة والاحزاب السياسية التى كانت تتخذ موقفا سلبيا من الجماعة ، والتى كانت تتضمن تكليف بعض اعضاء التنظيم بإلقاء القنابل الحارقة على سيارات ومنازل هؤلاء المسئولين .

حدث ذلك مع هيكل باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين والنقراشى باشا رئيس حزب السعديين ، ويذكر محمد مالك انه قام بتنفيذ عملية هيكل باشا بصحبة احد اعضاء التنظيم ـ احمد البساطى ـ حيث كانت الخطة تعتمد على قيام البساطى بإلقاء قنبلة على سيارة هيكل باشا من مسافة بعيدة ، ولكن هذه القنبلة لم تنفجر ، فقام محمد مالك بإلقاء قنبلة شديدة الانفجار على السيارة ، تسبب انفجارها فى إحداث دوى رهيب ، وتدمير السيارة بشكل كامل ، إلا ان هيكل باشا نجا من هذه العملية بأعجوبة ، حيث وقع الانفجار بعد ان غادر السيارة بالفعل .

صدرت الاوامر المتلاحقة لمالك بتنفيذ العديد من العمليات الاخرى فى خلال فترات محدودة بعد ان كان يثبت كفاءة تدميرية فائقة فى كل عملية يقوم بها ، من ذلك مثلا حادث الهجوم على النادى المصرى الإنجليزى فى ليلة راس السنة ، حيث كان النادى يمتلىء بعشرات الضباط المصريين والاجانب ، مما جعل الفرصة سانحة امام التنظيم الخاص لإلحاق اكبر الاضرار عن طريق قيام المجموعة التى يقودها محمد مالك بإلقاء القنابل الحارقة داخل ساحة النادى اثناء احتفال الضباط بليلة راس السنة ، ثم الانسحاب الفورى بعد ذلك من منطقة الحادث ، والذى كان معدا له بشكل دقيق ، إلا ان بعض عساكر الدورية اوقف افراد المجموعة للاشتباه حتى حضر ضابط الدورية وامر الجنود بإخلاء سبيلهم !

وقد نجح مالك فى الاختفاء عن اعين البوليس لعدة اشهر حتى كانت النهاية الحتمية بإلقاء القبض عليه بعد معركة نارية رهيبة لم يتوقف فيها مالك عن إطلاق النار حتى نفدت كل الذخيرة التى كانت بحوزته ، فاضطر إلى الاستسلام ليصدر الحكم عليه بعد ذلك بالاشغال الشاقة المؤبدة ، إلا انه لم يمض بالسجن عدة اشهر حتى الرجت ضمن الثورة ضمن الذين شملهم قرار العفو العام .

المصدر : روز اليوسف
التاريخ : ١٤ مايو ١٩٩٠



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الغرفات المغلقة جمعت كل رؤساء مصر مع كل مرشدي جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ..

الكل هاجم الإخوان .. وسجنهم .. واعتقلهم .. وطاردهم ..

والكل تفاوض معهم .. وحاول القسمة على اثنين .. قسمة الحكم !!

لم يكن صراع عبد الناصر والسادات وغيرهما مع الإخوان ، صراعا بين مدنيين انصار دولة مدنية ضد فاشيين انصار حكومة دينية ..

بل كان صراعا على حكم ..

على مقاعد السلطة والسلطان ..

■ الهضيبي والتلمساني وأبو النصر في بيت عبد الناصر للتفاوض حول قسمة الحكم !
■ السادات يطلب لجنة من الاخوان لمقابلته .
■ الرئيس مبارك لم يلتق بمرشد الاخوان .. وتحدث قليلا عنهم ولم يتحدث معهم

هل تصدق ان عبد الناصر اكتشف فجاة بعد عامين من الصلح والتفاوض والتحالف مع الإخوان المسلمين ، اكتشف انهم تجار دين ، رجعية عربية ، فاشيون ! يسعون للسلطة والحكم فقط !

وهل تصدق ان الإخوان بعد التأييد والتفاوض والتحالف والمباركة ، اكتشفوا فجاة ان عبد الناصر عميل للامريكان .. او للشيوعيين .. كاره للإسلام ، معاد للمسلمين !!

هل تصدق ؟

انا لا اصدق ، فلست ساذجا إلى هذا الحد !!

من اللحظة الاولى كان الأمر واضحا وجليا ..

التحالف بين الثورة والإخوان .. إلخ ..

هل تصدق ان انور السادات افرج عنهم ، واطلق سراحهم من السجون والمعتقلات ، واعادهم من السعودية إلى مصر .

وهل تصدق ان الإخوان سارعوا وبايعوا إيمانا منهم برجل العلم والإيمان ..

هل تصدق ان المبادىء كان لها اى دور في هذا التحالف .

هل تصدق ؟

انا لا اصدق ..
إذن ماذا تصدق ؟!
من الصعب جدا ان تصدق شيئا وسط هذا الكم من الاكاذيب الذى حيك به التاريخ المصرى المعاصر .. اكاذيب بلا نهاية لا تعرف معها الحق من الباطل .

لهذا من الصعب ان تصدق شيئا .

فقط فكر ألف مرة قبل ان تصدق مرة !!

هناك محاضر جلسات بين عبد الناصر والإخوان (حسن العشماوى ، وعبد القادر عودة ، وغيرهما) نشرها كاملة حسن العشماوى فى كتاب « الأيام الحاسمة وحصادها » ، وصدر عن دار نشر فى بيروت ، ومن الواضح جدا انها محاضر وهمية واكاذيب لا محل لها من الإعراب ، محض اختلاق ووهم وتاليف ، ومن ثم لا يمكن التعامل معها بجدية ، او الاستناد عليها فى شىء ، وامثلة هذا كثيرة وعديدة وضعها الإخوان وروجها زعماؤهم واذاعوها ، لكنها لا تعنى لدىّ شيئا ولا تساوى فى التاريخ مثقال ذرة من خردل (!!) .

لكن هذه الاوهام لها ظلال من الحقيقة واثار من الحقائق ..

لقد اجتمع عبد الناصر بالمرشد العام حسن الهضيبى ..

ولقد خرج محمد نجيب إلى شرفة قصر عابدين وفى صحبته عبد القادر عودة !!

ولقد تفاوض الإخوان والثوار ، منكم وزير ومنا امير !!

ولما ادرك احدهم انها قسمة ضيزى .. بدا الشقاق .

لا كان ساعتها عبد الناصر قد رفع مقولات الرجعية ، ولا الإخوان ساعتها يطالبون بالحبيبة الغائبة الديموقراطية .

فيما بعد ..

بدا هذا الكلام .

الكتب التاريخية كثيرة ، والاكاذيب اكثر ، لكن من الحقائق التى « تخزق » العين انه بعد ٧٨ يوما من قيام ثورة يولية ـ تحديدا فى ١١ اكتوبر ١٩٥٢ ـ صدر عفو عام عن قتلة المستشار احمد الخازندار رئيس محكمة جنايات القاهرة .

هؤلاء القتلة كانوا إخوانا مسلمين !!

والقتيل كان رئيس المحكمة الذى اصدر حكما على الإخوان قتلة النقراشى رئيس الوزراء الذى سفك الإخوان دمه !!

اى ان الموضوع واضح والجروح قصاص !! وبالقانون (رغم ان مسرحية سيادة القانون لم تكن قد فتحت موسمها بعد !!) ، ومع ذلك فإن ثوار يولية افرجوا عن القتلة ، باعتبارهم سياسيين (!!) وكان من بين هؤلاء قاتل النقراشى رئيس الوزراء ولا نفهم اية سياسة تحمى قاتلاً وتفرج عنه .

إن أول ما فعله الثوار هو الإفراج عن قتلة لمجرد إقامة هذه العلاقة الطيبة باصدقائهم الإخوان ، وكان اول ما اصر عليه الثوار بعد هذا الإفراج بـ ١٠٠ يوم هو حل جميع الاحزاب السياسية مع الإبقاء على جماعة الإخوان المسلمين ، لقد ارتضى الثوار ان يعادوا الاحزاب الشرعية المعلنة ، والحاصلة على اغلبية وجماهيرية ،

وان ينهوا هذه الاحزاب من على الارض ، والإبقاء على جماعة دينية فاشستية !!

الم يكن وراء هذا شىء إلا السياسة ....

لقد التقى جمال عبد الناصر فى لقاءات بعضها اعلن عنه فى الإذاعة والصحف وقتها مع ثلاثة من مرشدى الإخوان (حسن الهضيبى المرشد وقتها ، وعمر التلمسانى التالى ، وحامد ابو النصر الثالث والحالى) ، وفى منزل الهضيبى بالروضة ، وفى منزل عبد الناصر ، وفى غير المنزلين ، جرت هذه اللقاءات التى كانت كلها تفاوضية ، نقرا معا جزءا يسيرا (ضع فى اعتبارك انه لا شىء دقيق) من لقاء عبد القادر عودة ، وحامد ابو النصر مع عبد الناصر بعد اعتقال الهضيبى فى يناير ١٩٥٤ ، وهى على لسان حامد ابو النصر ..

« قلت لجمال عبد الناصر : الافضل ان نتعاون معا ونسير . فقال عبد الناصر : لن نتعاون إلا إذا خلعتم الهضيبى . فقلت : مستحيل ان نخلع المرشد ، هل سيحول المرشد بيننا وبين تنفيذ مشاريعك ؟ إننا يمكن ان نبحث عن صورة للتعاون خصوصا ان الإخوان ادوا واجبهم تجاه الحركة (!!) » .

وسبق ذلك ولحق مفاوضات الوزارة ، ووثوب الإخوان إلى مقاعد الحكم بجوار الثوار .

سيقول البعض انها امور السياسة ، وليست المبادىء ؟! ونقول : وهل لاسمح الله جبنا سيرة المبادىء ، إنها السياسة !! وهل يُكب الناس على وجوههم يوم القيامة إلا من السياسة !!

لكن هل من السياسة ان يسلم عبد الناصر الحكم للإخوان المسلمين ؟!

نعم الرجل لم يسلمهم ., لكن فاوضهم على ذلك !! كانت الظروف وقتها تحتم عليه المهادنة مع الإخوان ، فهم لم يفتحوا فمهم مطالبين بالديموقراطية ، ولم يشترطوا الحرية ، اشترطوا الحكم او المشاركة فيه .

رأى فيهم عبد الناصر جماعة منظمة جماهيريا تحمل السلاح ، وتطلب الحكم ، فلم يجد مانعا فى



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر 1995

التحالف معهم ضد طلبة الحرية وراغبى الديموقراطية .. عملاء الاستعمار .. لا مانع من الاتفاق مع عملاء الفاشية للتصدى لعملاء الاستعمار (!!) .

وكان الإخوان يرون فى ناصر وثواره مراهقين غريرين بلا فضل إلا الإطاحة بأعداء الإخوان من أول الليبراليين وحتى المثقفين ، وكلاهما (الإخوان والثوار) على أرضية الحكم الفردى ، ومن الممكن اللعب عليهم وبهم .. فلا مانع من استخدامهم جسرا لعرش مصر (!!) .

ثم تطاحن الفريقان ، وانتصر عبد الناصر !!

وسيقول البعض أيضا أن عبد الناصر ساعتها كان فى مرحلة التجربة والخطأ .. وأن الرجل اعترف أنها مرحلة ومرت وعدت (!!) .

والله وحده الذى ستر بأن التجربة لم تصل إلى حد تسليم السلطة للإخوان !! لكن إذا كان هذا التفاوض تجربة وخطأ .. فماذا جرى بعد ١٩٦٧ ؟!

لقد كشف اللواء فؤاد علام فى مذكراته التى تنشرها روزاليوسف عن الوساطة التى قام بها أنور السادات بين عبد الناصر والإخوان ، ولقاءاته المطولة المنفردة مع محمود جامع أحد زعامات الإخوان ، وغيره ، بأوامر من عبد الناصر بعد ١٩٦٧ .

وسيقول البعض أن السادات كان يجرى هذه المفاوضات بدون علم عبد الناصر .

وأمام هذه إجابتان :

الأولى : أن عبد الناصر - ونظامه - كان غافلا عن أحد رجاله ، وهو أمر مستبعد .

الثانية : أن عبد الناصر كان يعلم وكان يريد ، وهو أمر مستقرب !! لكن الأمر لم يكن تجربة وخطأ ، بل كان تيارا أن له أن يعود مع وصول السادات للحكم !!

نفس التجربة (بلا خطأ .. بل هو منهج) .

كان السادات يحارب التيار اليسارى كما كان عبد الناصر يريد الإطاحة بالوفد والشيوعيين .. وكان السادات يبحث عن تنظيم جماهيرى سياسى يرفع شعارات جذابة ، وله خبرات واسعة ، وله طموح متسع يتسع لفكرة الوثوب على الحكم (!!)

وقد كان ..

كان السادات واضحا وسافرا فى تحالفه مع الإخوان ، أطلقهم من السجون والمعتقلات ، وأعادهم من المنافى (...) ثم رفع شعار « العلم والإيمان » !!

يقول عمر التلمسانى فى مذكراته : « وجاءنى فى عام ١٩٧٣ فضيلة الشيخ سيد سابق ، وأخبرنى أن السيد أحمد طعيمة ، وكان وزيرا فى عهد السادات ، جاءه وأخبره أن السادات على استعداد للقاء بعض الإخوان المسلمين المعروفين لإزالة ما فى النفوس ، والتعاون على خدمة الوطن ، وكان ذلك قبل استبعاد الخبراء السوفيت بقليل ، فرحبت بالفكرة وذهبت إلى فضيلة المرشد حسن الهضيبى الذى كان فى الإسكندرية ، وأخبرته بحديث الشيخ سيد سابق معى ، فقال لى فضيلته : إن الفكرة لا بأس بها إن صحت النوايا عند أصحابها ، وكلفنى أن أستمر فى المفاوضات التى سارت سيرا حثيثا ، وصل إلى الدرجة التى طلب منى فيها الشيخ سيد سابق طبقا لما طلب منه السيد أحمد طعيمة أن أقوم بتكوين لجنة من الإخوان تقابل السادات » .

وفى موقع آخر من المذكرات يحكى عمر التلمسانى :

« وفى مرة أخرى طلب منا السيد عثمان أحمد عثمان ، وقد كان وزيرا للإسكان حينذاك ، أن تلقاه مجموعة منا ، فذهبت مع الدكتور أحمد الملط ، والحاج حسنى عبد الباقى ، والأستاذ صالح أبو رقيق ، وقابلناه فرأى أنه من الخير أن نقدم للسادات وجهة نظرنا فى الإصلاح كتابة ، حتى يدرس الأمر فى روية وعلى مهل ، فكتبنا له وجهة نظرنا فى تسع صفحات فولسكاب حملها إليه السيد عثمان أحمد عثمان » .

وما فعله السادات من تحالف مع الإخوان واستخدام للتيار الدينى بات يعرفه الطلبة فى المدارس الثانوية الآن ، لقد كانت مصر مرتعا خصبا للجماعات الدينية والإخوان ، وتم أثناء ذلك دهس التيار اليسارى وضربه بالجنازير وقوانين الطوارىء (!!) .

عمر التلمسانى (وهو بطل التحالف مع السادات) يلمح فى مذكراته أن السادات لو كان يريد الخير بالإخوان حقيقة لأعاد لهم وضعهم الشرعى وأعطاهم المركز العام ، وأملاكهم المصادرة ، وهو لم يفعل ..

ولا أعرف هل التلمسانى - رحمه الله - كان جادا فى هذا التلميح أم قصد منه مجرد التهوين مما فعله السادات لهم .. للإخوان (..) .

فهذا التلميح يتجاهل أن السادات كان رئيسا صاحب خبرة سياسية وذكاء سلطوى متوفر بقوة لديه ، فهو أحب أن يتحالف مع الإخوان ، لكنه صنع للإخوان منافسين من جيل آخر ، ومن أفكار أكثر تطرفا ، وهم الجماعات الإسلامية (!!) حتى يلهيهم قليلا ، كما أنه لم يرد عليهم أملاكهم المصادرة ، لكن تركهم يفعلون بالاقتصاد المصرى ما يحلو لهم ، بل ترك تقريبا الاقتصاد المصرى يستولى الإخوان عليه بفضل أموالهم المقدسة والمكومة فى

السعودية وفى اوروبا .. وفى خزائن عثمان احمد عثمان (..) .

لقد التقى السادات بعمر التلمسانى فى استراحة القناطر اكثر من مرة ، بل كانت الصحف تعلن عن اللقاء (من ذلك لقاء عام ١٩٧٩) حتى فى الفترة التى كان الإخوان يعلنون معارضتهم لكامب ديفيد ، بل لقد دعا السادات عمر التلمسانى للقاء فكرى علنى فى الإسماعيلية ، وذهب التلمسانى بصحبة مصطفى مشهور ، وعبد العظيم المطعنى ، وجاء منظمو اللقاء وطلبوا من عمر التلمسانى الذى كان جالسا فى آخر صف ، طلبوا منه الجلوس فى الصف الاول مباشرة امام السادات ، ويومها جرى الحوار الشهير بين التلمسانى والسادات ، الذى قال فيه التلمسانى : لو ان غيرك وجه إلىّ مثل هذه التهم لشكوته إليك ، اما وانت يامحمد ياانور ياسادات صاحبها ، فإنى اشكوك إلى احكم الحاكمين ، واعدل العادلين .. لقد اذيتنى يارجل ، وقد الزم الفراش اسابيع من وقع ما سمعت منك (لا اعرف هل هذه عادة التلمسانى رحمه الله إذا انتقده احد لزم الفراش ام انه إحساس قاصر على الانتقاد إذا جاء من السادات رحمه الله ايضا) .

ورد السادات : إننى لم اقصد الإساءة إلى الاستاذ عمر ، ولا إلى الإخوان المسلمين .. اسحب شكواك ياشيخ ..

ولم يسحب التلمسانى شكواه إلى الله ..

ولم يسحب السادات تحالفه مع الإخوان .

إلى ان جاءت أحداث سبتمبر ، ولم يعرف السادات عدوه من حبيبه حتى وقع حادث المنصة .

□□ .

الغريب ان الرئيس مبارك لم يلتق بعمر التلمسانى مرشد الإخوان المسلمين بعد قرار الإفراج عن المعتقلين فى احداث سبتمبر ١٩٨١ .

تولى مبارك الحكم .. والتقى بالمعتقلين المفرج عنهم إلا مرشد جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، ورغم ان الرئيس مبارك لم يتهم الإخوان بتدبير اغتيال السادات إلا انه لم يلتق بمرشدهم !! تحدث قليلا عنهم .. ولم يتحدث معهم !!

□□

مرة اخيرة .. إن الصراع لم يكن بين مدنيين انصار دولة مدنية ضد فاشيين انصار حكومة دينية .

بل كان صراعا على حكم .. على اقتسام الحكم .. على تقسيم الكعكة ، تلك التى ياكلها السياسيون والحكام ..

إنها السياسة وإنه الحكم .

لا دخل للمبادىء وللوطن بهذا الموضوع .■

إبراهيم عيسى

صحيفة سياسية إذ يصعب تصور ان تقتصر على الثقافة والفكر بغير مشاركا في الاحداث السياسية ، ففي تلك الفترة شهدت الجماعة تطورات من اهمها تركيز نشاطها في الدعوة على محيط للجامعة والمدارس والازهر ، وانشات قسماً للطلاب بداخلها ، وبدات في تنظيم تشكيلات من فرق الكشافة .. وهي بذلك تحاول السيطرة على حركة الشباب مع توجيههم إلى تشكيلات ذات طابع عسكري ترتبط بها .. والتطور الاهم الذي صادفته ايضاً الجماعة انها بدات تتصدى للمسائل السياسية باتخاذ مواقف من الحكومة والاحزاب .. وكان هذان التطوران يزيد كل منهما الآخر ..

وصدر العدد الاول من جريدة « الإخوان المسلمون » في ١٥ يونيو ١٩٣٣ ، وظلت تصدر لمدة خمس سنوات ناطقة باسم الإخوان ، وكان العدد رقم ٣٣ من السنة الخامسة هو اخر عدد يصدر من المجلة معبراً عن الإخوان ، حيث اقصى بعده صاحب امتيازها من صفوف الجماعة (محمد الشافعي الذي اتهمه البنا بالخديعة) .

واختلف يوم صدور الجريدة « الإخوان المسلمون » خلال فترة إصدارها فكان يوم الخميس في العام الاول والثاني ، ثم الثلاثاء في عاميها الثالث والرابع ، ثم اصبح الجمعة في العام الخامس ، ومن العام الثاني زاد عدد صفحاتها من ٢٤ إلى ٣٠ ، ثم إلى ٣٦ صفحة زاد إلى ٤٠ صفحة ، في العام الثالث حتى العدد ١٥ منه ، ثم انخفض بعد ذلك إلى ١٦ صفحة في نهاية العام الرابع .

وتولى رئاسة تحرير الجريدة الشيخ طنطاوي جوهري منذ عددها الاول ، وحتى العدد ٢١ من السنة الخامسة وتلاه محمد الشافعي ، وظل الشيخ حسن البنا صاحب امتيازها إلى ان نقل إلى محمد الشافعي اعتباراً من العدد الاول للسنة الخامسة ، وكان يتولى إدارتها حتى نهاية السنة الثالثة الشيخ محب الدين الخطيب ، ثم تلاه لمدة عام اخر الشيخ احمد عبد الرحمن البنا .

وكان المرشد يكتب بقلمه اكثر ما ينشر فيها .

وبعد توقف « الإخوان المسلمون » استطاع الإخوان ان يحصلوا على ترخيص بإصدار مجلة النذير ، صدر العدد الاول منها في ٣٠ مايو ١٩٣٨ ، وكان صاحب امتيازها محمود ابو زيد المحامي ، واسندت رئاسة تحريرها إلى صالح عشماوي .. وكانت تصدر يوم الاثنين من كل اسبوع .. ويذكر محمود عبد الحليم في كتابه « الإخوان المسلمون .. احداث صنعت التاريخ » ان صاحب الامتياز الحقيقي كان المركز العام للإخوان ، وان اسم محمود ابو زيد كان واجهة لتتم الصورة الرسمية لإصدار الترخيص .

ولم تكن حركة الإخوان خلال السنوات العشر الاولى لها حركة اجتماعية ، ودينية فقط ، بل كانت ذات لون سياسي مستتر نوعا ما .. إلا انها ومع صدور النذير اتخذت الحركة في عملها السياسي اسلوبا سافرا .. مستغلة ما حدث في تلك الفترة من توقيع حكومة الوفد لمعاهدة ١٩٣٦ ، وتاثير ذلك في اهتزاز شعبية الوفد .. وانعكس ذلك على الجماعة فاصبحت قوية كثيرا في هذه الفترة .

وإذا كانت جريدة « الإخوان المسلمون » تمثل المرحلة الاولى من مراحل الدعوة فإن مجلة النذير كانت بداية مرحلة جديدة اسماها الشيخ حسن البنا في افتتاحية العدد الاول تحت عنوان « خطوتنا الثانية » حيث قال : « إن الجماعة انتشرت ، وبلغ عدد شعبها ثلاثمائة شعبة .. وانها ستنتقل من دعوة الكلام وحده إلى دعوة الكلام المصحوب بالنضال والاعمال » .. ثم حدد منهجه بانه سيبدا بتوجيه دعوته إلى قادة البلد ورجال السياسة والحكم والاحزاب .. وجه حديثه للإخوان بقوله انهم لم يكونوا في الماضي يخاصمون اي حزب او هيئة ولا ينضمون إليه ، اما الآن فلن يكون هذا الموقف السلبي هو الموقف المناسب ، بل ستخاصمون هؤلاء جميعاً .. الاحزاب ورجال السياسة في الحكم وخارجه خصومة شديدة لديدة إن لم يستجيبوا لكم .. واختتم مقاله بقوله : « وإن لنا في جلالة الملك المسلم ايده الله املاً » ، وهو الامر الذي سار على نهجه اعضاء تنظيم الإخوان حتى اليوم .

واستمرت النذير في الصدور حتى نهاية ١٩٣٩ .. حيث حدث انشقاق فئة من شباب الجماعة على الجماعة ، وكان منهم صاحب الامتياز ، فخرج بها من الجماعة .. ولم يعد للإخوان صحيفة يملكون امتيازها .. وهو الامر الذي لم يعد يسيراً على جماعة الإخوان التي اصبحت الصحافة فيها تمثل اهم اركان وسائل إعلامها ؛ ولذلك لجا الإخوان إلى استئجار مجلات كان اصحابها قد حصلوا على الترخيص بها بقصد تاجيرها لهيئة او جماعة قادرة على إصدارها .. وقد ظل المركز العام للإخوان يستاجر مجلات من هذا النوع (وهو الأمر الذي حاول ونفذه احياناً اعضاء التنظيم منذ منتصف الثمانينيات)

وكلما صودرت مجلة استؤجرت اخرى ، ومن هذه المجلات « النضال » و« المباحث » ، و« التعارف » ، والاخيرة استمرت في الصدور حتى اغلقتها وزارة حسين سري ، وبعد سقوط حسين سري جاءت الوزارة الوفدية في فبراير ١٩٤٢ عقب احداث ٤ فبراير الشهيرة - وباشرت إجراء الانتخابات لمجلس النواب الجديد ، وقد رشح الشيخ حسن البنا نفسه في دائرة الإسماعيلية ، ولكن النحاس باشا زعيم الوفد ورئيس الوزراء وقتئذ طلب من البنا ان يتنازل عن ترشيح نفسه .. وتنازل الإمام استجابة لطلب النحاس باشا الذي وعده بالا يضع العراقيل في طريق الدعوة في طول البلاد وعرضها .. ووفى النحاس باشا بوعده ، وعندما تقدم البنا يطلب ترخيصاً بإصدار مجلة باسم « الإخوان المسلمون » سمح له وصدرت المجلة باسم « الإخوان المسلمون » إسلامية اجتماعية ، فظهر العدد الاول منها في ٢٩ اغسطس ١٩٤٢ واستمرت في الصدور حتى حل الإخوان في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ .. وبدات المجلة نصف شهرية طوال سنواتها الثلاث الاولى ، ثم اصبحت اسبوعية بعد ذلك تحت شعار لسان حال دعوة الحق والقوة والحرية وراس تحريرها وإدارتها صالح عشماوي .

ونظمت المجلة حملة للاكتتاب لشراء دار للإخوان بهدف جمع مبلغ ١٠ الاف جنيه ، ونجحت الحملة في تحقيق اهدافها وبلغ ماتم جمعه نحو ١٦ الف جنيه في اقل من شهر .

وهكذا فإن الإخوان المسلمون صدرت للمرة الثانية .. ولكنها لم تصل إلى مستوى النذير من الصراحة .

وقد تحقق امل الإخوان بعد تاسيسهم عام ١٩٤٦ شركتين الاولى : دار الإخوان للصحافة ، والثانية : دار الإخوان للطباعة ، وذلك في إصدار جريدة يومية تنطق باسمهم حيث صدر العدد الاول من جريدة « الإخوان المسلمون » اليومية في ٥ مايو ١٩٤٦ عن المركز العام وراس تحريرها سيد قطب ، ويكتب افتتاحياتها حسن البنا .. واضفت الجريدة طابعها الإسلامي على كل ما تنشره .. واستمرت في نهجها ذلك حتى توقفت قبل اربعة ايام من صدور قرار حل جماعة الإخوان المسلمين في ٨ ديسمبر ١٩٤٨ .



المصدر : ....روز اليوسف........

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ....١٤ أغسطس ١٩٩٥........

وفي إطار صراع الإخوان مع الاحزاب اصدر عضوان بالجماعة هما امين إسماعيل ومحمود عساف مجلة تحت اسم الكشكول الجديد وصدر العدد الاول منها في ٨ سبتمبر عام ١٩٤٧ ، وذلك للرد على هجوم الاحزاب على الجماعة ، وذلك بعيداً عن جريدة الإخوان واستمرت المجلة في الصدور حتى ٢٧ نوفمبر ١٩٤٨ ، وكان من بين كتابها الشيخ حسن البنا المرشد العام وصالح عشماوى ومحمد فرغلي ومحمد الغزالي .

واصدر البنا في ١٤ نوفمبر ١٩٤٧ العدد الأول من « الشهاب » كمجلة إسلامية جامعة تصدر في غرة كل شهر عربى ، وكان نفسه هو صاحب الامتياز ورئيس التحرير .. وكانت تتولى عرض الاراء والبحوث الإسلامية على غرار ماكانت تضطلع به مجلة المنار التى كان يصدرها رشيد رضا .

وبعد حل الجماعة ووفاة المرشد العام ، ومن ثم فقد صحفهم ووجودهم القانوني ، فعادوا مرة اخرى إلى استئجار المجلات .. فكانت « المباحث القضائية » على ان يتولى صالح عشماوى ، وكيل جماعة الإخوان ، إصدارها والإشراف عليها لتكون لسان حال جماعة الإخوان ، وصدر العدد الاول في ٣٠ مايو ١٩٥٠ ، واعادت نشر مقالات حسن البنا .. واستمرت في الصدور حتى ٢٣ يناير ١٩٥١ .

وعندما جاءت وزارة الوفد تقدم الإخوان يطلبون تصريحا لهم لإصدار جريدة او مجلة اختاروا لها اسم « الغرباء » فاعترض وزير الداخلية الوفدى وقتئذ فؤاد سراج الدين (رئيس حزب الوفد الجديد فيما بعد) .. فسميت الدعوة فوافق على ذلك وصدرت الدعوة وتولى صالح عشماوى (صاحب الإمتياز) رئاسة تحريرها .

وتولى امين إسماعيل منصب مدير التحرير .. وصدر العدد الاول في ٣٠ يناير ١٩٥١ ، وكان آخر اعدادها يوم ٥ اغسطس ١٩٥٤ اى قبل حادث المنشية الذى اطلق فيه الرصاص على عبد الناصر ، والقى القبض فيما بعد على عدد من الإخوان المسلمين واودعوا السجون .

ومنذ هذا الحادث توقفت صحافة الإخوان عن الصدور حتى عام ١٩٧٦ الذى عادت فيه الدعوة كلسان حال لجماعة الإخوان والاعتصام لسان حال الجمعية الشرعية .

وحين عادت الدعوة إلى الصدور مرة اخرى في يوليو ١٩٧٦ بدات المرحلة الثانية في حياة « الدعوة » .. مجلة جماعة الإخوان المسلمين بإشراف وإدارة جديدة ورئاسة تحرير ليست جديدة عليها .. فالذى يديرها ويشرف عليها هذه المرة هو عمر التلمساني الذى اصبح مرشداً عاماً للإخوان ، اما رئيس التحرير فهو رئيس تحريرها الاول صالح عشماوى .. واستمرت في الصدور شهرياً حتى سبتمبر ١٩٨١ .

وقد صدرت الدعوة في ٦٤ صفحة من القطع المتوسط ، وكان شعارها : صوت الحق والقوة والحرية ، مع رسم لسيفين متقاطعين بينهما القران الكريم وسط دائرة .

وضم غلاف العدد الاول صورتين الأولى لفتاة وهى تقرا القران (فتاة محجبة) وهى تواجه صورة اخرى لمسجد تعلوه مئذنتان .. هذا بالإضافة إلى عناوين العدد الاساسية (القران فوق الدستور) .. (كيف اضاء النبى ﷺ قلوب اصحابه) .. (الإسلام بين غفلة ابنائه وسهام اعدائه) ، (الزحف الشيوعي اين يقف اليوم ؟!) ، (الايدى الخفية .. وراء احداث لبنان) ، بالإضافة ايضاً إلى إشارة توجه إلى القارىء كى يطلب من الموزع هدية العدد (الوصايا العشر للإمام الشهيد حسن البنا) .

وقد حددت المجلة سعرها بـ ١٠٠ مليم .

وتعتبر عودة « الدعوة » كصحيفة إسلامية جامعة وقبلها جماعة الإخوان نفسها إلى الظهور محصلة لمجموعة من الظروف السياسية التى سادت مصر في بداية السبعينيات مع تولى الرئيس السادات الحكم وصدامه مع القوى الناصرية واليسارية ، دعاه ذلك إلى البحث عن حلفاء جدد .. ورأى السادات في « الإخوان المسلمون » ركيزة مثالية في بحثه عن تأييد شعبى له في الجامعات والمناطق الصناعية والريفية .

ومن هنا اصبحت الجماعة (جماعة الإخوان) في حاجة إلى وسيلة إعلامية تعبر من خلالها عن آرائها وتقييمها للاوضاع التى تمر بها البلاد .

وفي هذا الجو من الوفاق ، منح الرئيس السادات جماعة الإخوان تصريحاً شفهياً بصدور مجلة الدعوة ، وهو يدرك ان ذلك في مصلحته في المقام الاول .. إذ لا يعقل ان يصدر هو قرار خروجهم من المعتقل ثم يهاجمونه .. الطبيعي عنده انهم سيهاجمون المرحلة السابقة التى قادتهم إلى السجون والمعتقلات .. والطبيعى عنده انهم سيشنون حربا لا هوادة فيها على اليسار المصرى .

وفي يوليو ١٩٧٦ عادت مجلة الدعوة للصدور من جديد .. وكانت عودتها حدثا إعلاميا وسياسيا بارزا ينطوى على اعتراف بالحق الإعلامى والاتصالى لقوة سياسية كبرى في مصر والعالم الإسلامى ويصعب تجاهل مكانتها ودورها التاريخى منذ ان اسس الإمام حسن البنا جماعة الإخوان المسلمين في عام ١٩٢٨ .

ولقد تاثرت مجلة الدعوة بالخبرة التاريخية للعلاقات بين جماعة الإخوان المسلمين وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في ضوء ماشهدته تلك العلاقة من صدام في عامى ١٩٥٤ و ١٩٦٥ فاصبحت عقلية الانتقام التاريخى هى القاعدة الفلسفية التى تسيطر على النشاط الصحفى والدعائى للجماعة ، وكانت مجلة الدعوة وهى تلتحم بفكر الجماعة واهدافها - الذى ينظر إلى اهداف جماعة الإخوان المسلمين يجد تطابقا تاما بينها وبين فكر المجلة واهدافها - المنبر الرئيسى للتعبير عن هذه العقلية والترويج لمواد صحفية سادتها روح ثارية تنكر ماللثورة يوليو من إنجازات وتبالغ فيما وقعت فيه من اخطاء ، وقد شغلت الدعوة خلالها إصدارها الثانى ٤ قضايا هامة يراها الباحث الإعلامى د . حماد إبراهيم في الآتى :

اولا - الهجوم على نظام حكم عبد الناصر استنادا إلى ماجرى للمعتقلين في السجون .

ثانيا : مقاومة الغزو الفكرى من الثالوث الخطير : الشيوعية ، اليهودية ، والصليبية .

ثالثا : المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية .

هذه وجهة نظر المجلة ، ومن اجل ذلك فإنها عرضت لكافة الاوضاع المخالفة للشرع كما تراها سواء في مجال السياحة او السينما او التليفزيون .. وقدمت المجلة في هذا المجال ضمن حملة صحفية بدات منذ اول عدد لها حتى آخر اعدادها في سبتمبر ١٩٨١ وإن اختلف شكل المعالجات الصحفية لقضية تطبيق الشريعة .. فمرة تطالب بالتطبيق في مقال واخرى ضمن تحقيق صحفى وثالثة ضمن حديث ورابعة ضمن ندوة صحفية .

رابعا - الدعوة لعودة جماعة الإخوان المسلمين :



وترتبط هذه الدعوة ارتباطا كبيرا ـ وفق نظر المجلة ـ بالحالة السيئة التى يعيش فيها المجتمع ومايسود من انحراف وتفش للظلم والإباحية والتحلل والفساد والاخلاق وغيره ، وظلت الدعوة تسير على امرها ذلك في دعم السادات ومساندته فيما لجا إليه من سياسات عززت من إمكانية الاتجاه إلى الاعتماد الكامل على الولايات المتحدة والصلح مع إسرائيل وما اتبع ذلك من عزلة عن الدول العربية .

وبعد قرار إلغاء ترخيص الدعوة اعاد عدد من الإخوان في النمسا إصدارها بنفس الاسم والشعار من هناك واستمرت في الصدور لمدة ٣ سنوات ، وكانت افتتاحياتها غير موقعة .. واستكتبت المجلة عددا كبيرا من قيادات الإخوان سواء في مصر او في العالم (من يطلق عليهم اعضاء في التنظيم الدولي للإخوان) فكان بينهم عمر التلمساني ومصطفى مشهور وعلى جريشة مع احتفاظ القائمين على المجلة بنفس روح مجلة الدعوة المصرية

واعيد إصدار الدعوة مرة اخرى منذ عام ، ولكن هذه المرة من لندن حيث هناك تجمعات من الإخوان كثيرة ويراس تحريرها عصام يوسف بدرى وهو ليس مصريا .. وترخيص المجلة اسبوعي ولكنها تصدر حاليا بشكل شهرى .

□□

ومجلة الاعتصام صدرت في مرحلتها الاولى عام ١٩٣٩ ، وكان رئيس تحريرها في ذلك الوقت احمد عيسى عاشور ومدير المجلة احمد دويك وصدرت تحت شعار « لسان حال اهل السنة » .. مجلة إسلامية اسبوعية تصدر نصف شهرية مؤقتا ، واهتمت بكل ما يتعلق بالسنة النبوية وبالرسول (ﷺ) .. واستمرت في الصدور حتى اكتوبر ١٩٥٤ حيث توقفت في اعقاب حادث المنشية .

وكما عادت الدعوة إلى الصدور في النصف الثاني من السبعينيات يوليو ١٩٧٦ عادت الاعتصام ضمن تيار الحرية الذى طرا على الحياة السياسية في مصر وفي إطار إطلاق سراح المعتقلين والتخطيط لإلحاق هزيمة بالتيار السياسي اليسارى في مصر وعادت الاعتصام لتصدر عن دار الاعتصام للطبع والنشر في ٤٢ صفحة ولتواصل منهجها السابق في التعامل مع قضايا الدين كمجلة إسبوعية إسلامية تصدر اول كل شهر ، وكان صاحب امتيازها احمد عيسى عاشور ورئيس تحريرها د . محمد احمد عاشور ، والمحرر المتجول عبد الحليم عويس واصبحت تطبع بالاوفست .

والقضايا التى اثارتها الدعوة في منتصف السبعينيات هى التى اثيرت في الاعتصام سواء اكان ذلك في مجال السعي لتطبيق الشريعة الإسلامية او معاداة حكم عبد الناصر او مهاجمة الغرب .. والغزو الثقافي فضلا عن ان عددا كبيرا من كتاب المجلة هم انفسهم كتاب في الدعوة امثال جابر رزق عبد الحليم عويس ، الشيخ محمد الغزالى ، المستشار على جريشة ، الشيخ صلاح ابو إسماعيل ، احمد حسين محمد نجيب المطيعى .

وقد توقفت الاعتصام في اعقاب القرار الذى اصدره الرئيس السادات في سبتمبر ١٩٨١ ، ولكنها عادت مرة اخرى إلى الانتظام في الصدور بحكم قضائي منذ عام ١٩٨٣ وحتى ١٩٨٩ وكان يراس تحريرها د . محمد عيسى عاشور ، إلا انها توقفت تماما بسبب وفاة صاحب الامتياز الشيخ احمد عيسى عاشور .

□□

ومنذ بداية الثمانينيات والإفراج عن المعتقلين وفقا لقرارات سبتمبر ١٩٨١ ، يبحث الإخوان عن صحيفة تكون صوتا لهم ولسان حالهم خاصة بهم وحدهم وذلك بعد وفاة صالح عشماوى وفقدهم بذلك للدعوة .. وقد حاولوا اتباع إجراءات قانون الصحافة رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ لتاسيس شركة مساهمة لإصدار صحيفة ، وتقدم الإخوان بذلك إلى مصلحة الشركات لإعادة إصدار الدعوة برئاسة عمر التلمساني .. ولكن لم يتم لهم ذلك .

وبداوا في البحث عن مخارج اخرى فاصدروا كتابا غير دورى يحمل اسم البشير في نوفمبر ١٩٨٥ يراس مجلس إدارته عمر التلمساني وصلاح عبد المقصود ، ومحمد بدر سكرتيرا للتحرير .. ولكن تمت مصادرة الكتاب واعيد بحكم قضائي وتم توزيعه بعد عشرة اشهر من صدوره .. ووجد الإخوان ان تلك الطريقة لن تساعدهم على التواجد ، كما ستولد لهم مشاكل كثيرة ليسوا هم في حاجة إليها في ذلك الوقت . وكان الإخوان قد عقدوا اتفاقا مع حزب الوفد لترشيح عدد من ناخبيهم على قائمته في انتخابات عام ١٩٨٤ ، وفي مقابل ذلك بدا الحزب يتيح لهم عبر صحيفته ـ والتى كانت تصدر اسبوعية ـ نشر مقالات لقياداتهم وكتابهم ، فضلا عن معالجات الصحيفة نفسها لبعض القضايا في شكل متعاطف مع التيار الإخواني كالإفراط في عرض موضوعات التعذيب .

نفس الامر تكرر في انتخابات عام ١٩٨٧ ومن خلال التحالف الذى ابرمه الإخوان مع حزبي الاحرار ، والعمل وفتحت صحف الحزبين ابوابها لإسهامات كتاب الإخوان وزعمائهم .. فضلا عن التغييرات التى حدثت في تناول القضايا فمنذ عام ١٩٨٧ وصحيفة الشعب بدات حملات مركزة تعلقت بقضايا الإخوان .

ومثلما تم في الشعب .. فتحت الاحرار صفحاتها لمقالات واحاديث قيادات ومفكرى الإخوان المسلمين .. وقد انعكس الطابع الإسلامي بقوة على مواقف الحزب المعلنة من خلال صحيفته بالذات .

وشنت « الشعب » مرارا في هجومها على الحكومة لتسويفها في تطبيق الشريعة الإسلامية .

واصدر حزب العمل مع بداية ازمة الخليج جريدة صوت الشعب (برئاسة تحرير مجدى احمد حسين) كجريدة إسلامية تنشر اخبار الاتحادات الطلابية التى يسيطر عليها الاتجاه الإسلامي .

كما اصدر حزب الاحرار جريدة الحقيقة التى سمحت ايضا ـ وما تزال حتى الآن ـ لعدد كبير من الإخوان لنشر آرائهم وكتاباتهم مثل محمد عبد القدوس ، وزينب الغزالى فضلا عن نشر الموضوعات التى تتعاطف او تؤيد التيار الإخواني .. وهو الامر الذى دعا عددا كبيرا من النقابات التى يسيطر عليها الإخوان لنشر إعلاناتهم في تلك الصحف ، حتى ان جريدة النور ـ يصدرها حزب الاحرار ايضا ـ المحدودة الانتشار لها نصيب من كعكة إعلان الإخوان .

وفي إطار بحث الإخوان المستمر عن صحيفة تعبر عنهم عادوا إلى طريقتهم القديمة وهي استئجار رخصة صحيفة لإصدار المجلة مقابل دفع مبلغ من المال إلى صاحب الترخيص .. وقد نجح عمر التلمساني المرشد العام للإخوان في الاتفاق مع فاطمة احمد حمزة صاحبة امتياز لواء الإسلام (رخصة قديمة منذ عام ١٩٢٤ .. انتقلت إلى احمد حمزة باشا عام ١٩٤٧ ، وعندما توفى انتقلت إلى ابنته فاطمة) ، وبالفعل صدرت المجلة عام ١٩٨٧ كمجلة معبرة عن الإخوان المسلمين شهرية الصدور برئاسة تحرير جابر رزق وتولى رئاسة



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ اغسطس ١٩٩٥

تحريرها بعد وفاة جابر رزق كل من بدر محمد وعبد المنعم سليم جبارة ، وحدثت ازمة بين الإخوان وصاحبة الترخيص اثناء حرب الخليج .. وترك الإخوان المجلة عام ١٩٩١ . وتعطلت المجلة لفترة طويلة .. ثم تقدم صلاح عبد المقصود بمساعي بعض الأطراف .. واستطاع إبرام عقد جديد لإدارة المجلة ورئاسة تحريرها مع فاطمة احمد حمزة واعاد إصدار المجلة في نوفمبر ١٩٩٣

وظلت تصدر حتى اكتوبر ١٩٩٤

على جانب اخر وفي ابريل عام ١٩٩٢ سعى الإخوان إلى الاستئثار بصحيفة يصدرها حزب الاحرار باسم الاسرة العربية . وهي صحيفة اسبوعية صدرت عن حزب الاحرار عام ١٩٩١ ، ثم توقفت بعد عدة اسابيع بسبب الخسائر التي منيت بها . ثم عادت للصدور بعد ذلك ، وفي العدد ٨٧ والذي صدر يوم ٨ ابريل ١٩٩٢ كعدد اسبوعي برز دور الإخوان فيها .. واستمر ذلك لمدة خمسة اسابيع برئاسة تحرير عبد المنعم سليم جبارة ومديري تحريرها صلاح عبد المقصود ، وبدر محمد .. واضطر مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار إلى الاعتذار للإخوان حتى ان محمد عبد القدوس علق على ذلك بان شهر العسل انتهى سريعا .

والغريب ايضا ان هناك بعض الصحف التي تصدر عن مؤسسات حكومية افردت صفحاتها لعدد كبير من قيادات الإخوان للتعبير عن آرائهم وكان من بينهم المستشار علي جريشة حتى ان صحيفة اللواء الإسلامي ، وهي جريدة الحزب الحاكم الدينية كانت تستكتب عمر التلمساني في بداية إصدارها عام ١٩٨٥ ، وناهيك عن الموضوعات التي تتناولها تلك الصحف الحكومية مما يؤيد في النهاية آراء تيار الإخوان ، ويمكن في ذلك مراجعة الموضوعات المنشورة في جريدة عقيدتي (التي تصدر عن دار التحرير) ، وكذلك الصفحات الدينية في الصحف القومية .

وقد ادت تلك الممارسات إلى ظهور تيار من الصحفيين ينتمي إلى الإخوان او متعاطف معهم .. وقد ظهر ذلك بشكل واضح خلال انتخابات مجلس النقابة الاخيرة .. فاستطاع احد كوادر الإخوان (صلاح عبد المقصود) ، والذي لا ينتمي إلى اي مؤسسة صحفية الوصول عن طريق صندوق الانتخابات ليصبح عضوا بمجلس النقابة .. فضلا عن محمد عبد القدوس وهو تيار إسلامي ينتمي إلى مؤسسة اخبار اليوم ■

المراجع

- حماد إبراهيم حامد : الصحافة الدينية في مصر: في إطار المسح الاجتماعي الشامل للمجتمع المصري (١٩٥٢ - ١٩٨٠) المركز القومي للبحوث الاجتماعية .
- حماد إبراهيم حامد : الصحافة والسلطة السياسية في الوطن العربي رسالة دكتوراة غير منشورة .
- محمد منصور هيبة : الصحافة الإسلامية في مصر بين عبد الناصر والسادات دار الوفاء ١٩٩٠ .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



ثلاث دقائق فقط هى عمر حسن البنا على شاشة السينما والتليفزيون .
وعشرات الساعات هى عمر العنف والتطرف .
ـ ماالذى كان يمكن ان يحدث لو اهتم المبدعون مبكراً برصد مشكلة الإرهاب ؟
مؤكد ان عمر العنف كان سيقصر .

الإخوان والجماعات على الشاشة :

قليل من الفن كثير من الثرثرة

من «السكرية» و«إسكندرية ليه» ..
إلى «ديسكو .. ديسكو» و«الناجون من النار»

من يتابع شاشة السينما المصرية والتليفزيون خلال الاعوام القليلة الماضية قد يتخيل ان اهل الفن والإبداع يؤدون دورهم على اكمل وجه فى رصد ظواهر المجتمع وتحليلها .

فهاهم يتصدون للفساد والتطرف الدينى فى عدد من الافلام والمسلسلات الناجحة والمؤثرة ، والتى فى الحقيقة جاءت متاخرة جداً ، ربما بعد فوات الاوان .
لانه خلال حوالى سبعين عاماً على ميلاد اول بذور التطرف فى احضان جماعة الإخوان المنحلة .. وعلى ميلاد فن السينما فى مصر فى نفس الفترة تقريبا ، لم تتعرض السينما لهذه الجماعة وافكارها وحياة اصحابها وحياة المجتمع فى ظل جزرها ومدها ، وانتشارها وانكماشها وانشقاقها طوال هذه العقود ، سوى فى افلام معدودة ومشاهد محدودة عابرة عبور الكرام .
من المخجل للمبدعين ، وللدولة ورقابتها ، ان يستيقظوا من سباتهم متاخرين إلى هذا الحد ، لا وقت لديهم للتامل والتحليل وطرح الحلول ، ولكن ليقدموا اعمالاً سريعة التجهيز والطبخ صعبة الهضم ، وسطحية فى الإجمال ، ليقاوموا بها جيوش « الجلاليب » البيضاء والمدافع الرشاشة التى باتت تهدد حياة المبدعين ورجال الدولة فى عقر دارهم .

□□

حين نبحث عن اول عمل ذكر فيه اسم جماعة الإخوان المسلمين وصور احد اعضائها لن نجد سوى الجزء الثالث من ثلاثية الاديب نجيب محفوظ « السكرية » ، التى كتبت فى نهاية الاربعينيات وظهر

عصام زكريا

المصدر : روز اليوسف



التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

جزؤها الاخير في السينما عام ١٩٧٣ من إخراج حسن الإمام .

في هذا الجزء الذى يتناول حياة ابناء السيد عبد الجواد واحفاده خلال الاربعينيات ، ومن بينهم عبد المنعم واحمد ابنا خديجة الابنة الكبرى للسيد عبد الجواد .

في خضم الاحداث السياسية الهائلة يصبح احمد يساريا وينضم لإحدى الخلايا الشيوعية ، اما عبد المنعم فيطلق لحيته وينضم إلى جماعة الإخوان المسلمين ، ويعتقل الاثنان معا .

هذه الصورة الطريفة للاخوين الشيوعى والإخوانى المحبوسين معا تكررت فيما بعد في الواقع خلال الخمسينيات والستينيات داخل سجون الثورة ، ثم في عدد كبير من الافلام السياسية ، التى ظهرت خلال السبعينيات .

الحرية التى اتيحت للسينما خلال السبعينيات كان إطارها الوحيد هو حرية نقد الستينيات ، ومراكز القوى وسجون عبد الناصر التى ضمت بين جنباتها اليسار واليمين معا .

ومرة اخرى مع نجيب محفوظ في فيلم « الكرنك » الذى اخرجه على بدر خان عام ١٩٧٥ ، ويقدم فيه صورة لمعتقلات الستينيات التى ضمت الشيوعيين والإخوان المسلمين جنبا إلى جنب ، ووصل فيها الامر إلى تلفيق تهم إخوانية إلى الشيوعى وتلفيق تهم شيوعية إلى الإخوانى !!

منتصف السبعينيات كان فترة هامة من حيث الافلام السياسية التى ظهرت لانتقاد عصر عبد الناصر ومنها موقفه من جماعة الإخوان ، وساهم في هذا الموقف الذى اتخذه نظام السادات من معارضيه الذين كانوا لا يزالون يمثلون الثنائى « المحفوظى » القديم : اليسارى والإخوانى ، وقرر السادات ان اليسار اخطر وان بإمكانه ان يحالف التيار الدينى من خلال دعمه للجماعات الإسلامية داخل الجامعة ، وحدث ماحدث بعد ان توجه السادات للغرب وعقد صلحه مع إسرائيل ، فقد انقلب عليه التيار الدينى ، الذى انقلب من الإخوان إلى التكفير والهجرة وغيرهما من وحوش فرانكشتين التى انقلبت على صاحبها ، واودت بحياته .

المخرج السينمائى الوحيد الذى استشعر مايحدث من تغيرات واهتم بتحليلها في اعمال ، وصمت بالغموض ، والصعوبة كان يوسف شاهين .

من « العصفور » إلى « عودة الابن الضال » إلى « اسكندرية ليه » حاول شاهين عمل مسح لعقل المجتمع المصرى ، والتناقضات والثنائيات التى تتنازعه ، ولكن مايهمنا هنا هو فيلمه « اسكندرية ليه » الذى ظهرت فيه لاول واخر مرة شخصية حسن البنا مؤسس جماعة الإخوان المسلمين المنحلة .

الفيلم الذى ظهر عام ١٩٧٩ هو جزء من سيرة شاهين الذاتية خلال فترة مراهقته في الاربعينيات ، وفي نفس الوقت عرض تاريخى - من وجهة نظره - للمجتمع والسياسة في ذلك الوقت .

من بين النماذج المختلفة نتعرف على الضباط الاحرار كتنظيم ثورى سلاح يبحث عن وسائل للنضال ، وفي مشهد سينمائى تاريخى يتوجه الضابطان احمد عبد الوارث - يمثل عبد الناصر - وعبد العزيز مخيون - يمثل السادات - إلى احد الجوامع ليلتقيا بالشيخ الجليل عبد الوارث عسر الذى يمثل حسن البنا .

قبل الدخول إليه تتوقف الكاميرا عند لوحة فوق الباب تقول : (اوسط العقد عند كل مهم) ، ثم



تنتقل إلى مكتب يجلس عليه الشيخ ويجلس في مواجهته الضابطان الشابان وتدور بينهم المحادثة التالية :

الضابط الأول (مخبون) :- الإنجليز هما مشكلتنا يافضيلة الشيخ .

الضابط الثانى (عبد الوارث) :- وإحنا كفيلين بيهم لو اديتنا الرجالة .

الشيخ : وما المانع أن تنضموا انتم إلى جماعتنا فنصير معا قوة .

الضابط الثانى : إحنا لنا اهداف سياسية محددة وبعدين ...

الشيخ مقاطعا ويهب واقفا : يابنى لسنا مشايخ طرق .

نحن ندعو إلى الدين من أجل اغراض سياسية نريد بها الخير لمصر .. مصر التى قال عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير اجناد الأرض جند مصر لأنهم في رباط إلى يوم القيامة » . اسالوا الله يااولادى أن يحفظكم لمصر وان يحفظ مصر بكم وان ينصرنا على البغى والفساد والطغيان والإلحاد . إنه على كل شيء قدير .

ويتركهم الشيخ هنا ويمضى وحده ، وفي الخارج نشاهد حواراً بين الضابطين تعليقا على المقابلة :

الضابط الأول : ياسلام راجل سكرة بحق وحقيقى . مهول .

الضابط الثانى : لكن انت فهمت منه إن كان هيساعدنا والا لا .

الضابط الأول : إيه .. هو إحنا ماسالنهوش قبل ماننزل ؟ !

هذا المشهد الذى لا يتعدى دقائق صور بدقة شخصية حسن البنا باداء عبقرى لعبد الوارث عسر واوجز هدف جماعة الإخوان المسلمين ، بالإضافة إلى كشفه عن اضطراب افكار الضباط الأحرار وعن علاقتهم بالإخوان قبل الثورة .

في الثمانينيات اهتمت السينما الجادة بظواهر الانفتاح والفساد والديمقراطية ، وغاب عنها - لأسباب معظمها رقابية - ان تناقش التطرف الدينى . وهناك محاولات معدودة ، منها فيلم بيت القاضى لعبد الحى اديب اشهر الأفلام الأولى في هذه القضية ومنها ايضا فيلم « الحى السادس » لعبد الحى اديب الذى رفض رقابيا من الأساس وفيلم « الملائكة لا تسكن الأرض » للمخرج سعد عرفة الذى انتج عام ١٩٨٨ ، وعرض في مهرجان الإسكندرية السينمائى الدولى ولكن شركات التوزيع رفضت السماح بعرضه حتى أسابيع مضت ! وهو اول فيلم يقدم ممارسات الجماعات الدينية المتطرفة من تعاليم متزمتة وعنف في تطبيقها وجرائم إرهابية ضد من يرفضها .

في احد المشاهد يتوجه الشاب الحائر بين الحلال والحرام ممدوح عبد العليم إلى امير الجماعة ويعترف له انه قبّل خطيبته يوسى فينهال عليه الأمير ضربا كعقاب ويرفض توسلات الشاب الباكية ، وهنا ينقلب الموقف فيرد الشاب ضربات الأمير ويرفض الاستمرار مع الجماعة التى تحل دمه .

ولا يستطيع احد ان يعرف سبباً لموقف الرقابة من هذا الفيلم وامثاله سوى الغباء ، وحالة الغيبوبة التى كانت تمر بها اجهزة الدولة حتى وقت قريب ، وخير دليل على ذلك فيلم آخر من افلام يوسف شاهين وهو الفيلم الروائى التسجيلى « القاهرة منورة باهلها » الذى عرض في مهرجان « كان » الدولى عام ١٩٩١ .

فور عرض الفيلم في « كان » بدات حملة هجوم واسعة النطاق عليه وعلى صاحبه ، بين من بدلوها اقلام افاقت فيما بعد وتبنت قضية التطرف .

الفيلم الذى لا تتجاوز مدة عرضه ٢٣ دقيقة يقوم بعمل مسح شامل لمشاكل القاهرة وازماتها ، وعلى راسها البطالة وغياب الديمقراطية والفقر وما تؤدى إليه من تطرف وفتنة طائفية وعنف . في المشهد الأخير يذهب الشاب الباحث عن عمل طوال الفيلم إلى مكان الصلاة الذى يجتمع فيه افراد جماعة إسلامية اميرها كان زعيماً يسارياً في الجامعة وزميلاً للشاب العاطل كما نعرف في بداية الفيلم ، ونستمع معه إلى خطبة الأمير الشاب :

« إحنا بنعيش في جاهلية اشد من الجاهلية قبل الرسول عليه الصلاة والسلام ، لازم نعلن إسلامنا من جديد ونجاهد في سبيل نشر الدعوة واحنا بنقول إن المجتمعات كلها جاهلية حتى اللى بتقول انها إسلامية لأن ربنا بيقول في كتابه الكريم : ﴿ ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون ﴾ صدق الله العظيم . وهنا ينتهى الفيلم ، هذه النهاية التى تسببت في منع الرقابة له .

والآن بعد ثلاثة اعوام من العمليات الإرهابية والمعارك الدامية بين الشرطة والتطرف ، والإدراك المتزايد من عامة الناس لخطورة عنف التيار الدينى يفكر وزير الثقافة في الإفراج عن الفيلم والسماح بعرضه .. ولكن هل يمكن ان يسمح التليفزيون بعرضه ؟!



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ اغسطس ١٩٩٥

التليفزيون كان له موقف من الاعمال التى تناقش ظاهرة المد الدينى ، وقد اضاع فرصة ذهبية اتيحت له فى بداية الثمانينيات ، لو استغلها وطور التجربة لما مر البلد بكل هذه الاحداث الدامية فى بداية التسعينيات ، الفرصة هى مسلسل « الافيال » عن رواية الاديب فتحى غانم وإخراج يحيى العلمى ، وهو من اعمق الاعمال الفنية التى تناولت التحول إلى العنف فى فكر الجماعات الإسلامية . تناول المسلسل تاريخ اسرة تمزقها الهزائم والإحباطات المتوالية حتى نصل إلى شخصية حفيدها « حسن » ، الذى يتمرد على ابيه يوسف وامه زينب ، ويصفهما بالكفر وينضم إلى جماعة دينية متطرفة .

بعد السماح بالتصوير ، وقبل ساعات من إذاعة الحلقات خلال شهر رمضان كانت هناك مذبحة يتعرض لها المسلسل على يد رقابة التليفزيون لمحو كل ما يتعلق بمناقشة افكار الصبى وجماعته واسلوب حياتهم ، وتسببت هذه المذبحة فى اكتئاب شديد لفتحى غانم قرر على إثره عدم التعامل مع التليفزيون ، ومنذ حوالى عامين ، عندما قرر التليفزيون التصدى لظاهرة الإرهاب وقرروا إعادة عرض المسلسل كاملاً ، بحثوا عن الاجزاء المبتورة ليعيدوا لصقها على الشريط ، فلم يعثروا لها على اثر !! بعد « الافيال » مرت سنوات قبل ان يظهر مسلسل تليفزيونى يناقش الظاهرة وهو « ليالى الحلمية » لاسامة انور عكاشة من خلال شركات توظيف الاموال ، وانضمام الشباب للجماعات الدينية المتطرفة ، وبعدها تبنى التليفزيون - امام الخطر الذى اصبح محدقاً - الاعمال التى تناقش الظاهرة فى اعمال مثل « المال والبنون » و« ارابيسك » و« العائلة » واخيراً : « الوهم والسلاح » .

وكان « العائلة » لمؤلفه وحيد حامد ابرز الامثلة التليفزيونية على ذلك ، وقد اثار عند عرضه فى شهر رمضان قبل الماضى ردود فعل متباينة بين حماس شديد واعتراضات عديدة .. ولكنه نجح فى تحريك بعض الماء وسط البحيرة الآسنة .

وقد تقبل المشاهدون المسلسل رغم مابه من مباشرة وتقريرية لاهمية الافكار التى يناقشها ، ولكن الامر اصبح غير مقبول مع اعمال اخرى اتسمت بالسطحية والفجاجة فى تصوير الصراع والاشخاص مثل « المال والبنون » واخيراً « الوهم والسلاح » الذى انتهى عرضه مؤخراً والذى اتسم بالمبالغات فى تصوير المتطرفين على انهم شياطين ومجرمون لمجرد الإجرام ومنزوعون من الازمة العامة التى يمر بها الوطن .

□□

وإذا عدنا للسينما سنجد نفس الاندفاع والسطحية فى « هوجة » افلام التطرف التى ظهرت خلال العامين او الثلاثة الاخيرة .

قبلها ظهرت عدة افلام فى النصف الثانى من الثمانينيات حاولت مناقشة الظاهرة مثل فيلمى « ابناء وقتلة » و« البدرون » للمخرج الراحل عاطف الطيب ، وكانا يحملان إدانة عامة للمجتمع بما فيه من فساد وازمات وانحلال تدفع النساء إلى التحجب والرجال إلى ارتداء « الجلاليب » وإطالة اللحى .

فى « ابناء وقتلة » مجرم يتزوج من راقصة ويقتلها ويسجن ، ويخرج ليصبح تاجر سلاح ، ولكن ابنه على العكس تماماً ، متدين متشدد ، وفى معركة بين الاب وضابط الشرطة عدوه القديم يروح الابن ضحية .

وفى « البدرون » لا تجد الفقيرة



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

السالطة حلاً سوى ارتداء الحجاب . نفس الامر في « ضربة معلم » لنفس المخرج وهى ايضاً ليلى علوى التى تضطر إلى ارتداء النقاب في مسلسل « العائلة » لنفس الاسباب . في « الإرهاب » للمخرج نادر جلال عام ١٩٨٩ تقدم نادية الجندى مساهمتها من خلال فيلم « اكشن » يروى كيف انخدعت صحفية شابة في إرهابى هارب اوهمها بحبه واكتشفت انه يستغلها لتنفيذ عملية إرهابية .. ولكن الفيلم لا يوضح افكار ودوافع هذا الإرهابى ، لأن مناقشة الإرهاب الدينى لم تكن مسموحة حتى عام ١٩٨٩ .

افلام الثلاثى : وحيد حامد ، شريف عرفة ، عادل إمام هى اهم افلام تناولت التطرف بشجاعة خلال التسعينيات بدءاً بفيلم « الإرهاب والكباب » ، وحتى « طيور الظلام » ١٩٩٥ الذى يبدأ عرضه اليوم إلى جانب فيلم « الإرهابى » ، تاليف لينين الرملى وإخراج نادر جلال وبطولة عادل إمام . في « الإرهاب والكباب » نتعرف على الظروف التى تدفع المواطن إلى حمل السلاح في وجه الدولة ، وفي « الإرهابى » نتعرف على الفخ الذى يقع فيه من يسقط في حبائل الجماعات المتطرفة ويتحول إلى مسدس اعمى لتنفيذ الجرائم ، وفي « طيور الظلام » نتعرف على الوجه الانيق للإرهاب من خلال محاميين شابين ، ينتمى احدهما إلى شبكة فساد الدولة والحزب الحاكم ، بينما ينتمى الاخر إلى شبكة التطرف الدينى التى تسعى لمد شرايين حياتها في مؤسسات الدولة مثل النقابات المهنية .

ويبقى ان نوضح شيئاً هاماً ، فليس كل فيلم يصور التطرف والمتطرفين هو تشريح وتحليل نقدى للظاهرة ، فهناك افلام تدعى مهاجمة التطرف ، بينما تدعو إليه بوعى او بدون وعى ، او لقصور عقلية اصحابها ، او لمجرد سذاجتها في التقديم والإجابة عن الاسئلة المطروحة ■



الهيرالد تريبيون: غالبية المصريين لايثقون فى حكومتهم

كتبت هاجر سليم:

فى تقرير عن أوضاع مصر الراهنة قالت «الهيرالد تريبيون» الامريكية. فى تقرير لها من القاهرة: إن مصر تحولت الى دولتين منفصلتين، الاولى تمثلها طبقة البيروقراطية المنعزلة فى العاصمة وتضم رجال البيزنس والصفوة الذين حققوا ثرواتهم من خلال شبكة البيروقراطية الواسعة ذات المليون عضو، أما الدولة الثانية فتمثلها اغلبية تصل الى ٨٠٪ من الشعب المصرى تعيش تحت خط الفقر، ومتوسط دخل الاسرة الشهرى اقل من ٥٠ دولار ويسود الغلاء الفاحش، وتتوحش البطالة التى يتوقع أن تزيد الى ٤٠٪ بين طبقة الفقراء.

وفى هذا المناخ تتصاعد حركة الميليشيات الاسلامية المتمردة ـ كما تسميها الجريدة ـ والتى تركز نشاطها فى صعيد مصر وتوجه هجماتها ضد الرسميين والتجار والسياح.. حيث بلغ عدد ضحايا العنف السياسي ٧٨٠ شخصا منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن.

من خلال احاديث اجرتها الجريدة مع عدد من البسطاء الكادحين فإن العديد من المواطنين فى الصعيد يؤيد المليشيات الاسلامية التى تدعو الى الاطاحة بالرئيس مبارك واقامة الدولة الاسلامية.. البعض الآخر يتحفظ تجاه الاسلاميين ولكنه على الاقل يثنى على شجاعتهم ونزاهتهم واستقامتهم ودعوتهم الى تحقيق المساواه، وتمضى «الهيرالد تريبيون» فى روايتها عن الاوضاع فى مصر قائلة إن الغالبية العظمى من المواطنين ناقمة على الحكومة ولا تثق فيها.. وقناعتها أن الحكومة لاتهتم بمعاناة المواطنين ومشاكلهم.



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥



من الخليج إلى اوروبا مروراً بمصر
يظهر مليونيرات الإخوان اقوى مما يتصور البعض ..
واكثر انتشاراً من ان يتجاهلهم البعض .

ثروات الإخوان المسلمين

- بنوك .. تبرعات .. صفقات بترولية .. تجارة سلاح .. مطاعم وقرى سياحية
- شركات مقاولات واستيراد وتصدير .. مصانع موبيليا وبلاط وسجاد وبلاستيك
- نظام الضيوف : أحدث أسلوب إخواني لجمع التبرعات الضخمة في أمريكا
- عضو الجماعة ملزم بدفع ٥٪ من دخله أو مرتب شهر كتبرع

وائل الإبراشي

سعت جماعة الإخوان المسلمين المنحلة إلى تشكيل ما اسموه بالجناح الاقتصادى للحركة الإسلامية .. وتحت هذا الشعار مارسوا نشاطاً اقتصادياً واستثمارياً سرياً وضخماً .. وعقدوا صفقات تجارية من كل نوع .. انشاوا بنوكاً .. واسسوا اضخم نظام للتبرعات والاكتتاب .. تاجروا فى كل شىء : البترول والسلاح والسكر والاسمنت والمطاعم والقرى السياحية ، وانشاوا شركات مقاولات وعقارات واستيراد وتصدير وبلاستيك وسيارات وغيرها .



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

بالأسماء : الأثرياء الذين يمولون الإخوان

■ لقمة : اشترى قبيل رحيله جنروبي والأمريكين وجزيرة الشاى وبوفيهات قطارات النوم

■ شاكر : أشترى قرية سياحية في نفس المعسكر الذى سبق له تدريب الإخوان فيه على الارهاب

■ يتوسف : تخصص في تجارة السلع الأستراتيجية مثل السكر والأسمنت

■ أبو السعود : مهندس الصفقات البترولية ومصطفى مهندس صفقات السلاح

وعلى الرغم من ذلك ظل النشاط الاقتصادى والاستثمارى للإخوان في معظمه سرياً للغاية ، خوفاً من الملاحقة والمصادرة ـ وهناك شركات كثيرة يملكها ويديرها الإخوان دون وجود رسمى لهم في الاوراق ، لذلك من الصعب حصر كل ممتلكات وثروات الإخوان .. يمكن فقط رصد اهم المعاقل الاقتصادية والاستثمارية لجماعة الإخوان المنحلة .

برعت جماعة الإخوان المسلمين المنحلة في جمع التبرعات بمبالغ هائلة باستخدام اساليب واشكال وصور مختلفة تستثمر من خلالها الاحداث الطارئة بسرعة فائقة بدءاً من حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، ومروراً بحرب افغانستان ، ثم ماساة البوسنة ، وانتهاء بالازمات والكوارث ، وفي كل هذه الحالات كانوا يقتطعون الجزء الاكبر من التبرعات لنشاط الجماعة المنحلة ويوجهون الجزء الاصغر للغرض الظاهر سواء كان دعم الفلسطينيين او الافغان او البوسنيين او المنكوبين .

وكان اخر واغرب اساليب الإخوان لجمع التبرعات هو ذلك الاسلوب المستورد الذى ينفذونه الان داخل الولايات المتحدة ـ والذى كشفت عنه التحقيقات الاخيرة ـ وهو نظام لجمع التبرعات يطلقون عليه اسم نظام الضيوف ويتخذون له اسماً اخر وهو (FUND RAISING) او تزويد الخزينة بالمال وهى طريقة اقتبسوها من اسلوب المرشحين الامريكيين لجمع التبرعات حيث يدعو الإخوان في امريكا الناس لحفلة بها طعام ثم يفتحون المزاد لجمع التبرعات واقل مبلغ يجمعونه من اى جلسة ٥٠٠ الف دولار او يطلبون من الحضور مبلغ ٥٠٠ دولار للفرد ثمناً للعشاء الذى لا يتكلف إلا ٥٠ دولاراً فقط للفرد ، على ان يدخل الباقى في صندوق التبرع . او يعلنون في حفلة « الضيوف » عن فتح باب التبرع لعمل نظام صوتى للمسجد لا يتكلف ٣ الاف دولار فيجمعون له ٥٠ الف دولار .

وفى النظام الداخلى للجماعة هناك بند ثابت ومحدد في خانة التبرعات وهو ٥٪ من دخل كل عضو او مرتب شهر .

اما الاكتتاب فلا تدعو إليه الجماعة المنحلة إلا إذا اقتضت الحاجة الطارئة لمواجهة امر معين ، جمع مبالغ كبيرة بسرعة عاجلة ، وفيها يظهر بعض اثرياء العرب الذين يمولون الإخوان .

ويكشف على عشماوى ـ اخر قائد للتنظيم الخاص ـ عما دار في واحد من اهم واخطر مؤتمرات الاكتتاب الإخوانية ، وذلك قبل ست سنوات فقط ، حينما اراد الإخوان تنشيط حركة الاموال وزيادة جرعة التبرعات لتمويل التنظيم الدولى فدعا الشيخ عبد الله العقيل إلى مؤتمر موسع للاكتتاب ، وكانت الحصيلة مليار دولار ، وهو الاجتماع الذى اسفر عنه إنشاء



مجلس المساجد العالمى على غرار مجلس الكنائس العالمى ، وكذلك تشكيل دار المال الإسلامى كتجمع لكل بنوك فيصل فى العالم برئاسة محمد بن فيصل .

وبخلاف التبرعات - التى تعتبر القاعدة الاقتصادية الاولى للجماعة المنحلة - سعى الإخوان إلى إنشاء معاقل اقتصادية لهم سواء داخل مصر او فى اوروبا ، وكذلك

الاستثمار فى سلع حيوية مثل البترول والسلاح وسلع استراتيجية مثل السكر والاسمنت ، بالإضافة إلى النشاط المالى والبنكى .

ففى البترول برع القطب الإخوانى « ابو السعود » ، وفى تجارة السكر اكتسح « يوسف » السوق الدولية ، وفى تجارة السلاح لمع اسم « مصطفى » ، وفى تجارة

السيارات برز اسم « س » ، وفى مجال القرى السياحية ومصانع الموبيليا والبلاط لمع « شاكر » ، وفى المراكز الثقافية ودور النشر برز « سعيد رمضان » - الذى توفى الاسبوع الماضى - واولاد عاشور الذين يتنقلون بين مصر والسعودية .

اما « لقمة » صاحب شركات المقاولات الشهير والذى توفى مؤخراً ، فقد نجح عقب عودته إلى مصر كملياردير فى شراء جروبى ، ثم شراء محلات الامريكين ، ثم شراء حق استغلال جزيرة الشاى فى حديقة الحيوان . وكان آخر ما فاز به هو بوفيهات الطارات النوم المصرية من خلال شركة واجنلى الفرنسية التى يعتبر هو المساهم الاكبر فيها .

و« لقمة » له اكثر من شركة مقاولات حيث بدا حياته كمقاول مع عثمان احمد عثمان قبل هروبه إلى السعودية ليتولى هناك مسئولية فرع شركة عثمان ، وكون ثروة طائلة ، وكانت اول عملية كبيرة له داخل السعودية هى بناء الكلية الحربية .. وانفصل « لقمة » عن « عثمان » وكون شركة خاصة به فى الكويت ، ثم عاد إلى مصر مليارديرا ليبدا حركة الشراء التى ذكرناها ، وفى السنوات الاخيرة وعندما منعت السعودية إقامة معسكر فى الحج باسم الإخوان تبرع « لقمة » بإقامة معسكر الحج للإخوان باسمه واستمر ذلك سنوياً مع كل موسم حج .

وفى مصر ايضاً اشترى القطب الإخوانى « شاكر » قرية سياحية فى العين السخنة بالإضافة إلى نشاطه فى إنشاء مصنعى موبيليا وبلاط ثم تكوينه لمجموعة شركات الحجاز .

والغريب ان اختياره لمنطقة العين السخنة يحمل اكثر من مفارقة غريبة فشاكر هو الذى اسس معسكرات تدريب الإخوان فى العين السخنة بعد اكتشافه لميزة المنطقة ، وكان متخصصا فى التدريب العسكرى للإخوان فى هذه المنطقة ثم قرر العودة إليها بعد سنوات كمستثمر .

بالنسبة للسكر تمكن الإخوان من الحصول على عقد حققوا من خلاله اكبر صفقة مادية فى تاريخهم واحتكروا بمقتضاه توريد السكر إلى السعودية لمدة عام .. وكان القطب الإخوانى « يوسف » هو مهندس الصفقة .. ويوسف يعيش فى جنيف حياة اسطورية له عدة مقرات وطائرة خاصة يتنقل بها وتخصص فى التجارة العالمية فى السلع الاستراتيجية كالبترول والسكر والأسمنت و« يوسف » هو صاحب السيارات المرسلة إلى الإخوان فى مصر كهدايا ومنها السيارة الفخمة .

اما تجارة السمسم السودانى فتدر عليهم أرباحا طائلة لان كميات ضخمة من السمسم تقدم إليهم فى صورة دعم من « حسن الترابى » امين عام الجبهة الإسلامية القومية بالسودان ويتدفق السمسم من السودان إلى الاردن حيث يتولى إخوان الاردن بيعه وترويجه لحساب صندوق التنظيم الدولى للإخوان .

ودخل الإخوان المسلمون بثقلهم فى الصفقات البترولية عبر قطبهم البارز الدكتور « ابو السعود » الذى عمل منذ هروبه إلى ليبيا مستشاراً لعدد كبير من الشركات البترولية وتمكن من خلال ذلك من إقامة شبكة علاقات مالية واقتصادية ضخمة .. ويعتبر الدكتور « أبو السعود » - وهو استاذ متخصص فى الاقتصاد هو واضع اسس التحرك الاقتصادى والمالى للإخوان .

وفى صفقات تجارة السلاح تخصص الإخوانى « مصطفى » قبل وفاته منذ عامين .. وكان الإخوان المسلمون قد استفادوا بدرجة كبيرة من التبرعات المخصصة لشراء الأسلحة إلى المقاتلين فى افغانستان وذلك بالحصول على عمولات وسمسرة ضخمة من مكاتب توريد السلاح ، والقى الإخوان بثقلهم وراء عدد كبير من التجار المنتمين للجماعة المحظورة والذين يتاجرون فى سلع مختلفة مثل : تجارة السجاد عبر ع . م . ا . وتجارة الاقمشة عبر س . ع . والطوب الاسمنتى .

ووراء تجارة السيارات عبر « س » صاحب مجموعة المحلات الشهيرة بالدقى وهو إخوانى قديم .

وفى مجال البنوك الإسلامية التى برع فيها الإخوان ايضا وبخلاف بنك التقوى الشهير والشركة المساهمة التى جمعوا فيها اموالا ضخمة واشتروا بها مجموعة مناجم ذهب فى إفريقيا انشا



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٤ أغسطس ١٩٩٥

الإخوان عن طريق قطبهم الاقتصادى البارز « أبو السعود » أول بنك إسلامى فى باكستان .

ويعتبر القطب الإخوانى الدكتور « القرضاوى » المقيم الآن فى قطر هو مستشار ومفتى كل البنوك الإسلامية فى العالم ومهندس الصفقات والقروض المالية والبنكية الخاصة بالإخوان ومفتى التبرعات .

والقرضاوى هو واحد من الستين الذين انفصلوا عن الإخوان بعد فصل السندى مع الغزالى والشيخ سيد سابق إلا أنه عاد لنشاطه معهم بعد تسوية المشاكل وهو مهتم بالعمل فى التنظيم الدولى وبالذات فى الأمور المالية وأمور الدعوة وعلاقاته الوطيدة ببنك فيصل وبيت المال الإسلامى الذى يرأسه محمد بن فيصل وساهم فى دعم الإخوان ماليا .

وجماعة الإخوان المحظورة كانت وراء شركات توظيف الأموال وكانت تخطط لكى تصبح هذه الشركات : الجناح الاقتصادى للحركة الإسلامية - وفقا لتسميتهم .

وفى هذا الإطار برز الإخوانى أحمد الريان والإخوانى البارز عبد اللطيف الشريف الذى دخل مجال صناعة البلاستيك .

وإذا كان سعيد رمضان القطب الإخوانى البارز الذى توفى مؤخراً فى سويسرا قد ساهم بدرجة كبيرة فى بناء القاعدة الاقتصادية للإخوان فى أوروبا لصلاته الوطيدة بالمؤسسات المالية والاقتصادية فى الخليج وأوروبا إلا أنه ركز بدرجة أكبر على المؤسسات الثقافية ودور النشر التى تروج لأفكار الإخوان من ناحية وتحقق أرباحا طائلة من ناحية أخرى .

وحققت دار نشر الإخوة عاشور خطوات كثيرة فى هذا الاتجاه بنشرها كتب الإخوان وتوزيعها فى الخليج وخاصة السعودية ، ولكن أكثر المؤسسات التى استهدف الإخوان من ورائها بعداً شعبيا وليس بعداً اقتصاديا هى فرع الجمعية الطبية الإسلامية وهى عبارة عن مستوصفات وعيادات للعلاج الشعبى منتشرة فى الأحياء الشعبية فى معظم قطاعات الجمهورية .. وللإخوان المسلمين ٢٢ شركة دعاية وإعلان أشهرها سفير وزمزم والمدينة المنورة والكلمة الطيبة .

أما شركة سلسبيل . أضخم شركة كومبيوتر لجمع المعلومات والتى أسسها الإخوانى محمد خيرى الشاطر فقد اكتشفت بالصدفة عندما قامت الشركة بتحويل مبلغ مليون دولار من إحدى شركات الصرافة وبدأ تتبع خطواتها .

وهناك ثلاث شركات مقاولات ضخمة يملكها الإخوان دون وجود رسمى لهم على الأوراق وهى : شركة م . للعقارات بالزقازيق وشركة ا . للمقاولات بالقاهرة ، وشركة ص . للاسكان .

ولكن أحدث الأساليب الاقتصادية التى ابتدعها الإخوان مؤخراً هو مايطلقون عليه أسلوب (البازار) للسيطرة على معظم المحلات التجارية الصغيرة والكبيرة فإذا مالاحظوا أن أحد أصحاب المحلات يعانى من متاعب وأزمات مالية يعرضون عليه المشاركة بالمرابحة فيعطونه جزءا من رأس المال ويحضرون له البضاعة ويدخلون معه فى التجارة كشركاء .

وقد بدأت هذه الظاهرة الجديدة فى شبرا ثم انتشرت فى معظم المحافظات والأحياء .

فى كل الأحوال .. هناك مؤسسات وشركات كثيرة تمكن الإخوان من التسلل إليها ويمكن وصفها بأنها شركات إخوانية إلا أنه على الورق لا يمكن إطلاق هذا الوصف حيث برع الإخوان فى التستر والاختراق دون ظهورهم على السطح وأجادوا إخفاء تحركاتهم المالية والاقتصادية خوفا من ضربها . ■

المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ أغسطس ١٩٩٥

ماذا يبقى من الديمقراطية فى مصر بعد ضرب الإخوان المسلمين؟

بقلم الشيخ : راشد الغنوشى *

مثلت حركة الإخوان المسلمين منذ تأسيسها على يد الإمام الشهيد حسن البنا رحمه الله تعالى، ولاسيما خلال العشرين سنة التى أعقبت الإفراج عن قياداتها فى مطلع السبعينيات مدرسة فى الثبات على منهج التغيير الإسلامى المدنى المتدرج الذى ينطلق من المجتمع قبل الدولة، ومن إعداد الفرد المسلم المتوازن فى تربيته الروحية، وتكوينه الفكرى.. الإيجابى فى علاقته بمحيطه.. والمعتدل فى موقفه من مخالفيه سواء داخل الفضاء الإسلامى أم خارجه.. وقد أثمر هذا المنهج خلال العقدين الأخيرين نضجا ملحوظا فى الفكر بلغ ذروته مع بلورة وتأصيل مواقف جريئة فى أعقد مسائل الفكر السياسى الإسلامى المعاصر، تقبل بالتعددية الحزبية، والحريات العامة والفردية، والتداول السلمى على السلطة، واحترام حقوق الإنسان.. كما أفرز مصابرة على العمل بكل شفافية وفق قوانين البلاد وضمن مؤسسات المجتمع كالكشافة، والجمعيات الثقافية، والنقابات المهنية وصولاً إلى البرلمان (...) ضاربين بذلك المثل فى خدمة قطاعاتهم وحب وطنهم، حتى استأمنتهم غالبية الشعب المصرى، وانتخبتهم لتمثيلها فى أكثر قطاعات المجتمع المدنى، على الرغم من صنوف التضييق القانونى والأمنى التى واجهتهم «ومايلقاها إلا الذين صبروا وما يلقاها إلا ذو حظ عظيم» فصلت ٣٥.

لقد مثل الإخوان المسلمون أحد أهم عوامل الاستقرار الإيجابى فى المجتمع المصرى من خلال تأطير وقيادة القطاع الأوسع من التيار الإسلامى، وتعبئته فى معركة التنمية والبناء الحضارى، وعلى الرغم من الضغوط المتزايدة التى سلطت عليهم من داخل الساحة الإسلامية دفعا لهم للتخلى عن المنهج السلمى، ومن جهة السياسات الظالمة للدولة لم يثبت عليهم منذ أكثر من عشرين سنة انحراف وحيد عن منهجهم، بل إن صوتهم ظل عاليا فى إدانة أسباب العنف وحوادثه مهما كانت الجهات التى تقف وراءها.

وبدلاً من أن يلقى جهادهم السلمى التشجيع من الدوائر الرسمية ما فتئت الحكومة المصرية تضيق الخناق على فعالياتهم، فلم تكتف بحرمانهم من حقهم فى العمل القانونى، بل اتجهت معهم إلى مزيد من الخنق فراجعت القوانين الانتخابية بما يضيق على الإسلاميين فرص الفوز فى الانتخابات أو الترشيح لها، واعتقلت ممثلى أهم النقابات المهنية، وفى مقدمتهم الدكتور عصام العريان –نائب الأمين العام لنقابة الأطباء وعضو مكتب الإرشاد فى الجماعة– وصادرت نقابة المهندسين، وشددت الرقابة على نقابتى المحامين والصحفيين..إلخ، ثم أقدمت أخيراً على شن حملات اعتقال واسعة شملت المئات من قيادات ونشطاء الإخوان، وصادرت ٣٩٤ مصلحة طبية تابعة لهم تقدم لهم خدمات سخية لضعاف الحال (عيادات ومستشفيات وصيدليات..)، وتركزت اتهامات وزارة الداخلية والنيابة العامة الموجهة ضد المعتقلين على دعاوى تافهة مثل: تنظيم مخيمات وإمضاء بيانات والاستعداد للانتخابات و«اختراق» مؤسسات المجتمع المدنى إلخ. وهى اتهامات لا تزيد على كونها محاولة مكشوفة لتبرير إقصاء خصم سياسى لا تخفى طبيعته المدنية عن كل متابع منصف.

إن حركة النهضة التونسية إذ تسجل بانزعاج شديد هذا الانزلاق فى الموقف الرسمى المصرى اتجاه الالتفاف على هامش الحريات، والإمعان فى التضييق على الحركة السياسية وقوى المجتمع المدنى تنبه إلى أنها:

١ – تعتبر أن التحرش بالإخوان، مثل التضييق على الجمعيات والنقابات المهنية توجه خطير تقف وراءه وتدفعه نخبة متصهينة، تخطط لضرب دعائم الاستقرار فى المجتمع المصرى، وتعطيل المسار الديمقراطى، وتيئيس قوى الاعتدال فى الحركة الإسلامية، وصرف الرأى العام الوطنى عن الانشغال بالتحديات الوطنية الكبرى، وفى مقدمتها مواجهة الصهيونية إلى الاقتتال الداخلى «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين» الأنفال ٤٦.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ مارس ١٩٩٥

٢ – تنبه إلى أن ضرب الإخوان المسلمين يمثل مقدمة تفتح المجال لضرب بقية مظاهر التدين وتجفيف ينابيعه، على شاكلة بعض أنظمة المنطقة التى تصدرت قوائم المنتهكين لحقوق الإنسان، والعداء لهوية الشعب.. ووالت الأعداء على حساب الوطن.

٣ – تناشد القوى الوطنية فى المجتمع المصرى أن تتقوى بتماسك الجبهة الداخلية مصريا وعربيا، لمواجهة الخطر الصهيونى وتحديات التنمية والبناء، والإخوان المسلمون طرف أساسى فى ذلك.

٤ – تدعو الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدنى فى مصر إلى بذل الوسع لصرف الحكومة المصرية عن أى مواجهة مع رمز الاعتدال فى الحركة الإسلامية المعاصرة.

* رئيس حركة النهضة التونسية



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٥ / ١ / ١٩٩٥

احالة قضية "العائدون من السودان" على القضاء العسكري

■ القاهرة - «الحياة» - علمت «الحياة» من مصادر قضائية مصرية ان استعدادات تجري لانهاء التحقيقات في القضية المعروفة اعلاميا باسم «العائدون من السودان» تمهيدا لاحالة ملف القضية على المدعي العام العسكري. وكانت اجهزة الامن المصرية قبضت قبل نحو اسبوعين على خمسة من اعضاء الجناح العسكري لـ «الجماعة الاسلامية» واتهمتهم بتلقي تدريبات على ايدي قادة في «الجبهة الاسلامية القومية» في السودان والتسلل عبر الدروب الصحراوية الى الاراضي المصرية لتنفيذ عمليات ارهابية.

والخمسة هم حسن البحيري ومحمد الشرقاوي ومصطفى عبدالحميد وربيع خليفة وعلي قاسم. وذكرت المصادر ان القضية ستضم متهمين آخرين اعتقل بعضهم في حزيران (يونيو) الماضي في مدينة كوم امبو بعدما تمكنوا من تهريب كميات كبيرة من الاسلحة والمتفجرات والمستندات.



المصدر : الجمهورية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٥ - ١ - ١٩٩٥

٧٠ إرهابياً فى تنظيم العائدون من أفغانستان والسودان

الإرهابيون الخمسة: خططنا لاغتيال وزراء وتفجير مجمع التحرير

كتب ـ جمال عبدالرحيم :

ادلى الارهابيون الخمسة المدفوعون من السودان لارتكاب جرائم ارهابية فى مصر باعترافات تفصيلية امام النيابة تؤكد تورط النظام السودانى باعطائهم تعليمات محددة وتدريبهم للاضرار بأمن مصر واستقرارها .. والمتهمون هم : حسن البحيرى ومحمد الشرقاوى ومصطفى عبدالحميد وربيع خليفة وعلى قاسم .

كما ادلى المتهمون بمعلومات حول تلقى مرتكبى حادث اديس ابابا مؤخرا تدريبات لهذا الغرض فى الخرطوم .

صرح مصدر قضائى بان المتهمين يواجهون عقوبة الاعدام فى ضوء الاتهامات المنسوبة اليهم من نيابة امن الدولة .. من بين الاتهامات الاتفاق الجنائى على ارتكاب جرائم القتل العمد لعدد من الشخصيات والانضمام لتنظيم حزبى غير مشروع يهدف لتغيير نظام الحكم بالقوة وحيازة اسلحة ومتفجرات والاتصال بدولة اجنبية « السودان » بهدف الاضرار بامن مصر .

وامر المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا بضم اوراق التحقيقات الى قضية العائدون من افغانستان والسودان ليصل عدد المتهمين فى القضية الى ٧٠ ارهابيا منهم ٢٠ هاربا و١٢ لقوا مصرعهم .

وامرت النيابة بضبط الارهابيين الهاربين وعلى راسهم مصطفى حمزة ورفاعى احمد طه وطلعت فؤاد قاسم واحمد مصطفى نوارة ومحمد شوقى الاسلامبولى واسلام الغمرى .

وكشفت التحقيقات مع الارهابيين الخمسة المدفوعين من السودان ان قيادات الارهاب بالخارج اصدرت لهم تكليفات محددة باغتيال عدد من الوزراء والقيادات الامنية والقضائية وزرع عدد من العبوات الناسفة فى المنشآت الحيوية الهامة وعلى راسها مجمع التحرير لزعزعة الامن والاستقرار فى البلاد .

واعترف الارهابى حسنى البحيرى انه تم بالفعل رصد مجمع التحرير لتنفيذ المخطط الارهابى بتفجيره .

واعترف الارهابيون الخمسة بتلغيم الوكر الذى كانوا يتخذونه بمنطقة المطرية بالدقهلية باستخدام الدوائر الكهربائية لتفجيره فى حالة مداهمة قوات الشرطة لهم .

اكد الارهابيون ان قوات الشرطة نجحت فى مداهمة وكرهم دون احداث خسائر بعد الاستعانة بخبراء المفرقعات الذين ابطلوا مفعول العبوات الناسفة .



المصدر : الأهرام
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ أغسطس ١٩٩٥

ا[illegible]ائية وا[illegible]!

من مفكـــرة:
سعد الدين وهبة

يعيش نصف افراد الشعب المصرى فى مساكن لا إنسانية إما فى عشش او مساكن الأيواء او فى القبور او فى مناطق الاسكان العشوائى شرحها ممدوح الولى فى كتابه الهم « سكان العشش والعشوائيات ».

فاسكان العشش عبارة عن الواح من الخشب او الصفيح او الكرتون او الجريد او الصاج او الطين مقامة فى الشوارع او تاخذ شكل تجمعات متلاصقة من العشش فى مكان اكثر اتساعا.

اما مساكن الايواء فهى اما حجرات مساحتها ثلاثة امتار مربعة مسقوفة بالواح الاسبستوس المعرج تاخذ شكل صفوف متراصة تخصص لكل عدد من الحجرات المستقلة منها دورتا مياه فى الوسط، او تاخذ شكل حجرة اكثر اتساعا ملحقا بها دورة مياه ومطبخ، واحيانا تنقسم الى حجرة وصالة بالاضافة الى دورة المياه والمطبخ وبمساحة لاتتجاوز ٣٥ مترا لكل المكونات، او تاخذ شكل عمارات ذات غرف منفردة. اما مساكن القبور فهى احسن حالا من اسكان العشش، فاسكان المدافن مصنوع من الطوب، والاسقف اكثر متانة، وهى ذات مساحات اكبر وتدخلها الشمس والمياه والكهرباء، مما يجعلها بيئة صالحة للسكن بشكل اكبر، فى حين لاتتوافر للعشش تلك المميزات . فلا الجدران قوية ولا الاسقف تمنع المطر وكثير منها لا يدخلها الشمس او المياه او الكهرباء كما انها ذات مساحة ضيقة.

الاسكان العشوائى هو ما يبنيه الاهالى بلا تخطيط، حيث الشوارع ضيقة وغير ممهدة لكن المبانى من الاسمنت المسلح، وبعضها عمارات ذات طوابق متعددة وتدخلها المرافق بالتدريج ولذا فان ايجاراتها مرتفعة، وبعضها بالتمليك وهى تمثل الحل الشعبى لمشكلة الاسكان بعد اخفاق الحل الحكومى .

والاسكان المشترك نمط اخر شائع فى المناطق السكنية القديمة بالمدن. بل والمناطق السكنية الجديدة فى أطراف المدن، حيث تقيم كل اسرة فى حجرة واحدة ذات مساحة ضيقة على ان يستخدم الجميع فى كل طابق دورة مياه واحدة،وفى حالات كثيرة تكون دورة المياه بالطابق الارضى ليستخدمها سكان حجرات كل الادوار.

الخصوصية امر مستباح بين سكان العشش فالتلاصق الشديد لدرجة ان بعضها تحيط به العشش المجاورة من ثلاث جهات كما هو الحال فى مناطق عديدة يجعل كل مايدور داخل احدى العشش مشاعا لدى العشش المجاورة، والغالب ان معظم العشش تاخذ شكل صفوف وبما يجعل خصوصيتها مستباحة للعشة السابقة والتالية لها علاوة على المارة، والمسالة لاتحتاج تطفلا او تلصصا بين سكان العشش المتجاورة فالفواصل الخشبية او المصنوعة من الصاج والكرتون تنقل الاصوات خلالها الى العشش المتجاورة، ووجود فتحات بها تجعل الرؤية ميسورة ، اضافة الى ان الكثيرين من السكان قد اصبحت هذه المسائل لديهم امورا عادية لاتزعجهم كثيرا، فاذا كان الجار يسمع ويرى ويعرف ادق اسرارنا واوضاعنا فنحن ايضا نعرف كل اسراره واوضاعه ولم يعد هناك الكثير مما يستحق ان نبكى عليه او ان نحزن من اجله.

صور من التحايل على الحياة تلفت فيها كل اسرة فلا مانع ان يكون غموس الخبز هو الطرشى فقط او السلطة المصنوعة من الطماطم فى اوقات رخصها والجرجير او الخس ، ولامانع ان تكون الدقة المصنوعة من الملح هى غموس الخبز فهذا افضل من البيات احيانا فى كثير من العشش بلا عشاء بالمرة.

مجتمع العشش مرتع لامراض سوء التغذية خاصة بين النساء والاطفال فماذا يجدى الشاى وحده او خضر الدرجة الثانية، فالجبن والحلاوة ارتفعت اسعارهما والكشرى يعوض لكن مكوناته ارتفعت اسعارها، ورغم ان كل الدخول تتجه لنفقات الطعام الا انها لاتكفى فلاعجب ان تمتد الايدى الى ممتلكات الاخرين وتنزلق اقدام اباء وامهات ارامل الى دروب غير شرعية فالجوع كافر.

وقد اكد رئيس اللجنة العليا التى شكلها رئيس الجمهورية عام ١٩٩٢ لبحث مشاكل القاهرة الكبرى انه لايوجد تقدير دقيق لعدد سكان المقابر وان كان عددهم يتراوح بين ربع مليون وثلث مليون.

ثلاث سمات لمدينة الموتى بالقاهرة هى: المناطق السكنية المتداخلة مع الجبانات، والجزر السكانية داخل الجبانات وسكان احواش المقابر، والسكان اربعة اقسام اولهم: الساكنون مهنيا مثل الترابية والخفراء، وثانيا: الذين اضطروا للسكن فيها بسبب الاخلاء الادارى، وثالثا: من يؤجرون الاحواش الكبيرة بمقابل ورابعا: المنحرفون مثل تجار المخدرات.

تصريحات عديدة بالقضاء على ظاهرة سكنى القبور لم تجد اى صدى عملى كان منها التصريح الموقوت لوزير الاسكان بالقضاء على ظاهرة المساكن الجوازية من ساكنى القبور والعشش والخيام واسفل سلالم العمارات خلال عامين وقد مرت الفترة بلا تغيير.

فى احداث ١٨ و ١٩ يناير ١٩٧٧ تاكد لرجال الشرطة وللمحققين ان سكان عشش الترجمان قاموا بدور بارز فى عمليات النهب والسرقة سواء من الاشخاص او من المحال



العامة، وعشش الترجمان منطقة عشوائية قريبة من وسط القاهرة وتقع خلف شارع الصحافة ومن حولها ثلاث مؤسسات صحفية كبيرة، وعندما علم الرئيس السادات بذلك اتخذ قرارا بهدم عشش الترجمان ونقل سكانها الى مدينة السلام شرق القاهرة.

كانت هذه الاشارة كافية لان تعرف الحكومة ان المناطق العشوائية تلعب دورا فى جميع احداث الخروج على القانون لان سكان هذه المناطق وهم الذين انشاوها وضربوا عرض الحائط بجميع القوانين جبلوا على مخالفة القانون وعدم الاعتراف به ، بالاضافة الى ان عددا كبيرا من سكان المناطق العشوائية يحترف السرقة والخطف والاتجار فى المخدرات والزنا وجرائم كثيرة متنوعة.

فى عام ١٩٧٧ ايضا قبض على عدد كبير من المتهمين فى قضية التكفير والهجرة فى مناطق عشوائية ببولاق الدكرور وعين شمس، وفى عام ١٩٨١ قبض على احد المتهمين فى حادث اغتيال الرئيس السادات فى منطقة عشوائية بشرق القاهرة.

وفى عام ١٩٨٦ قبض على المتهمين فى تنظيم «الناجون من النار» فى مناطق عشوائية فى بولاق الدكرور والقناطر الخيرية والمنوفية.

وفى عام ١٩٨٦ ايضا قبض على بعض الهاربين من سجن طرة والذين كانوا يقضون مدد العقوبة فى قضية اغتيال الرئيس السادات فى مناطق عشوائية فى الشرابية وحدائق المعادى.

وفى عام ١٩٨٨ وقعت احداث عنف فى عين شمس ، وفى عام ١٩٩٢ اكتشفت الشرطة والدولة واكتشف العالم ان منطقة المنيرة بامبابة وهى منطقة عشوائية قد اصبحت دولة مستقلة وفرض الارهابيون عليها نظام حكم يقضى بدفع الاتاوات والخضوع تماما لهم ولاحكامهم ووصل بهم الامر ان انشاوا عيادات طبية وبداوا يقدمون خدمات اجتماعية للاهالى وعجزت الشرطة عن دخول هذه المناطق فى امبابة وفى جزء من القاهرة الكبرى عدة مرات.

وسارعت عدسات التليفزيون العالمية ونقلت الى العالم ابشع صور عن الارهاب فى مصر وخضوع مناطق كاملة لسيطرتهم وبدات بعض الصحف العالمية تشير الى انهم فى طريقهم الى الحكم وكان السند الاساسى لكل هذه الاستنتاجات منطقة امبابة.

ثم كان القبض على العشرات من اعضاء الجماعات الارهابية فى حوادث الهجوم علي محلات الذهب وفى مقتل الدكتور رفعت المحجوب ومقتل الدكتور فرج فودة ومحاولة اغتيال صفوت الشريف وحوادث انفجار القنابل والقاء المفرقعات وقذف اتوبيس سياحى كان المتهمون جميعا فى هذه الحوادث من مناطق عشوائية.

عندئذ فقط تنبهت الدولة وقامت الحكومة بحصر المناطق العشوائية وبعد ان كان الاهتمام مقصورا علي الارتقاء بـ ٦٤ منطقة عشوائية بالقاهرة وحدها اعلن وزير الادارة المحلية ان الحصر قد اسفر عن وجود ٤٠٤ مناطق عشوائية فى احدى عشرة محافظة بعضها يحتاج الى ازالة والبعض بالاخر حتاج لاعادة تخطيط وبناء وهذه المحافظات هى القاهرة - الجيزة - الاسكندرية - القليوبية - بنى سويف - الفيوم - المنيا - اسيوط - اسوان - قنا - وسوهاج.

ان سكان العشش والمناطق العشوائية والمقابر واسكان الشرك وكل هذه المواقع يعيشون عيشة لا انسانية ، ففى الاغلب ليس هناك ماء ولا كهرباء وجميعها ليس بها صرف صحى ولا دورات مياه حقيقية ، ولا خصوصية فى حياتهم، ولاتغذية كافية ولا احساس بالادمية ولكن بينهم تليفزيون اذا لم يكن يعمل بالكهرباء فبالبطارية وعلى شاشته يشاهدون كيف يعيش الناس فى مصر وفى غير مصر، فى هذه المناطق شباب جامعى وعدد كبير من خريجى الجامعات يشاهدون ويقراون ويعرفون ويحقدون.

ان شباب هذه المناطق اسهل من يمكن تجنيدهم للخروج على القانون فى جميع الاتجاهات سرقات - مخدرات - قتل - ارهاب.

لقد اعلن محافظة الجيزة اخيرا التخلص من المنطقة العشوائية فى امبابة واعادتها الى مستوى غيرها من المناطق السكانية المتطورة، واعلن انه انفق فى هذه المنطقة وحدها مليارا من الجنيهات وحتى لو كان هذا المبلغ غير مبالغ فيه فالمسالة تستحق ، والمناطق العشوائية الاخرى فى حاجة الى علاج سريع ليس فقط لمقاومة الارهاب ولكن ايضا لان من حق شعب هذا الوطن ان يعيش عيشة الادميين...

ان العشوائية ليست مجرد مجموعة من المساكن اقامها اناس خرجوا على كل القوانين وفرضوا خروجهم بالقوة والضعف ولكن العشوائية ايضا سلوك فى المقابل من المسئولين المتعاقبين الذين لا يحللون المشاكل ويستسهلون الحلول الجاهزة ويعلقون الامر فى النهاية فى رقبة اى كائن من يكون.

واذا كنا ننشد فعلا ان نخفى هذا المجتمع لابنائنا فعلينا جميعا واجب حل مشاكله والقضاء على التربة التى تنمو فيها الافكار المتطرفة والاحداث المخربة وعلى نفسها جنت براقش..

خلافات جديدة حول منصب المرشد العام !



حامد أبو النصر



يوسف القرضاوى

كتب إبراهيم خليل :

يدور الآن صراع شديد بين جيل الوسط من جماعة الإخوان المسلمين المنحلة الذى يقترب من سن الـ ٦٠ وجيل الشباب الذى انضم للإخوان فى السبعينيات ، ويرى جيل الوسط ضرورة تكوين مجلس استشارى لإدارة الجماعة يكون منتخبا من اعضاء الهيئة التاسيسية ومكتب الارشاد ، وذلك بعد ان قام مصطفى مشهور نائب المرشد العام بالسيطرة على امور الجماعة ، وذلك بإسناد معظم المناصب داخل الجماعة إلى مستوى الجهاز السرى الذى كان يترأسه مصطفى مشهور مستغلاً التفويض الكتابى من المرشد العام لإدارة شئون الجماعة ، وفى نفس هذا الإطار عرض المرشدالعام اعتزاله لمنصبه تمهيدا لانتخاب مرشد جديد ، ولكن مكتب إرشاد الجماعة المنحلة راى ان الوقت غير ملائم حيث إن انتخابات مجلس الشعب على الابواب ومنعاً لنشوب اية خلافات بين قيادات الجماعة ، وتوصلوا إلى صيغة تفويض لمصطفى مشهور ليقوم باعمال المرشد يطلق عليه القائم باعمال المرشد وليس النائب الاول ، ويرى عدد آخر من قيادات جماعة الإخوان المنحلة ترشيح د . يوسف القرضاوى عضو الهيئة التاسيسية للإخوان حتى تعود الجماعة فى ثوب جديد ■



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

من المنشية إلى المنصة

كلهم تعاونوا مع المباحث .. إلا مصطفى مشهور

مذكرات اللواء **فؤاد علام**

حلقات يكتبها **كرم جبر**

ملفه السرى :

■ ١٩٤٨ : قائد عملية «السيارة الجيب» وكاتم أسرار التنظيم ■ ١٩٥٢ : الإخوان طلبوا تعيينه وزيرا فى حكومة الثورة ■ ١٩٥٤ : إعداد مخابىء السلاح وتدريب الأفراد ■ ١٩٦٠ : قائد معركة «الأسرة» فى سجن طرة ■ ١٩٦٥ : اكتشفنا السلاح الذى خبأه بعد ١١ سنة ■ ١٩٨١ : فى صدارة كشوف الاعتقال لكنه هرب لألمانيا

لعب مصطفى مشهور ـ فى كل الأوقات ـ دور الحبل السرى الذى ينقل عصارة العنف إلى جسد الإخوان ، ولم يتغير منهجه سواء وهو فى العشرين او بعد ان تجاوز الثمانين ..

لا يؤمن بغير الصدام .. ولا يرى بديلاً إلا التسلل إلى الشرطة والقوات المسلحة ، لأن الدولة الإسلامية في رأيه لن تقوم إلا على أصوات « فرقعة » القنابل و« طرقعة » الرصاص .

ضيع عمره جرياً وراء هذا الوهم الذى لم يتحقق منذ حادث « السيارة الجيب » سنة ٤٨ حتى محاولة تعيينه مرشداً عاماً للإخوان سنة ١٩٩٥ .

كانت المرة الأولى التى رأيته فيها سنة ١٩٦٥ .. شخص غامض جداً ، يتحدث ببطء شديد ، لا يجيب عن الأسئلة المطروحة عليه بسهولة . أحياناً يتحدث فى موضوع ، بينما يجهز نفسه للتفكير فى موضوع آخر .. لم يقدم فى التحقيقات سوى معلومات ضئيلة جداً ، بجانب أن المتهمين الرئيسيين فى مؤامرة ٦٥ خصوصاً أحمد كمال عادل وصلاح شادى حاولا التقليل من دوره .. وكل ما قالاه عنه أنه من العشرة الأوائل فى التنظيم .

لكن كانت هناك خيوط أخرى خفية تشير إلى أنه أخطر عناصر التنظيم السرى ، وأن أصابعه كانت وراء كل العمليات الإرهابية التى وقعت قبل ذلك .. وأنه الشخص المحرك للتنظيم على كل مستوياته .. ورغم صغر سنه إلا أنه كان يبدو الرجل الأول فى ذلك الوقت .

وفى محاولة كشف غموضه ، كان ضرورياً أن أفتش فى ملفاته القديمة ، وأبحث فى القضايا التى اتهم فيها واكتشفت أكثر من مفاجأة .

□□

انضم مصطفى مشهور للتنظيم السرى عند تكوينه فى الثلاثينيات ، وظهر اسمه لأول مرة فى قضية السيارة الجيب التى ضبطت فى وسط المدينة بالقرب من ميدان سليمان باشا سنة ١٩٤٨ .

كان الملك فاروق يحكم مصر ، وكان حسن البنا هو المرشد العام للإخوان .. وكان شهر العسل بين الملك والأحزاب والإخوان ، قد انتهى وحل محله الصدام ، وارتكب الإخوان عدة حوادث إجرامية ضد الأحزاب والشخصيات العامة ، ونهبوا أموال البنوك وحرقوا دور السينما .

لم يحدث الصدام فجاة ، بل أعقبته فترة « جس نبض » من الإخوان للالتفاف حول الأحزاب واختراقها ، ولكنهم فشلوا فى السيطرة على الوفد ومصر الفتاة ، كما فشلت محاولات حسن البنا فى السيطرة على السرايا ، رغم أنه ظل ينافق فاروق ويمدحه لدرجة أنه وصفه بأنه من « سلالة النبى » ﷺ .

فى تلك الأثناء كان التنظيم السرى للإخوان يعد العدة للقيام بعمليات تخريب واسعة النطاق ، وحشدوا كمية كبيرة من الأسلحة والمسدسات والقنابل اليدوية والمتفجرات وأجهزة تفجير القنابل .. ووضعوها فى سيارة جيب اشتروها من مخلفات الجيش الإنجليزى لنقل هذه الأشياء إلى شقة أخرى فى القاهرة استأجروها لهذا الغرض .

ولكن تصادف أن ابنة صاحب البيت كانت مخطوبة لمخبر فى البوليس السياسى ، ارتاب فى حمولة السيارة ، وحاول القبض على أحمد كمال عادل وصلاح شادى ومصطفى كمال ومصطفى مشهور ، وهم من أعمدة التنظيم السرى ، لكنهم حاولوا الهرب وجرى وراءهم المخبر ، وأهل المنطقة ، وقبضوا عليهم وأوسعوهم ضرباً وسلموهم للبوليس .

أنكر أعضاء التنظيم السرى بشدة دور مصطفى مشهور ، وقالوا فى التحقيقات أنه لم يكن ضمن ركاب السيارة الجيب ، ولكن قبض عليه بالصدفة أثناء مروره فى المنطقة ، وكان يرتدى بنطلون فانلة وبلوفر مثل بقية المجموعة التى قبض عليها البوليس فصاح الناس أنه هرب من السيارة وأمسكوا به .

وضبطت مع مصطفى مشهور حقيبة بها كل أوراق التنظيم السرى من أوله إلى آخره ، وخرائط للعمليات التخريبية المكلف بها .. وكان التنظيم ينوى فى تلك الليلة الاجتماع فى بيت مصطفى مشهور للاتفاق على عمليات جديدة ، وعندما ذهب البوليس لتفتيش بيت مشهور ، وجد عنده بعض أعضاء التنظيم السرى مثل أحمد حسنين وأحمد زكى ومحمود الصباغ ، وتأخر عبد الرحمن السندى عن موعده ، ولما ذهب وجد البوليس يحيط بالمنزل ولم يدخل .. وهذا الكلام ورد فى اعترافات أحمد عادل كمال .

غير أن كل شهود القضية وعددهم ١٣ شاهداً أقروا أنهم شاهدوا مصطفى مشهور فى السيارة ، ونجح مشهور أثناء استجوابه فى تضليل المحققين وإخفاء حقيقة دوره ، وكانت إجاباته تقليدية وروتينية ومحفوظة عن ظهر قلب ، ولم يقدم معلومة واحدة .

وأثناء التحقيق مع هذه المجموعة أصدر النقراشى باشا أمراً بحل جماعة الإخوان المسلمين فى ٢٨ ديسمبر ٤٨ .. ورد الإخوان باغتيال رئيس الوزراء النقراشى باشا ، وضمت أوراق قضية السيارة الجيب إلى قضية اغتيال النقراشى .

المحروسة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ٢١ أغسطس ١٩٩٥

وكانت الاتهامات الموجهة لهذه المجموعة وعلى راسهم مصطفى مشهور هى الاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم وتغيير دستور الدولة وشكل الحكومة بالقوة وتخريب المنشات وقتل عدد كبير من المصريين والاجانب وتعريض حياة الناس واموالهم عمداً للخطر .. والملاحظ ان هذه الاتهامات صورة طبق الأصل من الاتهامات التى توجه لاعضاء الجماعات الإرهابية فى السنوات الأخيرة ، مما يؤكد ان الجهاد والجماعة الإسلامية يلعبان الآن دور التنظيم السرى القديم للإخوان وقائده مصطفى مشهور .

□□

أفرجت حكومة الثورة عن قادة الإخوان فى السجون ومن بينهم مصطفى مشهور الذى لم يستكمل فترة العقوبة ، وافرج عنه لأسباب صحية .. وكانت الثورة ترمى إلى تجميع القوى السياسية حولها ، وعلى راسهم الإخوان المسلمين ، وكلفت بعض الضباط الأحرار بالانضمام إلى الإخوان مثل عبد المنعم عبد الرءوف ، وابو المكارم عبد الحى ، وانخرط فى تنظيم الإخوان ايضاً حسين الشافعى وكمال الدين حسين وانور السادات .

غير ان الصدام وقع ـ ايضاً ـ سريعاً بين الثورة والإخوان لانهم حاولوا السيطرة على الثورة او سرقتها ، وكانوا يحشدون جموعهم فى المؤتمرات الجماهيرية لإثبات مدى قوتهم وتاثيرهم فى الشارع .. والغريب انهم فعلوا ذلك بعد ان رفضوا تاييد الثورة فى البداية ، وهرب حسن الهضيبى ، واختبا فى احد المنازل بالإسكندرية حتى لا يتورط فى تاييد الثورة لانه كان على علاقة مباشرة بالإنجليز .

وظهر الهضيبى ورجاله بعد عشرة ايام بعد طرد الملك فاروق وحسم الموقف لصالح الثورة .. وبدا يخطط للحصول على نصيب الأسد من « الكعكة » ، واصروا على تعيين مجموعة من الوزراء من اعضاء التنظيم السرى مثل صالح عشماوى ومنير الدلة .. وظهر اسم مصطفى مشهور مرة ثانية بعد ان لوح به الإخوان ورشحوه للحصول على منصب وزارى فى الحكومة الجديدة .

وانتهى الأمر بالصدام ، لان الثورة رفضت الاستعانة باعضاء التنظيم السرى كوزراء .. ورد الإخوان بتفجير المعارك الدامية داخل الجامعات بين شباب الإخوان وعناصر الثورة .. وتوج الصراع بمحاولة الاعتداء على عبد الناصر سنة ١٩٥٤ .

وكان مصطفى مشهور فى ذلك الوقت من القيادات البارزة فى التنظيم السرى .. وبقراءة ملفه المحفوظ فى جهاز الامن ، اكتشفت انه كان الدينامو المحرك ليس فقط للخلايا بل للتنظيم كله .. وكان العمود الرئيسى فى عمليات جمع السلاح وتدريب الافراد خاصة فى منطقة القاهرة .

واكتشفت ـ ايضاً ـ وانا اقرا الملف سنة ١٩٦٥ ـ ان السر الذى مازال غامضاً فى ذلك الوقت هو اين ذهبت الأسلحة التى كانت بحوزة الإخوان سنة ١٩٥٤ .. وعندما سالت عبد الله الريس وعلى الصديق ابرز قادة التنظيم السرى عن مكان السلاح .. اجمعا على ان الوحيد الذى يمكن ان يجيب عن هذا السؤال هو مصطفى مشهور .

ولم يجب مشهور الذى كان مسجوناً فى طرة لمدة ١٠ سنوات كاحد العناصر المهمة فى تنظيم ١٩٥٤ .. وقاد معركة شهيرة فى السجن ، حيث قام الإخوان بتكسير الأسرة وخطفوا بعض الضباط والجنود .. وعلى إثر ذلك تم إنشاء سجن الواحات ليكون فى منطقة مفتوحة من الصعب الهرب منها او اختراقها ونقل مشهور مع المجموعة الشرسة إلى الواحات .

وخلال تلك الفترة كان مصطفى مشهور عضوا بمكتب الإرشاد داخل السجن .. وعند الكشف عن تنظيم السجون سنة ١٩٦٥ كان من ابرز عناصره ، هو والطوخى محمد طه .

□□

١٩٦٥ اعيد اعتقال مصطفى مشهور مرة ثانية بعد الإفراج عنه بشهور قليلة .. ومعه سيد قطب ومحمد حسنين ، وكمال السنانيرى .. وبقية اعضاء « مجموعة العشرة » ، وهم الذين حكم عليهم بالسجن لمدة ١٠ سنوات فى قضية ٥٤ ، وافرج عنهم خلال الفترة من يناير إلى ابريل ٦٥ ، ثم اعتقلوا ابتداء من يونيو من نفس العام .

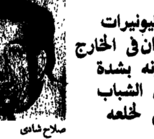
وحققت مع مصطفى مشهور سنة ٦٥ ، وثبت من التحقيقات انه كان المسئول رقم واحد فى تنظيم السجون الخاص بمجموعة العشرات .

وكانت خطته هى إعادة تنظيمهم وتكليف كل فرد بمهام محددة يقوم بها عقب الإفراج عنه .

وحدد اسماء مسئولى المناطق ، بحيث يقوم كل مسئول بإعادة تشكيل الإخوان وإدارة نشاطهم فى المنطقة .

وكان التنظيم يضم عناصر اخرى مثل الطوخى محمد طه ورشاد المنيسى وكمال عبد الرازق وسعد مرسى لاشين وعلى صديق فرج والسيد الريس واحمد حسنين وعبد العزيز عطية وعمر التلمسانى .

وادلى كل هؤلاء باعترافات مهمة عن التنظيم


صلاح شادى

■ مليونيرات الإخوان في الخارج يؤيدونه بشدة وجيل الشباب يسعى لخلعه

والصدفة وحدها هي التي ادت إلى كشف اسرار السلاح الذى خباه مصطفى مشهور سنة ٥٤ .. وعثرنا عليه بعد ١١ سنة .

فاثناء التحقيق مع مجموعة من الإخوان من بلدة اسمها غزالة سرابيون ، اعترف موسى حسونة وإسماعيل حسونة وغريب حسونة ومحمد بسيونى ، بانهم كانوا مسئولين عن تخزين السلاح في منطقة الإسماعيلية سنة ٥٤ ، وعندما ضبطوا في ذلك الوقت لم يقدموا كل الاسلحة التى كانت لديهم واخفوا بعضها في قريتهم .

وسافرت على الفور إلى الإسماعيلية مع إسماعيل حسونة الذى ادلى بهذا الاعتراف ، وبدانا البحث عن الأسلحة طبقا للاعترافات ، ولم نعثر إلا على بندقية قديمة وبعض الطلقات القديمة .. ولم نعثر على الاسلحة .

واثناء إعادة استجواب إسماعيل حسونة في المنطقة اعترفت بنت صغيرة عمرها ٨ سنوات للواء احمد رشدى بانها شاهدت بعض الناس ينقلون سلاحا من هذه المنطقة إلى منطقة اخرى

اشارت إليها .. واكتشفت الأسلحة فعلا مدفونة في حفرة كبيرة داخل إحدى الترع بعد تغليفها بورق شحم .

وبدا اسم مصطفى مشهور يظهر في اوراق التحقيق ، على اساس انه الذى اصدر اوامره بإخفاء هذه الأسلحة .. والاكثر خطورة انه خطط لإخفاء كمية اخرى في بلدة حسن الهضيبى قرية عرب الجهيمة .. وادلى بهذه الاعترافات بعض الاخوان منهم محمد سليمان الهضيبى وحسن صبيح وعبد العزيز بسيونى .. ونجحنا في ضبط هذه الكمية من الأسلحة التى كانت مخباة منذ عام ٥٤ ..

ولكن كانت هناك دائما حلقة مفقودة ادت إلى ضياع الاثر الذي يربط بين مصطفى مشهور ، وهذه الجرائم .. مما جعلنا نعيد استجواب إلا مصطفى مشهور .. واثناء التحقيق معه في أبو زعبل تاكدت من انه بالفعل اخطر رجال التنظيم السرى بل الاخطر على الإطلاق .. كان في اوائل الخمسينيات ، صحته قوية جداً ، هادىء الطبع ، غامضا ، ملتويا .. ويستطيع ان يناور اى محقق .

عندما تساله عن اسمه يستغرق وقتاً طويلاً في الرد .. كلمة كلمة وحرفا حرفا .. شخصية مدربة على اسلوب التحقيق من النواحى الفنية والعلمية .. كان ياخذ وقته كي يفكر قبل ان يرد على السؤال لمدة ٣ او ٤ دقائق ، ويجيب في اشياء اخرى بعيدة تماماً .

شتان بينه - مثلا - وبين إسماعيل حسن الهضيبى نجل حسن الهضيبى الذى حققت معه - ايضا - سنة ٦٥ .. كان محاميا ولم يكن ضالعا في التنظيم السرى ، لكنه قدم معلومات في غاية الاهمية عن حركة الاخوان المسلمين في ذلك الوقت ، وكان رافضا لفكرة التنظيمات السرية .. وهو الذى قدم اسماء مجموعة الطيارين المتورطة في التنظيم ، وهم يحيى احمد حسين ومحمد حسين الغنام وضياء الدين .

وكان هؤلاء الثلاثة يخططون لتجنيد اكبر عدد من طيارى شركة مصر للطيران ونسف مطار القاهرة بالكامل .. وبالقبض على اثنين منهم بعد هروب الثالث للسودان ، وتم اعتقال عدد كبير من الإخوان ، ثم التحقيق معهم في سجن ابى زعبل بمعرفة ١٧ ضابطا تحت إشراف العقيد احمد رشدى الذى تولى منصب وزير الداخلية فيما بعد ..

وشتان - ايضا - بين مصطفى مشهور واحمد رائف عبد الحميد ، الذى كان يعيش مع سمير الهضيبى ومحمد الغنام ، وكان الإخوان يستخدمونه في قراءة الكتب وتلخيصها ، لكنه انهار منذ اللحظات الأولى واعترف بكل شىء .. اما مصطفى مشهور فظل صامدا وقويا وثابتا ولم ينطق بحرف واحد .

وشتان - ايضا - بينه وبين على عبده عشماوى الذى كان يعمل كاتبا في إحدى الجمعيات التعاونية ، وكان الدينامو المحرك لتنظيم ٦٥ ، رغم ان تحقيقات ٥٤ لم تكتشف دوره وظل حرا طليقا ، ثم انشق على الاخوان .

كلهم كان ممكنا التفاهم معهم وقدموا الخيوط التى ادت إلى الايقاع بالتنظيم .. على عكس مصطفى مشهور الذى ظل صامتا ومناوراً ولم يعترف بشىء .. اما الآخرون فقد انهاروا منذ اللحظة الأولى ، وبعد خروجهم من السجن ارتدوا زى الابطال وعلقوا كل شىء على شماعة التعذيب .

عبد الله الريس ابرز قادة التنظيم السرى .. فادلى باعترافات اخرى خطيرة حول مخازن الاسلحة السرية فى الشرقية والمقطم وشمال حلوان .. ولكنه لم يعترف بشىء على مصطفى



عصام العريان

■ لن يصبح مرشدا عاما وسيظل الرجل الثانى

مشهور .. وبعد فترة الاعتقال افرج عنه ولم يقدم للمحاكمة .

واعيد اعتقاله مرة ثانية سنة ٦٩ فى قضية احمد سيف الإسلام حسن البنا ، ابن الشيخ حسن البنا ، عندما ارسل له سعيد رمضان مبلغا من المال من خلال احد المتعاونين معه ، وطلب منه إعادة الاتصال بالإخوان وتنظيمهم وإحياء نشاطهم .. وكان فى صدارة الاسماء التى حددها سعيد رمضان الذى كان يقيم فى السعودية فى ذلك الوقت .. مصطفى مشهور .

وحققت مع مصطفى مشهور فى سجن القلعة ، هو ومحمد حسن الشريف زوج بنت حسن البنا وعبد المنعم محمد على ابرز عناصر الإخوان فى بنها .

وكل ما قاله مشهور انه يدعو إلى الإسلام .. وعندما قلنا له ان الازهر والدولة والجمعيات يدعون للإسلام فما الفرق بين أسلوب دعوتك ، واسلوبهم فى الدعوة كإخوان مسلمين .. كان دائما يقول : « لا فرق نحن مثلهم وهم مثلنا ونريد جميعا ان ندعو للإسلام » .

وعندما أحدثه عن الحوادث التى اتهم فيها فى الماضى ينكرها جميعا .. وخلال جلسات الحوار داخل السجن لتقريب وجهات النظر بيننا وبين الإخوان ، تحدث كل قيادات الإخوان عن اخطاء الماضى ومحاولات تصحيحها بما فيهم عمر التلمسانى وحامد ابو النصر وأحمد حسنين وانتقدوا فكرة التنظيم السرى .. إلا مصطفى مشهور .

□□

كان ضمن المجموعة التى افرج عنها السادات سنة ٧١ وبرز دوره بشدة كاحد الخمسة الكبار الذين اداروا مكتب إرشاد الاخوان فى فترة شهر العسل بين السادات والاخوان .. ومعه احمد حسنين واحمد الملط وعمر التلمسانى وكمال السنانيرى .

وأولى مشهور مسئولية نشاط الشباب والاتصالات الخارجية ، وكان همزة الوصل مع التنظيم الدولى للاخوان والمراكز الإسلامية الموجودة خارج مصر .. وتمكنا من رصد مجموعة من اللقاءات والاجتماعات التى عقدها بالخارج ، ودعا فيها إلى الثورة ضد الحكومات العربية .. ولكن لم تكن الظروف السياسية السائدة فى تلك الفترة تسمح بالقبض عليه ومحاكمته .

وعندما جاءت احداث التحفظ فى ٥ سبتمبر ٨١ كان اسمه فى صدارة قادة الاخوان المطلوب اعتقالهم .. ولكن يبدو ان حاسته الشديدة التى تلمس الخطر من بعد جعلته يسافر إلى الخارج قبل التحفظ بشهرين ، ورفض أن يعود إلى مصر ، وتنقل بين السعودية والكويت والمانيا ، واقام فترة طويلة فى المركز الإسلامى الذى كان يراسه الدكتور على جريشة .

وبعد ان افرج الرئيس مبارك عن المعتقلين وهدات الأوضاع عاد مصطفى مشهور إلى مصر .. وظل منذ ذلك الوقت يمثل الصقور داخل مكتب الإرشاد .. وهو الذى يحركهم فى الداخل والخارج ويمسك فى يده جميع الخيوط ، خصوصا ان المرشد الحالى لا يعدو اكثر من واجهة لكنه لا يمارس دوراً حقيقيا لكبر سنه .. فحامد ابو النصر المرشد الوهمى ومصطفى مشهور هو المرشد الحقيقى .

رغم ذلك فلا اتوقع ان يختاره الإخوان مرشدا عاما بعد حامد ابو النصر ، ولا اصدق انهم عقدوا اجتماعا منذ فترة واختاروه .. ورغم قوته وخطورة الدور الذى يلعبه فسوف يظل الرجل الثانى .

فهو الآن اخر رجال الحرس الحديدى القديم وبعده فجوة واسعة .. ثم تنظيم الإخوان الجديد الذى يمثله مختار نوح وعصام العريان وأبو العلا ماضى وعبد المنعم ابو الفتوح ومحمد عبد القدوس وغيرهم .. وهم جيل الشباب الذى انتقل إلى مرحلة الرجولة ، ويبحث الآن عن الزعامة .

وهم مختلفون تماما مع مصطفى مشهور ، لان حصيلة خبرتهم وتجاربهم كانت من العمل العلنى فوق سطح الأرض فى الجامعات والنقابات ومجلس الشعب والمؤسسات الحكومية ، وهم لا يؤمنون بالعنف والتخريب ، وإنما بالاختراق الهادىء على طريقة عمر التلمسانى .. اما مشهور فهو رجل التنظيمات السرية والعمل الخفى من راسه حتى قدميه ، ولا يجيد العمل فى النور ، وإلا احترق .

هم يريدونه مجرد « كوبرى » يعبرون عليه



المصـدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ اغسطس ١٩٩٥

من مرحلة العنف والصدام والسجون والمعتقلات .. إلى فترات الهدوء والاستقرار والتسلل إلى مؤسسات الدولة والنقابات والجامعات .. او استراتيجية النفس الطويل جدا .. للوصول إلى الحكم .

ومشهور يتعجل الصدام ، فلم يعد في العمر بقية بعد ان تجاوز الثمانين للسير وراء احلام الشباب الطويلة واوهامهم العريضة .. وهنا تكمن أسباب الخلاف الخفي بين مشهور وقواعد الإخوان ، والتي ستقودهم إلى انشقاقات داخلية لم تحدث في تاريخهم .

فقيادات الخارج مازالت تؤيده مثل عشماوى سليمان الفرخ ويوسف القرضاوى وسيد صقر ويوسف ندا وغالب همت وإبراهيم احمد صلاح وعلى عبده عفيفى وعبد الحليم خفاجى وتوفيق خفاجى ومحمد مهدى عاكف الذي يقود المركز الإسلامي في المانيا بعد على جريشة .. وهؤلاء يشكلون رموز الماضى .. والات ضخ الدولار في الحاضر .. ومصطفى مشهور بالنسبة لهم يحمل الصفتين معا « الرمز والدولار » .

هل ينجحون في تتويجه مرشداً عاما .. ام ينتصر جيل الشباب ؟

اعتقد ان هذا السؤال سيكون القضية رقم واحد في جدول اعمال المؤتمر السنوى للإخوان الذى يعقد كل عام ، اثناء موسم الحج القادم في مكة ، ويضم الإخوان من كل انحاء العالم .. ويختص بمناقشة قضايا الإخوان واوضاعهم في كل قطر من الاقطار .. والاتفاق على خطط المستقبل .

اعتقادى الشخصى انهم لن يختاروه مرشدا عاما حتى لا يكون ذلك إيذانا بتصعيد الصدام مع الدولة وشباب الإخوان في ان واحد .. وسيظل في مقعد الرجل الثانى .

□□

نسيت ان اقول ان مصطفى مشهور كان يعمل باحثا في مصلحة الارصاد الجوية بحلوان .. ويبدو ان وظيفته دربت حاسته السادسة في التنبؤ بالتقلبات والعواصف والاعاصير .. والالتفاف حولها .. إنه مصطفى مشهور .. حتى النفس الاخير .

وإلى الأسبوع القادم ■

كرم جبر



المصدر : الأهـالى
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٥

صفحة من تاريخ

قراءة فى مجلة صوفية .. عن فكر الإخوان

فى مصر أشياء غريبة كثيرة ، من بينها مجلات حسنة الطباعة ، جيدة الإخراج وربما كانت واسعة الانتشار ، وإنما فى أطر منعزلة بحيث لايسمع عنها التيار العام القارىء فى مصر.

ومن هذه المجلات واحدة تسمى "الإسلام وطن" تصدرها مشيخة الطريقة العزمية بجمهورية مصر

وأطالع فى صفحات أعداد وقعت فى يدى بالمصادفة واختار لك القراءة فى عدد ربيع الثانى ١٤١٥هـ.

وبما أن أهل مكة أدرى بشعابها فاننا سنهتم اهتماماً خاصاً بمقالات هذا العدد عن الإرهاب المتاسلم ودعاته ونقرأ مقالاً بعنوان "البدايات تحكى النهايات لفكر الإخوان المسلمين" ثم عنوان فرعى "مفكر الإخوان رأس الأفعى عميل للماسونية" ونقرأ :"ولو عدنا إلى الوراء قليلاً فى الخمسينيات حيث جاءت دعوة خاصة من جهات مشبوهة بأمريكا لمفكر الإخوان وفيلسوفهم .. السيد قطب، والذى عاد ليزرع الفوضى فى وطنه".

ثم: "وقد قام مفكر التنظيم السرى للإخوان المسلمين على إباحة القتل ، والسطو على أموال الغير ، وإقامة دولتهم بالقوة . ويؤمن الإخوان بأن مصر ليست دار سلام بل هى دار حرب تباح دماء وأموال سكانها".

ثم يتحدث المقال عن فكر سيد قطب .. ونظرة الحاكمية لله ويقول :"يؤكد الفقيه المبرمج بعد عودته من أمريكا وبعد الانضمام للإخوان: ليس لأحد أن يقول بشرع يشرعه ، هذا شرع الله إلا أن تكون الحاكمية العليا لله معلنة ، وأن يكون مصدر السلطات هو الله سبحانه" وتمضى المجلة متسائلة "لم يقل كيف؟ هل يتصور الفقيه المبرمج أن الله سبحانه وتعالى سوف ينزل على الأرض ليباشر السلطة بنفسه؟ أم أن الفقيه يريد أن يعين نفسه نائباً عن الله فى تنفيذ هذه الحاكمية؟" ثم يقول:"ومع ذلك فالجهال يسارعون إليه مؤمنين به ، لأنه يرفع المصحف فوق أفكاره السوداء النابعة من قلب مظلم حاقد ونفس ممزقة".

وتمضى المجلة قائلة "ويرحل عنا سيد قطب وتبقى أفكاره لتصنع الإرهاب ولتدفع جماعة الإخوان المسلمين إلى قيادة هذا الإرهاب الدموى" ثم تؤكد فى حسم حاسم "إن الذين يتوهمون أن الإخوان المسلمين هم دعاة دين ، أو أن التنظيمات المنبثقة من هذه الجماعة وبإرشادها هى تنظيمات إسلامية ، هؤلاء يساعدون الإرهاب ضد مصر قلعة الإسلام ، والتى يراد هدمها لحساب إسرائيل. وحين تنشر الصحف بقصد أو بغير قصد عن نشاطهم واجتماعاتهم وتطلق عليهم صفة الإسلاميين أو التيار الإسلامى فإنها بذلك تؤكد شرعية هذه المؤامرة".

وتمضى المجلة قائلة "وعلماء الإسلام كانوا ضد هذه الجماعة على الدوام ، وكان الإمام الأكبر شيخ الإسلام المغفور له حسن مأمون من أشجع علماء الدين ومن أفضل من تولوا مشيخة الأزهر لأنه بشجاعة الغيور على الإسلام تصدى فى الستينيات لجماعة الإخوان المسلمين بالرأى السديد ، وفى حديث له بإذاعة القاهرة قال بالحرف الواحد: إن هذه الجماعة تريد أن تعيد إلى مصر فى القرن العشرين إرهاب القرون الوسطى ، وتنشر فى الديار المصرية مفاهيم الهمجية والبربرية".



ثم ينتقل المقال إلى مرشد الإخوان الحالي الأستاذ محمد حامد أبو النصر وينقل عنه شخصياً ومن كتاب عنوانه "الإخوان المسلمون وعبد الناصر" عبارة يقول فيها : "وانتقل المرشد العام - حسن البنا - إلى داري بمنفلوط.. وجلس على الفراش متربعاً وقال : هيه.. يا سيد محمد ، ماذا أعجبك من خطابي؟ قلت له : إن المعاني التي ذكرتها فضيلتك كثيراً ما تجرى على ألسنة الخطباء والوعاظ وليس هذا هو السبيل للرجوع بالمسلمين إلى عهدهم وأمجادهم السالفة فقال حسن البنا : إذن ماذا ترى ؟ وكنت في تلك اللحظة متوشحاً بمسدسي الذي لايفارقني وقلت له.. إن الوسيلة الوحيدة للرجوع بالأمة إلى أمجادها السالفة هو هذا وأشرت إلى مسدسي ، فانبسطت أسارير المرشد العام كأنما لقى بغيته وعثر على مطلبه، وقال لي وهو يخرج المصحف من حقيبته : هل تعطي العهد على هذين؟ (مشيراً إلى المصحف والمسدس) .

قلت : نعم ، وقد غمرني الفيض الإلهي والسعادة الأبدية".

وتعلق المجلة ونتفق معها في تعليقها : "نفهم إذن من كلام محمد حامد أبو النصر أن الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة ليست هي منهج الإخوان المسلمين. بل إن المنهج الذي وضعه وحدده حسن البنا وحامد أبو النصر معه هو العنف .. هو المسدس المختفي داخل المصحف".

.. هكذا لخصت مجلة "الإسلام وطن" التي تصف نفسها بأنها : راعية الفكر والمنهج الوسطي الذي هو جوهر الإسلام .. هكذا لخصت تاريخ وفكر وأسلوب وتراث جماعة الإخوان "المسدس المختفي داخل المصحف".

لكن الأكثر أهمية هو أن المسدس رغم اختفائه داخل المصحف لايخدم المصحف ولا حقيقة ما دعى إليه ، ويدعو له ، وإنما يخدم أغراضاً ضيقة الأفق لجماعة تستهدف الوثوب إلى الحكم أياً كان الثمن.. حتى ولو كان هذا الثمن تجاهل الحقائق الأساسية لصحيح الإسلام . وحتى لو كان الثمن دماراً وتخريباً وإرهابا وتخلفا ورجعية...

أو هذا ما نعتقد.

د. رفعت السعيد



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ مايو ١٩٩٥

د. أحمد كمال أبو المجد :

أنا .. وروز اليوسف والإخوان

حين اعلنت روزاليوسف فى عدد سابق لها عن اعتزامها تخصيص عددها التالى لدراسة « جماعة الإخوان المسلمين » كنت واحدا من الذين انتظروه بشوق ، لأن الأوان قد آن ـ فيما أرى ويرى كثيرون ـ لتسليط مزيد من الاضواء وتقديم مزيد من المعلومات عن هذه الجماعة الدينية السياسية التى مضى على قيامها مايقرب من سبعين عاما ، وتفاوت الناس خلالها فى الحكم عليها تفاوتا بعيدا ، فبينما راى فيها بعضهم تعبيرا شعبيا عن رؤية إسلامية معتدلة ، وعن نشاط سياسى واجتماعى يتم فى إطار الشرعية الدستورية ، ويصب فى النهاية فى التيار العريض للإصلاح الاجتماعى والسياسى ..

راى فيها البعض مصدر خطر على الشرعية الدستورية وعلى الاستقرار السياسى ، وعلى التنوير الثقافى ، واعتبروها مسئولة تاريخيا وفكريا عن تيار الجمود الفكرى والعنف السياسى .. مقررين ان أكثر الجماعات الصغيرة المنشقة عن المجتمع والخارجة على نظمه والتى تمارس العنف تحت رايات إسلامية قد بدات مسيرتها يوما ما ، تحت عباءة « الإخوان المسلمين » .

ولهذا كله تطلعت ـ مثل كثيرين ـ إلى قراءة العدد الخاص ، املا فى الوصول إلى فهم ادق واوضح لحقيقة الدور الذى تؤديه هذه الجماعة ومايمكن ان يكون له من آثار إيجابية او سلبية على مسيرتنا الوطنية فى الظروف المحلية والعالمية الصعبة التى تمر بها هذه المسيرة .. وكان فى خاطرى ـ مثل كثيرين ـ عدد من الاسئلة حول كثير من القضايا الهامة .. بعضها ثقافى وبعضها اجتماعى وبعضها سياسى ، توقعت وتمنيت ان تسلط روزاليوسف الاضواء عليها .. وبين محرريها كتاب شبان ذوو كفاءة وحماس .. وآخرون مخضرمون عايشوا احداث حياتنا السياسية والاجتماعية وتجمع بين ايديهم رصيد ضخم من المعلومات والبيانات عن كل القوى السياسية والاجتماعية التى تسهم اليوم فى تشكيل حياتنا العامة فى مصر .

غير اننى ـ مع الاسف ـ فوجئت بالعدد الخاص منصرفا عن هذه المهمة الكبيرة التى توقعنا ان يؤديها .. ومغفلا ـ بسبب هذا الانصراف ـ أكثر القضايا التى كان يمكنه ان يسهم فى تجليتها وتسليط الاضواء عليها .. ومتوجها ـ بدلا من ذلك كله ـ إلى إدارة « حملة » ذات بعد واحد .. هو إثبات العوج والفساد والانحراف فى حركة الإخوان المسلمين ، منذ قامت إلى يومنا هذا ، وجمع الادلة التى تثبت مسئوليتها التاريخية عن ظواهر العنف والإرهاب فى حياتنا السياسية ، وعن الجمود والتخلف فى حياتنا الاجتماعية . واختيار هذا التوجه يجعل من العدد الخاص ـ كما قالت مقدمته ـ عملا سياسيا ، وليس مجرد عمل صحفى .. ولكنه لا يشغلنا كقراء إلا بمقدار ما فوت علينا ـ نحن القراء ـ فرصة التامل من جديد فى تلك الحركة ، تحت أضواء جديدة ، وتحليلات موضوعية تسندها قاعدة معلومات صحيحة لا تتوافر عند قراء المجلة .

ولا اريد فى هذا التعقيب ان اتناول بالنقد والمراجعة شيئا مما اشتمل عليه العدد ، وإنما احب ان اضع بين يدى روزاليوسف وهيئة تحريرها ، وبين يدى القراء كذلك ، عدداً من القضايا التى كانت تحتاج إلى بحث وتحقيق وتحليل ، ولكن الهدف السياسى للعدد الخاص قد حال دون تناولها ، فإذا بملف القضية ، كما نقول فى عالم القانون ، لا يزال مفتوحا لم يغلق .. لان اكثر الاسئلة التى تلح على القراء فى شان تلك القضية لا تزال قائمة بغير جواب ..

١ ـ وفى مقدمة هذه القضايا تحليل المنهج الفكرى لجماعة الإخوان المسلمين .. فى فهم الإسلام ذاته ، وفى اسلوب تقديمه للناس .. وتحليل منهجهم فى تصور المجتمع وفهم ضوابط حركته .. وقياس هذا المنهج على الإطار المرجعى للإسلام وحضارته ، ثم قياسه ـ بعد ذلك ـ على الحقائق الاجتماعية والسياسية التى لحقتها تغيرات وتطورات عديدة منذ قيام تلك الجماعة



المصدر : روز اليوسف

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ اغسطس ١٩٩٥

فى اوائل الثلاثينيات ، ويشمل هذا البحث فيما إذا كان هذا المنهج قد لحقه التعديل والتغيير مع تعاقب مراحل حياتنا السياسية والاجتماعية ، ومع تعاقب اشخاص مختلفى الثقافة والذكاء والمزاج على قيادة الجماعة وإدارة حركتها فى المجتمع .

٢ ـ البحث فيما إذا كان مجموع المكونات الفكرية ومكونات السلوك العملى الفردى والجماعى لتلك الجماعة يجعل منها حقيقة رافدا من روافد الفكر المعتدل والمتوازن .. يلتقى مع افكار قيادات فكرية وإصلاحية فردية تنسب عادة إلى تيار الاعتدال من خلال ما تطرحه وتنادى به من افكار وما تقدمه لعناصر « الثقافة الإسلامية » من شرح وتفسير .. دون أن يكون لها تنظيم سياسى او حتى نطاق ترتبط به وتنتمى إليه ..

٣ ـ البحث فيما إذا كان السلوك العملى للجماعة يجعل منها ـ حقيقة ـ حركة تعمل وتتحرك فى إطار الشرعية الدستورية ولا تعمل من خارجها او تسعى لتقويضها .. ولا يخفى ان حسم هذه القضية امر بالغ الاهمية فى تحديد موقف الدولة منها ومن نشاطها .. ذلك انه إذا لم يكن هناك مبرر للحجر على نشاط جماعة تلتزم بالدستور والقانون وتتقيد تقيدا حقيقيا ـ وليس تكتيكيا او مرحليا ـ بقواعد العمل الديمقراطى .. فإنه لا يتصور ـ بنفس المنطق ـ إسباغ الشرعية وإضفاء الحماية السياسية على جماعة تسعى لتقويض النظام القائم ، ولا تلتزم بقواعده وضوابطه إلا انتظارا للحظة الانقضاض عليه وهدم اسسه .

٤ ـ ما هى حقيقة مايسمى « التنظيم الدولى او العالمى » للإخوان المسلمين .. وهل هناك حقيقة تنظيم تلتزم بتوجيهاته حركة الإخوان المسلمين فى الدول المختلفة .. وما هى حقيقة الروابط العضوية او التنسيق بين جماعة الاخوان المسلمين فى مصر وبين جماعات أخرى تحمل ذات الاسم او اسماء مشابهة فى دول اخرى فى اسيا وافريقيا ؟ .. وهل مثل هذا التنظيم ـ على فرض وجوده ـ يمثل مستوى فوقيا لتنظيم واحد ام انه مجرد وسيلة للتجمع والتشاور بعيدا عن الضغوط الامنية والسياسية التى يتعرض لها افراد الجماعة داخل بلادهم ؟

٥ ـ ما هى إيجابيات وسلبيات الوضع المعلق قانونيا وسياسيا للجماعة فى مصر .. فلا هى منحلة حقيقة .. ولا هى معترف بها ، مسموح لها بالنشاط العلنى .. مرة يقبض على افرادها لمجرد « اجتماعهم » حالة كون جماعتهم محظورة قانونا .. وتارة يشاركون فى الانتخابات العامة رافعين شعارات الجماعة ، ومحسوبين عليها خلال الحملة الانتخابية ، وداخل المجالس النيابية .

ويتصل بهذا سؤال هام يدور حول تقييم تجربة اشتراك بعض اعضاء الجماعة فى عضوية المجالس النيابية .. وهل ادت هذه التجربة إلى زيادة « اعتدال » التوجه العام للجماعة أم ادت إلى زيادة « راديكاليتها » ، وتعميق تباعدها عن النظام السياسى الشرعى القائم ؟

٦ ـ ماهو مستقبل « التيار » الإصلاحى والسياسى الذى تعبر عنه الجماعة .. فى ظل توجه المجتمع كله نحو مزيد من الانفتاح على العالم .. وفى ظل استقرار السلام فى منطقة الشرق الأوسط (على فرض حدوثه) ، وفى ظل توجه المجتمع نحو الاقتصاد الحر ، ونحو مزيد من التواصل مع العالم ، والانفتاح على ثقافاته واسباب تقدمه ، وهل يمكن ان يوظف نشاط الجماعة بما يخدم التوجهات الأساسية للمجتمع خلال القرن المقبل ، ام ان من المحتم المقطوع به ان تصير الجماعة « عقبة » و « معوقا » و « تهديدا » لحركة المجتمع على هذه المحاور جميعها ؟

٧ ـ ما هو تقييم التاثير المتعاظم للجماعة داخل النقابات المهنية ، واندية هيئة التدريس وغيرها .. وهل كان تاثيرا سلبيا خالصا على ما انتهت إليه روزاليوسف فى عددها الخاص ؟ وهل كان يمكن توظيفه وتوجيهه ليكون اكثر توافقا مع حركة المجتمع العامة ؟ .. وهل هناك علاقة طردية او عكسية بين مشاركة الجماعة فى الانتخابات النيابية ودخول بعض اعضائها إلى المجلس التشريعى وبين توجههم للعمل السياسى من خلال النقابات المهنية ؟ ..



وبعد .. فهذه امثلة لاسئلة وقضايا فتحت روزاليوسف ملف الإخوان المسلمين ، واوشكت ان تغلقه دون ان تقدم دراسة لها او جوابا عنها .

وبقى ـ بعد ذلك ـ امر لا يقل مدعاة للاسف عن إغفال تناول هذه القضايا الهامة ، واشير بذلك إلى القصور الشديد فى قاعدة المعلومات التى استندت إليها تحليلات المجلة ، وتداخل الوقائع والمعلومات عند القائمين بهذا التحليل ، تداخلا لا يمكن إلا ان يصيب النتائج التى رتبت عليه بالخلل الشديد .. ويدعونى إلى الشك فى صحة ودقة هذه المعلومات .. الخطأ المركب الذى تخيل به احد كتاب المجلة علاقتى بالجماعة .. بل وبنظامها الخاص .. ذاكرا اننى ـ هكذا ـ احد اعضاء الجهاز الخاص للإخوان .. واننى فصلت وابديت تعاطفا مبكرا مع ثوار يوليو بعد اعتقالى عام ١٩٥٤ !! فانا ـ طوال عمرى ـ لم اشارك فى تنظيم غير معلن ، اعتقادا جازما بحتمية تسرب العوج والانحراف إلى مثل تلك التنظيمات .. كما اننى منذ شهر اغسطس ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٥٦ كنت ادرس للحصول على الدكتوراه فى كل من باريس ولندن ، ولم تكن لى علاقة من قريب او بعيد باحداث عام ١٩٥٤ .. واما مسالة التعاطف مع ثوار يوليو فلم تكن واردة او محل بحث إذ لم اكن حينذاك غير خريج حديث يعمل فى النيابة العامة ثم فى التدريس بكلية الحقوق .. وكان ثوار يوليو فى نظرنا ـ حينذاك ـ رموزا ننظر إليها من بعيد .

وقد يضيف جديدا وطريفا إلى معلومات الكاتب الذى وقع فى هذه السلسلة من الاخطاء ان التنظيم الخاص الوحيد الذى شاركت فيه مشاركة عضوية قد كان « التنظيم الطليعى » الذى انشىء بقرار فوقى داخل الاتحاد الاشتراكى ، وقد يزيد امر هذه الواقعة طرافة وغرابة ان اذكر للكاتب ان المجموعة التى كنت احد اعضائها ، قد كان على راسها المرحوم الدكتور / عبد العزيز السيد وزير التعليم العالى حينذاك ، وانه كان من بين اعضائها المرحوم الدكتور / حسين سعيد (الذى جاء بعد ذلك وزيرا للتعليم العالى) ، والمرحوم الدكتور / محمد مرسى احمد الذى كان حينذاك رئيسا لجامعة القاهرة ، والدكتور / محمد حلمى مراد استاذ الاقتصاد وقطب حزب العمل المرموق .. والاستاذ / مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار الآن .

ولو عنى كُتّاب العدد الخاص باستقصاء المعلومات وتحقيقها قبل إقامة التحليل كله عليها .. لوجدوا عند كثيرين غيرى زاداً اقرب إلى التحليل السياسى منه إلى التقارير الامنية او الإعلانات ، واعتقد ان الباب لا يزال مفتوحا لتدارك هذا النقص ، ولمناقشة القضايا العديدة التى اشرت إليها فى الجزء الاول من هذا التعقيب . ■

تعقيب من روز اليوسف

هذه فرصة ننتهزها لنعبر للدكتور كمال ابو المجد عن تقديرنا البالغ لمكانته كمفكر ، وعطائه كسياسى على مدى سنوات طويلة ، وحتى لحظتنا الحاضرة .

لكننا نود ان نعقب على رده بالتالى :

نظن ان كثيراً من القضايا التى تمناها د . ابو المجد فى عدد الإخوان قد وردت به فعلاً بداية من المنهج الفكرى للجماعة ، وانتهاء بدورها فى النقابات والبرلمان والتنظيم الدولى .. لكن نظن ـ وبعض الظن إثم ، وبعضه حلال ـ ان اختلاف الرؤية ـ ولنقل تباينها ـ بين ما تبنته روز اليوسف وما تمنته اقتراحات د . ابو المجد ، هذا الاختلاف هو سر إحساس كثيرين ، ومن بينهم ولعله احبهم إلى قلبنا ـ د . كمال ابو المجد : بان هذه القضايا لم تطرح !

ونريد ان نقول كذلك اننا قدمنا فى العدد رؤيتنا للإخوان ، لم نكن معنيين كثيراً ان نقدم رؤية احد غيرنا لا من المتعاطفين معها ، ولا المعادين لها ، فقط رؤية لدور الإخوان فى مصر تستند إلى قاعدة معلومات (نخشى ان نقول إن الامن لم يكن من مصادرها فيبتسم البعض مكذبين .. لكلهم احرار ، صدقوا او كذبوا فلا مجال هنا للتفتيش عن الضمائر) .

فضلاً عن ان رؤيتنا للإخوان تعنى اعترافاً مبدئياً بوجودهم وتاثيرهم ـ وإلا ما معنى الامر برمته ـ بل لقد حاورنا زعامتهم مصطفى مشهور ، لكننا نرفض جماعة الإخوان كتنظيم وحركة مستندين على رفضنا لقيام اى حزب على اساس دينى (والإخوان حزب سرى علنى ، او لا سرى ولا علنى) .

ونود ان نشير لدكتور ابو المجد إلى انه لابد من إدراك حقيقة. لا نعلم لماذا يغيبها البعض عن اذهانهم ـ اننا صحفيون وكتاب نمثل ضميراً لمجتمع ولسنا سياسيين نخطط وننفذ !!

اخيراً صحح لنا د. كمال ابو المجد معلومة نفهم بالإيحاء وليس بشكل مباشر ، ونحن



نشكره على تصحيحه ونصدقه ، وهى فرصة لتصحيح ذات المعلومة للمصادر وثيقة الصلة داخل جماعة الإخوان التى قدمت لنا هذه المعلومة التى - مرة اخرى - نشكر د . ابو المجد على تصحيحها .

فقط نذكره بان شيئاً من المعلومات الاخرى لم يشهد تصحيحاً ولا حتى تكذيباً .. تعرف لماذا يادكتور ابو المجد ؟! لانها لم تات من احد خارج الإخوان .

ونستميحك عذراً ان تعود لقراءة العدد مرة اخرى ■

المحرر



المصدر : الأهرام

التاريخ : 1 سبتمبر 1995

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مصر الغد

حضارة التنمية والاستقرار

العرب .. و .. الإرهاب

التقرير الكامل لندوة

نشأة الظاهرة وكيفية التصدى لها

الدعوة إلى صياغة خطة عربية موحدة وعقد ندوة دولية



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٥

عام ٩٦ للمشروع الحضارى العربى لوضع أسس التقدم

تأكيد المشاركة الشعبية ومجالس استشارية لمعاونة الأمن

المطالبة بتسليم الإرهابيين وعدم إيوائهم أو دعمهم

لم يكن هدف هذه «الندوة» مناقشة المسالة الارهابية فى مصر.. فتلك سبق الحديث عنها اكثر من مرة خلال السنوات الخمس الماضية، ففى ١٠ اكتوبر ١٩٩٠ - مثلا - نشرنا ندوة عقدناها بمناسبة قرب إجراء الإنتخابات النيابية وبرز فيها «الإرهاب» محوراً اساسيا وشارك فى المناقشة وزير الداخلية وقتها - اللواء محمد عبدالحليم موسى - ووزير الداخلية الأسبق - اللواء حسن ابو باشا - والمهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل وعدد من الشخصيات.. وفى ٧ يناير ١٩٩٣ - مثلا - كانت ندوة اخرى وصفنا فيها الإرهابيين بانهم الخوارج الجدد عن الاسلام.. وتناقشنا حول: من هم وما هويتهم وهدفهم وكيف نتعامل معهم واشترك معنا وزير الداخلية السابق، وفضيلة المفتى والدكتور اسامة الباز والسيد خالد محيى الدين.. ثم فى ٧ سبتمبر ١٩٩٣ ايضا كانت هناك ندوة اخرى عن «الإرهاب» فى مصر الآن.. وقلنا انها جزء من ظاهرة عالمية وان عملياتها سلسلة من العنف المنظم تستهدف تحقيق غرض سياسى وتحركها قوى خارجية معادية.. وشارك فى الحوار الدكاترة على الدين هلال واحمد جلال عز الدين واسامة الغزالى وسعد الدين ابراهيم ،عبدالأحد جمال الدين.. ثم عدنا نتناول الإرهاب ونحن نناقش دعوة الرئيس الى القوى الوطنية للحوار وكان السؤال الذى طرحناه هو: من يبدأ الحوار وعلى اى قضايا نتفق او نختلف.. وهل الإرهاب نتيجة اوضاع معينة ام انه موقف سياسى يعتمد على العنف؟ وشارك معنا المهندس ابراهيم شكرى (حزب العمل) ومصطفى كامل مراد (حزب الأحرار) والدكتور جمال ربيع (حزب مصر) والدكتور رفعت السعيد (حزب التجمع) والدكتور محمد عبدالعال (حزب العدالة الاجتماعية) والكاتب الصحفى صلاح الدين حافظ.. وكان نشر الندوة فى ٢٩ اكتوبر ١٩٩٣.

وهكذا توالى الاهتمام.. ودخل نفس الموضوع على اجندة ندوتنا التى نشرناها فى ١٤ يناير ١٩٩٤ وكانت تناقش جدول اعمال ١٩٩٤ واعطاء رؤية مستقبلية ودعونا الى إنشاء تنظيم دولى لمكافحة الإرهاب. وشارك فى الحوار الدكاترة اسماعيل صبرى عبدالله ومفيد شهاب ومصطفى الفقى وعلى صادق والسفير محمود عثمان ومامون مشالى.. وفى ١٦ ديسمبر ١٩٩٤ ناقشنا تجربة الجزائر فى الإرهاب بحضور سفيرها الدكتور مصطفى شريف وعدد من الدبلوماسيين والخبراء.. وفى ١٠ مارس الماضى (١٩٩٥) كانت ندوة هامة عن الإرهاب وحقوق الانسان واللجوء السياسى.. وطالبنا بكشف وفضح مراكز الإرهاب فى الخارج عربيا واجنبيا - وتعرية العناصر الإرهابية الهاربة وتحدثنا عن أسرار المخطط الاستراتيجى المعادى وعن المفاهيم المغلوطة واستمر النشر (١٠ و١٧ و٢٤ مارس ١٩٩٥).. وفى ٣٠ يونيو الماضى كتبنا عن حاجتنا الى مخطط عربى لمواجهة الإرهاب.. وهكذا عبر ندوات ومقالات عديدة.

ومن ثم فان ندوتنا هذه لم تستهدف مسالة مصرية.. وانما قصدت تنبيه الأمة العربية وتحذير دولها من «الإرهاب» الذى ان كان يصرخ علنا فى بعضها فهو ينهش سرا جسد البعض الآخر.. وينتظر ساعة الصفر ليفتك بالبعض الثالث.. والذى يستهدفها جميعا حتى وان كان يتظاهر مع قسم منها بالصداقة والولاء.. وذلك لأنه ينفذ مخططا استراتيجيا.. غايته تركيع الأمة وإذلالها خاصة ونحن قد دخلنا بالفعل إلى عالم جديد لا حياة فيه إلا للأقوى.. اما الضعيف فسيتحول الى خادم.. او.. هاموش!

من هذا المنطلق جاءت فكرة ندوة «العرب.. و.. الإرهاب» التى انتهت الى اعداد تقرير كامل عنها قمنا باعداده وصياغته ثم عرضناه على الدكتور احمد صدقى الدجانى والدكتور على صادق وفضيلة الدكتور اسماعيل الدفتار.. حيث ابدى كل منهم ملاحظاته بالحذف والاضافة والتعديل كما عرضناه على زملاء آخرين.. حتى خرج معبرا عن كل «الندوة» حاملا اسماء المشاركين فيها.. وكل مانبغيه بعد ذلك ان يكون «اضافة».. وان يهتم به الذين ناشدهم فى توصياته من الحكومات.. والجامعات العربية.. والمثقفين.. والمنظمات الحكومية والاهلية.. فنحن فى معركة مصير.. و.. حياة.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

«العرب .. و.. الارهاب» هو عنوان الندوة التى نظمتها جريدة الأهرام يومى الاربعاء والخميس ٢٣ ، ٢٤ /٨/ ١٩٩٥ م - ٢٦ و٢٧ ربيع أول ١٤١٦هـ ، ودعت اليها عددا من السفراء والدبلوماسيين والمثقفين والخبراء العرب.

ولقد جاءت الدعوة لهذه الندوة لمعالجة هذا الموضوع ، متابعة من «الاهرام» لجهودها فى نشر الوعى بقضايا الأمة العربية ، وادراكا منها لمسئولياتها القومية فى التصدى لظاهرة الارهاب التى أخذت تنتشر فى عدد من البلاد العربية ، واحساسا بالخطر المحدق بالامة والحضارة العربية الاسلامية .. وبالاسلام من جراء التطرف « الانكماشى» المتعصب و«الانغماسى» التخريبى ، وحرصا على صورة الاسلام والعرب التى باتت نهبا لمحاولات التشويه فى الخارج ، وتصحيحا لمفاهيم خاطئة لدى «أجنبى» لايعلم و«عربى» مضلل ؛ ووعيا لوجود حركة ارهاب عالمى تلتقى فى اهدافها مع « الارهاب المحلى » وتخدم قوى الهيمنة الدولية من خلال سعيها لافشال المشروع الحضارى العربى، ونشر عدم الاستقرار فى الدول العربية ، وقد طرحت ورقة العمل التى اعدها الأستاذ محمود مراد نائب رئيس تحرير الاهرام ست نقاط اساسية يدور حولها الحوار .. وهذه النقاط هى:

١- الارهاب .. وصورة العرب فى الخارج.
٢- الظاهرة الارهابية .. هل هى محلية عربية أم دولية ..
٣- اسباب الظاهرة واهدافها ..
٤- العوامل المساعدة على انتشارها..
٥- نحو خطة عربية موحدة للقضاء على الارهاب..
٦- ما يستجد من افكار واقتراحات..

وعلى مدى اثنتى عشرة ساعة وفى ثلاث جلسات عمل دار الحوار حول هذه النقاط بين المشاركين الذين توافقوا فى نهاية « الندوة » على تضمين «حصادها » فى تقرير تتقدم به «الاهرام » الى الحكومات العربية وجامعة الدول العربية وتنشره على الملأ وتقوم بمتابعة ما يتم بشأن ماجاء فيه من توصيات.

فى جلسة افتتاح الندوة تحدث مديرها الاستاذ محمود مراد عن حيوية موضوعها مؤكدا البعد القومى فيه والذى ساحته البلاد العربية كلها ، لأن أخطار الارهاب على بلد عربى نذير باخطاره على البلاد العربية الاخرى، وتحدث السيد اللواء منصور عيسوى مساعد وزير الداخلية - ممثلا لوزير داخلية مصر اللواء محمد حسن الألفى - فوصف الارهاب بأنه أخطر ظواهر العصر والدين منه براء ، وأكد ضرورة التعاون بين أجهزة الأمن فى الدول العربية وبين هذه الاجهزة وجماهير الشعب والاعلام . ونبه الى ان استتباب الأمن يقتضى العناية ببناء الشباب على أسس دينية . وشرح فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى مفتى جمهورية مصر العربية ، موقف الدين من الارهاب وادانته له باعتباره إفسادا فى الارض، كما شرح سبل الدعوة الى الله والعمل الصالح للاصلاح.

وتناول الحوار المكثف الذى دار بين المشاركين النقاط الست ووقف أمام « الارهاب» محددا مفهومه، ومحللا ظاهرته على الصعيدين الدولى والاقليمى ، وطارحا افكارا على طريق بلورة خطة عربية موحدة للقضاء عليه.

مفهوم الارهاب والموقف منه

أوضح الحوار اننا نحن العرب ننطلق فى موقفنا المقاوم للارهاب من تعاليم القرآن الكريم والكتب السماوية ، ومن تمثل روح حضارتنا العربية الاسلامية واستحضار عبرة تاريخنا العربى الاسلامى ، واننا نقبل فى تحديد مفهوم الارهاب ماجاء فى قرارات الامم المتحدة التى شاركنا فى صياغتها . ويؤكد هذا المفهوم أن «جميع اعمال الارهاب ونهجه وممارساته» افعال اجرامية اينما وجدت وأيا كان مرتكبها. وهذه الاعمال الاجرامية تعرض للخطر ارواحا بشرية بريئة أو تودى بها ، وتهدد الحريات الاساسية ، وتنتهك بشدة كرامة الانسان ، وتجعل من الارهاب الدولى بلاء اجراميا . ويفرق هذا المفهوم بين الارهاب الذى هو بلاء اجرامى وبين الكفاح ضد الاستعمار والعنصرية والاحتلال الاجنبى الذى هو نضال تحريرى مشروع يستند الى مبدأ تقرير المصير للشعوب المكرس فى ميثاق الامم المتحدة ، كما يستند الى القرارات الأممية ومبادىء القانون الدولى ، وقد دعا القرار الأممى ٤٠/٦١ لعام ١٩٨٥ الذى شرح هذا المفهوم - جميع الدول الى ان تهتم بالقضاء التدريجى على الأسباب الكامنة وراء الارهاب الدولى وخص حالات معينة يشتد فيها خطر ممارسة بعض الدول « ارهابا رسميا» وهذه الحالات هى الاستعمار والعنصرية والحالات التى تنطوى على انتهاكات عديدة وصارخة لحقوق الانسان والحريات الأساسية والحالات التى يوجد فيها احتلال أجنبى.

وقد توصل الحوار فى ضوء هذا المفهوم الى ان الارهاب الذى نراه فى بعض البلاد العربية هو حركة عنف مسلح تخريبية لها اهداف سياسية معادية تحركها قوى أجنبية هدفها زعزعة الأمن والاستقرار. وتستغل هذه الحركة التطرف الذى ينجم فى بعض اوساط الأمة عن اسباب داخلية وخارجية

تورث معاناتها.

وأكد الحوار أن الدين الاسلامي الحنيف يحض على الدعــوة بالحكمــة والموعظة الحسنة، ويعتبر ان « كل المسلم على المسلم حرام » ويدين القتل بغير حق ومن قتل نفساً واحدة بغير حق فكأنما قتل الناس جميعا. وأوضح الحوار مدى ما يلحق بصورة الاسلام والمسلمين من ضرر بسبب نفر يمارسون الارهاب بإسمه و« الاسلام براء» ونبه الى ضرورة تعميم شرحنا لمفهوم الارهاب العالمي، المستوحى من قيمنا الروحية والحضارية والذى يرفض محاولة قوى عنصرية باغتة بغير حق الخلط بين الارهاب الذى هو عمل اجرامى والمقاومة المشروعة ضد الغاصب المحتل التى هى حق للشعوب المستعمرة.

تحليل الظاهرة الارهابية

فى تحليل الظاهرة الارهابية .. تناولها الحوار على الصعيد الدولى ، فلاحظ عالميتها، وتفاقمها فى بعض الدول، وانتشار عصابات « الجريمة المنظمة »، وحدوث تواصل فيما بينها وتنسيق فى ممارساتها الاجرامية ، واستخدام قوى هيمنة دولية لها فى تنفيذ بعض مخططاتها الأمر الذى ينذر بخطر استمرار الظاهرة وتطور « الجريمة المنظمة » فى عالمنا .

وفى تحليل الظاهرة الارهابية على الصعيدين المحلى والاقليمى . حذر الحوار من الوقوع فى التشخيص السطحى لأسبابها ، والاقتصار فى المعالجة على اجراءات امنية ، مؤكدا الاحاطة بكل الأسباب والتعمق فى فهمها ، ووضع سياسة أمنية شاملة تنطلق منها الاجراءات على هدى المبادىء والأهداف وتحشد جميع طاقات الأمة فى مواجهة الارهاب من خلال كل المؤسسات دون تحميل أجهزة الأمن اكثر مما تحتمل، وفى حدود دورها بين هذه المؤسسات.

وأوضح الحوار، وهو يحيط بأسباب الظاهرة الارهابية ، العلاقة بين التعصب والتطرف والارهاب ، وأكد اهمية حرية التعبير واحترام الرأى، والرأى الآخر فى محاصرة التعصب والقضاء عليه . كما بلور من أسباب التطرف سببين خارجيين هما: تدخل قوى الهيمنة الدولية فى شئون الدول ومنها الدول العربية، واستمرار الاحتلال الاسرائيلى فى ممارساته احتلالا لأراض عربية وتوسعا وعسفا وتهويدا للقدس وتشويها لصورة العرب والاسلام فى العالم .

وبلور من أسباب التطرف أيضا سببين داخليين هما : ما طرا على البنية الاجتماعية فى الدول العربية من تغيرات بعضها يتصف بالحدة بفعل الهجرة من الريف الى المدينة والتحولات الاقتصادية ، بالاضافة الى التعددية والمشاركة.

وقد اكدت الندوة ان الارهاب يستغل ظروفا وعوامل منها ما يتعلق بالامية وبالحالة الاقتصادية وبالتصادم بين القديم والجديد وبالتعصب الناجم عن عدم فهم الدين فهما سليما وبمحدودية حرية التعبير فى بعض المجتمعات، وسوء استغلال هذه الحرية احيانا فى مجتمعات أخرى.

فى العمل لبلورة خطة عربية موحدة .

وقد عبر المشاركون عن تقديرهم لمؤسسة الأهرام على مبادرتها لعقد هذه « الندوة» ومعالجة هذا الموضوع الخطير بنظرة شاملة تحيط بالدائرة العربية كاملة ، فى وقت تشتد فيه حاجة الأمة لهذا الأمر.

ورحبت الندوة بفكرة ان يكون عام ١٩٩٦ الميلادى بالمشروع الحضارى العربى، الكفيل بمحاصرة الظاهرة الارهابية والداعى الى العمل لبلوغ اهداف الامة تحريرا لاراضيها المحتلة وإيجادا للحقائق الوحدوية بين البلاد العربية ، وسيادة للشورى والديمقراطية وتنمية تحقق الكفاية . وعدلا اجتماعيا ، وتجديدا حضاريا يسهم فى عمران عالمنا.

كما رحبت الندوة بفكرة عقد ندوة دولية عن الارهاب خلال العام القادم تناقش ظاهرته وتحلل أسبابه وعوامل انتشاره بغية حشد الجهود لمقاومته .

واكدت الندوة مسئولية اهل القلم المشتغلين بالفكر فى المعالجة الفكرية للظاهرة ودعت الجهات المعنية فى الحكومات الى اعتماد ما تتوصل اليه هذه المعالجة . وأوضح الحوار المسئولية الخاصة التى تتحملها مصر العربية فى الوصول الى عمل موحد ينطلق من خطة عربية موحدة بحكم مكان مصر وموقعها فى وطنها العربى الكبير .

وقد بلورت « الندوة » توصياتها فيما يلى:

نصوص تفصيلية

«على صدر التقرير تعبر الندوة ـ بكامل اعضائها ـ عن تقديرها لمؤسسة « الأهرام » العملاقة ـ اكبر مؤسسة صحفية فى الأمة العربية ـ باعتبارها قلعة عربية ودولية من قلاع الحرية والتعددية والثقافة، ويوجهون الشكر للأستاذ ابراهيم نافع رئيس التحرير ورئيس مجلس الادارة ، ويشيدون بندوات «الأهرام » التى تدير الحوار حول القضايا الهامة عربيا واقليميا ودوليا بحرية كاملة وباشتراك كل الآراء والتيارات الفكرية والسياسية المختلفة ، ويحيون الأستاذ محمود مراد نائب رئيس التحرير على الجهد الذى بذله فى اعداد وادارة هذه « الندوة » شديدة الأهمية والحيوية والتى تجىء فى توقيت مناسب تماما..

وبادىء ذى بدء فإن « الندوة » تؤكد ان ظاهرة الارهاب ليس لها علاقة بالدين الاسلامى الحنيف، فالاسلام يحض على «الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة» ويرفض القتل والدم ويعتبر ان « كل المسلم على المسلم حرام » بل ان هذه الظاهرة تتنافى مع الأديان السماوية وسماحتها، كما انها بعيدة كل البعد وغريبة كلية عن مجتمعنا العربى بحضارته وثقافته وموروثاته الاصيلة.. ومن ثم فإن الارهاب حركة عنف مسلح تخريبية لها اهداف سياسية ، واردة من الخارج .. وتحركها قوى اجنبية هدفها زعزعة الأمن والاستقرار والابقاء على الأمة العربية فى حالة ضعف وتمزق واضطراب حتى لاتملك مقدراتها ولا تسيطر أو توجه مواردها الهائلة والغنية بما يحقق لها التقدم والرفاهية ، وفى نفس الوقت لكى توجه الى الاسلام ضربة على يد بعض ابنائه من الذين يرفعون زورا وبهتانا رايته، وهم يرتكبون اعمالا خسيسة تشكل وبكل المعانى جرائم تنتهك الحياة والسلام وتمثل بفظاعتها احد اساليب الجريمة المنظمة التى تديرها رءوس تستفيد من ورائها وتوقع فى حبائلها ضحايا من الشباب تجعلهم وقودا لأطماعها وأدوات لتنفيذ مخططاتها..

وترى « الندوة» توضيحا لما تتصدى له ان الارهاب قضية مختلفة جذريا عن المقاومة المشروعة ضد الغاصب والمحتل، والتى تعد من اعمال حركات التحرير الوطنية ، وهى حق مكفول للشعوب المستعمرة..

وازاء هذا كله ولخطورة الوضع ، ترى «الندوة» انه من الاهمية بمكان الدعوة لعقد ندوة دولية عن الارهاب تناقش ظاهرته وتحلل اسبابه وعوامل انتشاره ، بصراحة تامة ـ لحشد الجهود من اجل مقاومته ومكافحته خدمة للسلام والبشرية خاصة ونحن فى اطار نظام عالمى جديد يتشكل الآن ، ويعتمد صيغة السلام والتنمية ، وينبغى لكى تتحقق الاهداف النبيلة له، القضاء على الارهاب .

واذا كان هناك الآن من يصوغ مفردات هذا النظام العالمى الجديد .. فلابد للعرب من خلال هذه الندوة المقترحة الاسهام فى هذه الصياغة بتحليل عربى للظاهرة وتوضيح ما يختصهم فيها .. واذا كانت هناك مؤتمرات وندوات تعقد لأسباب ولاهداف اقل اهمية .. فإن « الارهاب» وتداعياته يمثل سببا اكبر واهدافا اعظم ، مما يحتم على المنظمات الدولية ـ وفى مقدمتها هيئة الأمم المتحدة ـ أن تهتم .



المصدر : الأهرام

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وعلى الحكومات والجامعة العربية ان تتبنى الدعوة لهذه الندوة واتصالا بما سبق فان «الندوة» تدعو الى ان يكون العام القادم - ١٩٩٦ الميلادى - فى كافة البلاد العربية . عاما للمشروع الحضارى العربى ، تسهم فيه الجامعة العربية ومؤسساتها، والحكومات العربية . وسائر المنظمات والهيئات العربية سواء على المستوى القومى أو المستوى القطرى ، فى العمل على صياغة هذا المشروع متضمنا أسس التقدم والنهوض العربى فى كل المجالات وتعظيم الايجابيات والقضاء على السلبيات والمعوقات، وعلى راسها هذا الارهاب المدمر.

ان هذا الإرهاب الموجه الى الأمة العربية يعد استراتيجية انبثقت فكرتها وتدار من الخارج وتوجه مخططاتها الى الداخل مستغلة ظروفا وعوامل مختلفة . منها ما يتعلق بالأمّية ، وبالحالة الاقتصادية ، وبالتصادم بين القديم والجديد دون معادلة تنتج صياغة مناسبة ، وبالتعصب الناجم عن عدم فهم الدين فهما سليما ، وبمحدودية حرية التعبير فى بعض المجتمعات وسوء استغلال هذه الحرية فى مجتمعات اخرى ، ومستغلة بروز تعددية المراجع الدينية الى حد دخول مرجعيات منحرفة ، فضلا عن الفراغ لدى الشباب .. وحالة التحول فى مرحلة مابعد الحروب من الصراعات والنزاعات المسلحة الى السلام والتنمية، وما صاحب ذلك من تفاعلات فى شتى النواحى . تواكبت مع افكار جديدة مطروحة عالميا وتقدم علمى تكنولوجى مذهل وسط انفجار معرفى وثورة معلومات واتصالات جعلت العالم - بحق - قرية صغيرة ، تتطلب الحاجة الى اهتمام اكبر واضخم بالتربية والتعليم والتثقيف الدينى والحضارى وصولا الى التوازن والمواءمة..

وترى «الندوة» انه من الضرورى ان تكون هناك مرجعية ثابتة وواضحة للمسلمين وهى الازهر الشريف - أعرق مؤسسة دينية - وتوفير الدعم والامكانات اللازمة له ليؤدى رسالته فى العالم الاسلامى .. مع عدم مصادرة حق الاجتهاد ، على ان لا يفتى فى الدين الا من هو مؤهل له، ومن هو مشغول بذلك ، وان يكون الاجتهاد خاصة فى الامور الدقيقة فى داخل المؤسسات البحثية ولايعلن الا بعد البت فيه وهذا ليس حجرا على فكر فالقصد هو الحفاظ على قدسية الدين وعدم تشويهه أو تحريفه..

وتوصى « الندوة » بالتوسع رأسيا وافقيا فى الثقافة والتربية الدينية فى كل مناهج التعليم بمختلف المراحل ، وفى أجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والمقروءة .. ومع أن الشباب هو المستهدف بهذا .. الا ان الانسان فى حاجة الى هذا من المهد الى اللحد..

وتركز «الندوة » على:

- ترسيخ الهوية الثقافية للشخصية العربية ، والمجتمع العربى ، وتعميق مضمونها الحضارى على المستويين الوطنى والقومى من خلال اذكاء العوامل والمكونات الدينية والحضارية وغيرها..

- تكثيف الاسس القومية الأصيلة فى وجدان الشعب العربى، والتى شكلت الملامح الرئيسية للشخصية العربية مثل التسامح والاعتدال والأخوة والمحبة والانتماء وغير ذلك مما يحقق التوازن بين الجوانب المادية والمعنوية للشخصية العربية ويكفل التصدى الحاسم لكل الظواهر السلبية والخطيرة الغريبة على المجتمع وبينها العنف والتعصب ..

- تعميق المفهوم الفكرى والابداعى المتميز الذى يقبل بمنطق الحوار وتعدد وجهات النظر واحترام الراى الآخر . وينفتح على مصادر العلم والمعرفة والثقافة..

- اثارة الوعى والاهتمام لدى المواطن العربى للتمسك بمنجزات مجتمعه والتصدى لمحاولات تخريبها واستلابها..

- المناداة بالمشاركة الشعبية فى الوقاية من خطر جرائم الارهاب عن طريق الوعى والتوعية ، واقتراح ان تشكل سلطات الامن بمختلف مستوياتها ، مجالس استشارية معاونة من أصحاب الرؤى من اهل الخبرة والرأى والمثقفين للمعاونة فى التصدى لهذه الظاهرة..

- وضع ظاهرة الارهاب فى الأمة العربية فى حجمها الحقيقى ، بغير تهوين أو تهويل . والتصدى للحملات المغرضة ضد الاسلام والعرب ، وكشف مخططات واهداف الجماعات الارهابية وازدواجية خطابها ، وفضح مراكزها فى الخارج ، وعقد المؤتمرات والندوات المستمرة وعلى مستويات متعددة لهذا الغرض..

- مطالبة كافة الدول بتسليم الارهابيين الموجودين فيها ، وعدم ايوائهم او تقديم الحماية أو اى عون لهم ، والتفرقة فى هذا بين المعارض السياسى الذى يلجأ لدولة - دون ممارسة نشاط سياسى - والارهابى الذى يمارس الارهاب ويجند العملاء ويدبر ويخطط ، ويمول عمليات القتل والتخريب ويعلن موقفه علنا.

- دراسة وتنفيذ اعادة تاهيل التائبين عن الممارسة الارهابية . او مرتكبى الجرائم الذين عادوا الى التوبة .. وذلك لايجاد سبل حياة كريمة لهم حتى لايعودوا الى الجريمة، خاصة وقد ثبت ان القيادات الارهابية تغرى الشباب - بتنفيذ الجرائم - لقاء مقابل مادى..

- دعوة الحكومات وجامعة الدول العربية الى تكليف سفاراتها ومكاتبها فى الخارج لتنفيذ خطة اعلامية موحدة للخطاب الدولى لمواجهة الارهاب ، بتصحيح صورة الاسلام والعرب ، والرد على اى افتراءات ومغالطات .. على ان تزود هذه السفارات والمكاتب باشخاص مؤهلين للقيام بهذه المهمة..

- دعوة الدول الى الاهتمام بالبعد الاقتصادى وتحقيق العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية..

- دعوة الاحزاب والمنظمات والاتحادات العربية المختلفة الى اقتحام قضية الارهاب من خلال المؤتمرات والندوات وكافة السبل فى ضوء التوصيات المشار اليها.

وترى « الندوة » انه من المهم بمكان وضع خطة عربية موحدة لمواجهة هذه الظاهرة .. وتشارك كافة المؤسسات السياسية والدينية والثقافية والشعبية فى صياغتها وتنفيذها . ☐



● **من وزارة الداخلية:**

- **اللواء منصور عبدالكريم عيسوى:**
مساعد اول وزير الداخلية مدير امن القاهرة (ممثلا لوزير الداخلية)
- **اللواء دكتور احمد سعيد صوان:**
مساعد وزير الداخلية مدير الادارة العامة للشئون القانونية
- **اللواء مدحت خليل زعتر:**
مساعد وزير الداخلية نائب رئيس اكاديمية الشرطة ومدير مركز بحوث الشرطة
- **اللواء محمد صبور:**
نائب مدير مركز بحوث الشرطة (اكاديمية الشرطة)
- **لواء شريف محمود جلال:**
نائب مدير الادارة العامة للاعلام وزارة الداخلية
- **العميد ابراهيم حماد:**
وزارة الداخلية
- **عميد احمد نبيل فريد:**
مديرية امن القاهرة

● **من رجال الأزهر ودار الافتاء:**

- **فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوى:**
مفتى مصر
- **الدكتور جعفر عبدالسلام:**
نائب رئيس جامعة الأزهر
- **الدكتور اسماعيل الدفتار:**
الأستاذ بكلية أصول الدين جامعة الازهر
- **الدكتور السيد رزق الطويل:**
الاستاذ بجامعة الازهر
- **الدكتور محمد عبدالسميع جاد:**
وكيل كلية اصول الدين القاهرة

● **من الدبلوماسيين المصريين:**

- **الدكتور مصطفى الفقى:**
مدير معهد الدراسات الدبلوماسية والمرشح سفيرا بالنمسا
- **الدكتور عمر على عامر:**
نائب مساعد وزير الخارجية
- **السفيرة هاجر الاسلامبولى**
مديرة الادارة الاقتصادية والمرشحة قنصلا عاما فى سان فرانسيسكو

● **من الدبلوماسيين العرب:**

- **الدكتور مصطفى شريف:**
سفير الجزائر بمصر
- **السيد فيصل الخالد:**
سفير الكويت بمصر
- **السيد محمد حسين حاتم:**
وزير مفوض بسفارة اليمن
- **المستشار جمال عبدالله الغانم:**
قنصل عام الكويت
- **السيد محمد زين عبدالرحمن:**
مدير المكتب الاعلامى الكويتى
- **السيد رمضان عبدالله الشريمى:**
مستشار بمكتب المتابعة الليبى
- **السيد احمد محمد شويربى:**
سكرتير اول بسفارة الامارات

● **من الجامعة والمنظمات العربية:**

- **الدكتور حسن ابراهيم:**
امين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية
- **السيد احمد السنوسى المرتضى:**
المندوب الدائم لليبيا
- **السيد محمود احمد ابو زيد:**
المستشار بمجلس الوحدة
- **الدكتور احمد سليم جراد:**
مدير ادارة فلسطين بالجامعة العربية
- **السيد فتحى فهمى:**
اعلامى بالجامعة العربية
- **السيد عبدالرحمن شجاع:**
المستشار بالجامعة

● **من الجامعات ومراكز الدراسات:**

- **الدكتور مفيد شهاب:**
رئيس جامعة القاهرة
- **الدكتور على صادق:**
نائب رئيس المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط
- **الدكتور محمد رضا العدل:**
عميد كلية التجارة بجامعة عين شمس
- **الدكتور عبدالمنعم سعيد:**
مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
- **الدكتور احمد شرف الدين:**
استاذ بكلية حقوق عين شمس
- **الدكتور احمد محمد بدوى:**
استاذ بمعهد بحوث الاراضى



المصدر : الأهـــــرام

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

- الدكتور جهاد عودة:
مساعد مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
- الدكتور صلاح عبدالمتعال
استاذ علم الاجتماع (ممثل حزب العمل)
- الدكتورة نيفين عبدالمنعم مسعد:
استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة
- الدكتورة سهير حليم شنودة:
مدرس مساعد بكلية الآداب جامعة حلوان
- منال لطفي حامد:
باحثة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام
- خيرى حماد:
المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط

● من المفكرين والمثقفين:

- الدكتور احمد كمال ابو المجد:
وزير الاعلام الاسبق..
- الدكتورة عائشة عبدالرحمن.. بنت الشاطئ:
مفكرة اسلامية
- الدكتور احمد صدقى الدجاني:
مجمعى عربى
- الدكتور وجيه شندى:
الوزير الاسبق والخبير الاقتصادى
- السفير حسين الكامل:
سفير مصر السابق فى الاتحاد الأوروبى
- الكتور محمد عمارة:
مفكر اسلامى

● من الخبراء:

- اللواء دكتور احمد جلال عزالدين
- لواء أ.ح عبدالحميد حمدى شرارة
مستشار بمركز ادارة الأزمات
- لواء متقاعد فؤاد علام..
- العقيد امين ابراهيم فوزى..
- المقدم دكتور عبدالكريم ابوالفتوح درويش..
- رائد خالد صلاح الدين محمود
- السيد صابر حسن عبدالحميد
- السيد طلعت شفيق سلطان
- السيد عبدالله النجار
- السيد محمد حمدى وهبى

● هيئات أخرى ونقابات:

- الدكتور عبدالمنعم ابو الفتوح:
الأمين العام المساعد لاتحاد الاطباء العرب
- حلمى خير شكر: - محام
- مها حسين الخولى: - باحثة
- علاء محمود حامد: - مصرفى
- عمر محمد شحاتة: - مهندس
- سعيد كريم محرم: - مهندس
- محمد امام حسين: - هيئة الاستعلامات
- نبيل محمد عمارة: - هيئة الاستعلامات
- ابراهيم على الجندى: - مفتش صناعى

● هذا وقد حضر «الندوة» ١٥٠ آخرون من المهتمين بالقضية ومن الإعلاميين ●



العنف في المحليات يكشف:

٩٠٪ من أعمال العنف مصدرها الجماعات الإسلامية

والأسباب
- □ الفقر
- □ انعدام الديمقراطية
- □ الأمية السياسية

صلاح عزازى

٩٠٪ من العمليات الإرهابية تقوم بها الجماعات الإسلامية تحت ستار الدين مستغلة في ذلك تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية بصفة عامة.. جاء ذلك في دراسة حديثة للباحث حمدى عبد البصير بمركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة وأضافت الدراسة أن هناك عدة أسباب لانتشار العنف في المحليات منها السياسية والدينية والثقافية والاقتصادية، ولابد من حل شامل لظاهرة العنف تأخذ بعين الاعتبار كل هذه الأسباب والتى تاخذ ابعادًا مؤسفة في صعيد مصر.

حددت الدراسة في البداية نوعيات العنف وأولها العنف الديني وهو ممارسة اشكال عديدة من الإرهاب ضد السلطة والمواطنين استنادًا إلى اجتهاد فقهي لتطبيق فريضة الجهاد ومبدأ تغيير المنكر باليد، ويأخذ العنف الديني وجهين الأول سياسي يهدف إلى تقديم بديل لنظام الحكم، والاخر اجتماعي قصير المدى يهدف إلى التغيير الاجتماعي واتفاق السلوكيات مع التعاليم الدينية عن طريق تغيير المنكر باليد كحرق أندية الفيديوأو تحطيم محلات الخمور.

وهناك العنف الاقتصادى وهو التهديد باستخدام القوة موجهة ضد الحكومة ويهدف تكدير الأمن العام عن طريق الاحتجاج على قراراتها كرفع الأسعار أو إلغاء الدعم وغيرها.

أما العنف الاجتماعي فهو التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد الأفراد بعضهم البعض أو ضد السلطة لأسباب غير سياسية بصورة منظمة أو عضوية، وبعد أن قدمت الدراسة لأنواع العنف كشفت عن حجم ضحاياه طوال السنوات الأربع السابقة وأهمها عام ١٩٩٢ والذى توسعت فيه أعمال العنف بشكل خطير فشملت بجانب رجال الشرطة الأقباط والسياح الأجانب والمدنيين، وأعضاء الجماعات وكانت الحصيلة ٣٨ قتيلاً و٦١ مصابًا من الشرطة، و٣٩ قتيلاً، و٨٣ مصابًا من أعضاء الجماعات الإرهابية و٣٢ قتيلاً من المدنيين و١٠٧ مصابين.

وفي عام ٩٣ استمر المسلسل، وسجلت أعمال العنف في هذا العام أعلى معدلاتها فبلغ عدد القتلى من الشرطة ١٢٠ قتيلاً و١٨١ مصابًا، ومن الجماعات ١١١ قتيلاً و٢٥٢ مصابًا ومن المدنيين ١٠١ قتلى و٢٤١ مصابًا، وفي العام الماضي بلغ عدد ضحايا الإرهاب وحتى نهاية أكتوبر ٩٤ قتيلاً و٩٥٠ جريحًا من رجال الشرطة و١٢٩ قتيلاً و٢٩ جريحًا من المتطرفين، و٤٠ قتيلاً و٢٤٦ جريحًا من المدنيين.

هذه الجرائم تقع مسئوليتها على الجماعات الإسلامية بنسبة ٩٠٪ سواء مارستها بطريقة مباشرة أو عن طريق كوادرها في أوساط فئوية معينة كالطلبة والعمال، والدافع الأساسى لأعمال العنف هو الدافع الديني الذى يزكيه المناخ الاقتصادى والاجتماعي الذى تعيش فيه الجماعات.

ثلاثة أسباب للإرهاب

وتحدد دراسة حمدي عبد البصير ثلاثة أسباب للعنف والإرهاب في المحليات وهي:

١ - الأسباب السياسية وتتمثل في أن الأداء السياسي للمحليات مرتبط بالنظام السياسي في الدولة ومدى تغلغل المفاهيم الديمقراطية والمشاركة السياسية للأفراد، كما لم تحقق تجربة المجالس المحلية الأهداف المرجوة منها، يضاف لذلك أن الحزب الوطني يتحكم في ٩٥٪ من مقاعد المجالس المحلية، لتصبح العصبية والاعتبارات الأمنية تتحكمان في اختيار الكوادر المحلية وأصبح الولاء للمحافظ وليس للمحافظة.

٢ - الأسباب الاقتصادية وأهمها انعدام فرص العمل وانتشار البطالة، وتضاؤل فرص الحصول على عمل بالخارج، وكذا آثار سياسات الانفتاح والخصخصة الجانبية كالارتفاع المستمر في الأسعار وتدني الدخول والتفاوت الطبقي، وبدوره فقد أكد تقرير للبنك الدولي أن أفقر الأقاليم هو الصعيد حيث يعمل الفلاحون والعمال بلا أرض ويعانون من غياب الخدمات الاجتماعية والصحية، وفي ظل تزايد الفقر يتنامى الشعور بالسخط ويصبح العامل الاقتصادى أحد أسباب اللجوء للعنف.



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٥

٣ ـ الأسباب الثقافية: وتعكس السلبية فى القيم السائدة فى المحليات بصفة عامة ومنها التواكل والتعصب والتمرد خاصة فى الجنوب، وهذا يرجع إلى طبيعة المجتمع المحلى التاريخية حيث سادت أعمال القهر والتسلط والسخرة قبل الحاكم، وساعد على ذلك أيضًا الأمية الثقافية والسياسية والفهم الخاطئ أحيانًا للقيم الدينية.

٤ ـ الأسباب الدينية: حيث تؤمن الجماعات المتطرفة باستخدام العنف كوسيلة للاستيلاء على السلطة، وساعدهم على ذلك انتشار القيم والسلوكيات الوافدة وتدنى الوضع الاقتصادى والاجتماعى، والتعامل مع افكارهم على أنها إرهابية، وأنهم مجرمون، والتعامل معهم بالقمع البوليسى فى وقت تقاعس فيه علماء الإسلام عن القيام بدورهم بسبب اتباعهم الطريقة الرسمية فى الدعوة.

حالة صنبو

ومن اسيوط ـ وبالتحديد فى قرية صنبو أحدى قرى مركز ديروط المشهور بتكرار حوادث الإرهاب فى السنوات الماضية.. يقدم الباحث دراسة حالة تكشف الأبعاد الدينية والسياسية والاقتصادية لظاهرة العنف فتقول فى ديروط ٧ مناطق عشوائية هى عباس، وبين البحرين، وخلف المدينة، وأبو حبوخ، ومنطقة المستقبل وغرب تقسيم قرشى، وشوارع هذه المناطق غير منارة ونشاطها تجارة هامشية وبعض الحرف، وتعانى بطالة تصل إلى ٩ الاف خريج من بين ٣٤٠ الف نسمة ولا يوجد هناك أى نشاط سياحى نظرًا لعدم وجود أثار كذلك لا توجد سينما أو مسرح أو بيت ثقافى ولا تزيد مساحة الطرق المرصوفة عن ٥ كيلو مترات بينما غالبية الطرق ترابية غير صالحة للسير، كما لا يوجد سوى مركز شباب واحد، ولا محطات للصرف الصحى أو مكتبات عامة، كما هناك نقص فى أئمة المساجد بصفة عامة.

وفى صنبو القرية لا توجد أى مشروعات لاستصلاح الاراضى كما لا توجد اى اثار او خدمات سياحية او نوادى رياضية أو مراكز شباب، أو اى صناعات زراعية او إنتاج حيوانى، وفى نفس الوقت لا يزيد عدد خطوط التليفونات عن ٩٩ خطًا فى حين يزيد عدد السكان عن ٢٢ ألف نسمة.

ويعانى أهل صنبو من تدنى المستوى المعيشى، فالنشاط الرئيسى للقرية هو الزراعة وغالبية فلاحيها يملكون ربع أو نصف فدان على الاكثر، وباقى السكان يعملون كمزارعين اجراء او فى انشطة هامشية أو حرف متواضعة كعمالة موسمية مؤقتة فى مناطق أخرى.

وقد دخلت القرية وتوابعها حلقة العنف والإجراءات الأمنية وحظر التجول بعد مذبحة راح ضحيتها ١٣ مسيحيًا قامت بها الجماعات الإرهابية وكشفت هذه المذبحة عن الدور التخريبى الذى تقوم به الجماعات الإرهابية والذى استهدفت دق إسفين بين عنصرى الأمة..

وخلصت الدراسة إلى رؤية مستقبلية للحد من العنف فى المحليات تقوم على تحسين الخدمات وزيادة الاعتمادات المالية والاستثمارات فيها وخلق فرص عمل للعاطلين، ولاسيما أن محافظات الصعيد تحصل فقط على ٣٣٪ من الموازنة، ويمكن هنا إقامة مدن ومجتمعات جديدة لاستيطان سكان الوجه القبلى فيها وتوفير الخدمات اللازمة لهم ومحاولة عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية تمثل فيه كافة جماعات الإسلام السياسى، وتشارك فيه الحكومة والأزهر وبعض قادة الفكر.

وتوفير الضمانات الكافية عند إجراء الانتخابات خاصة المحلية مع إشراف القضاء الكامل لمنع التزوير أو أى ضغوط على الناخبين والحد من تدخل وضمان حياد المحافظين فى هذه الانتخابات.



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٦ سبتمبر ١٩٩٥

لا للمحاكم العسكرية

فوجئت القوى الحزبية والسياسية، وفوجئ الرأى العام، وكل المهتمين والمهمومين بالعمل العام، فوجئوا جميعاً بقرار إحالة ٤٨ من قيادات وكوادر «الإخوان المسلمون» إلى المحاكمة العسكرية، بتهمة الانتماء إلى تنظيم غير مشروع!!

ومع اختلافنا العميق، فكراً وسياسة، مع هذه الجماعة، ومع إدانتنا لكثير من ممارساتها، ماضياً وحاضراً، فإن هذا القرار مرفوض شكلاً ومضموناً، تاسيساً على قاعدة نتمسك بها وندين الخروج عليها، وهى محاكمة المتهم امام قاضيه الطبيعى، فضلاً عن أن الانتماء إلى «تنظيم غير مشروع» يدخل فى باب السياسة، وليس فى باب العسكرية، طالما انه ليس تنظيماً مسلحاً، ولاينتمى أعضاؤه إلى مؤسسة عسكرية..

ولا وجه هنا للحديث عن «الإرهاب» لأن التعديلات الخطيرة التى أدخلت على قانون العقوبات، فى هذا الشان، تكفى وتزيد ولسنا فى حاجة إلى أن نؤكد هنا أن هذا أمر، وموقفنا من وضد الإرهاب أمر آخر، أما اتهام «الإخوان» من جانب الحكومة بانهم «تنظيم حزبى غير مشروع» فإنه نكتة الموسم السياسى، وما أكثر «النكت» ونحن على أبواب الإنتخابات، وإن كانت «النكت» تثير الضحك فإن بعض الضحك كالبكاء.. من وعلى حالنا، ومن وعلى حكومتنا، التى يبدو انها لم تعد تعرف.. فى تصرفاتها السياسية- الفرق بين «المشروع» و«الممنوع».. فهى تترك «الإخوان المسلمون» يملاون الاسماع والابصار، ثم تعود وتتهمهم بانهم «تنظيم غير مشروع». اليس فى هذه الحكومة من راى رشيد. وإلى ان تعثر الحكومة على «رشيد» هذا، نطالب باعلى صوت بأن يحاكم «المتهمون» امام قاضيهم الطبيعى.

عبد العال الباقورى

فكرة !

لا اوافق على القرار الجمهورى الذى صدر باحالة ٤٨ من المدنيين الى المحاكم العسكرية . من رايى أن من حق المواطن المدنى ان يحاكم امام قاضيه الطبيعى وان تقتصر المحاكم العسكرية على محاكمة العسكريين وحدهم .

ان احكام المحاكم العسكرية نهائية . لا استئناف فيها ولا نقض واحالة مدنيين الى محاكم عسكرية تحرمهم من حقهم الشرعى فى استئناف الاحكام .

ولقد دفع المواطن المصرى ثمنا باهظا لحرمانه من حقوق الانسان يوم كانت المحاكم العسكرية تنظر فى القضايا التى كانت من اختصاص المحاكم المدنية . وتوقفت هذه المحاكمات فعلا حتى فوجئنا بعودتها . ونحن الذين رحبنا بالاتجاه الى الديموقراطية دهشنا عندما راينا اننا نتجه الى الوراء بدل ان نتقدم الى الامام . وخصوصا عندما راينا المواطن المصرى يخسر فى حقوقه بدل ان يكسب ، وتتراجع خطواته بدل ان تنطلق ليكسب حقوقا جديدة فى عصر تزهو فيه الديمقراطية وتنكمش فيه الديكتاتورية . اننا نرى ان من حق المواطن ان يؤلف حزبا سياسيا وان هذا لا يعتبر فى اى بلد ديموقراطى جريمة عسكرية .

ونحن نعتبر الارهاب جريمة عسكرية ونرفض تكوين جماعات ارهابية تهدد الامن وتثير الرعب فى النفوس بقصد الاستيلاء على نظام الحكم . ونرى فى الوقت نفسه ان من حق اى حزب معارض ان يعمل على الوصول الى الحكم ، بشرط ان يكون هذا بالطريق الديموقراطى وبالانتخاب الحر . ولهذا نرفض الانقلابات العسكرية ونصر ان يكون الشعب وحده هو مصدر السلطات .

ونحن الآن فى طريقنا الى انتخابات جديدة ، ونرى ضرورة ضمان الحرية والنزاهة والامانة فى هذه الانتخابات . ولا يمكن ان نحقق هذا بقرارات استثنائية تعرقل الديموقراطية وتوقف انطلاقها . الشعب يثق بالقضاء العادى ويطمئن اليه ويرى انه حق دستورى لكل مواطن مدنى .

مصطفى أمين



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٥

الإخوان.. أمام المحاكم العسكرية!

بقلم : جمال بدوى

ما هو مبرر إحالة الإخوان المسلمين إلى المحاكمة امام المحاكم العسكرية ؟

هؤلاء الناس بينهم اطباء ومحامون ومهندسون وطلاب .. وليس بينهم ضابط او جندى يبرر تقديمهم للقضاء العسكرى .. هؤلاء ناس مدنيون لهم حقوق إنسانية ودستورية لايجوز المساس بها ، وإذا وقع من احدهم مايستحق المؤاخذة او الحساب او العقاب ، فعندنا القاضى الطبيعى الذى يقوم بهذه المهمة وفقا لاحكام الدستور والقانون ، فلماذا نقحم القوات المسلحة وقضاءها فى امور السياسة والصراع الحزبى (!!)

●● إن القوات المسلحة لها مكانتها الجليلة عند الشعب ، ولها رسالتها المقدسة فى الدفاع عن شرف الوطن وحمايته من الخطر الخارجى ، فى الوقت الذى يتحمل فيه جهاز الامن مسئوليته كاملة فى حماية المجتمع من اى اخطار داخلية ، وعندنا القضاء العادى الذى يحاكم المدنيين ، وعندنا القضاء العسكرى الذى يحاكم العسكريين ، فلماذا نخلط الاوراق بين ماهو مدنى وماهو عسكرى (!!)

●● هل هى عودة إلى المحاكم العشوائية التى اصابت الشعب المصرى كله بداء الفزع والخوف والسلبية ؟

●● هل هى ردة إلى عهد السجون الحربية التى انتهكت فيها كرامة الانسان المصرى ، واستبيحت فيها دماؤه ، ومازالت جروحه تنزف رغم مرور اربعين سنة او تزيد ؟

إن كان الهدف من الإحالة للمحاكم العسكرية سرعة البت فى القضايا ، فانها حجة غير مقبولة ، لان هناك متهمين لا يزالون رهن الاعتقال منذ شهور ولم يبت فى امرهم حتى الآن . ومنهم الدكتور عصام العريان وصحبه ، ولو كان التحقيق معهم بتهمة السطو على السد العالى او هرم خوفو لما استغرق هذه الشهور الثمانية ، مع أن العدالة المجردة تقتضى تقديمهم إلى القاضى الطبيعى ليحكم بينهم بالعدل ، أما إبقاؤهم فى السجون هذه الشهور تمهيدا لمحاكمتهم عسكريا فهو الظلم بعينه (!!)

●● أن القضاء العسكرى له طبيعة خاصة تتفق مع ظروف الحياة العسكرية فى الحرب وفى السلم ، والتى تتطلب سرعة البت فى القضايا من خلال درجة واحدة من درجات التقاضى ، اما القضاء المدنى فقد توخت التشريعات الدستورية ان يكون على عدة مراحل ودرجات ، حتى تتاح الفرصة امام المتهم للاستئناف والنقض ، والغرض من ذلك هو تحقيق العدالة التى هى اساس الملك ، وهى ركن هام من اركان الاستقرار الاجتماعى ، فإذا حدث مايهدد هذا الاستقرار ، فإن القاضى الطبيعى كفيل بوضع كل شىء فى نصابه ، ولديه من القوانين والعقوبات مايكفى لردع من تسول له نفسه ارتكاب عمل من شأنه الإخلال بامن الدولة ، او الخروج على النظام العام .

اما إحالة الخصوم والمعارضين إلى المحاكم العسكرية فهو منزلق خطير ، ربما لا تدرك الدولة مخاطره على المدى القصير ، ولكن آثاره السيئة تظهر على المدى الطويل ، فى شكل مزيد من السلبية والتواكل وزرع الخوف فى نفوس المواطنين .

■■■

●● لقد ثبت من خلال الاحداث القريبة ان الشعب المصرى يرفض الارهاب ويستنكره ، وقد وقف الشعب بكل احزابه وفئاته وطوائفه الى جانب الدولة فى وقفتها ضد الإرهاب ، وكان الإخوان المسلمون من بين الفئات التى ادانت الإرهاب ، وكانت الصحف الحكومية واجهزة الاعلام تنشر لهم البيانات التى كانوا يصدرونها للتنديد بالإرهاب شانهم شان الاحزاب الاخرى ، وفجاة ، حدث التحول الدرامى ووضعتهم الدولة فى خندق الاعداء المتربصين (!!) وقد يكون لدى اجهزة التحقيق مستندات وادلة تبرر هذا التحول الجديد ، فمن الذى يفصل فيها غير القاضى الطبيعى المخول له محاكمة المدنيين والحكم عليهم بالإدانة او البراءة ؟ وإذا كانت اجهزة التحقيق واثقة من قوة الادلة فلماذا لاتقدمهم إلى المحاكم العادية ؟ وماهو مبرر السرعة فى

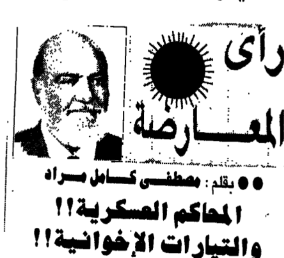
١٠٠٥



نظر قضايا من هذا النوع ؟ خاصة وان التحقيق استغرق شهورا قابلة للتجديد (!!)

●● إن الراى العام يفسر هذا التحول السريع بانه مقدمة لإخلاء الساحة الانتخابية من الإخوان ـ لحساب الحزب الوطنى ـ حتى لا يتسلل احد منهم إلى مجلس الشعب القادم ، ولو صح هذا الظن لكان علينا جميعا ان نرفضه ، فالمفترض ان تجرى الانتخابات فى مناخ النزاهة والحرية تطبيقا لتصريحات السيد رئيس الجمهورية ، ومن بدهيات النزاهة والحرية ان يتمتع كل مواطن بالترشيح وفقا للمواصفات التى حددها قانون مباشرة الحقوق السياسية ، ومن ثم لا يجوز للدولة ان تتعسف فى استخدام سلطتها الامنية لعرقلة ترشيح مواطن ، لان تماديها فى التعسف سيمتد إلى اى حزب تتوسم فيه رائحة الخطر على وجودها البرلمانى ، وبذلك ندور فى حلقة مفرغة لتثبيت قاعدة الاحتكار للحزب الوطنى .

●● ان الديمقراطية الحقيقة لا تقر هذا الاسلوب الذى ياخذ منها الشكل وينبذ المضمون ، وطالما اخذنا بمبدا التعددية الحزبية فإن علينا جميعا ـ حكومة ومعارضة ـ ان نتحمل نتائجها ، وعلى الحزب الحاكم ان يكون قدوة فى احترام التقاليد الديمقراطية وينزل على إرادتها بروح رياضية ، ولا يطلب من الدولة ان تقيد حرية خصومه حتى ينفرد بالساحة ، انه فى هذه الحالة لن يجد من يلاعبه .. ولن يجد حتى المتفرجين الذين سيهربون إلى بيوتهم حيث الامان والراحة والبعد عن وجع الدماغ (!!)



●● بقلم : مصطفى كامل مراد

المحاكم العسكرية !! والتيارات الإخوانية !!

يتضح من الاجراءات التى ياخذها الحزب الوطنى وحكومته انهم يضعون العراقيل امام ترشيح بعض المواطنين الذين ينتمون الى التيار الاسلامى الممثل فى جماعة الاخوان المسلمين وذلك باحالة المتهمين منهم الى المحاكم العسكرية!!

ولا شك ان المحاكم العسكرية تختلف اختلافا كبيرا عن المحاكم العادية سواء فى اجراءاتها او فى استئناف الاحكام.. فالمحاكم العسكرية كما نعلم تتصف بسرعة الاجراءات وكذلك بسرعة اصدار الأحكام.

إذ ان هذه المحاكم تتشكل لنظر قضية معينة واصدار الاحكام بشانها وهى غير قابلة للاستئناف وهذا بطبيعة الأمر يختلف عن النظام المتبع فى المحاكم العادية التى تتصف عادة بطول الأجراءات حتى ياتى دور القضية المحالة اليها للنظر فيها وهذا عادة يستغرق بضعة اشهر وكذلك فان احكامها قابلة للاستئناف والطعن بالنقض !!

ولا شك ان الهدف من احالة التهم المدعى بها على قيادات الاخوان هو سرعة البت فى هذه القضايا وصدور الاحكام إن كانت بالادانة فان ذلك يمنع هذه القيادات من الترشيح لانتخابات مجلس الشعب القادمة وهذا هو بيت القصيد!! لان الدستور لا يمنع المحبوسين تحت التحقيق من الترشيح لعضوية مجلس الشعب!! لقد ظهرت دعوة الاخوان على يد الشهيد الامام حسن البنا فى عام ١٩٢٨ أى منذ ما يقرب من سبعين عاما وحينما قويت الدعوة واشتد عودها فى الأربعينيات بدأت الحكومات المصرية بلا استثناء ابتداء من حزب الوفد ومرورا بباقى احزاب الاقلية الأخرى والتى كانت تتبادل الحكم مع حزب الوفد كالسعديين والاحرار الدستوريين وغيرهم.. كانت هذه الاحزاب جميعا تواجه جماعة الاخوان المسلمين بالبطش عن طريق استخدام قانون الطوارىء والاعتقال والمحاكمات ثم جاءت الثورة وهادنت الاخوان فى اول الامر ثم بطشت بهم بطشا شديدا بعد حادثة محاولة اغتيال الزعيم الراحل جمال عبد الناصر فى ميدان المنشية عام ١٩٥٤ ثم عادت حكومات الثورة واستخدمت كل الوسائل المتاحة لاعتقال قيادات الاخوان المسلمين وصدور الاحكام ضد قياداتهم وذلك فى منتصف الستينيات وفى عهد الرئيس الراحل انور السادات فتح الباب امام التيارات الاسلامية لمناهضة التيارات الماركسية فى الجامعات المصرية ثم ظهرت فى اعقاب ذلك الجماعات الإسلامية ومنها جماعتا الجهاد والتكفير والهجرة اللتان اتصفتا بالعنف والاغتيالات وبقيت جماعة الاخوان المسلمين كما هى تنادى بالدعوة لتطبيق الشريعة الاسلا[مية] وخاضت انتخابات القائمة مرتين تحت قائمة الوفد فى عام [...] وتحت قائمة حزب العمل عام ١٩٨٧ حيث نجح من قياداتها بـ[...]



المصدر : الأحـــــرار

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وثلاثون عضوا احتلوا مقاعدهم فى مجلس الشعب واستطاع الاخوان كذلك ان يسيطروا على بعض النقابات المهنية كنقابة الاطباء والمهندسين والمحامين .. وهنا بدات حكومة الحزب الوطنى تتصدى لهم بتعديل قانون النقابات المهنية للحد من سيطرة الاخوان عليها!!

واخيراً وليس اخراً قامت الحكومة بابلاغ النائب العام ببعض الاتهامات التى وجهت لبعض قيادات الاخوان بالتامر على الحكم وبالاتصال السرى بالجماعات الارهابية وقد نفى الاخوان تلك نفياً باتاً واوضحوا انهم كمواطنين من حقهم ان يرشحوا انفسهم فى مجلسى الشعب والشورى وفى المحليات ومازالت المعركة السياسية مستمرة وقيادات الاخوان مستقرة .. الحكومة ماضية فى طريقها لضرب الاخوان واخرها تقديم قياداتهم للمحاكم العسكرية بدون اسباب قوية!!

وهو امر مستغرب والكل مستعجب!!

هذه هى الحكاية من البداية والله اعلم بالنهاية !! وان غداً لناظره قريب!!

مصطفى كامل مراد

إحالة الإخوان للمحاكم العسكرية جريمة فى حق الوطن

بقلم: د. عبد المنعم أبو الفتوح *

إن شرعية أى نظام حاكم يكتسبها بالدرجة الأولى من مدى علاقته بشعبه. وإن التعامل مع الشعب على أنه قطيع من عمال التراحيل لدى النظام الحاكم يفقد النظام أى معنى من معانى الشرعية أو الاستمرار.. يجب أن يعلم النظام الحاكم فى مصر أنه خادم لشعب مصر وأن الفارق بينه وبين الاستعمار الإنجليزى الذى احتل مصر هو مدى إيمانه بسيادة الشعب وكونه- أى النظام- خادماً لهذا السيد، وهو الشعب، ودون دخول فى النوايا ولا رمى أحد بالخيانة أو العمالة أو التآمر على شعب مصر من أجل القوى الخارجية فإن نقطة الخلاف الظاهر والمحدد من خلال اتهامات النظام للإخوان هى أن الإخوان المسلمين يرون انهم جماعة تدعو إلى الله بالحسنى و الموعظة الحسنة وبجميع الطرق السلمية والدستورية، وأن وجودهم قانونى ١٠٠٪ وموافق الدستور بينما النظام المصرى يرى أن الوجود الإخوانى غير قانونى وهذا لا يقلل من اعتراف النظام أو بعض رموزه الوطنية بالتالى:

١- جماعة الإخوان جماعة كانت- وما زالت- صاحبة تاريخ وطنى مشرف للأمة.

٢- جماعة الإخوان جماعة سلمية تحترم الدستور والقانون.

٣- جماعة الإخوان تعد من أقوى التجمعات الشعبية فى مصر.

٤- ليس لدى النظام مانع من قيام الجماعة بجميع أنشطتها التى قامت بها من أوائل السبعينيات وحتى الآن.. ابتداء من حلقات القرآن ومرورا بدخول المجالس النيابية وانتهاء بالوصول إلى الحكم عبر الطرق السلمية والدستورية.

فيا من تدعون الحضارة والرقى هل تحسم الخلافات القانونية باستعراض العضلات والزج بالمواطنين الشرفاء خلف السجون، وتحويلهم إلى المحاكم العسكرية وكأنهم فلول جيوش معادية لمصر؟ أم يحسم الخلاف أمام المحاكم العادية وأمام القضاء الطبيعى؟ لماذا يلجأ النظام إلى حسم خلافه القانونى مع الإخوان مستخدما سلطة الجيش، وهو مؤسسة قومية نعتز بها جميعاً، وإعتزازنا وإحترامنا لها يفرض علينا أن ننأى بها عن مستوى الخصومة السياسية وتصفيات حسابات حزبية محدودة؟

هل القضاء العادى لم يعد محل ثقة النظام؟ أو هل فقد القضاء العادى -وهو صرح نحتمى به جميعا- القدرة على القيام بواجبه فى نظر النظام الحاكم؟

انا أفهم إن كان النظام مخلصاً فيما أعلنه أن يعرض قضية شرعية وجود الإخوان من عدمهما على القضاء الطبيعى كالراد شرفاء مطلقى السراح وليس على القضاء العسكرى.

إن معظم رجال النظام لا يرضون لأنفسهم ولا لأحد من أسرهم أن يتعرضوا لما عرضوا هم له رجال الإخوان المسلمين من بطش وتنكيل فى السجون، وأنا أطلب من أصحاب الضمير الحى منهم- أى رجال النظام- أن يذهب أحدهم ليقضى أسبوعا واحدا خلف أسوار سجون مصر المحروسة حتى يشعر ويعيش تداعيات الظلم الذى يتسبب فيه حينما يصدر قرارات حبس خلق الله، وهو يجلس فى الأبنية والغرفات المكيفة التى بنيت من أموال هذا الشعب، ومنهم عباد الله الصالحون من الإخوان المسلمين الموضوعين -منذ أكثر من ثمانية أشهر- خلف أسوار السجون.. هذا بالإضافة إلى بقية الملايين من هذا الشعب الذى يحيا مظاهر أخرى من الظلم الاجتماعى والسياسى والاقتصادى بسبب فساد الحكومة الحالية.

إن التعامل الإنسانى الذى يسلكه النظام مع بعض الشخصيات العامة المتهمة فى قضايا تمس المصلحة العامة وآخرها قضية منع الوزير الأسبق توفيق عبده إسماعيل من السفر ثم السماح له فى اليوم التالى بالسفر بالإضافة إلى التحقيق معه فى عدة قضايا مالية مهمة وهو خارج أسوار السجون.. هذا التعامل يجعل الشعب يشعر بأن الأمن وأجهزة الحكم رتبت نفسها وجهدها لغير خدمة الشعب المصرى.. فالاهتمام كل الاهتمام موجه إلى الحاكم وأعوانه السابقين واللاحقين . والشعب آخر من يهتم بمصالحه.

إن تغييب الإخوان المسلمين عن الساحة المصرية خيانة عظمى فى حق مصر للأسباب الآتية:



١- لان ذلك ظلم بين لا نرضاه لاى من فصائل الشعب التى تحترم الدستور
٢- لان المنطقة العربية تتم إعادة ترتيبها لصالح الصهيونية العالمية، والإخوان المسلمون يشكلون طليعة الشعب المصرى هم والتيار القومي للتصدى لهذا المخطط
٣-لان غياب الإخوان وتغييبهم عن الساحة المصرية دعوة ضمنية ودعم ضمنى لافكار التكفير والعنف فى المجتمع
٤- لقد عانت مصر- ودفعنا نحن الشعب وليس الحكام- ثمن مواجهة الإخوان غالياً بغضب الله علينا

إننى أثق كل الثقة بان فى مصر وفى كل مؤسساتها رجالا- وإن كانوا قليلين- يقدرون تبعات مسئولياتهم الوطنية وأنهم حتما لن يسمحوا بجذب مصر إلى الهاوية.

والله يهدينا جميعا إلى طريق الحق والعدل ولن يطفىء أعداء الله وأعداء مصر نور الله ابداً..«يريدون ليطفئوا نور الله بافواههم والله متم نوره ولو كره الكافرون».

---

* الأمين العام المساعد لاتحاد الاطباء العرب



المصدر : [illegible]

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٥

خوا [illegible]

خروج الاخوان من الاتفاق

كان هناك اتفاق غير معلن وغير مكتوب بين الاخوان المسلمين والرئيس الراحل انور السادات عليه رحمة الله .. بموجبه سمح لهم باستئناف نشاطهم دون أن يعطيهم حق الاشهار العلنى على اساس ان يكونوا عونا له ضد خصومه السياسيين ، واعتبرهم اداة فى يد نظامه مع استمرار شكوكه فيهم ومراقبتهم بشدة لمعرفة ان كانوا خرجوا عن الاتفاق واصبحوا يلعبون لحسابهم ام لحسابه .. مع استمرار تقليم اظافرهم اذا طالت .. سواء بلفت انظارهم او بتهديدهم علنا وتذكيرهم بحقيقة وضعهم القانونى .. أو باعتقالهم كما حدث فى نهاية الامر فى سبتمبر سنة ١٩٨١ ضمن حملة الاعتقالات التى قام بها السادات ضد ممثلى جميع الاحزاب والتيارات السياسية والدينية.

لكن بعد خروج جميع المعارضين من المعتقلات بقرار من الرئيس مبارك غير الاخوان خططهم .. فقد ابتعدوا عن النظام وقذفوا بانفسهم الى احضان احزاب المعارضة دون شروط فرشحوا على قوائم حزب الوفد فى انتخابات عام ١٩٨٤ ، ولم يناصروا المرحوم الشيخ صلاح ابواسماعيل فى مطالبه بتطبيق الشريعة الاسلامية عندما تصدى له زعيم الوفد فؤاد سراج الدين وتم فصله من الوفد ثم ترشحوا على قوائم العمل فى انتخابات ١٩٨٧وشكلوا ماعرف بالتحالف الاسلامى معه ومع حزب الاحرار. وذهب مرشدهم السابق عمر التلمساني - عليه رحمة الله - الى المقر الرئيسى لحزب التجمع اليسارى ، واجتمعوا مع الشيوعيين واعلنوا حقهم فى تكوين حزب .. ومع الد خصومهم «الناصريين» وبرز نفوذهم واصبحوا قوة سياسية ملموسة لاينكر وجودها الا كل مصاب بعمى سياسى أو لايريد الاعتراف بالواقع وبداوا يتحركون منفردين فى مد نفوذهم بدون اشراك الاخرين معهم الى النقابات المهنية وحققوا نجاحا ساحقا.

هذا التحول جعلهم فى غنى عن النظام والعمل لحسابه ضد معارضيه واصبحوا يعملون لحسابهم هم.

وبذلك يكونون قد اخلوا بالاتفاق السابق غير المعلن ، ولابد من اعادتهم للالتزام به.

فى نفس الاطار السابق .. اى السماح لهم بالوجود والحركة والعمل لحسابه اولا .. وكل مايتم اتخاذه من اجراءات ضدهم الآن يمكن تفسيره استنادا الى هذه القاعدة.

حسنين كروم



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩/٩/١٩٩٥

رؤية

محنة الإخوان

بكل مقاييس المنطق والعقل لم يكن يتصور أحد صدور قرار باحالة بعض رموز الاخوان المسلمين إلى المحاكم العسكرية الا من طبيعة مادة الاتهام الموجهة لهم وهى منحصرة بعد حذف الديباجة الامنية فى استعداداتهم التنظيمية والاعلامية لخوض انتخابات مجلس الشعب الجديدة ولامن طبيعة اللحظة التى يصدر فيها مثل هذا القرار الغريب حيث تحاول الدولة اشاعة اجواء الطمانينة والثقة لدى المواطنين والاحزاب والقوى السياسية بخصوص مجريات الانتخابات القادمة وانها لن تضغط اوتزور او تؤثر باى شكل فى ارادة الناخبين او تحجر على حق المواطنين فى الترشيح فاتى هذا القرار لينسف كل هذه الدعاوى ويكذبها ويشيع اجواء من الخوف وعدم الثقة فى الحياة السياسية حيث تجمع مختلف القوى السياسية على ان القصد منه هو حرمان رموز الاخوان من الترشيح وبالتالى حرمان عدة ملايين من ابناء الامة من اختيار المرشح الذى يؤمنون بجديته ونزاهته وهى الملايين التى اعطت الاخوان صوتها فى الانتخابات قبل الاخيرة .

ياتى هذا القرار كحلقة اخيرة من سلسلة اجراءات قمعية ضد رموز الاخوان المعتقلين وهى اجراءات ادت بوضوح الى تشويه سمعة بعض المؤسسات القضائية بل وادت الى اسقاط الهيبة عن النظام السياسى ذاته حيث ظهر فى صورة من يخشى قوة حضور حركة الاخوان بين الجماهير فراح يحرس عليها اجهزة الدولة بصورة ظاهرة العنت والاستهتار باوليات الحقوق السياسية للمواطنين .

ان الاخوان المسلمين كيان لايمكن تجاهله فى الواقع الاجتماعى والسياسى وسواء اتفقنا معهم او اختلفنا الا ان شهادة الواقع بل وسلوك الدولة ذاتها فى تعاملاتها السابقة معها يؤكد هذه الحقيقة وان من مصلحة الامة ومصلحة النظام السياسى ومصلحة المستقبل السياسى فى مصر ان يبحث «العقلاء» وليس مستشارو السوء - عن اطار سياسى مقبول يسمح بمشاركة حركة الاخوان فى الحياة السياسية من خلال الاطر الشرعية وبالشكل الذى يحفظ توازن القوى فى المجتمع اما التشنجات الامنية والفزع السياسى غير المبرر والحام المؤسسة العسكرية فى «اللعبة» فهذا لاينتج سوى المزيد من التوتر والاضطراب والاحباط وفقدان الثقة فى مستقبل البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا .

جمال سلطان



خواطر

الإخوان والامريكان

وإذا كان النظام يرى أن الاخوان خرجوا عن الاتفاق غير المعلن وغير الموقع معه في الداخل .. فانه اصبح يبدى قدرا كبيرا من الشكوك في وجود اتصالات سرية بينهم وبين الامريكيين ، وينظر اليها بعين الخطورة .. اعتقادا منه انها جزء من استراتيجية الامريكيين في التعامل مع تيار الاسلام السياسي المعتدل في العالم العربي وتقبل وجوده العلني ..بل وفكرة مجيئه الى السلطة عبر انتخابات نيابية ، وهو مابدا واضحا من موقفهم من الجبهة الاسلامية للانقاذ في الجزائر وعلاقاتهم الواسعة معها ، وهجماتهم المستمرة ضد النظام العسكرى الفاشى ومطالبته باجراء انتخابات حرة يعلمون مقدما انها ستاتى بالجبهة والنظام لايثق حتى الان فيما يعلنه الامريكيون والاخوان بان هذه الاتصالات علنية وانها بطلب من الامريكيين الذين يتصلون بكل القوى الاخرى علنا وهو اجراء عادى وروتيني يفعلونه باستمرار في جميع الدول .

خاصة ان هذه الاتصالات تحت الرقابة المشددة لاجهزة الامن التى تعلم محتوياتها ،وهذه الاتصالات قديمة وبدات منذ عهد السادات.

لكن النظام يشك في وجود مستوى اخر غير معلن وغير معروف لهذه الاتصالات.

ولا احد يعرف ان كانت شكوك النظام في محلها ام انه يتعمد المبالغة فيها لتبرير ضغوطه المتزايدة على الجماعة او لإجبارها ان تفصح عما لايعرفه ان كانت هناك اسرار لم يتوصل اليها.

وهذا الموقف يذكرنا بحادث مشابه وقع بين السادات وحزب التجمع اليسارى في بداية نشاة المنابر السياسية في عام ١٩٧٦ ، وبين السادات وحزب العمل عند ظهوره في عام ١٩٧٨ .. فقد كان تصور السادات - عليه رحمة الله - ان التجمع سيضم فصائل الشيوعيين فقط وسيكون للجناح الموالى له وجود قوى فيه بزعامة المرحوم عبدالرحمن الشرقاوى والمرحوم صلاح حافظ وسعد كامل وعبدالستار الطويلة .. الخ ، واخرين

لكن خالد محيى الدين وانصاره افسدوا عليه خطته وادخلوا الناصريين وتيارا دينيا مستنيرا وتيارا وطنيا مما ادى لانسحاب مجموعة الشرقاوى ، كما ان السادات اراد الا تهتم احزاب المعارضة بالسياسة الخارجية ، ولما سار التجمع في اتجاهات مخالفة لتصوره بدا في مهاجمته ومضايقته ، وحزب العمل قام بموافقته ، ودعم السادات بل وتوقيعه على عضويته واقراضه عددا من النواب بزعامة عديلة المرحوم محمد ابو وافية .. ولكن عندما خرج الحزب عن المسار الذى اراده انقلب عليه.

حسنين كروم



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥/ ٩/ ١٩٩٥

"أدعو إلى تشكيل جبهة وطنية من الأحزاب والنقابات والمثقفين"

■ دعا المفكر والمؤرخ د. رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع إلى تشكيل جبهة مصرية تضم الأحزاب والنقابات والمثقفين والفنانين لمواجهة التيار المتأسلم، وطالب الحكومة بتوفير المناخ السياسي والاجتماعي الملائم لانطلاقة الجبهة الوطنية المستنيرة، وقدم السعيد انتقادات حادة لبعض أجنحة ورموز اليسار المصري الذين «غازلوا» الجماعات المتأسلمة، اعتقادا من أن معارضتهم للحكومة تعني بالضرورة الانحياز للمتأسلمين الذين - أيضا- يعارضون الحكومة.

وأشار - في هذه الحلقة - إلى أن المتطرفين نجحوا في التسلل إلى المؤسسات التعليمية والإعلامية، غير أن وزيري الإعلام والتعليم يقودان حاليا حملة «جبارة» لتنقية البرامج التعليمية والإعلامية من الفكر المتطرف، وقال إن الحوار سمة العصر، غير أنه لا حوار مع من ينفي الآخر. وطالب بإعادة تشكيل الوعي الجماعي للأمة على قاعدة الشروط الصحية للحوار، والتفاعل الديمقراطي مؤكدا أن المتأسلمين، خاصة جماعة الإخوان المسلمين من ألد أعداء الديمقراطية، وهنا نص الحوار معه.

- شعار «الإسلام هو الحل» استخدمه الإخوان المسلمون للوصول إلى البرلمان في دورتي، ٨٤، ١٩٨٧، ورغم عموميته إلا أنه انتشر، كيف حصل ذلك؟

■ عندما قدم أحمد حسين برنامج حزب مصر الفتاة إلى مصطفى النحاس، قال له الأخير «أنت دسيسة، لأنك أوردت اسم الله في برنامج سياسي»، وحدث في الانتخابات الجزائرية الأخيرة «١٩٩٢» أن رفع المرشحون المتأسلمون شعار «انتخبوا دعاة الله»، ومثل هذه الشعارات تضليلية، لأننا نتعامل بالسياسة وليس في الدين، وبالتالي نحتاج إلى توضيح للبرنامج الانتخابي، لأن الإسلام ليس ملكا لجماعة، فنحن جميعا مسلمون، والفرق بيننا هو في الاجتهاد لمعالجة مشكلات الواقع.

- أعتقد أن الخلط بين ما هو ديني سماوي وبين ما هو اجتهاد فكري بشري امتد إلى ما يسمى بالدولة الدينية؟

■ أريد أن أقرر حقيقة، هي أن الإسلام لا يعرف الدولة الدينية، فقد قال الرسول «صلى الله عليه وسلم» إن الخلافة بعدي ثلاثون عاما، وبعدها



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

ملك عضوض، وبعد ثلاثين عاما بالضبط وقف معاوية وقال: أنا أول الملوك، وهذا يعني أن الدولة الدينية انتهت مع الخلفاء الراشدين، وبدأت الدولة المدنية.

الإخوان والبرلمان

- لكن قطاعا من جماعات الإسلام السياسي، وبالتحديد الإخوان يرفضون مصطلح الدولة الدينية، أو حكم المشايخ، ويتحدثون عن الديمقراطية والتعددية الحزبية؟

■ القبول بالديمقراطية أو الرفض لا يكون شكليا، فقد فوجئت حينما كنا «أحزاب المعارضة» نه د وثيقة الوفاق بأن قيادات حزب العمل ومن خلفها قيادات الإخوان المسلمين ترفض كلمة الديمقراطية باعتبارها بدعة نصرانية، وحاولوا تحديد مفهوم الديمقراطية بحصرها في التعددية الحزبية، وتداول السلطة، وحتى في هذا التحديد والحصر هم يكذبون، أو هم «يأخذوننا على قد عقلنا» فهم يقبلون على مضض حكم الديمقراطية، باعتباره حكم الكفر، وأن الضرورات تبيح المحظورات حتى إذا وصلوا إلى السلطة انقلبوا على الديمقراطية الكافرة، وألغوا الأحزاب والبرلمان، وحقوق الإنسان، وأنا لا أتهم أحدا، لكنني أتساءل: أين هي التعددية الحزبية في السودان أو في إيران؟! إن أول قرارات البشير هي إلغاء الأحزاب، وحل النقابات والبرلمان، ومصادرة الصحف، وإلغاء كل صور الديمقراطية والإخوان المسلمون لا يختلفون في شيء عن حكم البشير والترابي، وهذا هو الدليل، إن عمر التلمساني «المرشد العام الراحل» الذي يوصف بأنه زعيم المعتدلين هو نفسه الذي قال «إن كلمة الأحزاب وردت في القرآن مقرونة بالشر»، وقبله صك حسن البنا المنهج «إن الحزبية فرقة، والفرقة فتنة، وإن الفتنة ضلالة، والضلالة في النار»، وعمر عبد الرحمن قالها صراحة «حزب الله المأمور بقيامه، وعكسه هو حزب الشيطان الممنوع قيامه».

- وكيف نفهم مشاركة الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية منذ الأربعينات وحتى الآن؟

■ هناك فرق بين مشاركتهم التكتيكية في الانتخابات ودخول البرلمان كضرورة، وبين البرلمان والتشريع كعمل غير مشروع، لماذا هو غير مشروع؟ لأنهم يقولون إنه لا شريك في شرع الله، وإذا كان البرلمان جهة تشريع فإنه مرفوض أو هو حرام، وهذا الكلام يحتاج إلى رد، لأن الإسلام هو خاتم الديانات، والفرق بين الإسلام والديانات التي سبقته هو أنها لم تكن آخر الديانات، وبالتي ينتظر الناس أن يأتي تشريع جديد من عند الله، إنما عندما ختم الله الرسالة، فإنه سمح للإنسان بالاجتهاد وفق المعطيات الجديدة، فالإسلام لم يقرر شيئا في مشكلة المرور، فمن يشرع لهذا الموضوع، إنه الإنسان، وهم يعترفون بذلك، إنما يعطون الحق لأهل الشورى، أي أنهم يريدون التشريع لأنفسهم، ولا يسمحون لغيرهم بالتشريع أو التنفيذ وهذا ما حدث في السودان، فقد قفز رجال الجبهة القومية الإسلامية بزعامة الترابي إلى البرلمان ومختلف الوزارات، واستبعدوا رجال الأحزاب الأخرى، وكان آيات الله في طهران فعلوا نفس الشيء، وهم يستندون إلى فتوى أبو الأعلى المودودي الذي يرى أن إعطاء حق التشريع لخمسين في المائة من المجتمع زائد واحد هو كارثة لأن هؤلاء ٥٠٪ +١ يمكنهم أن يشرعوا حق اللواط، وهذا يوضح سقم التفكير وعقمه، وكأن البشر لا هم لهم ولا مشكلات لديهم سوى هذا الأمر القبيح.



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

جبهة الاستنارة

ـ أنت مفكر يساري ولك كل هذا الكم من الانتقادات للتيار المتأسلم، فكيف نفسر حالة الغزل التي تجري بين بعض فصائل ورموز اليسار والإخوان المسلمين؟

■ دعنا نتكلم بصراحة، حدث انتقال لبعض الماركسيين إلى الجماعات المتأسلمة وهذه ظاهرة طبيعية، فقد حدث أن انتقل البعض إلى الفاشية ثم عادوا، والأخ عادل حسين - وهو صديق عزيز - تقلب كثيرا «حتى هداه الله» كما يقول، وأحمد حسين «الأخ الأكبر» تقلب أكثر.. وانتقل من جمعية القرش إلى مصر الفتاة إلى الحزب الوطني الإسلامي إلى الحزب الاشتراكي، والقاعدة هنا تقول إن البرجوازيين الصغار دائما يتقلبون، أو يسايرون الموجة، ونأتي إلى السؤال الأساسي، هناك خطأ فكري يقع فيه بعض اليساريين فهم يتصورون أن معارضة الحكومة تعني - بالضرورة- ضم كل المعارضين أو التصدي لحملة الحكومة ضد أي فصيل معارض، وهذه فكرة غير منطقية، ففي العلم والفلسفة يمكن لنقيض ثالث أن يتناقض مع نقيضين، فإذا كانت هناك سياسات حكومية خاطئة، فإن الفكر المتأسلم خطير للغاية، وعلى اليسار أن يميز في مواقفه، وأن يحسم رؤيته، وهنا اقترح تشكيل جبهة وطنية مستنيرة تعارض الحكومة في السياسات الخاطئة، وتدخل في مواجهة حاسمة ضد المتأسلمين.

الحكومة والجبهة

ـ اقترحتم تشكيل جبهة وطنية من كافة الأحزاب لمواجهة ما تسميه «التيار المتأسلم» من هي القوى التي تتكون منها هذه الجبهة؟

الإخوان المسلمون يضحكون على المعارضة وبعض اليساريين وقعوا في المصيدة

●

رفاعة الطهطاوي ذهب إلى باريس

■ إذا وصفنا هذه القوى فكريا يمكن القول إنها قوى الاستنارة، والتقدم، وإعمال العقل، والدفاع عن الحرية، والاعتراف بالآخر، وإذا وصفناها سياسيا سنقع في مشكلة، لأن أغلب هذه القوى غير منظم سياسيا، ولا حزبيا، ومع ذلك فإن أحزابا مثل التجمع، الناصري، جناح في حزب الوفد، الأجنحة التى انشقت عن حزب العمل، لكن هذه الجبهة أوسع من كونها جبهة سياسية، فهي تضم المثقفين، والأدباء والفنانين، الذين يعانون من قوى أنصار الظلام، هناك كثير من النساء، وكثير من الأقباط، كل هؤلاء يمكن أن يشاركوا في جبهة واحدة مع السياسيين المناصرين لفكرة التنوير.

ـ حصل من قبل، خاصة بعد محاولة اغتيال نجيب محفوظ دعوات لتشكيل جبهة ثقافية ضد التطرف والإرهاب، لكن صوتها اختفى سريعا، ما هو تفسيرك؟

■ هذا طبيعي عندما تكون القوى السياسية المناوئة للتيار المتأسلم «رد فعل»، تنفعل عندما يقوم الإرهابيون بفعل آثم كبير، ثم يخبو صوتها بعد ذلك، لذا فإن اقتراحي تشكيل جبهة وطنية هدفه الأساسي هو الاستمرارية، وامتلاك قوة الدفع، لا أن نتحرك مع الحدث، فمثلا عندما وقع



المصدر : الوسط العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

مسلما، وعاد منها مسلما مستنيرا

الاعتداء على ١٤ قبطيا في «صنبو» بالصعيد، دعا السياسيون إلى ضرورة التحرك للدفاع عن الوحدة الوطنية، وماتت الدعوة بمجرد سيطرة الأمن على مواقع الأحداث، وهذا المنهج - في اعتقادي - خاطيء. لأنه لا يؤسس لحركة شعبية، ونخبوية تعمل على تنوير العقل، ومواجهة أولئك الذين يحاولون طلاء مصر باللون الأسود.

- لاحظت أنك لم تذكر الحزب الوطني الحاكم ضمن القوى المناهضة للتيار المتأسلم؟

■ من الطبيعي أن تكون الدعوة مفتوحة للجميع بما في ذلك الحزب الحاكم لأن الإرهاب لا يميز بين مؤيد ومعارض، وإذا انقض المتطرفون المتأسلمون على الحكم فلن يتركوا أي حركة أو حزب، أو جمعية تتحرك، بل سوف يؤممون الإبداع السياسي والفكري والاقتصادي لمصلحتهم، والمهم هنا هو أن تقتنع الحكومة بالفكرة وتعمل علي توفير المناخ لتطبيقها، لأنني - للأسف- الاحظ أن الحكومة وقعت في خطأ كبير عندما نافست المتأسلمين في تأسلمهم، وكنت نبهت إلى ذلك أثناء جلسات الحوار الوطني الذي دعا إليه الرئيس مبارك. وقلت للدكتور عاطف صدقي «رئيس الوزراء» إنكم تسمحون لبعض الشيوخ المتطرفين بالظهور في التلفزيون، وهم يروجون بطريقة أو أخرى لأفكار المتطرفين.

«مظلة المتأسلمين» !

جبهة عربية

- وهل ترى أن تكون الجبهة عربية، باعتبار أن مشكلة التيار المتأسلم - على حد تعبيركم - عربية؟

■ اعتقد أنه من الأفضل ان تكون البداية هي تشكيل جبهات وطنية في كل قطر، لأن المشكلة وإن كانت واحدة، إلا انها متفاوتة الدرجات، ففي سورية لم تعد مشكلة انصار الظلام موجودة بعد أن نجح النظام السوري في مواجهتها، وفي بلد مثل الأردن هناك تحالف بين القوى التقدمية والتيار المتأسلم بدعوى أنهم شركاء لهم في المعركة ضد «كامب ديفيد» الأردنية، اما الوضع في الجزائر فهو أكثر احتداما، وهناك اكثر من فصيل يقف في المنتصف، ولم يحسم موقفه من جبهة الإنقاذ وشركائها، من هنا فإن كل قطر عربي يتحرك وفق ظروفه، ومعطياته.

أجرى الحوار:
عادل الجوجري

- هل يدرج على جدول أعمال هذه الجبهة الحوار مع المتطرفين الدينيين؟

■ لا أحد من حيث المبدأ يرفض الحوار، لكن بشرط أن لا يكون الحوار مستهدفا إجهاض إمكانيات التمايز، لأن المشكلة الحقيقية التي تحدث مع هذه



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

الجماعات المتأسلمة هي عدم اعترافهم بالآخر، لذا عليهم بداية الإجابة على سؤال: هل إذا اختلفنا في الحوار سيكون لنا حق الحياة، أم سيقع علينا حد القتل؟!

شيوخ التطرف

- جرت أكثر من محاولة عبر الأزهر الشريف، ووزارة الأوقاف وعلماء الإسلام للحوار مع المتطرفين، كيف تقيم حصاد هذه المحاولات؟ وما هي الشروط الصحية للحوار؟

■ اهم شرط هو أن يكون المحاور من طرفك مقتنعا بان هؤلاء مخطؤون، وأنهم لا يمثلون صحيح الإسلام، وأنا اشك كثيرا جدا في أن الذين أوفدتهم وزارة الأوقاف لمحاورة المتطرفين هم مختلفون مع المتطرفين !!، هم مختلفون في الدرجات فقط، ورأيهم أن الشباب المتطرف متسرع، أو هم، متطرفون زيادة شوية، ورجال الأزهر الشريف - رغم تقديري الشديد للمؤسسة - لم يعودوا مؤهلين للحوار مع المتطرفين، لأنهم بعيدون عن قضايا العصر وروحه، نحن نعيش ثورة اتصال بكل ما تعنيه الكلمة من منجزات ومعطيات، فأين منها شيوخ الأزهر حاليا، وهم ينظرون إلى قضايا العصر من منظور فقهي قديم، رغم أن الفقه اجتهاد متجدد، وسأعطي مثالا من «الخناقة» الدائرة حاليا حول الهندسة الوراثية، وعلم الجينات، وأتساءل: كيف يفتي عالم أزهري في هذه القضية وهو لا يعرف أوليات علم الهندسة الوراثية، وكيف يمكن أن يحرم نقل الأعضاء، وهو لا يعرف حقيقة الموت الإكلينيكي، وكيف يكون، ولماذا يكون؟! في الواقع نحن في حاجة إلى علماء إسلاميين منفتحين على العصر، وللأسف الشديد هذا النوع من العلماء غير موجود، وإذا وجد يحارب، وإذا حارب لا ينتصر.

هناك مثال آخر، بعض الشيوخ مطالبون بالفتوى في تحريم أو إباحة النظام المصرفي السائد، فهل يعلم هؤلاء الشيوخ طبيعة، وآليات العمل المصرفي، والنتيجة العملية أنهم يتحايلون، ويقعون - ومعهم المسلمون- في مشكلات بالجملة، وتعالوا نعود إلى قصة بنك الاعتماد والتجارة، اتضح أنه بنك متأسلم بدلا من أن يقوم بالعمل المصرفي التقليدي، قام بإيداع مدخرات المسلمين كأمانة في بنك الاعتماد، وكان المبلغ ٤٠٠ مليون دولار، ولم تثبت في دفاتر الودائع، ويتلقى في المقابل «هدية» بدلا من كلمة «فائدة» وفي النهاية أفلس البنك، ولم يتمكن أصحاب البنك الإسلامي «المتأسلم» من إثبات الأموال المودعة في البنك لأنها غير مسجلة في الدفاتر، ولم يعترف البريطانيون بهذه الأموال، لأنهم لا يعترفون بنظام «الأمانة» ولا «الفائدة»، وإنما يعرفون القواعد المصرفية المعترف بها عالميا.. وما أريد التأكيد عليه هنا هو عدم جواز الإفتاء بغير علم، ومن اسرع بالإفتاء فقد أخطأ.

وهل المطلوب فيمن يتصدى للإفتاء أن يكون موسوعة معارف «عالم انثربولوجي وطبيبا، وكيميائيا، واقتصاديا.. الخ؟!

طبعا هذا مستحيل، من هنا تصبح مهمة الفتوى هي مجموع علماء الأمة، علماء المعارف الإنسانية، وعلماء أصول الدين يجلسون معا، يتجاوب الجميع معا، ويتفقون على راي يكون هو صحيح الدين.

رفاعة الطهطاوي

- تتهم التيار المتأسلم بالتطرف وهذا محل اتفاق، ألا ترى أن بعض رموز الاستنارة متطرفون أيضا، نأخذ مثالا فرج فودة، فقد كانت له آراء في غاية الاستفزاز، فكان، رد الفعل عليه عنيفا أيضا، أليس ضروريا، اختيار رموز الاستنارة للحوار مع الآخر؟

■ المفكرون المتأسلمون شديدو العنف في آرائهم، فلماذا يبيحون لأنفسهم العنف الشديد في مواجهة الخصوم، ويرفضون العنف المقابل، ومع ذلك نحن



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

فتوى الشيخ الغزالي في قضية فرج فودة هي تحريض مباشر على قتل العلمانيين

نرفض اي تطرف، او عنف في الحوار سواء جاء من هذا الطرف او ذاك، ونرفض اي تهجم على الشريعة الإسلامية، لأن الشريعة كلية الصحة، واريد ان اقول إن مصر عرفت منذ زمن بعيد مدرستين في معالجة الخلافات في إطار الفكر الديني، مدرسة رفاعة الطهطاوي ومدرسة شبلي شميل، مدرسة الطهطاوي، وكان ازهريا مستنيرا، تأثر كثيرا برحلته إلى باريس، لقد ذهب إلى عاصمة النور مسلما، وعاد منها مسلما مستنيرا، مثلا بدأ الطهطاوي كتابة مؤلفه «تخليص الإبريز في تلخيص باريز» وهو في طريقه إلى باريس على ظهر المركب، فكتب مقدمة قال فيها:
«لقد حدث لي الغم الشديد لأنه لم تتح لي الفرصة ان ازور سيدي ابراهيم الدسوقي الكائن ببلدة دسوق لأقرأ الفاتحة هناك»، ولما عاد من باريس حذف هذه العبارة قبل دفع الكتاب إلى المطبعة، هذا هو الفرق بين رفاعة المسلم، ورفاعة المسلم المستنير.. لقد ادرك رفاعة أن العلم هو محور التقدم، وانه لا تناقض بين العلم والدين، ولعلي اشير هنا إلى ما قاله جمال الدين الأفغاني عندما وجد الناس لا يفهمون حقيقة التطورات العلمية الرهيبة – في زمانه –، وما هو موقف الدين منها، فقال لهم «كل هذه المبتدعات والمخترعات كانت كامنة في اللدن الإلهي، لكنه لم يصرح بها، لأن الناس كانوا لا يصدقون» وقال ايضا «إن الله ينزل علينا العلم بهذه المخترعات كلما كنا جاهزين لفهمها، واستيعابها»، هذا هو جوهر معركة الطهطاوي، لم يدخل في حياته معركة «كسر عظام» مع فقهاء الدين المتشددين، إنما حاول أن ينشر معرفته بدون اي تناقض مع صحيح الدين، ليس فقط لأن الدين الإسلامي معطى سماوي كلي الصحة، وإنما ايضا لأن الدين هو المكون الأساسي لوعي الجماهير، ولا يمكن أن يطرح إنسان اي فكر يتناقض مع الوعي الديني للجماهير.

التطرف العلماني

ـ وما هي ملامح مدرسة شبلي شميل؟

■ هي النقيض لمدرسة الطهطاوي، فقد عانى شميل مرتين من الاضطهاد الديني، عانى من اضطهاد العثمانيين كمسيحي لبناني، وعانى من اضطهاد الكنيسة وتصلبها في ذلك الحين في لبنان، فقد كانت تفرض على رعاياها ما لا يحتمله احد، كثيرون لا يعرفون لماذا اتى إلى مصر جورجي زيدان، البعض يعتقد انه جاء ليصدر صحيفة، لكن



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٥

رفعت السعيد:
انتبهوا يا سادة !



الحقيقة هي أنه هرب من الاضطهاد الديني في بيروت، فقد انتصر لأستاذه الفرنسي في الجامعة الذي ذكر اسم داروين دون أن يؤيد أفكاره، فقط ذكر اسمه، فاعتبرته الكنيسة ملحدا ومارقا، وعزلته من عمله، فأضرب عدد من الطلاب كان من بينهم جورجي زيدان، فاضطر أن يأتي إلى مصر، هذه الحالة من الإرهاب الفكري الذي يمارسه مسيحيون أو متأسلمون هو الذي دفع بشبلي شميل إلى أن يتخذ موقفا متشدداً ضد مطلقي الدين، ورغم أن الرجل كانت لديه أفكار جيدة، إلا أنه أساء في الدفاع عنها، ولم يترك بصمة في وجدان الشعب المصري، إذن نحن إزاء مدرستين، مدرسة الطهطاوي ومدرسة الشميلي، وقد أصدر التاريخ المصري حكما عادلا لصلحة مدرسة الطهطاوي.



المصدر : الأحرار

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٦ [illegible] ١٩٩٥

كلمة عتاب

لماذا لانوجه قوة الإخوان ضد الأعداء!!

كشفنا بالامس الوقيعة التى حيكت ضد جماعة الاخوان المسلمين والرئيس مبارك باظهارهم بانهم جماعة مناهضة للنظام ولقيادته ولشخصه .. وقد وضعوهم داخل اطار مترابط بسلسلة من التهم أهمها .. ان جماعة الأخوان المسلمين تقوم بتمويل بعض عناصر الجماعات الاسلامية للقيام بعمليات العنف داخل مصر لاغتيال بعض المسئولين عن طريق سيطرتها على صناديق الاغاثة داخل النقابات !!.. وربطوا ذلك بالدعوات التى تلقاها بعض رجالهم للسفر الى امريكا ومحاورة بعض مسئوليها وللحقيقة فإن امريكا قصدت من هذه الدعوات ان تؤدى هذا المعنى للضغط على النظام المصرى بالاضافة للوقيعة بينه وبين الاخوان !! .. ثم ربطوا بين ذلك وبين الاتهامات التى وجهت لتورط الجبهة الاسلامية بالسودان فى محاولة اغتيال الرئيس مبارك !!.. وقالوا : إن د. حسن الترابي هو ممثل جماعة الاخوان المسلمين العالمية فى السودان وان جبهته هى جزء من الاخوان باسم اخر .. ثم قدموا تقارير للرئيس مبارك بان الاخوان لهم دور فى محاولة اغتياله!!

امام هذه الوقيعة بدات حملات اجهزة الامن وبدأت سلسلة وسلاسل اعتقالات شباب وقيادات الاخوان المسلمين واحتجزت بعض قياداتها الشبابية داخل السجون لمدد طويلة فى تحقيقات مرهقة تبحث علاقاتهم بصناديق الاغاثة واتصالاتهم الدولية !!.. ثم أخيرا صدر قرار تحويلهم للمحاكم العسكرية !!

وهذه قصة الوقيعة والتامر لاشغال مصر من الداخل فى سلسلة من المشكلات اختاروا ابطالها سلطة الدولة بكل امكاناتها وقوى اسلامية مؤثرة لهما ممثلون فى ٢٢ دولة اسلامية !!

وللحقيقة المؤكد ان جماعة الاخوان بريئة من كل التهم التى صنعها اللوبى الامريكى الصهيونى ضدها لصنع قلاقل داخل المجتمع المصرى واشغال الرئيس مبارك عن دوره الوطنى والقومى فى التصدى للتامر ضد الامة !.. والمؤكد ايضا ان الخلاف بين الجماعات الاسلامية والاخوان وصل بينهم الى العنف والى ان اتهم الاخوان بعض الجماعات بالارهاب فردت الجماعات بوصفهم بالكفر !! .. كما ان اجهزة الاعلام العالمية اهتمت بشدة ببيان الاخوان فى شجبه لمحاولة اغتيال الرئيس مبارك ..ومن الاطار الوطنى والقومى أقر بان الدولة لم تستغل قوة الاخوان لتوجيهها للاتجاه الصحيح سواء لصالح الوطن او فى البناء او فى مقاومة الاعداء !!

ودائما تصنع معهم المشكلات برغم ان من بين قياداتهم الكثير الذين يريدون تادية هذا الدور ونصرة الوطن .. كما أقر ايضا بان الامريكان والصهاينة لايقلقهم فى مصر الا افكار وتوجيهات الاخوان المسلمين المناهضة لمخططاتهم فى المنطقة ويقلقهم ايضا ان قيادة الاخوان فى العالم والتى تجتمع فى مؤتمر عام سنوى رهيب فى المانيا تاتمر بامر مكتب ارشادها بالقاهرة . لذا أرادوا ضرب هذه القوة الكامنة وتحويلها الى صراع يجهد ويضعف الوطن فتحوا حوارا مع الاخوان واعطوا لهم الدور الوطنى والقومى واطلقوا قواهم على اعداء الامة من الصهاينة والأمريكان .. اوقفوا مخطط ضرب مصر.

● مؤتمر بكين .. طلق الدين .. وتزوج الشاذة من الشاذين !!

محمد فريد زكريا
وكيل حزب الأحرار

١٢١



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٥

نداء الى الإخوان: توبوا الى الله

ورد في عدد المجلة رقم 812 حوار مع النائب الاول للمرشد العام لجماعة الاخوان المسلمين مصطفى مشهور، وقد دافع فيه مطولا عن جماعته وخطه السياسي، وقبل ذلك بشهر تقريبا نشرت المجلة حوارا مع فضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز مفتي الديار السعودية، الذي نبه الى ان «الاخوان المسلمين لا يهتمون بالدعوة الى توحيد الله وانكار الشرك»، فهدفها الاول والاخير هو الحكم السياسي لمصر وليس هدفها امراً بمعروف أو نهياً عن منكر او إعلاء كلمة التوحيد. فكل ذلك يهون في سبيل التربع على عرش مصر. ونحن هنا لا نكفر أحداً او نتهمه بما ليس فيه فالحق احق ان يتبع. فجماعة تتخذ من شعار الغاية تبرر الوسيلة اساس عملها لهي جماعة منحرفة لانها تحلل وتحرم على حسب الظروف.



وهذا هدم صريح لاركان الدين الاسلامي. فلا يحلل الا الله سبحانه وتعالى ولا يحرم الا الله سبحانه وتعالى، اما القول بفقه الضرورة فأقول كلامكم «حق اريد به باطل» فكيف نأمن لبشر ألهوا حسن البنا ورفعوا الوصايا العشر، واذا اطلعت عليها لوجدتها معلومات بسيطة ساذجة مثل «نم مبكرا واستيقظ مبكرا» فهل هذا دين جديد!! أم انه ابتداع ما أنزل الله به من سلطان؟

نهاية انصح اتباع المذهب الاخواني ان يصححوا عقيدتهم وينقوا دينهم من البدع والضلالات حتى يفوزوا بالدنيا والآخرة.

فهد فرحان الشمري
دولة الكويت

هلك المتنطعون ـ ١ ـ



بقلم :

ثروت أباظة

بعض المتنطعين ياخذون على انني اكتب بقسوة وعنف والنطع بضم النون فى القاموس المتشدق وهناك حديث للنبى صلى الله عليه وسلم لم احققه وانما اعجبت به واتخذه نبراسا فى دينى ودنياى وهو فى كلمتين «هلك المتنطعون».

ان وصف ما اكتبه بالقسوة والعنف سببه أن الذين يدعون هذا ينظرون الى الفاظ المقالة دون ما تحويه من موضوعات.

ان العنف ليس منى وانما هو مما اصف به ما يقوم به الذين اعارضهم من اعمال. فاذا تناولت الاخوان المسلمين مثلا كان الاساس الاول فى حديثى هو ما ارتكبوه من جرائم، ولايمكن وصف القتل الا بانه جريمة ولا أملك ان اصفه بنعت اخر. والله وهو الله يقول من قتل نفسا بغير نفس او فساد فى الارض فكانما قتل الناس جميعا. اما انهم قتلوا فعلا فالامر لا راى فيه وانما هو حقائق ثابتة ولانقاش فى الحقائق فلايمكن مثلا أن تكون فى رائعة النهار وتقول ان رايى أن الشمس اليوم لم تطلع.

وان الاخوان قتلوا النقراشى والخازندار والذهبى هذه حقائق لا راى فيها، وانهم اليوم يتعاونون مع الارهاب ويمدونه بالمال والسلاح وبالشباب بعد تمرينه على سفك الدماء والتدمير والتخريب امر لاشك فيه ولانقاش والا ما قبضت الجهات الامنية المصرية على مئات منهم. ومازالت تقبض على بقاياهم.

وأن الترابى اجاع شعب السودان وانه يتستر بالدين ليقبض على الابرياء من افراد شعبه وانه يتعاون بمال دولته مع كل الارهابيين ـ مصريين وغير مصريين ـ الهاربين فى بقاع العالم أجمع امر لاشك فيه.

وان الترابى اخرج من عباءته المجرمين الذين حاولوا ان يعتدوا على رئيسنا فى اديس ابابا امر لاشك فيه وقد ثبت فعلا ثبوتا قطعيا.

وان الارهابيين يبيعون اوطانهم وارواح عشائرهم وشعب مصر من أجل المال امر لاشك فيه ولا جدل فالذين يقبض عليهم من الارهابيين والاخوان لابد ان تجد معه سلطات الأمن بين المضبوطات اموالا طائلة بعملات اجنبية وعملات مصرية مع الاسلحة التى تصاحب هذه الاموال وهذه الاسلحة نفسها ذات اثمان باهظة وليست لقى فى الطرقات.

وعندما اقول ان الاخوان المسلمين حين استولوا على مجالس بعض النقابات بحيلة التجميع التى يلجاون اليها فى الانتخابات النقابية وغير النقابية. اغتالوا اموال هذه النقابات العامة لمصالحهم الشخصية ولينفقوها على خاصة شانهم من رفاهية لم يرثوها عن اجدادهم ولم يكسبوها بجدهم فى العمل او بكدحهم وكدهم..... حين اقول هذا اعتمد على القضايا والوقائع الثابتة.

هذا بعض من واقع هائل مروع للارهابيين والاخوان المسلمين الذين يساندونهم ويظاهرونهم.

وهو واقع عنيف قاس وحين ارويه لا اكون انا صاحب الاسلوب القاسي العنيف وانما الاحداث نفسها هى التى تتسم بالقسوة والعنف ولينقصف منى القلم اذا انا حاولت أن اربت به اكتافهم واهنئهم وامدح بما يرتكبون من اثام منها خيانة الوطن وخداع الشعب عن حقيقتهم ومنها القتل والدمار والاعتداء على السياح الذين لايعرفونهم والذين لم يروهم فى حياتهم وقتل الكتاب الذين يعارضونهم وقتل والشروع فى قتل الشخصيات العامة مثل المحجوب الذى قتلوه فعلا وفرج فودة الذى قتلوه فعلا ومثل وزراء الداخلية السابقين الذين حاولوا قتلهم واصابوا بعضهم اصابات بالغة ومثل محاولة اغتيالهم لرئيس الوزراء ولوزير الاعلام ثم جريمتهم الشنعاء التى اخزاهم الله فيها وهزمهم شر هزيمة يوم حاولوا أن يعتدوا على الرجل الذى يعتبر مثلا اعلى فى الرجال ورؤساء الدول محمد حسنى مبارك. وكل هذا فى متاجرة دنيئة بالدين الاسمى الرحيم السلام ماذا ينتظر منا المتنطعون الذين يعيبون على ضراوة قلمى.

ان كل ما افعله أننى اذكر ما يفعلون، وان الذى يفعلون كله اثام كبار وان لم نلعن الكبائر فماذا يكون عملنا نحن الكتاب؟

ومن يتصدى لهؤلاء ليوضح حقائقهم للشعب المسكين المبتلى بالاخوان المسلمين والارهابيين اذا لم يفعل الكتاب ذلك

وليعلم هؤلاء الذين ياخذون على العنف ان هذا العنف ما هو الا عرض لأعمال اقل ما توصف به انها اعمال عنف.

وليعلم هؤلاء انه تصل الى الخطابات فيها الهجوم الدنس وفيها من التهديد بالقتل ولست اعنى بها.

فالله فى علياء سمائه كتب يوم موتى كما اثبت فى أم كتابه الطريقة التى سالقاه بها.

ولئن اموت وانا ادافع عن وطنى وعن الحق خير من ان اموت وانا على قيد الحياة اقول غير ما انا مقتنع به.

ولئن اموت وقلمى امين خير من ان احيا وقد خنت الأمانه التى حملها الله لى بما وهب لى سبحانه من نعمة القلم.

هذا بشان الاخوان.

أما إذا تناولت الناصرية فإنى اروى للنشء



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٥

الذين تتراوح سنهم بين العشرين والاربعين ما شهدنا من الحكم الناصرى.

فالذين فى اربعينيات عمرهم كانوا حين انتهى الحكم الناصرى فى الخامسة عشرة من سنى حياتهم وما كانوا على تمام الوعى بما يدور حولهم وما كان ليعنيهم فى سنهم هذه الباكرة الهول الوبيل الآخذ الذى يعيش فيه اباؤهم وامهاتهم.

وكنت خليقا أن اطوى هذه الصفحة النكراء من تاريخ مصر لولا أن المنتفعين بالزمن الناصرى الاغبر ظهروا ثانية وانشاوا حزبا باسمه ويريدون أن يتقدموا به الي الانتخابات.

افليس حتما علي أن ابين للناخبين اى هول اخذ سينتخبون إذا هم انتخبوهم، واى كارثة عظمى يجنبونها لبلادهم اذا هم لم ينتخبوهم.

وإذا لم يكن هذا واجبي وقد عاصرت زمن القهر والعبودية هذا وانا احمل قلما فماذا تكون فائدة وجودى فى الحياة.

وكذلك الامر مع الشيوعيين فقد كان اخلق بى الا اذكرهم بعد ان اسقطهم التاريخ اسقاطا تاما من الحياة وذبلت كل اشجارهم واصبحت حطبا تاكله النار.

ولكن مصر بقى فيها منهم كتيبة ان لم يكن لها فى الحياة السياسية شان يذكر الا انها على اية حال تكون حزبا باسمهم. وكل منافذ الاعلام فى مصر تعج بهم كما انهم استولوا على كل مجلات هيئة الكتاب الحكومية فيما عدا مجلة او اثنتين.

اما الاعلام فلاخطر عليه منهم لان شعب مصر قوى الايمان شديد الذكاء وهيهات ان يسقط فى شركهم او اشراكهم.

اما المجلات الادبية فهى تمثل خطورة لايجوز التغاضى عنها لان الكتاب فى هذه المجلات من الشباب الذين يتحرقون شوقا الي نشر اسمائهم واخشى ما اخشاه ان يرغم القائمون على هذه المجلات الشباب الغض أن يعتنق مذهبهم الكافر الملحد فينشأ الجيل القادم من الكتاب غير منتم الى وطنه ولا الى دينه

والآن وانا يشغلنى ان اضع القلم لابد لى من كتابة مقال آخر على الأقل لابين لماذا يرى المتنطعون انني عنيف مع الناصريين وابائهم الشيوعيين فالي اللقاء في الاسبوع القادم ان شاء الله إنه سبحانه ولى التوفيق.



المصدر : العربى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : 18 سبتمبر 1995

أبيض وأسود

الإخوان والديمقراطية

تكفي نظرة واحدة على مئات الاسماء والشخصيات العامة التى وقعت ضد إحالة بعض قيادات «الاخوان المسلمين» للمحاكم العسكرية لاكتشاف أن غالبية الذين جاهروا بالتضامن مع حق «الاخوان المسلمين» فى المثول امام قاضيهم الطبيعى ورفض تقديمهم لمحاكمات عسكرية يناهضون الاخوان وربما إلى حدود التناقض - تاريخا وفكرا.

وتكفى نظرة اخرى على تشكيل هيئة الدفاع عن المتهمين لاكتشاف ان رموزا سياسية تنتمى إلى تيارات السياسة فى مصر كلها انضوت فيها.

القيمة الحقيقية - او الدلالة العميقة - لهذا التضامن الواسع ان قضية «الحريات العامة» صارت نقطة إجماع وطنى.. يجعل من المساس بها مساسا بالوطن كله.. وتهديدا لامكانات التطور الديمقراطية فيه.

هذه الحالة الديمقراطية الناضجة يمكن أن تمثل مدخلا ممكنا لحوار وطنى أوسع واشمل حول «مستقبل الديمقراطية فى مصر»... وربما تمثل المواقف العملية ارضية اصلب لمثل هذا الحوار.. فتكاتف القوى والتيارات والشخصيات الوطنية فى رفض «المحاكمات العسكرية» للإخوان المسلمين هو تكاتف من اجل قضية «الحريات العامة والديمقراطية» وحق المواطنين المدنيين فى أن يمثلوا امام قاضيهم الطبيعى.

الإخوان بدورهم استشعروا حاجتهم إلى مثل هذا التكاتف بل حرصوا على إبرازه.. وربما استوعبوا أخيرا أنه لايمكنهم أن يواجهوا مثل هذه «التجاوزات أوالكوارث الديمقراطية» بمفردهم.. او بعيدا عن رفاق الوطن الواحد من تيارات وقوى اخرى. وإذا جاز للإخوان اليوم أن يستشعروا دفء الموقف الوطنى الواحد فى التضامن مع قضيتهم فينبغي - حتى لايخطئوا الحساب - أن يعلموا أن التضامن فى اصله هو مع قضية «الحريات العامة».. وانهم سوف يكونون جديرين بتضامن اوسع عندما يضعون على عاتقهم نفس الالتزام تجاه قضية «الحريات العامة» عندما يتعلق الامر بتيار سياسى آخر.

هناك اهمية لتبديد المخاوف التى تساور كثيرين من عدم التزام التيار الاسلامى بالديمقراطية خاصة انه لم يعهد تضامن هذا التيار مع التيارات الاخرى فى محن مماثلة للتى يتعرض لها الآن الإخوان.

ثمة اهمية لإعلان الالتزام الثابت بالديمقراطية لكن الأهمية الاكبر سوف تكون للمواقف العملية فتلك المواقف وحدها هى التى تعطى رحيق الحياة وطعم الوجود والالتزام بالقضايا الكبرى.

إعلاء شان «الحريات العامة» هو اساس التكاتف الوطنى.

وربما تساهم هذه الحالة إلى تزكية جادة وجديدة فى الدفاع عن حريات التعبير والتفكير والابداع دونما مصادرات أو مطاردات او اتهامات بالتكفير.

عبد الله السناوى



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٥

ظاهرة حز الرؤوس عودة إلى عصور التوحش

بقلم : جمال بدوى

أراد الإرهابيون أن يثبتوا وجودهم في محافظة المنيا، وأن يقولوا للناس أن الموجة الأخيرة للإرهاب لم تنحسر بعد.. فماذا فعلوا؟!

خرجوا من جحورهم، وشنوا هجوما مسلحا على إحدى القرى، واختطفوا مواطنا وقتلوه، ثم فصلوا رأسه عن جسده بالساطور، وذهبوا بالرأس الى قرية أخرى، وعلقوها على عامود التليفونات ومعها خطاب تحذير إلى أجهزة الأمن (!!).

هذا العمل الخسيس مؤشر على تطور جديد فى أسلوب الإرهاب يعود بنا إلى تقاليد العصور الوسطى فى حز الرؤوس وتقطيع الأوصال وتعليقها فى جذوع النخل، ولم يعرف المجتمع المصرى هذا النوع من الجرائم إلا فى فترات الظلام أو عهود الانحلال والبطش، وظل الوجدان المصرى ينفر من تلك الجرائم الموغلة فى التوحش، ولم نعد نسمع عنها حتى من المطاريد الذين يلجأون إلى الجبال هربا من سلطان العدالة، لأن هؤلاء المطاريد لهم أخلاقيات تردعهم عن قتل الأبرياء، وقطع رؤوسهم، فصار الإرهابيون أشد وحشية وإجراما من المطاريد (!!).

●● ماذا يريد الإرهابيون من ترويع المواطنين واستباحة دماء الأبرياء؟

هل يتصورون أن الناس سينحازون إليهم، ويباركون إجرامهم، ويصفقون لهم!!

لو كان هذا قصدهم لكان دليلا على خبال عقولهم واضطراب تفكيرهم، لأن الناس لا يعطفون على المجرم ولا يطمئنون الى السفاح الذى يستهين بالأرواح.. أنهم يخافونه.. ولكنهم ينتظرون لحظة القضاء عليه كي ينعموا بالأمن، ويمارسوا حياتهم الطبيعية بلا خوف، ولقد عرف المجتمع المصرى كثيرا من القتلة المحترفين الذين كانوا يعيشون على فرض الإتاوات، ولكن الغلبة فى النهاية كانت للنظام والقانون والعدالة والأمن.. ولاقى المجرمون حتفهم مشيعين باللعنات.

إن ظاهرة حز الرؤوس وتعليقها فى الهواء ظاهرة إجرامية كان يمارسها بعض الحكام فى عصور التخلف والقهر والجهالة، وقد زالت هذه الوصمة مع تطور الأفكار والقيم الانسانية وظهور



المصدر : الوفد

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٥

رياح الحرية والديمقراطية والتقدم، ولكن الارهابيين يفتشون فى دفاترهم القديمة عن أى مثل يخدم أغراضهم الخبيثة.. ولبئس ما أخرجوا من أضابير الظلام.. لقد خرجوا علينا ببدعتهم المنكرة فى وقت تكافح فيه الانسانية من أجل العدالة والحرية وحقوق الانسان ومنع التعذيب.. ويكفى هؤلاء الإرهابيين ما تركوه فى نفوس الناس من قرف وسخط واحتقار.. وهو جزاء أشد وطأة من طلقات الرصاص.. لو كانوا يعقلون..



كلمة عتاب

هل شارك الإخوان فى محاولة اغتيال الرئيس ؟!!

سؤال خطير جدا اختلفت وتباينت فيه بعض الاجهزة المعنية داخل الدولة !! .. فبعض الاجهزة اكدت ان الاخوان لهم دور فى محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك بهدف الوصول للحكم نتيجة لتنسيق خارجى !!.. لذلك قررت هذه الاجهزة تقديمهم للمحاكمة بالتهم الآتية بهدف تصفية قوتهم !!.. والتهم هى : -

١- أن جماعة الاخوان المسلمين قد اوهمت النظام المصرى بانها ترفض التوجه للعنف وتسعى للممارسة السياسية الطبيعية .. فى الوقت الذى تلد أبناءها لقيادة الجماعات الاسلامية لتنفيذ بعض العمليات الارهابية فى مصر

٢- أن صناديق الاغاثة التى انشاها الاخوان فى النقابات قامت بتحويل بعض عناصر الجماعات الاسلامية التى تؤمن بالعنف للقيام بسلسلة من الاغتيالات للقيادات المصرية !!

٣- أن جماعة الاخوان اجرت حوارا مطولا مع الامريكان ووصلت معهم الى صياغة وفاق للوصول الى الحكم .. وقد تآمرت خارجيا ضد نظام الحكم المصرى الحالى

٤- ان جماعة الاخوان المسلمين المصرية بمكتب ارشادها هى رئيسة جماعة الاخوان العالمية والتى لها تمثيل فى مختلف الاقطار الاسلامية .. وأن د. حسن الترابى قائد جماعة الاخوان المسلمين فى السودان وان جبهته الاسلامية هى احد العناصر الفعالة لحركة الاخوان وبالتالى فان قيامه او مشاركته حسب ماذكر فى البيان الاثيوبى هو معناه مشاركة جماعة الاخوان فى محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك

هذه هى التهم الاربعة التى انفردنا بذكرها منذ اسبوع بمقالات نشرت بعنوان « لماذا لم نوجه قوة الاخوان ضد الاعداء؟» ونقول ان سبب الانقلاب الشديد ضد جماعة الاخوان وتحويل بعض شبابهم وقياداتهم الى المحاكمات العسكرية كان بهدف محاولة اغتيال الرئيس محمد حسنى مبارك هى قضية تمس الامن القومى المصرى وأن جريمتها يجب ان تكون فى اطار المحاكمات العسكرية .. ان كل هذا السيناريو الذى يحدث الآن لتفتيت الداخل المصرى وأثارة القلاقل والزج بجماعة الاخوان للعنف ودفعها للتحالف مع الجماعات الاسلامية فى استعمال القوة هذا بالاضافة الى الوقيعة بين مصر والسودان هو مخطط وسيناريو اعد كبديل للتنفيذ فى حالة فشل محاولة اغتيال الرئيس !!.. والآن يقومون بتنفيذه لضربها من الداخل واشغالها عن مقاومة مخططهم لتقسيم المنطقة وغدا سنكشف المخطط وللحديث بقية

●●●

انفعل تاجر المخدرات على الضابط وقال له : من فضلك عاملنى كويس انا تاجر مخدرات محترم مش اخوانى !!..

محمد فريد زكريا
وكيل حزب الاحرار



المصدر : الأخبار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

اشتباك

الصفحة التي نشرتها (جريدة قومية) امس الاول عن قضية (جماعة الاخوان المسلمين المنحلة)-صفحة ممتازة من الزاوية المهنية- بشرط واحد فقط ان يكتب المحرر فوقها تاريخ ١٩٦٥/٩/١٧ بدلا من ١٩٩٥/٩/١٧.

اذ لا يعقل من الزاوية السياسية- ونحن مقدمون على عيد أعياد التجربة الديمقراطية (..) وقداس العرس التعددية(..). انتخابات البرلمان- ان نقدم الى الناس خبر القبض على (تيار سياسي مدني)-لم يطلق اصحابه كبسولة رش بوصفه(تنظيما ارهابيا)، ولا يعقل ايضا ان نقدم الى الناس فعاليات سياسية وثقافية مهمة تشاركنا الاحتكام الى القانون والدستور وتشغل مساحات في الساحة الاجتماعية والسياسة والفكرية المصرية:(امين اطباء مصر -امين اطباء الاسكندرية- وكيل اطباء كفر الشيخ-وكيل وزارة الصناعة(سابقا)- رئيس هيئة نادى تدريس جامعة- مدير عام الدعوة بالأزهر- ٣ اعضاء مجلس محلي- عضوى مجلس شعب -٩ اطباء- ٧ مهندسين- صحفي-اساتذة جامعين-مديرى ادارات-رجال اعمال...)

بنفس الطريقة التي نقدم بها«الارهابي الطبال » و«الارهابي التائب» و«الارهابي الغائب» و«الارهابي الهار «الارهابي الذى فقد ظله» و«الارهابي الذى أكل زوج خالته»........... اربعون عاما تقريبا مضت على المواجهة التاريخية الرهيبة التي جرت بين «الاخوان» و «النظام السياسي» تغيرت فيها مياه كثيرة وجرت فيها انهار من الدماء. فلا «اخوان اليوم» ظلوا (ارهابيي الجهاز السرى) القدامى ولا نظامنا السياسي عاد يرتكز على (فلسفة شمولية) او يراها مستقبلا له.

يصبح نطحا للصخر ونحن نخطو خطوات وليد (تجربة الهامش الديمقراطي)- المحدودة والمحاصرة- ان نعادى التجمعات السياسية من مدخل افكارها او نحارب الاسلام السياسي-بوصفه اسلاميا سياسيا لاننا شئنا ام ابينا- هذه افكار ملايين- ومهما اختلفنا او اتفقنا معها- فهذه الافكار جزء من «ايديولوجيا شعب».. ليس لنا ان نحاسبه عليها، نحاسبه فقط على شكل ممارسته لهذه الافكار ووسيلته في ذلك ومدى التزامه بالقانون والدستور والشرعية.....

وبالمناسبة- فان كاتب هذه السطور- شخص معاد جدا للاخوان من اول سطر خطه «حسن البنا» الى اخر سطر في «معالم في الطريق»-وواحد ممن يعتقدون ان «افكار الاخوان» ليست خطرا فقط على الحكومة الحالية (الحكومة الحالية عدوة نفسها) بل هي خطر ايضا- على مستقبل مشروع التنوير في مصر.

لكننا نظن- ونحن نقف في مفترق الطرق لنرمى اسسا جديدة لشكل الحياة في مصر المستقبل لن نفلح الا اذا بدانا ببناء مظلة عريضة تسع جميع ابناء الوطن بمجمل تياراتهم السياسية والفكرية لا نكتب فوقها سوى عبارة واحدة:-

(من لم يكن ديمقراطيا فلا يدخل علينا).

مانشيتات الجريدة القومية اياها كانت:-

●● المعلومات تشير الى تورط الجماعة المنحلة في حادث اديس ابابا.

●● الاخوان عينوا والد الارهابي ياسر فؤاد ناظرا لمدرسة دار حراء.

●● مسئول قضائي كبير يصرح...

ترى هل انتقلت نظرية(الاستحلال) و(اهدار الدم) من الجماعات الى الجرائد القومية؟ هل الاخوان لو متورطون في حادث اديس ابابا سيتم التعامل معهم هكذا؟ وهل يجوز اطلاق التصريحات العشوائية في امر يخص الامن القومي بهذه الطريقة؟ وهل تعيين والد(ارهابي) ناظرا لمدرسة دليل على الانتماء للارهاب؟ وهل من حق (مسئول قضائي) كبير او صغير ان يصرح في قضية منظورة؟!

سادتي الافاضل:

حاربوا «الاخوان» كما تشاءون- لكن لا تحاربوا الحلم بالديمقراطية

والحق في الحقيقة هناك فرق لا يقبل اللبس بين «التقرير الصحفي الامين» و«البروباجندا الموجهة».. بين «الصحافة» ذاتها كصحافة وبين الاقلام العربية القديمة

وبالمناسبة.... الا ترون ان اضافة كلمة (المنحلة) الى الجماعة... يرمي الى غرض... يخدش حياء قراء المنازل......؟

خالد محمود



المصدر : الأهالي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥

صفحة من تاريخ مصر

منذ

تعرضت النقابات المهنية لغزو التتار المتاسلم المتمثل فى جماعة الإخوان المحظورة والتى تسللت إلى هذه النقابات وغيرها متسترة بشعار «الإسلام هو الحل». منذ هذه الغزوة، وفضائح السرقات ونهب الأموال تفرض نفسها على كل مهتم بمصير هذه النقابات..

ولعل تتار جماعة الإخوان المحظورة يبررون لأنفسهم هذه السرقات الفاضحة بأخذهم بمبدأ «استحلال اموال «الكفرة» الذين هم كل من لم يخضع لتعاليمهم الآثمة. لكن الاستحلال استفحل.. تضاعف.. حتى تحول إلى استهبال.

والحجة بين ايدينا. الدليل الدامغ الذى لامهرب منه.. تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات. فهي وفق القانون حجة للجميع وعلى الجميع.

ونقرأ «تقريراً عن الميزانية فى ٣١-١٢-١٩٩٣ والحسابات الختامية للسنة المالية ١٩٩٣ للنقابة العامة للمهندسين» ونورد الفقرات بنصها «تكررت الإشارة بتقاريرنا إلى وجوب الحد من الإنفاق بحيث يكون فى إطار الموارد المتاحة، نظراً لما لوحظ من تزايد اعتمادها فى سد العجز بين نفقاتها المتزايدة ومواردها، من صندوق المعاشات مما كان له أثره على اقتصاديات هذا الصندوق الذى كانت النقابة قد استنفدت من أمواله نحو ١٣مليون جنيه بخلاف مافرضته عليه من أعباء اخرى حملتها على مصروفاته خلال السنوات المالية السابقة».

إنهم إذن يستولون على اموال المعاشات.. اموال كبار السن واليتامى فاين تذهب؟

المهندسون .. بين الاستحلال والاستهبال

«عجز يبلغ ١٩٦ر٤١ جنيه طرف السيد امين الخزينة منذ نهاية عام١٩٩١» وتحميل مصروفات النقابة للسنة المالية ١٩٩٢ بمبلغ ٢٨الف جنيه بالزيادة عن قيمة فاتورة مطبوعات يتم صرفها دون وجه حق» وكذلك «تضمنت المصروفات العمومية لعام١٩٩٣ نحو ٨٨١ الف جنيه للإعلانات والمطبوعات حصلت منه شركة سفير للإعلانات (شركة إخوانية) علي نحو ٦٥٤الف جنيه بنسبة ٧٤٪» و«تجاوز ما امكن حصره مما صرف على الإعلانات خلال الفترة من يناير إلى مايو١٩٩٤ مبلغ ١٣٩الف جنيه حصلت منه شركة «سفير» على ماتجاوز ٩٥الف جنيه بنسبة ٦٨٪ من المصروفات» وليست شركة «سفير» وحدها، وإنما هناك الشركة الشهيرة والشريك الدائم فى كل عمليات الاستحلال أو الاستهبال شركة سلسبيل (الإخوانية ايضاً) واستمعوا إلى مايقول التقرير «تبين انه يستحق للنقابة منذ عام ١٩٨٩ لدى شركة «سلسبيل» مبلغ ٩٧٦ر١٢٩جنيه لم تكن قد أثبتت بدفاتر النقابة، وقد تم اثبات هذه المديونية فيما بعد بالدفاتر، إلا ان النقابة لم تتخذ بعد اية إجراءات نحو التحصيل».

والاستهبال ليس قاصراً على الشركات الإخوانية بل على اعضاء مجلس الإدارة من الإخوان، واستمعوا.. «تجاوز المصروف كبدل حضور جلسات لعام١٩٩٣ مبلغ ٩٦الف جنيه حصل عليه السادة اعضاء مجلس النقابة.ورؤساء وأعضاء شعب النقابة.. كما بلغت مصروفات الانتقال وبدل السفر نحو ١٦٧الف جنيه» وبالطبع ولزوم الاستهبال: «لاتمسك النقابة سجلاً تحليلياً للبدلات السابقة يمكن من خلاله الوقوف على المبالغ المصروفة لكل عضو على حده وذلك بالمخالفة للمادة (٥٣) من النظام الداخلى للنقابة».

وبدلات السفر تصرف من القاهرة إلى اسيوط لحضور مؤتمر فى أسيوط ولكن «تلاحظ أن بعض الحاضرين الذين صرف لهم البدل مقيمون اصلا فى اسيوط، كما أن بعضهم ليس عضواً اصلاً فى النقابة».



السرقات بغير حصر، ولايمكن حصرها فى عجاله كهذه، لكنها واضحة، مثبتة، مؤكدة.. ولكى يتمكن اللصوص الإخوانيون من تمرير جريمتهم فقد سلبوا اختصاصات النقيب «المهندس حسب الله الكفراوى» فهو ليس إخوانياً وليس شريكاً فى الاستحلال ولا فى الاستهبال، ولهذا فإن مجلس النقابة الإخوانى قرر فى جلسة ١٦-١-١٩٩٤ وهى جلسة لم يحضرها النقيب، وتحت بند ما يستجد من أعمال تفويض الأمين العام للنقابة بالتوقيع على كافة عقود البيع والشراء وبالتالى سحب الاختصاص من صاحبه الأصيل «النقيب» فى غيابه، وبدون إذن منه، بل وبدون إخطاره.

وفوق هذا فإن تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات يدين أمين عام النقابة بتعطيل «عرض تقرير الجهاز على الجمعية العمومية بجلستها فى ٤-٣-١٩٩٤».

.. وهكذا وبوثيقة رسمية نمسك بتلابيب اللصوص الإخوانيين الذين استحلوا أموال النقابة وأموال اليتامى..

ويبقى بعد ذلك سؤالان:

أولهما: لماذا لايقدم هؤلاء اللصوص إلى المحاكمة؟ هل لأن البعض لم يزل يمسك العصا من المنتصف؟

والسؤال الثانى: هل لازال من حق «اللصوص» أن يتستروا مرة أخرى تحت شعار «الإسلام هو الحل».. أم آن الأوان لأن نتعامل على حقيقتهم.. لصوص .. مجرد لصوص.

د. رفعت السعيد



تأجيل قضية احداث الاستحلال وتكفير المجتمع للسبت القادم

قررت محكمة امن الدولة العليا تأجيل قضية احداث الاستحلال وتكفير المجتمع والمتهم فيها ثلاثة من طلبة المدارس الثانوية الى جلسة ٢٣ سبتمبر الحالى لعدم حضور المتهمين من السجن.. عقدت الجلسة برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين نصر الدين صادق وعلى السلمى وامانة سر عصام عبدالفتاح وممدوح غريب

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها فى العاشرة من صباح أمس حيث تبين عدم حضور المتهمين الثلاثة وهم احمد سليمان بدرسليمان «١٥ سنة» طالب بمدرسة طلعت حرب الثانوية وهشام على محمد شحاته «١٧ سنة» طالب بمدرسة مهيا الثانوية بالشرقية وهشام الجوهرى «١٧ سنة» طالب بمدرسة الابراهيمية الثانوية والذين قدمتهم النيابة للمحاكمة بتهمة الانضمام الى جماعة الغرض منها الدعوة الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها وتكفير المجتمع واستحلال امواله



المصدر : الأحرار

التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

كلمة عتاب

٢- هل شارك الإخوان في محاولة اغتيال الرئيس؟!!

قلنا بالامس ان هناك اربع تهم موجهة لجماعة الاخوان المسلمين.. وان وزارة الداخلية اكدت ثبوت ادلة لاتهامهم بالآتي:

١- ان الاخوان والجماعات الاسلامية شيء .. وان عناصر العنف للجماعات هم القوة الضاربة للاخوان!!

٢- ان الاخوان اقاموا صناديق الاغاثة داخل النقابات لدعم العمليات الارهابية واغتيال كبار الشخصيات داخل مصر!!

٣- انه تم حوار بين جماعة الاخوان والامريكان لإرث حكم النظام المصري الحالي.

٤- ان حسن الترابي وجبهته هي احدى منظمات الاخوان التي يراسها مكتب ارشادهم في مصر!!

هذه هي التهم التي اقامت الدنيا واقعدتها على جماعة الاخوان وفتحت شهية كل اعدائها للقضاء عليها!!.. ولن ندافع عن الاخوان.. ولن ندافع عن كل من قام باي عمل به شبهة عنف!!.. عمل به اراقة دماء مهما كانت صفته وتقديرنا له.. ولكننا سنذكر الحقيقة!!.. ان محاولة اغتيال الرئيس مبارك هي محاولة امريكية الصنع صهيونية التخطيط تمت بايادٍ مصرية عربية.. ووقفت ارادة الله ضدها.. فتم انقاذ الرئيس وعاد بسلامة الله الى وطنه .. فجن جنون امريكا التي تهيمن على اديس ابابا وتسيطر على نظامها .. فقامت باستبعاد فريق التحقيق المصري (صاحب الصفة) واستبدلتهم بالامريكان بهدف طبخ القضية وطمث الحقيقة .. فاغفلوا عن ... د في التحقيقات محاولة منع الرئيس من ركوب سيارته المصفحة.. وتجميد دور حرس سيادته داخل سيارة في الخلف.. وكيفية قيام بعض عناصر الجماعات الاسلامية بالسيطرة الامنية على الطريق الرئيسي للمطار والذي يمر منه العشرات من الرؤساء الافارقة!!!

من المعروف في مثل هذه الحالات انه عند فشل محاولة اغتيال لرئيس دولة زعيمة في منطقتها مثل مصر يتم تنفيذ سيناريوهات بديلة لتقليل تكاليف العملية وتحويل الفشل لمكاسب اخرى محدودة ومؤثرة مثل اثارة قلاقل داخلية وحروب!!.. لذا فقد نفذوا السيناريو واشعلوا الحرب السياسية بين مصر والسودان.. واصبحنا على شفة من نار.. ثم قدموا عن طريق عملائهم جماعة الاخوان المسلمين الى المحاكمات وذلك للزج بهم الى دائرة العنف مع بعض الجماعات الاسلامية.. باعتبار ان الظلم سيدفعهم الى العنف والانتقام!!

ان امريكا التي دعت بعض القيادات الشابة من قيادات الاخوان خلال الاعوام الخمسة الماضية لتظهر ان هناك حوارا او اتفاقا بهدف الضغط على النظام (وهذا غير حقيقي) هي امريكا التي زجت بهم الى السجون في مخطط لاثارة القلاقل داخل مصر لاعادة احياء العنف كرد فعل منطقي للظلم!!.. ان الامة في زمن تحتاج فيه للوحدة الوطنية.. واننا في وقت نحتاج فيه للوجود من اجل القدس والدفاع عن الاقصى .. فالقوا بالماء على النار.. وافشلوا المخطط الامريكي.. فان مصر والامة لايمكن ان يتحملا ما يحدث الآن!!..

●● تحول .. في قاعة الـ حكمة العسكرية.. وقف كبار محامي الاقباط يدافعون عن الاخوان المسلمين!!.

محمد فريد زكريا

وكيل حزب الاحرار



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٥

لا.. لمحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية

المحاكم العسكرية للسياسيين ذروة البطش.. والعدوان على الحرية



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٥

والعصف بالهامش الديمقراطى المحدود والانتهاك لأبسط الحقوق الإنسانية والقانونية

الحرية لكل سجناء الرأى والمعتقلين بدون اتهامات جنائية

يسقط قانون الطوارىء اللعين



الحرية لأبناء الأمة المعتقلين بدون أحكام قضائية

بيـــان

فوجىء السياسيون والمثقفون والمفكرون والنقابيون وأصحاب الرأى المنتمون إلى مختلف التيارات الفكرية والسياسية فى مصر والمستقلون-الموقعون أدناه- بالقرار الذى صدر يوم السبت ١٩٩٥/٩/٢ عن السلطات المصرية بتحويل مجموعة من المنتمين إلى الإخوان المسلمين إلى المحاكمة العسكرية، رغم ما عُرف عنهم من إيمان بالحوار، ومواجهة الرأى بالرأى، ونبذ العنف، وسلوك الطريق السلمى للتغيير، الأمر الذى يُعتبر تهديدا خطيرا لأصحاب الفكر، يحرمهم من ممارسة جميع حقوقهم التى كفلها الدستور، ومن حقهم الطبيعى فى الأمن وحرية الرأى.

وإننا إذ ندين هذا الإجراء، نطالب السيد رئيس الجمهورية بوقفه فورا، وأن يبقى حق هؤلاء جميعا فى العرض على قاضيهم الطبيعى، خصوصاً أننا فى وقت تتطلع فيه الأمة إلى توسيع دائرة الحريات؛ استعدادا لانتخابات مجلس الشعب القادمة.



المصدر : الشعب

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢/٩/١٩٩٥

القائمة الرابعة من التوقيعات:

- الفريق.. سعد الدين الشاذلي
- انور سلامة.. وزير العمل الأسبق
- د. زكي هاشم.. وزير الاقتصاد الأسبق، رئيس الجمعية المصرية للقانون الدولى
- يوسف شاهين.. مخرج سينمائى
- عبدالرحمن الأبنودى.. شاعر غنائى
- د. عبدالحميد الغزالى.. وكيل نقابة التجاريين
- محمد السنى حمدون.. وكيل نقابة المحامين
- د. محمود عبدالمقصود.. امين عام نقابة الصيادلة
- كمال واصف.. نائب رئيس نقابة العاملين بالبناء
- رافت سيف.. امين حزب التجمع بالدقهلية
- سعد عطوة.. مستشار النقابة العامة للعاملين بالبنوك والتامينات
- كمال عباس.. من القيادات العمالية بالحديد والصلب
- محمد على رزق.. سكرتير التثقيف بنقابة عمال الصحافة والطباعة
- عبدالمجيد احمد.. عضو مجلس إدارة نقابة عمال الكيماويات
- فوزى احمد حسن.. عضو مجلس إدارة السويس للأسمدة
- سيد حنفى.. رئيس نقابة النصر للسيارات
- صلاح الدين زكي.. امين عام نقابة النصر للسيارات
- رفعت عبدالموجود.. سكرتير الشئون الاقتصادية بنقابة الصناعات الهندسية
- عبدالله أبو الفتوح.. رئيس نقابة شركة البطاريات
- امين قنديل.. سكرتير التثقيف بالنقابة العامة للصناعات الهندسية
- عبدالعليم محجوب.. رئيس نقابة بيع المصنوعات
- د. احمد عبدالرحمن.. أستاذ الفلسفة الإسلامية
- إبراهيم زيدان.. محام بالنقض وسياسى قديم
- احمد أبو بكر احمد.. محام بالنقض
- فاروق هاشم.. صحفى بالأهرام
- د. إبراهيم محمود عمارة.. رئيس نادى تدريس جامعة المنوفية
- م. صبرى إبراهيم إبراهيم.. مدير إدارة بشركة كيماويات البناء الحديث
- حامد سليمان.. كاتب صحفى
- عماد محجوب.. صحفى
- محمد الشناوى.. مخرج سينمائى
- د. لطفى شهوان.. أستاذ القلب بجامعة الزقازيق
- جمال أبو عميرة.. رجل اعمال ببور سعيد
- عباس منصور.. شاعر
- امين المهدي.. ناشر
- مدحت الحداد.. رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتعمير
- عصام الدين عبدالنبى.. رجل اعمال
- اللواء.. سعد جبيب.. بالمعاش
- د. حسين إبراهيم.. أستاذ بزراعة الإسكندرية
- د. احمد زايد.. نقيب الأطباء بالقليوبية
- م. ناصر محمد فاروق.. صاحب شركة وادى النيل للتجارة
- د. هشام الصواف.. امين نقابة الأطباء بالإسماعيلية
- زكريا عبدالفتاح شلمود.. عضو الوفد بالغربية
- عبدالبديع ابو زيد.. عضو الوفد بالغربية
- محمد السواح.. عضو لجنة الوفد بالغربية
- عبدالرحمن عجوز.. رسام كاريكاتير
- د. عادل خطاب.. أستاذ بزراعة المنوفية
- د. محمد جمال حشمت.. طبيب
- م. احمد نبيل زكي.. مهندس بالمعاش
- عبدالهادى محمد عثمان.. ضابط سابق
- محسن طه عبدالغنى.. محام
- جمال عبدالدايم احمد.. محام
- محمد بهي الدين غندور.. مستشار بحرى
- د. جميل الطلياوي.. أستاذ بصيدلة القاهرة
- د. محمد يوسف عزالدين.. أستاذ الجراحة المساعد بطب القاهرة
- سعد القرش.. صحفى بالأهرام
- محمد ابو غدير.. أمين نقابة المحامين باسيوط
- سناء عبدالحميد.. مدرسة بالإسماعيلية
- آمال البلتاجي.. مدرسة بإدارة غرب الجيزة
- مصطفى حماد احمد.. محام
- طارق مرسي.. كيميائى
- احمد عرابى.. نقيب المحامين باسوان
- حمدى يوسف كيكي.. امين حزب العمل باسوان
- جلال عباس الاسوانى.. امين حزب الاحرار باسوان
- على ابو المجد على.. عضو الأمانة العامة للحزب الناصرى
- بهاء الدين محمد صابر.. عضو مجلس نقابة التجاريين باسوان
- احمد الزيات.. عضو مجلس نقابة العلميين باسوان
- منتصر الزيات.. محام
- عثمان محمد مصطفى.. محام باسوان
- عنتر ابو بكر.. محام باسوان
- رجب محمد الطوابى.. محام باسوان
- رافع حسن.. محام باسوان
- عبدالناصر فهمى محمد.. محام باسوان
- حسن محمد حسن.. محام باسوان
- ابو الوفا يس احمد.. محام باسوان
- كمال عبدالعظيم.. محام باسوان
- احمد عبدالرحيم سعد.. محام باسوان
- محمد رزق.. محام باسوان
- شيبوب عبدالحميد.. محام باسوان
- حسين حسن فزيرى.. محام باسوان
- محمد أحمد حسين.. محام باسوان
- فنجرى محمد تايه.. محام باسوان
- عبد الصبور جامع احمد موسي.. مهندس زراعى
- حمدى طه.. أمين إعلام حزب العمل باسوان
- د. احمد مطر.. أمين مساعد نقابة أطباء الإسكندرية
- د. سامح المصرى.. امين صندوق أطباء الإسكندرية
- م. رجب سليمان.. الأمين العام لنقابة المهندسين بالإسكندرية
- م. احمد النحاس.. أمين صندوق نقابة المهندسين بالإسكندرية
- بسيونى إبراهيم.. عضو مجلس الشعب السابق
- عبداللطيف آدم.. وكيل مدرسة
- صبحي صالح.. أمين صندوق نقابة المحامين بالإسكندرية



- عبدالقادر رشيدى.. امين عام نقابة العلميين بالإسكندرية
- مصطفى الشامى.. محاسب
- د. صلاح سعيد.. طبيب بشرى
- د. منصور حسن.. طبيب بشرى
- عصام عبدالفتاح.. صحفى بجريدة آفاق عربية
- د.عمرو أبو خليل.. طبيب بشرى
- محمود عيد.. عضو المجلس المحلى بالإسكندرية
- احمد الحمراوى.. محام بالنقض
- نصر فرج.. محام
- محمد زويل.. محام
- د. امين دويدار.. طبيب جلدية
- م. على ياسين.. مهندس زراعى
- أحمد على.. صحفى
- عبدالمنعم الخطاط.. صحفى بجريدة آفاق عربية
- أسامة شربى.. سكرتير نقابة الزراعيين بالإسكندرية
- جابر عبدالجبار.. عضو مجلس نقابة الزراعيين بالإسكندرية
- محمد المراغى.. عضو المجلس المحلى بالإسكندرية
- أحمد الشرنوبى.. عضو مجلس محلى بالإسكندرية
- أحمد علوان.. أعمال حرة
- خالد صديق.. أعمال حرة
- رجب السيد.. أعمال حرة
- أحمد عبدالمنعم.. مدرس
- مجدى حبيب.. مقاول
- د.عبد الدايم أبو الفتوح شريف.. كلية العلوم – جامعة المنصورة
- د.محب منصور.. كلية الطب – جامعة المنصورة
- د.عبد الجواد شعيشع.. كلية الطب – جامعة المنصورة
- محمود ابو الفتوح.. عضو نقابة المعلمين بالمحمودية
- احمد موسى احمد حجاج... امين نقابة المعلمين بالمحمودية
- احمد محمد السيد.. عضو نقابة المعلمين بالمحمودية
- د.محمد يحيى.. كلية الآداب – جامعة القاهرة
- د.ربيع الدسوقى البهنسى.. كلية الصيدلة – جامعة المنوفية
- احمد محمد سالم.. باحث بالبنك المصرى الخليجى
- عمر قبارى حسن جعفر... محام
- زكريا عبد الفتاح تيمور.. محام وعضو الوفد بالغربية
- على البدرى.. محام
- تامر أحمد العطفى.. محام
- صلاح معوض حموده.. محام
- عادل بدوى.. محام
- احمد حسن الشيخ.. كيميائى تحاليل طبية
- هاشم شيش.. فنى اشعة
- مجدى عبد العزيز الزهيرى.. موظف بقصر الثقافة بمدينة السادات
- إبراهيم الجندى.. صحفى
- كرم عطا الطويل.. تاجر
- حسن الاتربى.. جواهرجى
- صبرى الشبكى... مهندس ميكانيكا
- ايمن كمال الدين حسين.. مهندس زراعى
- حمدى كامل عبد النبى.. موظف بالتربية والتعليم
- عادل الجندى.. مهندس ومدير شركة الفسطاط للمشروعات
- رافت جعفر محمد الراعى.. محام
- سيد محمد عطوة.. محاسب بهيئة الطرق والنقل بالشرقية

- رمضان احمد احمد شطا.. موظف بالهيئة العامة للاستثمار
- شريف احمد شطا.. اعمال حرة – المنزلة دقهلية
- إبراهيم محمد... مهندس قطاع عام وعضو لجنة المهندسين بحزب العمل
- مجدى عبد العزيز قاسم.. مدرس بالازهر
- سيد طه الشامى.. محاسب
- اشرف خلف الله سيد.. امين مخزن بحى مصر القديمة
- حسن محمد حامد.. موظف بالإسكان
- احمد على بكرى.. رجل اعمال – شرقية
- ممدوح محروس غريب.. مدرس
- محمد نبيه عبد الصمد.. محاسب
- عادل محمد عبد العزيز مشعل.. كيميائى
- حاتم البدرى خالد... مهندس
- إيمان رزق.. طالبة
- رمضان محمد فايد... بكالوريوس خدمة اجتماعية
- احمد السيد مصطفى.. محاسب
- محمد إبراهيم محمد سعيد.. موظف
- د.محمد محفوظ عبد البارى.. صيدلى
- عزت محمد مصطفى عابدين.. موظف
- حاتم سيد عبد العزيز.. مدرس مساعد بهندسة القاهرة
- محمود غنيم.. مهندس مدنى
- د.محمد عبد العظيم.. صيدلى
- عربى محفوظ عبد العزيز.. موظف بكلية الهندسة
- محمد على يونس.. موظف بمحكمة عابدين
- هشام عبد الحميد إسماعيل.. طالب بكلية الهندسة
- حسين على بيومى... موظف
- محمود خليفة.. طبيب
- محمد عبد العزيز.. موظف
- اشرف عبد العزيز... موظف بوزارة الصحة
- حمدى إبراهيم محمد.. مدرس
- حسين عبد الواحد.. موظف بمحكمة الجلاء
- احمد صالح.. طالب بالمعهد الصناعى
- ماهر فهمى.. سائق
- عبد المحسن مصطفى.. مدرس
- إبراهيم الزكى العدوى.. رئيس قسم الصيانة – محافظة الإسكندرية
- د.محمد محمود عبد الهادى.. طبيب نساء
- م. عبد اللطيف غلوش – الامين المساعد لنقابة مهندسى الشرقية
- محمد فوزى داود... محاسب بجامعة الزقازيق
- خضرى محمد موسى... محام
- سعيد عبد اللطيف.. محاسب
- ناصر فتحى طعيمه.. مدرس
- محمد عبد الغنى الشيخ.. مدرس
- إبراهيم جميل أبو على.. محام وعضو اللجنة التنفيذية بحزب العمل
- حمدى عبد الجواد.. صيدلى
- عبد الله الصاوى.. صيدلى
- عبد العزيز خلف... صيدلى
- سيد عبد المعطى.. مدير حسابات بالتامين الصحى
- اشرف شهاب... صحفى بجريدة الاهالى
- سيد احمد الخربتلى.. بالعلاقات العامة بمعهد الدراسات الافريقية
- محمد الكاشف العريان.. وكيل الوزارة بهيئة التخطيط العمرانى



- د.محمود عبد المنعم سالم..
إخصائي نساء وتوليد بمستشفى كفر الشيخ
- محمود غنيم.. مهندس مدني
- غادة محمود محمد.. طبيبة
- رضا محمود محمد.. مهندس
- عبد الله احمد إمبابي.. عامل لاسلكي بالمقاولين العرب
- إسماعيل ابو ضياف.. موجه لغة عربية
- خالد احمد قدري.. مهندس
- حسين سلامة.. محاسب
- عبد الغفار حامد عبد الله.. إخصائي اجتماعي
- محاسن حسن لاشين.. مديرة مدرسة
- فهمي محمود خالد..
موظف بنقابة المهندسين الفرعية بالقاهرة
- د.عبد الله هلال..
رئيس شعبة الكيمياء بنقابة العلميين
- احمد محمد عبد العزيز.. طالب
- هشام صبيح.. سكرتير عام لجنة الوفد بشبرا
- عاطف علي محمد.. مدرس
- كمال عبد الحفيظ.. محاسب
- عادل عبد الحميد.. مهندس مدني
- محمد رشاد.. مهندس ديكور
- صلاح الشيخ.. الإسكندرية

للتوقيع على هذا البيان الاتصال بجريدة الشعب:

ت: ٣٩٣٣٧٥٥ - ٣٩٠٩٧٦١

فاكس: ٣٩٠٠٢٨٣



المصدر : الجمهورية

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

مفاجآت جديدة تكشفها النيابة ..

الإرهابيان القتيلان جاءا من السودان بتكليف من مصطفى حمزة

استدعاء صاحب الوكر وزوجتي القتيلين لسماع أقوالهم

كتب ـ جمال عبدالرحيم :

كشفت تحقيقات نيابة امن الدولة العليا عن مفاجآت فى قضية تنظيم العائدون من افغانستان والسودان .. تبين ان الارهابيين رجب سيد عطا وعزت محمد على اللذين قتلا صباح امس الاول فى معركة مع الشرطة بحلوان تسللا الى البلاد قادمين من السودان فى يناير الماضى مع الارهابى عصام محمد عبدالجواد ـ احد المتهمين فى حادث اغتيال د . رفعت المحجوب ـ والذى لقى مصرعه فى معركة مع الشرطة بمدينة السلام فى مايو الماضى .

كما كشفت تحقيقات هانى برهام وحسام هلال رئيسا النيابة باشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام ان الارهابيين الخمسة المدفوعين من السودان والمقبوض عليهم فى يناير الماضى والذين تعرفوا على الارهابيين المنفذين لحادث اديس ابابا اعترفوا بان القتيلين تسللا الى البلاد بتكليف من مصطفى حمزة الهارب بالسودان .

واكدت التحقيقات زيادة عدد المتهمين فى القضية الى ٧٠ ارهابيا القى القبض على ٥٠ منهم منذ يناير الماضى ولقى ١٤ مصرعهم فى معارك مع الشرطة باسوان و٦ اكتوبر والسلام والاسكندرية وجسر السويس .

كما تلقى الارهابيان القتيلان تكليفات من الارهابى حسن حامد خيرى الذى قتل فى معركة مع الشرطة بالاسكندرية فى مايو الماضى .

وامرت النيابة باستدعاء صاحب وكر عرب غنيم بحلوان وضابط مباحث امن الدولة وزوجتى الارهابيين القتيلين لسماع اقوالهم .



الإخوان.. ليسوا التنظيم الدولي الوحيد في مصر؟؟

بقلم: محمد شعبان الموجي

اولا وقبل كل شيء.. اود ان اعتب على الأستاذ الحمزة دعبس والاخوة في جريدة النور.. فالهجوم الآن على جماعة الاخوان المسلمين وهم يمرون بمحنة الاحالة إلى المجالس العسكرية والزج بهم إلى غياهب السجون ظلما وعدوانا.. هو في اعتقادي عمل تنقصه النية الحسنة، وتحيط به الشبهات، وتفوح منه رائحة الشماتة التي لاتليق بانسان حر كريم.. فضلا عن ان يكون مسلما داعيا إلى الله؟؟

واذا كان الاخوان المسلمون كما تقول جريدة «النور» في عنوانها الرئيسي بتاريخ ١٩٩٥/٩/١٣ يشوهون الإسلام في العالم كله.. فاين كان الأستاذ الحمزة دعبس واخوانه في جريدة النور منذ نشأتها.. لماذا سكتوا عن بيان الحق طوال هذه السنين الطويلة.. ولماذا يتكلمون الآن؟؟.. ثم كيف لنا ان نفهم تودد الأستاذ دعبس واستجدائه لهم في فترات كثيرة من عمر الجريدة.. بل وتخصيصه صفحتين اسبوعيا لمقالاتهم.. كيف يفعل ذلك مع من يتهمهم بتشويه الإسلام بالعالم كله.. الا يكون هو الآخر مشاركا لهم في الجريمة؟؟

انني اختلف شخصيا مع اطروحات الاخوان لاقامة الدولة الإسلامية.. بل واختلف مع الداعين لحكومتنا الرشيدة، إلى تطبيق احكام الشريعة؟؟؟ والأسباب كثيرة والاختلاف سنة الحياة.. لكن أن اصمت لكل تلك السنين وآتي الآن لمهاجمة الاخوان.. فهذا ما اعتبره شخصيا عملا خسيسا.. لانه سيعتبر تلقائيا تأييدا للفعل السياسي الفاضح الذي ارتكبه المترصدون للحركة الإسلامية بل وتأييدا لعامة الافعال السياسية الفاضحة التي ترتكبها الحكومات الجائرة.. ونحن لانقف ولانساند الحكومة في مثل تلك المواقف.. الا اذا كانت على ماكان عليه عمر بن عبدالعزيز والا فدعهم يضرب بعضهم رقاب بعض كما قال الامام مالك رحمه الله..؟؟ ثم أن الجرائم التي احيل بسببها الاخوان المسلمون إلى مجالس عسكرية.. ليس من بينها على الاطلاق تهمة تشويه الإسلام؟؟؟ المستهدف هنا هو الحركة الإسلامية الفاعلة في الوطن العربي كله.. من اجل استقرار السلام في الشرق الأوسط؟؟؟؟ بل ان القوى الوطنية كلها مستهدفة هي الاخرى ولعل الفعل الفاضح الذي ارتكب في منطقة حيوية ضد الكاتب الوفدي الأستاذ جمال بدوي اكبر دليل على ذلك وسوف يأتي الدور بعد على الأستاذ الحمزة دعبس وكل أصحاب المبادىء الدينية والوطنية.. ومن هنا كان الموقف المتزن والعاقل من بعض القوى العلمانية والشيوعية التي عارضت ونددت بمحاكمة مدنيين امام مجالس عسكرية.. لامانع طبعا لدى كثير من تلك القوى إلى اعدام الاخوان لكن بأحكام تصدرها محاكم مدنية لكن على العموم نحمد لها هذا الموقف الذي يدل على الالتزام بمبادىء ثابتة؟؟ فماذا عن الجرائم ذاتها التي دفعت المترصدين للإسلام ودعاته إلى ارتكاب هذا الفعل الفاضح؟؟؟ التهمة الاولى التي نسبت إلى الاخوان المسلمين حسبما ورد في جريدة الاهرام التي تلعب دورا مشبوها مع طيور الظلام.. اعادة تشكيل الهيكل التنظيمي لجماعة الاخوان المسلمين استعدادا للسيطرة على مجالس النقابات المهنية وبعض القطاعات المدنية؟؟؟ وسواء صحت هذه التهمة ام لم تصح.. فانها تهمة سقطت بالتقادم وبالحيازة الهادئة «ان صح التعبير» لتلك النقابات والقطاعات المدنية.. فكل المسئولين وكل الاجهزة الحكومية تعلم تمام العلم النافي للجهالة.. تلك الحقيقة منذ سنين عديدة.. وقد تعاملت مع هذا الواقع في العديد من المواقف والمواقع السياسية والإعلامية؟؟ لكن السؤال المهم.. هل الاخوان المسلمون هم التنظيم الديني الوحيد الذي يعمل في السر والعلن كما أعلن قرار الاتهام؟؟؟

اترك الإجابة للعلماني الشهير فرج فودة حيث يقول بالحرف الواحد في كتابه «حوار حول العلمانية» ص ٤٤: «انه على العكس من تمزق التيار السياسي الإسلامي إلى اجنحة مختلفة وربما متصارعة وتوزع ولائه بين قيادات متعددة ومختلفة... يبدو التيار السياسي القبطي متماسكا بصورة لم تحدث من قبل، كما انه يدين بالولاء لقيادة واحدة شرعية هي «البابا» وعلى الرغم من اعتراض الكاتب على قيادة رجال الدين للعمل السياسي في كل من الجانبين الإسلامي والقبطي، الا ان توحد التيار السياسي القبطي تحت قيادة واحدة غير مختلف عليها... يمثل نقطة ايجابية واضحة، لانه اذا لم يكن ممكنا التحكم في «الفعل الإسلامي» فانه يمكن التحكم في رد الفعل القبطي من خلال امكانية التفاهم مع قياداته» لاتعليق



المصدر : الحقيقة

التاريخ : ٢٣ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

من جانبنا اللهم الا الاستفسار عن كيفية السيطرة الامنية على مثل هذا التنظيم القبطي الذى يمتد من كنيسة إلى كنيسة من أقصى البلاد إلى اقصاها.: وكيف يمكن السيطرة الامنية مثلا على دير مساحته تزيد على الف فدان.. ناهيك عن عشرات الاديرة المترامية فى صحارى مصر خصوصا اذا اخذنا فى الاعتبار اننا امام تنظيم سياسي دينى كبير وضخم وعلى درجة عالية جدا من التنظيم والالتزام كما يقول فرج فودة.. الاخطر من ذلك «دولية» هذا التنظيم بحكم رئاسة قائده لمجلس الكنائس العالمى ذات الصلات الوثيقة بالصهيونية العالمية. او اذا كان البابا شنودة يتمتع بثقة كبيرة من كافة القوى الوطنية.. فما يدرينا بالذى سيخلفه إلى اخر تلك المخاطر التى تحيط باى تيار او تنظيم سياسي دينى؟؟

وهناك شهادة اخرى من الاستاذ الدكتور رفيق حبيب من كتابه «الاحتجاج الدينى والصراع الطبقى» يقول فيها بالحرف الواحد «ففى الكنيسة الارثوذكسية ومن خلال مدارس الاحد والاسر الجامعية.. استطاعت الكنيسة تنظيم وجمع الشباب فى مجموعات، لكل مجموعة قائد... ففى كل جامعة وكلية توجد اسرة تضم الطلبة المسيحيين الدارسين فى كل كلية على حده، وهذا التنظيم قوى من ارتباط الشباب بالكنيسة» وهذا مافعلته ايضا الكنيسة الانجيلية!! ولاتعليق؟؟

ليس هذا فحسب.. بل هناك اكثر من ثلاثين تنظيما دوليا يعبثون فى ذمة الامة اجانب اغلبهم من اليهود، وفروع تلك التنظيمات الدولية المشبوهة والموجودة فى مصر، والتى تضم للاسف الشديد وزراء وسفراء وقضاة وعسكريين وفنانين و... لايعرف على وجه التحديد طبيعة عملها، ولاكيفية الاشتراك فيها، وتتلقى جميعها اموالا ومعونات اجنبية من جهات غير محددة ولامعروفة، وتعقد مؤتمرات ولقاءات دولية، وتعمل على تغيير النظام الاجتماعى السائد، وزعزعة السلام النفسي للشعب المصرى.. والاخطر من ذلك انها لاتخضع لاية رقابة امنية او مالية او سياسية من قبل الحكومة المصرية.. فاذا كان القانون والدستور يمنع الاشتراك فى تنظيمات دولية مشبوهة.. فلماذا تركت هذه التنظيمات الدولية لتفعل عملها فى ثقافة واخلاق وقيم الشعب المصرى.. واذا كان للاقباط النصارى تنظيمهم الدولى ومؤتمراتهم العالمية، وتشكيلاتهم التنظيمية الدقيقة كما اسلفنا، واذا كان للماسون فى مصر تنظيماتهم الدولية، ومؤتمراتهم العالمية.. فكيف تحرم التيارات الإسلامية من المشاركة فى تنظيم دولى، وكيف تحرم التيارات الإسلامية من المشاركة فى العمل الاجتماعى الخيرى وتحاط دائما بالاتهامات وتواجه بالشبهات.. دون غيرها من التنظيمات المشبوهة اصلا؟؟؟ هل فى القانون خيار وفقوس؟؟ اقبضوا على التنظيمات الدولية كلها او دعوها كلها.. واذا كان القانون يحرم ذلك على المسلمين دون غيرهم.. فلتغيروا القانون.. فالقوانين عندكم مثل تماثيل العجوة تاكلونها حينما تجوعون؟؟؟ وبالمناسبة..

قرات يوم «الاحد» الماضى عنوانا فى جريدة الاهرام يقول «معلومات خطيرة تشير إلى تورط الجماعة المنحلة فى حادث اديس ابابا».. وقرات داخل الخبر: ان معلومات خطيرة توافرت لدى جهات الامن المصرية تشير إلى «احتمال» معرفة؟؟؟ جماعة الاخوان بمحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى اديس ابابا قبل تنفيذها فى اواخر يوليو الماضى؟؟؟ ارايتم كيف حولت جريدة الاهرام المحترمة مجرد «احتمال بمعرفة» إلى تهمة ثابتة؟؟ ولكن ماذا نفعل وهذه هى اخلاق الاهرام من زمان؟؟؟

٠٠٠٠١٤٤٢



تأجيل نظر قضية تكفير المجتمع إلى جلسة ٢٥ اكتوبر

النيابة تطالب بتوقيع اقصى العقوبة على المتهمين

كتب . خالد ابو العز :

استمعت محكمة امن الدولة العليا طوارئ، امس إلى مرافعة النيابة فى قضية الاستحلال وتكفير المجتمع المتهم فيها ١٧ متهما وقررت المحكمة تاجيل القضية إلى جلسة ٢٥ اكتوبر كطلب الدفاع عن المتهمين للاستعداد.

كما نظرت المحكمة قضية احداث الاستحلال والمتهم فيها ثلاثة من طلبة المدارس الثانوية وقررت المحكمة تاجيل القضية الى جلسة الاربعاء المقبل كطلب الدفاع وكانت المحكمة قد عقدت جلستها صباح امس برئاسة المستشارين اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشار نصر الدين صادق وعلى المسلمى وامانة سر عصام عبد الفتاح وممدوح غريب. استمعت المحكمة إلى مرافعة محمد حلمى قنديل واشرف العشماوى رئيسى نيابة امن الدولة حيث جاء بمرافعتها بان المتهمين هم عصابة مصابة بالشذوذ الفكرى والارهاب الدموى عندما قالوا إن مصر دولة كفر وبلد الازهر بلد كفر متناسين انها بلد السلام والاسلام وتناولت مرافعة النيابة بيان ادلة الاثبات لما ارتكبوه من جرائم السرقة والتزوير وحيازة المطبوعات، وانتهت النيابة الى المطالبة بتطبيق اقصى عقوبة عليهم.

وعقب ذلك قررت المحكمة تاجيل القضية إلى جلسة ٢٥ اكتوبر. وفى قضية احداث الاستحلال استلمت المحكمة ٣ تقارير من الشئون الاجتماعية عن الظروف الاجتماعية والاسرية لكل متهم والعوامل التى دفعتهم للانحراف وقد استغنى الدفاع عن مناقشة شهود الاثبات، والاكتفاء باقوالهم الواردة بالتحقيقات وطلبوا اجلا للمرافعة وقررت المحكمة التأجيل لجلسة الاربعاء القادم



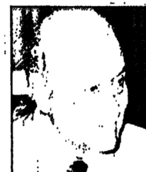
المصدر : الأحـــرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

كيف يدار صراع الحكومة والإخوان؟

كتب مصطفى سليمان:

بعد إحالة ٤٥ شخصا من زعماء الاخوان المسلمين الى المحكمة العسكرية وفى سابقة لم يحدث لها مثيل الا منذ ٣٠ عاما وبالتحديد عام ١٩٦٥ بدا الامر واضحا لاغبار فيه من ان الحكومة فى الآونة الاخيرة لايغمض لها جفن خوفا من خوض الاخوان المسلمين المعركة الانتخابية القادمة نوفمبر ١٩٩٥ ولكن قد يبدو فى ظاهر الامر ان حملة الاعتقالات التى شنتها الجهات الامنية فى الشهور الماضية والتى بدات منذ يناير الماضى هى الوجه الوحيد الظاهر من اوجه التصعيد ولكن هذا التصعيد والمتتبع له يلاحظ انه لم يكن يتمثل فى اطار هذه الضربات الامنية المتلاحقة فقط. خاصة بعد صدور القانون ١٠٠ لسنة ٩٣ بشأن تعديل التنظيم النقابى خصوصا بعد الانتخابات النقابية وفوز عدد كبير من الاخوان فى هذه النقابات، وبعد ذلك بدات الضربات المتلاحقة تستهدف تقويض حركة الاخوان لعل ابرزها اعتقال ٧ قيادات من الاخوان فى ١٩ يناير الماضى ١٩٩٥ وكانت التهمة الموجهة اليهم هى المشاركة فى اجتماع سرى لمجلس شورى الجماعة شارك فيه ٨٩ عضوا طبقا للتصريحات الامنية وعقب ذلك بشهرين تم القبض على ١٨٠ شخصا فى معسكر كشفى بقرية الجزائر بالاسكندرية وتم حبس ٢٠ شخصا من مركز الشمون بالمنوفية لمدة ١٥ يوما وفى اغسطس الماضى اعتقلت قوات الامن ١٩ من القيادات الاخوانية واخر حلقة من حلقات التصعيد هى قرار الاحالة للقضاء العسكرى مما يؤكد عزم الحكومة على القضاء على جماعة الاخوان المسلمين التى وصفها النظام نفسه فى فترة قريبة بانها الجماعة الوحيدة المعتدلة وسط الجماعات الاخرى ولكن الملاحظ ان هذا الوصف حينما كانت هناك جماعات اخرى مسلحة تهدد الامن المصرى، يؤكد ذلك ماحدث من تغيير فى الخطاب الحكومى بعد شل حركة الجماعات الاسلامية المتشددة حيث لم يبق امام الحكومة الا



حسن الالفى



حامد ابو النصر

تنظيم واحد يجب أن يلحق بسابقيه من التنظيمات الاخرى الا وهو التنظيم الاخوانى إذن فالرؤية التى ترى أن الهدف من التصعيد الاخير ضد الاخوان قد يكون هو القضاء عليهم قد تكون رؤية صحيحة الى حدما ولكن مع اقتراب موعد الانتخابات قد يكون للحكومة رؤية اخرى وهى ضرب عصفورين بحجر واحد وذلك يتمثل فى تشديد القبضة على الاخوان للقضاء عليهم «الاحالة للمحكمة العسكرية» وعرقلتهم عن خوض الانتخابات «وذلك لاختيار الحكومة هذا التوقيت بالذات لاحكام لعبتها مع الاخوان» ومما زاد من اشتعال المعركة بين الطرفين هو اجتماع مجلس الوزراء فى شهر يونيو ١٩٩٥ والمناقشة التى دارت معظمها حول مناقشة خطة الاخوان المسلمين للاعداد للانتخابات القادمة والتى لخصها الامن فيما يلى:

اولا: استغلال الاخوان المنابر الاعلامية فى انتقاد الحكومة والامن.

ثانيا: الاعداد لترشيح قيادات ذات ثقل جماهيرى «مثل د.عصام العريان «ود. محمد السيد حبيب «عن دائرة اسيوط» ومأمون الهضيبى نائب المرشد العام عن دائرة «الدقى» والتى كان مرشحا فيها فى عام ١٩٨٧.

ثالثا: فض الخلافات مع الاتجاهات الاسلامية الاخرى.

رابعا: التنسيق مع العائلات والعصبيات بالاقاليم مع التركيز على تقديم خدمات جماهيرية.

إذن فالامن والحكومة يكشفان عن نية الاخوان فى الصراع ضدهما على مقاعد البرلمان القادم ويدعم ذلك نظام الانتخابات هذه المرة وهو النظام الفردى الامر الذى يسهل على الاخوان ويعفيهم من عنت التحالفات السياسية والحزبية رغم وجودها على الساحة ورغم هذا التصعيد ضد الإخوان فإن



المصـدر : الأحـرار

التاريـخ : ٥-٢-سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجماعة مازال موقفها يتسم
بالهدوء وعدم الانفعال ومازالوا
يصرون على خوض المعركة من
خلال ماصرح به مامون
الهضيبى ومصطفى مشهور من
ان هذه الانتخابات ارادة فردية
وسوف نخوضها لا كتنظيم حيث
ان ذلك ممنوع سياسيا وامنيا
وانما كافراد ولن ندخل فى صدام
مع الحكومة حتى ولو سعت هى
لذلك وحتى الان ليس لدينا اى
اسماء مرشحة ولكن من يريد ان
يرشح نفسه فليرشح وفيما اكد
مصطفى مشهور انه اذا سمح لنا
قانونا بان يخوض معتقلو
الاخوان هذه المعركة من خلف
القضبان فسوف يخوضونها
والهدف من دخولنا الانتخابات
هو فقط لكى نرفع شعار «الاسلام
هو الحل» وقد اوصينا مرشحينا
الذين فى نيتهم الترشيح بضبط
النفس اثناء عملية الاقتراع
وعدم استدراجهم لعمليات عنف
قد تحدث اثناء ذلك ويرى
المراقبون للاحداث ان تصعيد
هذه الحملة ضد الاخوان ليس
فى مصلحة الحكومة بقدر ماهو
فى مصلحة الاخوان فاذا سمح
بان يخوض معتقلوهم هذه
الانتخابات فانهم سوف يكسبون
دعاية خطيرة من خلال لافتات
الدعاية مرسوما عليها المعتقلين
وهم خلف القضبان وسوف
يكسبهم ذلك عطف الجماهير.

ويبقى بعد ذلك ان ندرك ان
هناك معركة ستشتعل بين
الطرفين عما قريب لن يحسمها
الا صناديق الاقتراع.



المصدر : الشرق الأوسط

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٨

رؤية عربية

عبد الرحمن الراشد

الإخوان في انتظار الإجابة

تمر حركة الإخوان المسلمين في مصر بمازق صعب خلال هذه الفترة حيث جرى اعتقال بعض قياداتها بصورة جماعية، واتهمت بانها تشارك في دعم الارهاب. ولا شك انها تهم خطيرة على النحو الذي نطقت به.

وحركة الاخوان المسلمين تقول، على الاقل علناً، انها ضد العنف السياسي، ولهذا فهي ان اختلفت مع الحكومة فكراً ومنهجاً فهي ضد الحركات الاسلامية المتطرفة. وكما يعرف المتتبع فان هناك شكوكاً لدى اجهزة الدولة المصرية تحوم حول بعض قيادات الاخوان وقد أدت الاعتقالات الأخيرة، وفق المعلومات التي قدمتها، عن ضبط عمليات ذات ارتباط عضوي بين الجماعة والمجموعة، تضمنت معلومات موثقة على اجهزة واقراص كومبيوتر.

ومن الصعب قراءة ما يدور في داخل خلايا الاخوان والايمان المطلق بسلمية الحركة التي لا تخفي رغبتها في الحكم في مجتمع سياسي تعرف انها لن تحكم فيه من وراء ابوابه الكبيرة المغلقة. ايضا يصعب التصديق المطلق لكل ما تقوله البيانات الرسمية وهي لم تقدمهم بعد الى محاكمات علنية. لكن الذي يمكن قوله هو من بطن التاريخ المصري للاخوان. فالمفارقة ان كليهما، السلطة والاخوان، كانا شريكين في انقلاب عام 1952، ثم افترقا بعد ذلك. وهناك مؤرخون لا يتحفظون في التاكيد على انه لولا «المساندة المتحمسة من جانب الاخوان المسلمين لكان محتماً ان تلاقي حركة محمد نجيب مصير الحكومات المصرية الست التي سبقتها في عام 1952 لقد شارك الاخوان مشاركة فعالة في انقلاب نجيب...».

وليس سراً ان بعض اعضاء حركة الانقلاب، الضباط الأحرار، كانوا مرتبطين بالاخوان المسلمين وخاصة انور السادات وكمال الدين حسين وحسين الشافعي، بل واتهم جمال عبد الناصر بانه درب الاخوان على استخدام السلاح، قبل وقوع الانقلاب بثلاث سنوات. فطموحات الاخوان اقدم من طموحات غيرهم في الحكم، ولا تزال حقيقية وتحت التنفيذ. لكن الاخوان المسلمين يؤكدون انهم اصبحوا حزباً مستأنساً وواقعياً، يقبل بالتعايش مع غيره، ولا يكفر خصومه، ولا يرفع السلاح ابداً ضد احد.

سيكون من المؤسف ان اثبتت الحكومة روايتها وظهرت ادلة دامغة على تورط قيادات الاخوان في ارتباطات مع جماعات العنف، لانها ستقضي على فترة زاهرة لهم سياسياً بنوها بجد واقتدار، وسيكون بالطبع من المؤلم ان ثبت انها ليست سوى تهم كيدية يقصد بها اخراجهم من الساحة الانتخابية، فمصر السلطة اعتبرت نفسها ملتزمة بقوانين سنتها لنفسها تجيز فيه للعمل السياسي المتعدد بالوجود، وطالما انها «ورطت» نفسها في مثل هذا الالتزام فهي مطالبة باحترامه، اما اذا ثبت العكس، أي ان الاخوان المسلمين يتظاهرون بالسلم في وضح النهار ويدبرون غيره في الخفاء فهم يكونون قد اوقعوا انفسهم في مصيدة سياسية لا حل لها، ستقوض كل ما بنوه خلال اكثر من عقد مضى، الذي مثل اول فرصة عمل سياسية حقيقية لهم.

خطتهم المقبلة بعد المحاكمة والانتخابات

مصر: هل يتجاوز الاخوان الخط الأحمر؟

القاهرة – حسين شعلان

تعقد المحكمة العسكرية العليا جلستها الثانية في ٣٠ الشهر الجاري لمحاكمة ٤٩ من قادة الاخوان المسلمين في التهم المنسوبة إليهم. وحسب قرار الاتهام الذي تلاه رئيس المحكمة في الجلسة الاولى، يمكن حصر الاتهامات تحت عنوان «تأسيس وادارة تنظيم محظور قانونا والعمل على تغيير نظام الحكم عن طريق التغلغل في عدد من المؤسسات». وهي الاتهامات التي نفتها الجماعة وقالت إن الهدف منها ومن المحاكمة «منع الاخوان من خوض الانتخابات المقبلة» في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل.

وفي حين انشغلت أحزاب المعارضة في وضع اللمسات الأخيرة قبل إعلان قوائم مرشحيها للانتخابات، أعلنت شجبها لتقديم الاخوان الى محاكمة عسكرية من زاوية الحقوق الديموقراطية للقوى السياسية، واظهرت تعاطفها مع طلب الاخوان انضمام محامين من مختلف الاتجاهات الى هيئة الدفاع عن المتهمين.

على جانب آخر عكف كل من الاجهزة الرسمية المعنية، وأركان قيادة الجماعة، على وضع «تقدير موقف» لخطوة الاخوان المقبلة. هل تكتفي الجماعة «بالصبر والاستعانة بالله والاحتساب إليه» كما يقول نائب مرشدها العام مصطفى مشهور او المتحدث الرسمي باسمها مأمون الهضيبي؟ أم ان هناك خيارات أخرى أمامها؟ وما هي مقدرتها على فعل مؤثر من هذه الخيارات وما هو أكثرها احتمالا؟

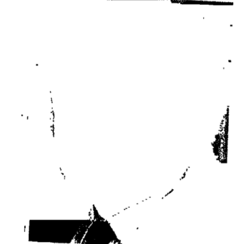


والحاصل ان التساؤل عن خطوة الاخوان المقبلة، كان دائماً مركز اهتمام دوائر الحكم قبل وبعد ثورة يوليو، عندما كانت تنتهي ما يمكن تسميته «بدورة غض الطرف». ذلك أن علاقة الاخوان مع الحكم، قياسا على التاريخ بعد نشاتهم في ١٩٢٨ وحتى اليوم، كانت تمر دوما في دورتين، دورة غض الطرف عنهم من جانب الحكم وفيها يبدأ الاخوان تعاملهم مع الحكم على امل ان يكون حاملا لتطلعاتهم، اي اقامة «الدولة الاسلامية» من خلال الحاكم الموجود. وفي اثناء الدورة هذه غالبا ما كان الحكم يسعى الى «توظيف» الاخوان في مساندة سياساته، ويغض الطرف عن تحركاتهم السياسية والسماح لرموزهم ولشخصيات قريبة منهم بالظهور والعمل الاعلاميين. وباختصار، يرى فيهم الحكم رصيدا لمواجهة القوى الاخرى من الخصوم السياسيين المشتركين. وربما يجد الحكم ان هذا «التوظيف» يرفع عنه كثيرا من الحرج او الأذى. وفي الوقت نفسه الذي تكون عين الحكم ساهرة على تتبع ما يدور داخل كواليس الاخوان، لا يمانع هؤلاء في ممالأة الحكم والقبول بالتوظيف السياسي، بهدف كسب الوقت لبناء (او اعادة بناء) التنظيم وانتشاره والتمكن من مختلف اسباب الاستقواء (الفكري والسياسي والاقتصادي والتنظيمي)، مع العناية بالسرية اللازمة لبعض القطاعات على الأقل، بعيدا عن عين الحكم.

وعادة ما تبدأ علامات الدورة الثانية في علاقة الاخوان مع الحكم، حيث تاخذ شكل الصدام بدرجات مختلفة، بمجرد أن يحسم الحكم حالة انتظارهم جني ثمار المهادنة والمساندة و«التوظيف» ضد الخصوم المشتركين. سواء بقطع الطريق على تطلع الاخوان الى المشاركة في صنع القرار، او على تغلغلهم في مؤسسات التمكين الذي غالبا ما كان لا يستبعد مؤسسات الامن والاقتصاد والجيش. وهي دوائر الخط الاحمر، غير المسموح بانتهاكه على اي نحو. فإن حصل الانتهاك، تقطع جهينة قول كل خطيب وتصبح كل الاحتمالات مفتوحة، خصوصاً بعد ثورة تموز (يوليو). حيث يستفز مثل هذه الانتهاكات دوائر الأمن والجيش معا فتقف داعمة اي اجراء يتخذه الحكم.

من فاروق الى عبدالناصر

حدث ذلك ايام حكم الملك فاروق، فوقفوا معه في دورة غض الطرف ضد حزب الوفد كخصم سياسي له الغالبية في الشارع، واشتبكوا مع الوفد عندما اراد تقليم اظافر فاروق فمنحوه «البيعة والولاء على سنة الله ورسوله» حسبما جاء في الطبعة الاولى من كتاب «مذكرات الدعوة والدعاة» للشيخ حسن البنا مؤسس الجماعة. وفي دورة الصدام مع الحكم، قاموا باغتيال القاضي احمد الخازندار في اذار (مارس) ١٩٤٨، بسبب الاحكام التي اصدرها في حق اعضاء من الجماعة باشرت اعمال العنف. وبلغ الصدام ذروته باغتيالهم محمود فهمي النقراشي رئيس الوزراء في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨، بعد مضي عشرين يوما فقط على القرار الذي اصدره النقراشي بحل جماعة الاخوان في الثامن من الشهر نفسه بعد ثبوت تورطهم في عمليات العنف. ولما ردت الحكومة بإعدام الشيخ حسن البنا في ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٩، حاولت الجماعة اغتيال ابراهيم عبدالهادي رئيس الوزراء في ٥ آيار (مايو) ١٩٤٩، فاصابوا بدلا عنه رئيس مجلس النواب حامد جودة من دون ان يتعرض لأذى كبير.


مبارك، اشارات من حادث اديس ابابا. (غاما)

وحدث كذلك ايضا مع حكم الرئيس جمال عبدالناصر، اثناء دورة غض الطرف (١٩٥٢–١٩٥٤)، عندما تصوروا إمكان المشاركة في صنع القرار نظراً الى علاقته السابقة بهم، حيث وصل غض طرف الحكم عنهم الى حد التعاون معهم – حسب مذكرات حسن ابو باشا وزير الداخلية السابق – في مجال الأمن السياسي، عندما الحق



بعض ضباط الشرطة المنتمين للجماعة، بل والمنخرطين في تنظيمها الخاص السري، بجهاز مباحث امن الدولة، وما ان حسم الحكم أمر عدم قبول ان يكونوا شركاء له، حتى حلت دورة الصدام، فحاولوا اغتيال عبدالناصر في حادث المنشية الشهير في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٥٤، بعد مرور تسعة اشهر على حل جماعة الاخوان في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤. ودارت الدورتان مرة أخرى وعلى نحو آخر، عندما بدأ الافراج في تموز (يوليو) ١٩٥٦ عن اعداد من الاخوان المعتقلين (لم تصدر بحقهم احكام في ١٩٥٤) الذين صنفهم الحكم «اقل خطراً». فعادوا الى اعمالهم، واصدرت مؤسسة النشر التابعة للدولة كتب المفكر سيد قطب القيادي الاخواني البارز. وحلت دورة الصدام مرة أخرى في ١٩٦٥ عندما قبض على اعداد منهم وقدموا للمحاكمة العسكرية التي اصدرت في حق بعضهم الحكم بالاعدام واحكاماً اخرى بالسجن بتهمة إحياء تنظيم الجماعة وجمع الاسلحة لتغيير نظام الحكم بالقوة. وفي حالتي الصدام، كانت مصر والمنطقة العربية تشهدان مداً متصاعدا لحركة التحرر القومي، في غير مصلحة خطابهم السياسي، وبالتالي كانوا الطرف الأقل قوة. فيما يعني ايضا أن اختيار توقيت الصدام، كان من نصيب الحكم الذي عادة ما يؤسس حساباته في المهادنة او الصدام على تحين الفرصة المناسبة، سياسيا واجتماعيا وتنظيميا.

اختراق الخط الأحمر

تكرر السيناريو نفسه، وإن كان على نحو آخر، في عهد الرئيس أنور السادات عندما صدرت عنه اشارات بدء دورة غض الطرف بالافراج عن المرشد العام السابق للجماعة حسن الهضيبي في عام ١٩٧١، ثم في ١٩٧٤ بالافراج عن الذين اعتقلوا في صدام ١٩٦٥. وحقق نجاحا ملحوظا في «توظيف» تيار الاسلام السياسي كله خصوصاً ما اصبح يسمى منه بعد ذلك بالجماعات الاسلامية المتطرفة، في مواجهة معارضيه السياسيين من اليسار (ناصريين وماركسيين). ولما حقق مكانة كبيرة داخلية وخارجية بعد خوض حرب تشرين الاول (اكتوبر) بنتائجها الايجابية، افرج عمن تبقى من الاخوان المسجونين على ذمة احكام سابقة، وغض الطرف عن نشاطات تيار الاسلام السياسي الفكرية والسياسية والتنظيمية والاعلامية. ومع أن الاشارات الاولى لدورة الصدام بداها هذا التيار مبكرا هذه المرة (حادث الفنية العسكرية ١٩٧٤ ثم اختطاف واغتيال وزير الاوقاف الشيخ الدهبي ١٩٧٧) على يد الجماعات التي خرجت من تحت عباءة الاخوان، إلا انه واصل غض الطرف بسبب تصاعد معارضي القوى السياسية الاخرى، بل وحاول الاستعانة بالاخوان لتحجيم هذه الجماعات من دون ان يحقق نتيجة ايجابية. ولما حسم قرار الصدام - متأخرا - بإنذاره الشهير «لا دين في السياسة ولا سياسة في الدين»، كانت الجماعات الاسلامية حققت اختراقات ملموسة في اهم دائرة من دوائر الخط الاحمر. ولم يكد يمر شهر واحد على اعتقال رموز جماعة الاخوان مع رموز احزاب وقوى المعارضة الاخرى، في حملة ٥ ايلول (سبتمبر) ١٩٨١، حتى اغتيل في حادث المنصة الشهير على يد عناصر من جماعة «الجهاد» في ٦ تشرين الاول (اكتوبر) من العام نفسه.

بعد غياب الرئيس السادات، تولى الرئيس حسني مبارك الحكم على ارضية سياسية اقتصادية اجتماعية وعرة. ذلك ان المجتمع كان يسوده توتر شديد. وعلى رغم ان الرئيس مبارك أخذ بالخيار الافضل وهو تخفيف حدة هذا التوتر بمصالحة وطنية، كان ابرز شواهدها استقباله رموزاً من مختلف الاتجاهات السياسية في القصر الجمهوري بعد الافراج عنهم ومن بينهم الاخوان المسلمون، إلا أن بواعث التوتر ومحركاته ظلت كامنة في علاقة تيار الاسلام السياسي بالحكم.

تقاطع بين الاخوان والمتطرفين

ومع أن دورة غض الطرف عن الاخوان وانشطتهم طالت منذ ١٩٨٢ وحتى الآن وهو امر غير مسبوق، إلا انها كانت مليئة بإشارات عدم القبول بتجاوز اي من دوائر الخط الاحمر. وزاد من تعقد هذه العلاقة، تطوران مهمان:

الأول ان قوى الرفض من جماعات التطرف (الجهاد والجماعة الاسلامية...) طرحت ما اسمته «العودة الى الاسلام والعمل بالشريعة» و«إقامة الدولة الاسلامية» من خلال عمليات عدة لاستعراض القوة والاغتيالات التي تصاعدت على نحو بات يهدد المجتمع ككل. وقد استطاع الحكم في العامين الاخيرين محاصرتها وتفكيك كثير من قوتها الضاربة، بواسطة ضربات امنية موجعة. غير أن المحاولة الفاشلة التي قام بها اعضاء منها مقيمون في الخارج لاغتيال الرئيس مبارك،



توضح انها لا تزال تمثل خطرا كبيرا. وتجدر الاشارة الى ان جهات امنية صرحت لجريدة «الاهرام» (١٧ الجاري) بتوافر معلومات لديها عن ان الاخوان «كانوا على علم بهذه المحاولة الفاشلة». واللافت للانتباه ان شيئا رسميا من هذا القبيل لم يرد في قرار الاتهام الذي تجري على اساسه المحاكمة العسكرية للاخوان. واذا كان من المعروف وجود خلافات في بعض

التوجهات وفي مناهج العمل بين جماعات التطرف والارهاب وبين الاخوان، إلا انه يوجد ايضا تدرجٌ في مواقف القيادات الاخوانية يسمح على الدوام بظهور تقاطع وتماس بينها وبين جماعات التطرف. واذا كانت نقاط الاختلاف ساهمت في اطالة دورة غض الطرف، واكسبت الاخوان مساندة بعض دوائر في احزاب اخرى وبين العناصر المعتدلة من جمهور المسلمين، فإن نقاط التماس تشكل نقاط ضعف حقيقية لا يكفي سد فجوتها مجرد ادانة قيادات اخوانية «للعنف والعنف المضاد» (ويقصدون عنف الجماعات وعنف الحكومة) او مجرد اعلانها «لقد طلقنا العنف منذ زمن».

لقاء مع الاميركيين

والتطور الثاني في تعقد تلك العلاقة، انه على رغم عدم الشرعية القانونية لوجود جماعة الاخــــوان، إلا ان غض الطرف عن دورهم السياسي كجماعة قائمة فعلا ولها تشكيلاتها ومقاصدها غير الخافية، ساهم في دخولهم «اللعبة الديموقراطية» عن طريق البرلمان (١٩٨٤ و١٩٨٧) حيث اداروا جزءا من معركتهم حول مسالة تطبيق الشريعة تحت شعار «الاسلام هو الحل». لكن مقاطعتهم لانتخابات ١٩٩٠، وهي المقاطعة التي كبدتهم نتائج سلبية كثيرة، عززت من سعيهم الى القاء الثقل في النقابات المهنية وفي اختراق مؤسسات المجتمع والدولة. ولم يخلُ امر بعض هذه المساعي والتحركات من ملامح استعراض القوة احيانا والتصرف بحدة في احيان اخرى، مما اثار في حينه كثيرا من القلق. والتساؤلات عما اذا كان المنحى الاخواني يعد بكيفية اخرى طرازاً جديداً من جهاز خاص مماثل في خطورته جهازهم الخاص الشهير في

الاربعينات والخمسينات، حتى بافتراض عدم تسلحه هذه المرة؟ ويشار مثلا الى ان وزارة التعليم كشفت عن خفايا كثيرة في هذا الصدد وباشرت اجراءات معاكسة. وليس سرا - كمثال - انهم كانوا يسيطرون بالكامل على ١٤ معهداً تربوياً في الصعيد لتخريج المعلمين. ويكفي كمثال آخر التدقيق في اسماء المتهمين المقدمين

الى المحكمة العسكرية، ليتبين ان عددا غير قليل منهم يشغلون مناصب مهمة نقابية وتنفيذية وجامعية. ويعني ذلك كله أنهم جماعة جيدة التنظيم ومنتشرة وممولة جيدا من خلال مشاريع ومؤسسات اقتصادية ومصرفية داخلية وخارجية، من المشكوك أن تكون بعيدة عن معلومات الجهات الرسمية المعنية. ويزيد من تعقيدات تلك العلاقة ايضا، ما رشح من معلومات باتت معروفة عن تكرر لقاءات تمت بين قيادات اخوانية وبين مسؤولين في السفارة الاميركية في القاهرة، الأمر الذي فسره المراقبون بان الهدف الأميركي هو الاطلاع المباشر على اتجاهات ما وراء الابواب. وليس سرا ان هذه اللقاءات لقيت استياء مصرياً رسمياً. والأرجح ان مجمل ما حصل في دورة غض الطرف الطويلة هذه المرة، سيؤثر على طبيعة اي اقتراب او تصعيد وارد قد يتسم باسلوب الخطوة خطوة.

معركة انتخابية ضارية

لقد فوجئ الاخوان بالقبض المتتالي على قيادات منهم ثم تقديمها الى المحكمة العسكرية. وأحدث ذلك ارتباكا كبيرا في صفوفهم. وسيتوقف امكان مقدرتهم على فعل مؤثر، لأي خطوة مقبلة لهم، على ما قد يستخلصونه من فهم حدود ومستقبل ما حدث، فإن استخلصوا أنها مجرد «مسالة انتخابية»، كما يصرحون بذلك حتى الآن، فإن خطوتهم المقبلة ستكون محكومة بالعمل على ثلاثة خطوط متوازية. الاول هو خط اللعبة القانونية بمترادفاتها المتنوعة، سواء الدعوى امام القضاء الاداري للطعن في قرار الاحالة الى محكمة عسكرية، او الاستفادة من ساحة المحكمة منبرا للدفاع السياسي وربما الاثارة السياسية، حيث ان جلسات المحاكمة مفتوحة حتى الآن على الأقل، فضلا عن الدعوى التي رفعوها باجازة وجودهم بحجة انه لا يوجد قرار رسمي بحل جمعيتهم أيام حكم الرئيس عبدالناصر. والثاني هو خط الاستقواء بالقوى السياسية الاخرى، على صورة اعادة تحريك جهود التوصل الى ما سمي «ميثاق الوفاق الوطني» التي بداوها في اعقاب عمليات القبض على قيادات منهم ثم جمدوها بمجرد الاعلان عن المحاكمة العسكرية، او في صور اخرى مشابهة. والخط الثالث هو الاستماتة في خوض الانتخابات حيث يعتقدون بان ايدي غيرهم قد تكون مغلولة لأسباب داخلية او خارجية. وليس ◀



المصدر : الحياة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥

سرا انهم يروجون الآن عن عزمهم ترشيح عدد منهم قد يصل الى مئتي مرشح. فخوضهم المعركة الانتخابية يتم هذه المرة بدافع لا يقاوم وهو توثيق (او اعادة توثيق) الشرعية من خلال العملية الانتخابية. ولا شك أن معركتهم هذه ستكون ضارية وتتسم بصعوبات ومخاطر جسيمة قد تصل الى حد ممارسات العنف امام منافسات قوية واردة من مرشحي الحزب الوطني الحاكم. وفي هذا السياق، ربما يمكن فهم تحسب وزارة الداخلية للامر وقيامها بحملة واسعة لمصادرة الاسلحة من يد الافراد حتى تلك التي سبق الترخيص لها. ومن غير المستبعد ان هذه المعركة الضارية التي يتصورونها «مفتاحاً» للنجاة، قد تتحول «قفلا» على باب مصيدة.

أما اذا استخلصوا مما حدث وفوجئوا به انها مسالة تقترب من حد التفكيك او كسر العظم، حتى وإن كان على طريقة الخطوة خطوة، فاغلب الظن ان الباب سيكون مفتوحا امام تداعيات اخرى للصدام وترتيبات للعنف. وتجدر الاشارة إلى ما يمكن تسميته بتحذير مبطن وجهه مصطفى مشهور نائب المرشد العام للاخوان واستخدم فيه كلمة العقاب تحديدا حيث علق على الاحالة الى محكمة عسكرية، فيقول، «ولا يحسب الأفراد الذين ينفذون الظلم انهم معفون من العقاب، فكل إنسان في موقعه ساعد ولو بكلمة في هذا الظلم الذي وقع ويقع على عباد الله سيحاسبهم الله على هذه المشاركة. وإن افلتوا من عقاب الدنيا فلن يفلتوا من عقاب الآخرة الأشد» وليست الاشارة الاخرى للمتحدث الرسمي باسم الجماعة مامون الهضيبي الى خشيته من أن تستفز الاحداث شباب الجماعة وتقلل من قدرتها في السيطرة عليهم، غير منقطعة الصلة باستخلاصات اخرى مبطنة. ذلك أن إعلان الاخوان الذي تكرر اكثر من مرة في وقت سابق بان جماعتهم جمعية دولية، فإن ما يواجهونه قد يفرض عليهم مهمة شاقة هي محاولة التوفيق بين استراتيجية جمعية دولية لهم فيها نصيب القيادة، وبين تطبيقات هذه الاستراتيجية محليا، بما يثيره ذلك من احتمالات تضع في اعتبارها حالة الجذر التي يواجهها تيار الاسلام السياسي في الكثير من الدول العربية الآن.. والصعوبات التي يواجهها النظام في السودان.

على اي حال فإن ردود فعلهم خصوصاً بعد صدور احكام المحكمة العسكرية وبعد نتائج خوضهم الانتخابات، على الرسالة المفتوحة التي وجهها إليهم زعيم جماعة «الجهاد» ايمن الظواهري الذي يعيش حاليا في سويسرا، والتي يحضهم فيها على «اتباع طريق الجهاد والتخلي عن مهادنة الحكومة» وإيضاحه بان جماعته ستكون «اقرب الناس اليهم واشد الناس لهم اعانة»، إن ردود فعلهم التي يترقبها الجميع ستكون احد المؤشرات الدالة إلى طبيعة خطوتهم المقبلة ■

٢٠٠٤٠١٥١



المصدر : الوفد

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المحاكمات العسكرية اعتداء على الدستور

من المؤكد ان قرار إحالة الاخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى يعتبر اعتداء صارخا على الدستور، فضلا عن مخالفته للاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية..

●● والناس فى عجب من توقيت هذه المحاكمات، فقد ثبت ان الهدف من هذه العملية حرمان هؤلاء من حق الترشيح وخوض المعركة الانتخابية التى تستعد لها كل مصر على أمل الوصول إلى مجلس شعب حقيقى يدافع عن حقوق الشعب، ولا يكون صوتا للحكومة..

●● ان مصر وهى تدخل مرحلة جديدة من الحريات ترى فى هذه المحاكمات عودة إلى الوراء، بل نكسة تضع فى يد الحكومة مصير أى انتخابات لأنه لو حرمنا فئة ما من حق الترشيح نكون قد أقمنا سدا بين المواطن وحق المواطنة وبين المواطن وممارسة حقوقه الدستورية.

وحرمان المواطن من ان يقف أمام قاضيه الطبيعى، تدخل نرفضه تماما. لأن القضاء العسكرى مع احترامنا الكامل له لا يتيح لهذا المواطن كل مراحل التقاضى التى يوفرها القاضى الطبيعى.. وفى هذا قيد على حرية المواطن، بل استغلال لنصوص دربا ان تلجأ إليها الدولة لتصفية حساباتها..

●● وإذا كانت الدولة قد بدأت بإحالة الاخوان المسلمين إلى القضاء العسكرى بسبب الخلافات التى نعرفها تماما.. فان تكرار هذا الموقف مع غير الاخوان المسلمين يصبح امرا واردا، من هنا كانت الوقفة الموحدة لكل فصائل واحزاب المعارضة فى مصر، وهى الوقفة التى ترفض هذه المحاكمات العسكرية، لا لأنها عسكرية.. ولكن لانها تمثل قيدا على حرية الافراد ـ مهما كانت الانتماءات ـ وعلى حريتهم فى ممارسة حقوقهم السياسية..

●● كل المعارضة فى مصر ترفض سياسة العنف.. ولكننا أيضا نرفض البطش وندعو إلى الطريق الذى رسمه الدستور.. وينادى به العقل والمنطق.

«الوفد»

المصدر : الأخبار
التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٥
المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تواصل التحقيق فى قضية « العائدون من السودان »

الارهابى القتيل تزوج باسم مزور

واصلت امس نيابة أمن الدولة العليا تحقيقاتها الموسعة فى قضية « العائدون من السودان » ، التى انتهت بمصرع الارهابيين عزت محمد على متولى ورجب سعيد عطا عطية اللذين تسللا إلى مصر بعد أن دفعت بهما حكومة الترابى لارتكاب اعمال ارهابية داخل البلاد .

استمعت النيابة إلى اقوال شهود الواقعة وهم : صاحب الوكر وزوجة احد القتيلى الارهابيين ووالدتها وشقيقة الارهابى الآخر .. كما استمعت إلى اقوال اثنين من ضباط قوة الاقتحام .. اشرف على التحقيقات هشام سرايا المحامى العام وباشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة وحسام هلال واشرف العشماوى وكلاء النيابة .

اقر صاحب المنزل ويدعى محمد أحمد هلال أن الارهابى رجب سيد عطا قام بتأجير الشقة مستخدما فى ذلك بطاقة مزورة باسم محمد أحمد عبد الفتاح ودفع ٦٠٠ جنيه مقدم ايجار على ان يقوم بدفع ٦٠ جنيها شهريا وتم تحرير عقد الايجار . واضاف بأنه لاحظ على الارهابى عدم اقامته الدائمة بالشقة . حيث كان يتردد عليها خلال فترات متباعدة مع آخرين .

وبسؤال ليلى سعد عطا عطية شقيقة الارهابى القتيل رجب قررت بأنها القى القبض عليها قبل الحادث بيومين . وذلك بناء على اذن النيابة الصادر بضبط وتفتيش الاماكن الخاصة بالارهابى رجب ، وعثر بداخل شقتها على شنطة كبيرة بها عبوة متفجرة بها دوائر كهربائية وبداخلها مادة متفجرة موصلة بمصدر كهربائى وكذلك قنبلة يدوية هجومية وقالب مادة تفجير ومفجر زمنى متصل به اسلاك كهربائية ، كما عثر على خرامة تستخدم فى تزوير البطاقات الشخصية ، وعدد من شهادات تأدية الخدمة العسكرية خالية البيانات وبطاقة عائلية بها صورة الارهابى رجب وليس بها اية بيانات وبعض الاوراق والمستندات الخاصة بالتدريبات العسكرية فى السودان .. اقرت شقيقة الارهابى القتيل ان هذه الحقيبة خاصة بشقيقها . وهى توجد بالمنزل منذ فترة . حيث ان شقيقها كان يتردد عليها باستمرار قبل زواجه .

وايد زوجها ويدعى عبد التواب ما قالته زوجته بشأن شقيقها والمضبوطات .

واستدعت النيابة زوجة الارهابى القتيل عزت محمد متولى وتدعى عزيزة عبده ووالدتها لسماع اقوالهما . قالت الزوجة : انها تعرفت على زوجها منذ ثلاثة اشهر فى احد المستشفيات التى تعمل بها . وطلب منها الزواج ووافقت دون ان تعلم بانه ارهابى . وفجرت جهات التحقيق مفاجأة للزوجة عندما علمت بأن زوجها يدعى عزت واقرت بان وثيقة الزواج تمت باسم أحمد على حسن وقد تعرفت عليه بهذا الاسم وشهد بذلك شهود العقد واهل زوجها وطالبت الزوجة فى نهاية اقوالها بتطليقها منه وفاجأها المحقق بمقتل زوجها بعد معركة مع قوات الأمن .

وبتفتيش منزل الزوجية عثر على ١٧٠٠ دولار امريكى وبعض المبالغ المالية وشنطة بها دوائر كهربائية تستخدم فى اعداد العبوات الناسفة ، كما عثر على وثيقة الزواج بالاسم المزور .

واستمعت النيابة إلى اقوال اثنين من قوة الاقتحام حول واقعة الاقتحام .

امر المستشار هشام سرايا بارسال اسلحة قوات الأمن إلى المعمل الجنائى كما امر المحامى العام باستدعاء مأذون منطقة الشرابية وموثق عقد الزواج



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام المسائي

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٥

مفاجأة مثيرة فى قضية تفجير معهد أمناء الشرطة:

العثور على حقيبة متفجرات داخل شقة شقيقة الإرهابى بعين شمس والعثور على مفجرات ودولارات أمريكية داخل شقة زوجة الإرهابى

فى تطور جديد للاحداث التى تشهدها قضية معهد امناء الشرطة بطرة والمحاولة الفاشلة لتفجيره كشفت نيابة أمن الدولة العليا النقاب صباح أمس عن قيام أجهزة الامن بالعثور على كميات هائلة من المتفجرات والمواد الناسفة والقنابل الهجومية داخل وكرين جديدين الأول بمنطقة عين شمس مع شقيقة الارهابى رجب سيد عطا وزوجة الإرهابى عزت محمد على بمنطقة الشرابية.

كما كشفت النيابة النقاب عن قيام السيد اللواء حسن الالفى وزير الداخلية باعتقال شقيقة وزوجة الارهابيين عقب القبض عليهما وعثور اجهزة الامن على المتفجرات والقنابل بوكرهما.

من ناحية اخرى استمعت نيابة امن الدولة العليا تحت اشراف المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا الى عدد من شهود الواقعة وضباط مكافحة الارهاب التابعة لجهاز مباحث امن الدولة وقد امر المحامى العام بارسال الاسلحة المضبوطة للمعمل الجنائى لفحصها وكذلك ارسال جميع المضبوطات الى الجهات المختصة.

وكانت أجهزة مباحث امن الدولة قد طلبت الاذن من المستشار هشام سرايا المحامى العام بضبط وتفتيش مسكن شقيقة الارهابى رجب سيدعطا حيث أكدت التحريات ان الارهابى كان دائم التردد على مسكنها بمنطقة عين شمس وكذلك زوجة الارهابى عزت محمد على الكائنة بمنطقة الشرابية وبالفعل تم تفتيش مسكنها حيث عثرت أجهزة الامن فى مسكن شقيقة الارهابى رجب سيدعطا على كميات هائلة من المفجرات الكهربائية والدوائر الكهربائية والقنابل الهجومية والمفجرات الزمنية وكميات هائلة من البطاقات الشخصية وشهادات تأدية الخدمة العسكرية خالية البيانات وخرامة للبطاقات الشخصية وبعض الاوراق المزورة وقد استدعت النيابة شقيقة الارهابى للتحقيق حيث مثلت امام حسام هلال وكيل النيابة واعترفت بأن شقيقها كان يتردد عليها وطلب منها أخفاء الحقيبة وتبين أن شقيقة الارهابى تدعى ليلى سيد عطا عطية وزوجها عبدالتواب عبدالستار واكدت فى التحقيقات ان شقيقها كان يتردد عليها.. ونفت علمها بما فى الحقيبة وقد أكد زوجها ما قررته كما استمعت المحكمة الى اقوال عزيزة عبده زوجة القتيل عزت محمد على حيث اقرت بانها تعرفت عليه باحد المستشفيات الذى كانت تعمل به وانها تقطن بمنطقة الشرابية وانها تزوجت من الارهابى تحت اسم احمد على حسن وانها لم تكن تعلم الا هذا الاسم وقد فاجأها المحقق باسمه الحقيقى.. كما فوجئت أيضا بانه لقى مصرعه بوكر بمنطقة حلوان اثناء ضبطه.. ونفت علمها تماما بانه ارهابى ثم طلبت الزوجة التطليق منه!!

هشام سرايا

الا ان النيابة اخبرتها بانه توفى.. وقد واجهتها النيابة بما عثرت عليه أجهزة الامن حيث نفت علمها تماماً.

وكانت اجهزة الامن قد عثرت على كميات من الدوائر والمفجرات الكهربائية التى تستخدم فى عمليات التفجير وكذلك ١٧٠٠ دولارامريكى وبعض المبالغ المصرية والعملات الاخرى.

على صعيد اخر استمعت النيابة الى اقوال اثنين من المشاركين فى عملية اقتحام وكر حلوان حيث اكد ضباط مكافحة الارهاب انهم وجهوا عدة نداءات للمتهمين الا ان القوة فوجئت بالمتهمين يفتحان النار عليها مما دعا الى ضرورة التعامل معهما لوقف اطلاق النار واشار الضباط الى انه بعد فترة قصيرة من تبادل اطلاق الرصاص لقى الارهابيان مصرعهما.

واكد ذلك الشاهد محمد احمد هلال صاحب السكن الذى قام بتأجيره الارهابى رجب سيد عطا حيث اكد انه سمع أصوات رجال الامن توجه النداء للارهابيين بتسليم نفسيهما.. وبعد فترة قصيرة سمع صوت اطلاق الرصاص يخرج من شقة الارهابيين الا أن قوات الامن ردت عليهما.

من ناحية أخرى أمر المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا باستدعاء مأذون الشرابية وشهود عقد الزواج المحرر لزوجة الارهابى عزت محمد على لسماع اقوالهم فى العقد وارسال اسلحة قوات الامن للمعمل الجنائى لبيان ما إذا كان قد استخدم فى الحادث من عدمه وارسال كل الاوراق المزورة والبطاقات الى الجهات المختصة لفحصها ومن المنتظر ان تستكمل النيابة تحقيقاتها الموسعة فى القضية خلال ساعات قليلة قادمة حيث تستمع النيابة الى اقوال جميع المشاركين فى عملية اقتحام وكر حلوان

عادل السروجى



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ سبتمبر ١٩٩٥

رباعيات الحقد والعنف .. الشر والانتقام!

نحن

أمام فواجع صادمة...

بعضها أخذ ضجته، انفعلنا به وصرخنا من الاعماق، ثم هدأت الضجة وهمدت الصرخة، ونسينا او نحن في سبيلنا الى ان ننسى ... بعضها الاخر مازالت ضجته صاخبة، انفعلنا به، وصرخنا من الاعماق، ولا يجب ان تهدأ الضجة او تهمد الصرخة، او يسلمنا الانفعال القائم الى سكون مقيم!

صلاح الدين حافظ

بل يجب ان تبقى الصدمة حية، تثير الفكر وتحرك العقل، وتستثير القلب، فتدفعنا الى المواجهة والرفض والتحدى... مواجهة ظواهر الحقد ورفض مملكة الشر وتحدى وحشية الانتقام فمن أين نبدأ؟

نبدأ بالتوقف امام فاجعة واحدة من فواجع العنف الدامي المندلع في بعض ارضنا، الصادم لعقولنا وقلوبنا، المناقض حقا لطبيعتنا، بل المناقض أساسا لديننا ومبادئنا وأفكارنا....

قبل عدة ايام نشرت الصحف واقعة، قيام عدد من الارهابيين مدعي الاسلام، بقتل مواطن في قرية بمحافظة المنيا، جهارا نهارا، ثم قاموا بحز راسه وفصله عن جسده، واخذوا الراس مغروسا فوق عصاه، وهم يهتفون «الله أكبر»، هاربين به الى قرية مجاورة، ظلوا يطوفون ازقتها بهذه المظاهرة الوحشية، ليبلغوا الناس، انهم جاءوا براس عدوهم - المتهم بتحدى ارهابهم في قريته - وحين اتموا «الرسالة» الدموية، علقوا الراس على عمود نور وسط القرية، ليكون عبرة لمن يجرؤ على تحديهم!!

اى فاجعة هذه، واى مأساة!

لايكفي هنا ان نصرخ ونحزن وننفعل، من صدمة مثل هذه الفواجع ثم نبكي بكاء النساء في خدورهن، ولكن..

علينا قبل الانفعال وبعده، ان نقرأ هذه الفاجعة الصادمة لكل عقل وقلب وضمير، قراءة صحيحة، وأن نحلل رسالتها الوحشية تحليلا دقيقا، لكي نصل الى حلول سليمة وجذرية حاسمة، لواحدة من أخطر مشكلاتنا الراهنة، التي تهدد حياتنا المعاصرة تهديدا مرعبا.. مشكلة العنف المستشرى!

وبداية القراءة الصحيحة، تكمن في مصارحة النفس بالحقائق المتغيرة والوقائع الجديدة، التى تجرى فى داخلنا ومن حولنا، فتجاهلها احيانا إذا جاءت على غير هوانا، ولكن تجاهلنا لها لا يعني عدم وجودها!!

ومن بين الحقائق المتغيرة والوقائع الجديدة، أن مجتمعنا قد تغير، وتغيرت معه معاييره وقيمه وافكاره، بمثل ما تغيرت موازينه الاجتماعية والاقتصادية، بفعل عوامل عديدة ومؤثرات قوية، فإذا بالكل قد داهمه التغيير الروحى والمادى، السلبى والايجابى على السواء، المباشر وغير المباشر فى كل حال.

ولينظر كل منا داخل نفسه، ثم ينظر داخل اسرته الصغيرة، وأسرته الكبيرة - مجتمعه العام - من بعد، ويصارح عقله وضميره ووجدانه، هل افكاره مازالت على حالها كما كانت قبل عشرين عاما ؟ هل علاقته بابنائه مازالت على نفس نمط علاقة ابائه به ؟ هل الترابط الاسرى والتكافل الاجتماعي، مازال متماسكا، كما كان فى الماضى، هل قيم العدل والشرف والنزاهة والامانة والاخلاق، هى معايير التقدم والارتقاء ؟ هل العلم والاجتهاد والاخلاص، هو الطريق السليم، أم ان قيما اخرى ومسالك مغايرة، قد هجمت على حركة المجتمع، فدفعت الى المقدمة نحو ركوب السطح، نجوما جديدة باخلاق جديدة وافكار غريبة، وصراعات حادة، معيارها الوحيد والاسمى هو سلطة المال، بصرف النظر عن مصادره، سرقة ونهبا، أو تهريبا وتجارة مخدرات.وممنوعات، أو مضاربة فى قوت الفقراء الذين يزدادون كل يوم عددا وفقرا وسخطا وتمردا ؟

الاف الاسئلة، لا نطرحها بصراحة ولا نواجهها بمنطق، وبالتالى لا نجهد انفسنا فى وضع الاجابات السليمة لها، فإذا بالظواهر المرضية تزداد توحشا وتغلغلا فى شرايين المجتمع، تدمره من الداخل كما تفعل الخلايا السرطانية، التى تبدا صغيرة لا تراها العين المجردة، ثم تتمدد وتتضخم حتى تنهش الجسد، فإذا به هيكل عظمى!!

■■■

ولاننا لا نفكر بمنطق، ولا نعترف بالمتغيرات الداهمة، مازلنا اسرى مقولات الماضى السحيق، التى نرددها ترديدا ميكانيكيا، بينما هى خارج سياق الحياة والواقع.. خارج نطاق التاريخ، لقد ظللنا نردد أن بلادنا خارج حزام الزلازل كظاهرة طبيعية، فإذا بالزلزال يضربنا، فتصعقنا المفاجاة، وتمسكنا عرايا بقصورنا وتقصيرنا وتجاهلنا المتعمد للمتغيرات

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الأهرام

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٨

والمستجدات، التى يكشفها العلم الحديث وتكنولوجياته الباهرة ، كل يوم...

وظللنا نردد أن مجتمعنا مسالم وبسيط وهادئ، وانه خارج دائرة العنف كظاهرة اجتماعية، فهو يكره الشر ولا يعرف الحقد والانتقام... فإذا بالعنف يضربنا بيد بعض ابنائنا الذين جرفتهم دوائره، دون أن ندرس جيدا أسبابه وجذوره الفكرية والعملية، وإذا بنا نصحو على جلجلة دوائر العنف التى تتسع بلا معنى او منطق، وصولا للحقد والتشفى والانتقام والتمثيل بجثث الموتى، على نحو ما فعله القتلة قبل أيام، حتى لو كان ما جرى مجرد حادثة فردية، فمن يضمن عدم تكرارها، بل من يضمن عدم تحولها الى «موضة» جديدة، وسط دوائر العنف والعنف المضاد!

لقد قلنا من قبل عشرات المرات، وقال معنا الآف والآف، إن العنف كالحرب، نعرف جيدا متى تبدأ، ولكننا لا نعرف بدقة متى تنتهى، وفى الحالتين - العنف والحرب - علينا ان نستعد لهما بدراسة اسبابهما ونتائجهما معا، وان نفهم العلاقة الواصلة بينهما، فبعض دوائر العنف المحدودة، قد تؤدى الى حرب شاملة، كما ان كل الحروب تمارس العنف وتترجمه، ثم تتركه وراءها ربما لسنين طويلة، كامنا بين الركام.

وللأسف الشديد، طرأت على مجتمعنا بعض ظواهر العنف الاخيرة، لأسباب مادية ومعنوية، فكرية ومذهبية، سياسية واجتماعية واقتصادية، بدأت واهنة تطل على استحياء وخوف، ثم سرعان ما استقوت وتحدت سلطة الدولة ونظام المجتمع علانية، خصوصا منذ عام ١٩٩٢ حتى الآن... اكتفينا فى البداية باستسهال الصعب، والادعاء بان هذه حوادث فردية وانحرافات دينية او فكرية واحباطات شخصية، لا ترقى الى مستوى الظاهرة العامة، وانما يكفى معها العلاج بقبضة الامن، حالة بحالة، تماما كالنشال فى القطار، او قاطع الطريق فى المدينة او طالب الثار فى الريف، والحقيقة ليست كذلك !

الآن... نحن بالفعل أمام ظواهر خطيرة، تترجمها دوائر العنف المنفلت، التى تتحدى الدولة والمجتمع، وتتخطى قدرة الحسم الامنى وحده، وتتطلب علاجات جذرية، تبدأ بمصارحة النفس بالحقائق الجديدة فى مجتمعنا، وتنتهى باجراء جراحات حاسمة، تفض تراكم المشكلات المستعصية، السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، التى شكلت معمل التفريخ وسماد الاخصاب لدوائر العنف المتداخلة وفواجعها الصادمة، التى توجتها بماساة الراس المذبوح ، المعلق على عمود نور فى ازقة قرية فقيرة بصعيد مصر.... شاهدا على

تردى الجميع؛ القاتل والمقتول وكل الشهود، نحن وأنتم وهم!!

■■■

مرة ثانية .... نمنا نحو اربعين عاما ، ثم صحونا على فاجعة صادمة أخرى، من فواجع تاريخنا الحديث، بل من فواجع التاريخ الانساني كله!!

بالامس اعترف بعض جنرالات اسرائيل «الشجعان»، بأنهم قتلوا مئات - وربما الآف - من الاسرى المصريين العزل، فى «مقتلة» جماعية أحيانا، ومذابح متفرقة احيانا أخرى... وفى مجال التفاخر والمباهاة، وادعاء الامانة امام التاريخ - تصوروا !!! - مضى بعض السفاحين فى رواية جر الاسرى الى مذابح الصحراء، فإذا بنا امام لوحات عبثية قاتمة السواد، السفاح الآسر المسلح، يأمر الاسير الاعزل بان يحفر حفرته الابدية - توفيرا للجهد - ثم يطلق عليه الرصاص من الخلف، ليكومه فى الحفرة - القبر... ويبلغ قيادته فورا بانجازه «العسكرى» فتمنحه نوط الشجاعة! ونيشان «الفارس»!

الآن .... المقابر الجماعية، التى بدأت اسرارها تتكشف، مازالت تجمع عظام الشهداء المقتولين بلا ثار، بينما فرسان المذابح يعتلون أرفع المناصب، فى مملكة الشر، حيث العنف والحقد وكراهية الآخرين - خصوصا العرب - هى رضيع الاطفال وغذاء العقول و«فيتامين» الحياة التى لاتؤمن إلا بشعب الله المختار وماعداه فهم من حثالة الحيوانات لا البشر!!

الفاجعة الصادمة هنا، لها اكثر من جانب مأساوى، أول جوانبها مرتبط بنا فنحن «نعيب زماننا والعيب فينا» كما قال المتنبى قديما والصرخة فى اعماقنا تدوى أسيانة مكلومة، اين كنا نحن طوال أربعين عاما، عندما بدأت مآسى ذبح الاسرى العزل وقتلهم جماعيا، منذ حرب ١٩٥٦، مرورا بحرب ١٩٦٧، وانتهاء بحرب ١٩٧٣؛ حين تكررت المشاهد الشريرة المحملة برياح الحقد والكراهية المندلعة من مملكة الشر.... اين كان قادتنا ومؤرخونا وباحثونا، بل أين كان اولئك الشهود الاحياء، الذين خرجوا على صفحات صحف اليوم يروون فصول المأساة ويشهدون على بشاعة المهزلة.. لماذا صمتوا طويلا وصمتت معهم هذه الصحف!!

لقد نمنا، وابتلعنا مذلة الهوان، وانتظرنا، حتى جاءت الاشارة من المعسكر الاخر فى مملكة الشر، على لسان مؤرخيها، يذيعون وقائع الدراما الحزينة، التى ستدخل تاريخ الانسانية، باعتبارها واحدة من ابشع فظائع الجرائم البشرية، ارتكبها «فرسان جيش الدفاع الاسرائيلى» الذين طالما «شكوا وبكوا» من هولوكوست هتلر واعدامات اليهود فى غرف الغاز النازية، لكنهم عادوا ليمارسوا الانتقام الاسود والعنف الاعمى، ضد الاسرى المصريين العزل، فلوثوا كل معانى الفروسية وادانوا تاريخهم، واضافوا الى فظائع بنى اسرائيل المزيد والمرير!!

الآن ...هل يكفى التحقيق الذى نطلب ؟ هل نكتفى بالتعويض الذى ننشد ؟

المضحك المبكى، فى هذه التراجيديا السوداء، أن نختزل مأساة اسرانا القتلى بلا معركة، فى طلب تحقيق والمطالبة بتعويض لعائلاتهم، يفرج كربتها، بينما أرواح القتلى هائمة فى السماء تشكو لربها، القاتل طليق السراح، وصاحب الحق والثار - صاحب الدم - اكتفى بطلب التعويض المالى!

■■■



القضية ايها السادة، اهم واخطر، من طلب تحقيق في الامر يجريه القاتل فى جريمته، ونعلم مقدما نتائجه «الرسمية» التى ستقدمها اسرائيل، القضية اعمق وأغلى من المليارات التى نطلبها تعويضا عن ارواح ابرياء ازهقت مع سبق الاصرار والترصد.... القضية هي قضية شرف وطن وكرامة شعب وعدالة قصاص وتاريخ جيش وشهامة رجال واجهوا بصدورهم العارية وايديهم المقيدة، مذابح النازية الجديدة فى صحراء مكشوفة، فقبلوا فناء اجسادهم، لكن أرواحهم مازالت هائمة تحلق فوق رؤوس الجميع.... تطلب الحق و العدل الكرامة، ولا تطمع فى تعويض مالى يدخل البهجة على الابناء، بينما «فرسان المذابح» فى مملكة الشر وبؤرة العنف، يضحكون ساخرين شامتين هازئين!!

يقولون لنا، إننا فى مرحلة سلام مع اسرائيل، ولذلك فإن الامر يحتاج الى معالجات دبلوماسية هادئة، لهذه القضية الفاجعة التى كانت نائمة وتفجرت صاخبة راعدة، تدمى القلوب وتهز العقول، لقد حدث ما حدث، وقضى الامر واصبح فى عداد التاريخ المنسي، وعلينا ان نعيش سلام اليوم بدلا من اختلاق مشكلات مثيرة مع اسرائيل، عدو الامس صديق اليوم!!

فهل هذا مقبول او معقول ؟... وهل لو قبلناه سيقبله ابناء الشهداء واحفادهم؟ وهل لو حدث، كيف سيقبله التاريخ والدين والوطن والشرف.... بل ماذا لو عكسنا الصورة الدرامية، وتصورنا ان ضباطنا وجنودنا، هم الذين مارسوا هذه المذابح ضد الاسرى الاسرائيليين عبر الحروب ذاتها، ماذا كانت ستفعل بنا ولنا اسرائيل وحلفاؤها «العظام» الذين يلزمون صمت القبور الآن؟ اى مصير كان ينتظرنا... محاكمات «نورمبرج» جديدة فى صحراء سيناء، يساق اليها قادتنا وضباطنا وجنودنا، ام حرب اسرائيلية خاطفة للانتقام والثأر؟! استئنافا لدوائر العنف الجهنمية التي فتحتها اسرائيل علينا، طوال نحو نصف قرن، بلا توقف، حتى فى زمن السلم والتفاوض والتصالح المتسارع! فحرب الاستهانة والاستعلاء والهيمنة، لا تقل بحال عن حرب المدافع والطائرات والصواريخ، إن كانت هذه تدمر المدن والقواعد والمواقع، فالاولى تدمر النفس والروح وتذل العقل وتدمى القلب، فتزيد من مساحات اليأس والاحباط! ودوائر العنف المتداخلة بعضها يغذى بعضها الآخر ، حين يمده بأسباب السخط والتمرد والرفض، وصولا لحمل السلاح فى وجه الجميع، يأسا وقنوطا!!

الم نقل، إن ما بين مأساة الرأس المذبوح المعلق على عمود نور فى قرية مصرية فقيرة، وبين مأساة قتل الاسرى المصريين فى حروب اسرائيل، حبل سرى متصل، ظاهره الفاجعة الصادمة، وباطنه العنف المتداخل!!

فأين المعالجة السليمة وأين الفكر الصحيح، وسط غابة من الفوضى يسودها تفكير قاصر وخيال عاجز واحساس بارد ؟

●●●

■ ■ خير الكلام: يقول مهدى الجواهرى :

لُغز الحياة وحيرةُ الألباب
ان يستحيلَ الفكرُ محض ترابِ



المصدر : أخبار الحوادث

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

«أخبار الحوادث» تتابع التحقيقات لحظة بلحظة مع التنظيم الارهابى الجديد

الشهود فى قضية التنظيم الارهابى الاخير

الارهابيان القتيلان بادرا باطلاق النار ورفضا نداء الشرطة بالتسليم

زوجة الارهابى متولى تطلب الطلاق امام النيابة فتخبرها بمصرع زوجها!

مازالت نيابة امن الدولة العليا تواصل تحقيقاتها المكثفة مع اعضاء تنظيم «العائدون من السودان» تكشفت اكثر من مفاجاة .. واكثر من سر فى اقوال المتهمين والشهود الذين تستمع اليهم النيابة حتى ساعات مبكرة من الصباح .. اكدت الاقوال ان المتهمين كانوا فى طريقهم لاحداث مذبحة مروعة واثارة الفزع والرعب من خلال

قيامهم باكثر من عملية ارهابية تستهدف بعض المنشآت الهامة كمجمع التحرير ومعهد امناء الشرطة واغتيال العديد من الشخصات العامة لولا يقظة جهاز مباحث امن الدولة الذى احبط كل محاولاتهم الاجرامية قبيل ساعات من تنفيذها واراقة دماء الابرياء .. «اخبار الحوادث» تابعت التحقيقات لحظة بلحظة منذ بدايتها

وحتى مثول الجريدة للطبع لتقدم الجديد فى تطورات التحقيق ومجرياته وتنقل لقرائها صورة حية من داخل حجرات التحقيق بالطابقين الثانى والثالث من مبنى نيابة امن الدولة العليا بمصر الجديدة فى القضية رقم ٢٣٤ والمعروفة باسم «العائدون من السودان».

كتبت خديجة عفيفي :

استمعت النيابة الى اقوال شهود الواقعة وهم صاحب الوكر وزوجة احد القتلى الارهابيين ووالدتها وشقيقه الارهابي الاخر كما استمعت الى اقوال اثنين من ضباط قوة الاقتحام . اشرف على التحقيقات هشام سرايا المحامي العام وباشر التحقيق هشام بدوى رئيس النيابة وحسام هلال واشرف العشماوى وكيلا النيابة .

اقر صاحب المنزل ويدعى محمد احمد هلال بان الارهابي رجب سيد عطا قام بتأجير الشقة مستخدما فى ذلك بطاقة مزورة باسم محمد احمد عبدالفتاح ودفع ٦٠٠ جنيه مقدم ايجار بالاضافة الى ٦٠ جنيها ايجارا شهريا ووافق على ذلك وقام بتحرير عقد الايجار واضاف بانه لاحظ على الارهابي عدم اقامته الدائمة بالشقة حيث كان يتردد عليها خلال فترات متباعدة مع آخرين .

وردا على سؤال جهات التحقيق عن يوم الحادث .. قال صاحب المنزل انه شاهد قوات الامن توجه عدة نداءات للمقيمين بالشقة بتسليم انفسهم ، وعقب ذلك سمع طلقات نارية وتم اقتحام باب الشقة ، وبعد ذلك استدعتني قوات الاقتحام لمناظرة الجثتين والتعرف عليهما حيث تمت بالتعرف على احدهما وهو مستأجر الشقة رجب سيد عطا .

وقرر المحامي العام اخلاء سبيله بضمان محل اقامته .

وبسؤال ليلى سعد عطا عطية شقيقة الارهابي القتيل رجب اقرت بانه قد القى القبض عليها قبل الحادث بيومين وذلك بناء على اذن النيابة الصادر بضبط وتفتيش الاماكن الخاصة بالارهابي رجب . عثر بداخل شقتها على حقيبة كبيرة بها عبوة متفجرة بها دوائر كهربائية بداخلها مادة متفجرة موصلة بمصدر تيار كهربائي وقنبلة يدوية هجومية وقالب مادة متفجرة ومفجر زمني متصل به اسلاك كهربائية كما عثر على خرامة تستخدم فى تزوير البطاقات الشخصية وعدد من شهادات تادية الخدمة العسكرية خالية البيانات وبطاقة عائلية بها صورة الارهابي رجب وليس بها اية بيانات وبعض الاوراق والمستندات الخاصة بالتدريبات العسكرية فى السودان .. واقرت شقيقة الارهابي القتيل بان هذه الحقيبة خاصة بشقيقها وهى توجد بالمنزل منذ فترة حيث ان شقيقها كان يتردد عليها باستمرار قبل زواجه ولم تعلم بمحتوياتها ، وأيد زوجها عبدالتواب ماقالته بشان شقيقها والمضبوطات .

كما تم استدعاء وسؤال زوجة الارهابي القتيل عزت محمد متولى وتدعى عزيزة عبده كما تم استدعاء والدتها لسماع اقوالهما .

قالت الزوجة انها تعرفت على زوجها منذ ثلاثة شهور فى احدى المستشفيات التى تعمل بها .. وطلب منها الزواج ووافقت دون علمها بانه ارهابي .. وفجرت جهات التحقيق مفاجاة للزوجة عندما اقرت بأن زوجها يدعى عزت واقرت بأن وثيقة الزواج تمت باسم احمد على حسن الذى تعرفت عليه بهذا الاسم وشهد بذلك شهود العقد واهل الارهابي القتيل وطالبت الزوجة فى نهاية اقوالها بتطليقها منه حيث فاجاها المحقق بمقتل زوجها بعد معركة مع قوات الامن .

وبتفتيش منزل الزوجية عثر على ١٧٠٠ دولار امريكى وبعض المبالغ المالية وشنطة بها دوائر كهربائية تستخدم فى اعداد العبوات الناسفة كما عثر على وثيقة الزواج بالاسم المزور كما استمعت النيابة الى اقوال اثنين من قوة الاقتحام حول واقعة الاقتحام .. اكد الضابطان بانهما وجها عدة نداءات للارهابيين بتسليم انفسهما منعا من حدوث اطلاق النار واضافا بانهما لم يستجيبا وبادرا باطلاق اعيرة نارية مما اضطر قوات الامن الى تبادل اطلاق النار معهما مما ادى لمصرعهما .

امر المستشار هشام سرايا بارسال اسلحة قوات الامن الى المعمل الجنائى لفحصها وبيان استخدامها .. كما امر بارسال القنابل الى المعمل الجنائى لتحديد نوعها ومكوناتها واستعجال التقرير الخاص بها .

كما امر المحامي العام باستدعاء مأذون منطقة الشرابية وموثق عقد الزواج وشهود عقد زواج الارهابي القتيل عزت .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

٥٥ ألف دولار حولها مصطفى حمزة من بنك سودانى لأعضاء التنظيم فى القاهرة

قادة التنظيم تزوجوا ببطاقات مزورة وانتحلوا اسماء وهمية

كتب فاروق الشاذلى

قبيل ساعات من قيامهم بعمل ارهابي يثير الفزع بين المواطنين تمكنت مباحث امن الدولة من القبض على تنظيم خطير .. وكشف ابعاد مخطط جديد من مخططات الارهاب التى يساندها ويدفع بها النظام الترابى فى السودان - المخطط ضم ٥١ ارهابيا .. لقى اثنان مصرعهما خلال اشتباكات الشرطة .. وتم القبض على الباقين حيث اكدت اعترافاتهم ان المخطط اعد له الارهابى مصطفى حمزة قائد الجناح العسكرى لتنظيم ما يسمى بالجماعة الاسلامية كان وراء هذا المخطط الذى كان يستهدف بعض المرافق الحيوية وايضا بعض الشخصيات العامة .. وقد وصل الى اعضاء التنظيم دعم مالى يقدر بـ ٥٥ الف دولار فى احد بنوك السودان .

نيابة أمن الدولة العليا بدأت تحقيقاتها فورا مع اعضاء التنظيم .. وامرت بحبسهم على ذمة القضية بعد ان وجهت لهم تهم الانضمام لتنظيم غير شرعى .. الاتفاق الجنائى للقيام بأعمال من شانها زعزعة الامن والاستقرار الداخلى .. وذلك بتفجير بعض المنشآت والاعداد لاغتيال بعض الشخصيات .

وتم ارسال كافة المضبوطات من اسلحة ومتفجرات واوراق مزورة الى المعمل الجنائى لاعداد التقارير الفنية حولها .

اكدت اعترافات الارهابيين انهم كانوا يعدون لتفجير مجمع التحرير لما يكتظ من اعداد كبيرة من الجماهير التى تحرص على انهاء مصالحها مع الجهات الحكومية الموجودة داخل المجمع .

وكانت مباحث امن الدولة قد توصلت الى تواجد مجموعة من الارهابيين الذى دفع بهم الارهابى مصطفى حمزة الذى يسعى لتولى قيادة تنظيم الجماعة الاسلامية بمساعدة النظام الترابى فى السودان فى احد الاوكار بمنطقة حلوان وهى منطقة عرب غنيم .. وقد لقى الارهابيان عزت محمد على ورجب سيد عطا مصرعهما اثناء مقاومتهما لرجال الشرطة .

عزت محمد على متولى - وشهرته عزت الجيجى واسمه الحركى طلعت .. قائد المجموعة .. تم دفعه من السودان بعد ان تلقى تدريبات راقية عن استخدام الاسلحة والمتفجرات وعمليات الرصد والمراقبة .. سبق اتهامه فى قضية تفجيرات البنوك ومحاولة تفجير فندق النبيلة بالعجوزة .

رجب سيد عطا .. اسمه الحركى صخر .. الساعد الايمن للارهابى عزت وهو من العناصر المدربة التى تم الدفع بها من الخارج .. وسبق اتهامه فى عدة قضايا .

وقد تبين ان الارهابى عزت محمد على قد تزوج من المواطنة عزة عبده عبدالسيد بعد ان قام بتزوير اوراقه الى اسم احمد على حسن سعد .. والارهابى سيد رجب عقد قرانه على انتصار محمد ثابت بعد ان غير اسمه وشخصيته الى اسم احمد عبدالفتاح سلطان .

وقد كشفت هذه الوقائع عن قيام افراد التنظيم بتزوير العديد من المحررات الرسمية لاستخراج بطاقات شخصية او شهادات اداء الخدمة العسكرية .. كما استغلوا هذه المحررات فى اقامة علاقات اجتماعية وصداقات وكذا انشاء بعض المشروعات التجارية لاخفاء هويتهم ومخططهم الارهابى وراءها .. والتمكن من الانتشار وسط الشباب فى محاولة لايجاد عناصر جديدة للتنظيم بعد ان توالت الضربات الامنية الموفقة لمختلف التشكيلات مما اضطر معه الى الدفع بعدد من القيادات الارهابية الهاربة من الخارج فى محاولة لاثبات وجودهم على الساحة .. ولكن يقظة رجال الامن والاساليب الحديثة التى يتبعونها تمكنهم من سرعة الكشف عن هذه المخططات وسرعة إجهاضها .

وكشفت التحقيقات ان اوكار الارهابيين فى القاهرة والجيزة والقليوبية والمنيا .. اضافة الى الوكر الرئيسى بشارع محمود صديق بمنطقة عرب غنيم بحلوان .

وقالت صاحبة العقار الذى استقل الارهابيون احدى شققه كوكر لهم قالت : ان احد الاشخاص حضر اليها منذ عدة اشهر لاستئجار الشقة .. وتم تحرير عقد الايجار .. وكان يحضر اول كل شهر لدفع الايجار حيث لم يقم بالشقة .. وليلة القبض عليه حضر ومعه شخص آخر للمبيت فيها .. وعندما طلب رجال الامن اخلاء العقار لاسباب امنية تبادلا اطلاق الرصاص مع رجال الشرطة . ولكن رجال الامن نجحوا فى اصطيادهم .

وكالعادة أصبحت مشكلة الزواج بأسماء مزورة مشكلة جديدة لزوجتى الارهابيين عزت محمد على ورجب سيد عطا .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٨/٩/١٩٩٥



لقاءات الإرهابيين تحدث في مسجدي الرحمة والفتح

والاتصالات بمصطفى حمزه من سنترالات الجيزة ورمسيس والدقى

حمزه يرتدى الجينز ويسكن فى عدة شقق ويشك فى كل زملائه

تضمنت اعترافات الارهابيين امام المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابات امن الدولة العديد من الاسرار . لم ينكر اعضاء تنظيم الـ ٩٤ عنصرا اى اتهام ولكنهم اكدوا انهم اخطأوا فى حق وطنهم واعلنوا ندمهم الشديد على جرائمهم

واكد اعضاء التنظيم الجديد لحسام هلال رئيس نيابة امن الدولة العليا انهم اخذوا تعليمات من مصطفى حمزه الارهابي الفندى المقيم بالسودان بلقاء باقى الاعضاء فى مواعيد ثابتة بمساجد القاهرة ومنها مسجد الرحمة والفتح بميدان رمسيس خلال صلاة الجمعة وان تكون مكان اللقاء هو الصفوف الاولى للمصلين

امر مصطفى حمزة الاعضاء الجدد بتغيير اسلوبهم القديم والانتظار لمدة تزيد عن شهر بعد نزولهم من السودان . والابتعاد عن الاختلاط بالجيران بعد ان كان اسلوب الارهابيين يعتمد على بحثهم عن عمل بعد اسبوعين فقط من نزولهم للقاهرة وبعد ذلك تبدأ العمليات الارهابية على الفور واوامر حمزة الجديدة غرضها حماية اعضاء الجماعة من السقوط فى ايدى الشرطة !

واكد عدد اخر من اعضاء الجماعة امام ياسر رفاعى رئيس نيابة امن الدولة العليا ان مصطفى حمزة اوصى مجموعات الارهاب قبل دفعهم لمصر بشراء بطاقات اتصال دولية . وانطلوا على الاتصال به من سنترالات ضخمة مثل رمسيس والدقى والجيزة حيث لا يشعر احد بمضمون الاتصال الذى يتم بالشفرة !

ضمت الاعترافات ايضا ان بعض الارهابيين اقاموا فى فنادق الدرجة الثالثة بالعتبة ورمسيس .. خاصة بعد تضييق الخناق الامنى على الشقق المفروشة والخالية وحدد لهم مصطفى حمزة شهرا واحدا يتعرف اعضاء المجموعة خلاله على بعضهم . هذه المجموعات متكاملة .. احدهم متخصص فى التزوير والثانى ماهر فى استخدام السلاح والتصويب والثالث يتفوق فى نظم التفجير الالكترونية .. والرابع مهمته تامين المجموعة .



المصدر : أخبار الحوادث

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

الرجل الغامض !

وفي خلال الاعترافات . اقر اعضاء بتنظيم الـ٩٤ انهم التقوا بمصطفى حمزة في السودان . وهو شخص غامض له عدة شقق خاصة بأسرته يحيطها بقدر من السرية عن زملائه في الجماعة . له نشاط بارز في الاوساط [illegible] . يرتدي ملابس عصرية عبارة عن بنطلون جينز وقميص [illegible] يشك في [illegible] . دائما ما يستقل بكل عضو منهم على حدة [illegible] ويطلب منه نصب عينيه [illegible] هذه المعلومات عليه !

وذكر أحد اعضاء التنظيم [illegible] انه شاهد مشروعات اقتصادية كبيرة [illegible] تتخصص في مجال تجارية ومزارع ومشروعات تجارية كبيرة . ولكن لم يتحقق أن [illegible] يتصل مباشرة بتنظيم الارهاب [illegible] واخفى العضو عن مصطفى [illegible]

[illegible]



المصدر : الأهرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

فى محاكمة جماعة الاستحلال والتكفير:

النيابة تطالب بتوقيع أقصى العقوبة على المتهمين الثلاثة وتؤكد فى مرافعتها أنهم «غلمان الإرهاب»

كتب ـ خالد أبو العز:

طالبت النيابة بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين فى قضية المجموعة الارهابية المنتمية لجماعة الاستحلال وتكفير المجتمع، واستمعت أمس محكمة أمن الدولة العليا إلى مرافعة النيابة فى القضية المتهم فيها ثلاثة من طلبة المدارس الثانوية وقررت المحكمة تأجيل نظر القضية إلى جلسة ٢٥ أكتوبر القادم بناء على طلب الدفاع

وكانت المحكمة قد عقدت جلستها أمس برئاسة المستشار اسماعيل حمدى رئيس المحكمة وعضوية المستشارين نصر الدين صادق وعلى المسلمى وحضر المتهمون الثلاثة فى حراسة مشددة برئاسة العقيد سمير عبدالرحمن رئيس حرس المحكمة، والرائد ميشيل رشدى وأودع المتهمون قفص الاتهام وواجهتهم المحكمة بالتهم المنسوبة اليهم وهى تكفير المجتمع واستحلال امواله والخروج على الحاكم حيث انكروها جميعا، وعلى امتداد ساعتين ترافع ممثلا النيابة هشام عبدالمعطى وأشرف عشماوى فأوضحا فكر الارهاب والتنظيمات التى انضم اليها المتهمون والحوادث الجنائية التى شاركوا فيها، ووصفت النيابة المتهمين بأنهم «غلمان الارهاب» الذين تركوا انفسهم لامرائهم تحركهم اهواؤهم الشيطانية ويزرعون فى نفوسهم وعقولهم بذور الحقد والضلال واضافت بأن المتهمين كالنبت الشيطانى ارتووا بالكراهية والتعصب ، وما هم إلا نبت جيل الارهاب الذى رفض النصح والارشاد ، كما انهم اصحاب فكر ترويع الآمنين وقد كفروا الحاكم والشعب والعمل والتعليم، وأحلوا السرقة واستحلال الاموال وحيازة السلاح للارهاب ، وانتهت مرافعة النيابة بالمطالبة بتوقيع اقصى عقوبة على المتهمين. كما طالبت النيابة بان يكون حكم المحكمة درعا لهذا الوطن ودرسا لأمثال هؤلاء وانتقل ممثلا النيابة إلى بيان ادلة الاثبات لكل منهم على حده مستشهدين بما جاء بتحريات المباحث واقوال المجنى عليهم، وبعد انتهاء المرافعة طالب الدفاع عن المتهمين بتأجيل القضية للرد على ما جاء فى اقوال النيابة.



المصدر : الوفد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

نبضـــات

الاخوان المسلمون والمحاكم العسكرية قضية قومية تشغل بال المهتمين بالحياة العامة في مصر.

فالقضاء العسكري له كل الاحترام والتقدير. ولكنه قضاء متخصص وينحصر اختصاصه في نظر قضايا العسكريين عن نشاطهم العسكري وداخل ثكنات الجيش. ولايمتد اختصاص القضاء العسكري بأي حال من الأحوال إلي المدنيين. بل ولايمتد الي العسكريين في حياتهم وشئونهم المدنية.

وبغير الاشارة الي نصوص الدستور ونصوص القوانين المنظمة لاختصاص المحاكم، يجب الأحاطة بأن المواطن لايمثل الا أمام قاضيه الطبيعي. والقاضي العسكري لايمكن أن يكون القاضي الطبيعي للمواطن ولا لقضايا المجتمع غير العسكرية.

ليس مناسباً ترويع المدنيين بادخالهم الي معسكرات نائية موحشة تدخل الخوف والقلق في قلوب المتقاضين والمتهمين بالاضافة الي الاجراءات السريعة المختصرة التي تتناسب مع الجرائم العسكرية. حيث يلزم الحسم وتلزم السرعة. أما بالنسبة للمدنيين وللجرائم العادية فلا حاجة لهذه السرعة، بل ان السرعة تقلق المتهم ومحاميه. فلا يستطيع المحامي أن يؤدي واجبه في ظل محاكمات يتم تأجيلها اسبوعا وأحياناً ليضع ساعات.

المحاكمات العسكرية تهز الداخل. وتعتبر انذاراً لكل من يعمل بالحياة السياسية. فهي رأس الذئب الطائر التي يقصد بها تعليم الحكمة وايثار السلامة.

وهي في ذات الوقت تسيء الي الوطن في الخارج. ففي الدول الديموقراطية لاتنعقد المحاكم العسكرية الا للعسكريين وعن جرائم عسكرية. وان حدث تجاوز وشكلت المحاكم العسكرية في غير ماسبق فان ذلك يكون لمواجهة ثورة أو فتنة أو أحداث جسام. فكأننا بالمحاكمات العسكرية نخطر العالم كله ان مصر تعيش فتنة وتعاني قلقاً امنياً. وهو معنى غير صحيح ولا يطابق الواقع. العالم كله يصادف بعض أحداث العنف. وعلى سبيل المثال تعاني فرنسا من عديد من الانفجارات الي داخل المدن ومنها العاصمة باريس. ومع ذلك لم تعلن حالة الطوارىء. ولم تشكل المحاكم العسكرية. ولم تتوسع الحكومة في القبض على الأشخاص أو حبسهم احتياطيا. ومن لاتتوافر بشأنه دلائل أو ادلة يفرج عنه فوراً. الجميع في فرنسا يشعر أنها دولة وأنه مجتمع يحترم القانون ويحترم المشروعية. فلا يمكن الزام المواطن بالمشروعية إذا كانت الحكومة لاتلتزم بها.

العنصر الثاني في المشكلة هو وضع الاخوان المسلمين في المجتمع وفي مواجهة الحكومة.

الاخوان المسلمون يقطعون ويؤكدون أنه لاصلة لهم بأي وجه من الوجوه بالجماعات التي تمارس العنف كوسيلة لتحقيق أهدافهم وافكارهم.

وهم يؤكدون أنهم يؤمنون بالديمقراطية التي تستند الي الاحتكام الي ارادة الشعب. مع استعدادهم للتعايش السلمي الودي مع جميع القوي السياسية في المجتمع.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الـوفـد

التاريخ : ٢٨ سبتمبر ١٩٩٥

ينبذون اسلوب العنف وسفك الدماء. ويرفضون المساس بحياة او ...ل او حقوق الأقباط. فهم شركاء للمسلمين في تراب الوطن.

وهم ينادون بالاصلاح والتطور السياسي السلمي من خلال الشرعية الحالية. ولذلك فهم علي استعداد لشرح وجهة نظرهم وعرضها بأمانة علي أي مسئول. وياحبذا لو كان المسئول هو الرئيس محمد حسني مبارك. وهم علي استعداد للالتزام بما يعدون به في أي من هذه اللقاءات.

ولكن الحكومة وبالذات وزارة الداخلية تعتقد ان الاخوان المسلمين هم المنبع والمعين الذي يصب في الجماعات المتطرفة ويدعمها بشريا وماليا. وان الأمر يقتضي وقف نموهم ومنع سيطرتهم علي النقابات المهنية. ومنعهم من خوض انتخابات المجالس النيابية. ولو اقتضي الأمر اعتقال قياداتهم وتقديمهم الي المحاكمات العسكرية.

هذا الرأي يحتاج الي دليل قاطع. لأن انعدام الدليل ظلم بين وينتهي إلي نتائج خطيرة. فالاخوان اعدادهم كبيرة. ووضعهم في السجون أمر مستحيل. واضطهادهم الشديد سيضطرهم للعمل تحت الأرض.. وسيدفع شبابهم الي الانضمام فعلا الي جماعات العنف. أي أن القسوة والقمع لن تقضي عليهم. وإنما قد تحولهم من الاعتدال إلي التشدد.

اناشد الرئيس محمد حسني مبارك أن يفتح قلبه وأن يلتقي بمن يشاء من قيادات الاخوان. ويستمع اليهم ويحدثهم فهو ولي الأمر ولابد أن يتسع قلبه لكل الناس.

د. نعمان جمعة



المصدر : الأهرام المسائى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

إحالة ١٥ من عناصر تنظيم الجهاد بالقليوبية إلى المحاكمة خلال أيام

أمير الجماعة يعترف: أنشأت مجلس شورى وصندوق مال خاصا

المتهمون خططوا لاغتيال جنود الحراسة ونسف دور السينما والعبادة والبنوك



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

تعكف نيابة أمن الدولة العليا على إعداد قرار إحالة المتهمين فى قضية «محاولة إعادة تنظيم صفوف الجهاد» المعروفة باسم «تنظيم الجهاد بالقليوبية» المتهم فيها ١٥ من عناصر الإرهاب الذين خططوا لارتكاب عدة جرائم إرهابية بعدة مناطق متفرقة بأنحاء محافظة القليوبية، واغتيال عدد من جنود الحراسة لسرقة أسلحتهم ونسف بعض دور العرض والمحال بمنطقة شبرا الإحداث بلبلة ودوى إعلامى لإثبات الوجود على الساحة.

وصرح مصدر قريب من دوائر التحقيق بأن النيابة سوف تتسلم خلال أيام قليلة بعض نتائج فحص الأسلحة والمواد الناسفة التى أحالها المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة أمن الدولة العليا إلى الجهات المختصة لفحصها ورفع تقرير بنتائج فحصها لإرفاقه بأوراق القضية.

وأشار المصدر إلى أن النيابة انتهت من سؤال جميع المتهمين فى القضية، كما أجرت المواجهات بين جميع المتهمين، وأن النيابة فى طور إعداد قرار الاتهام تمهيداً لإحالة المتهمين إلى محكمة استئناف القاهرة لتحديد إحدى الدوائر لمحاكمتهم.

وكانت نيابة أمن الدولة العليا قد كشفت النقاب منذ عدة أسابيع عن نجاح أجهزة مباحث أمن الدولة فى القبض على ١٣ من عناصر الإرهاب من بينهم اثنان هاربان بعد أن أكدت التحريات السرية قيام أحد القياديين بتنظيم «الجهاد» ويدعى عفيفى مصطفى إبراهيم بالتحرك لإعادة تنظيم صفوف إحدى المجموعات المنتمية للتنظيم بمحافظة القليوبية وإحياء نشاطها من جديد. كما أكدت التحريات والمعلومات قيام المتهم باختيار اثنين من المعاونين له أحدهما هارب والآخر يدعى «خالد عبدالمنعم رفاعى» (٣٠ سنة) مدير معهد القرآن الكريم والسنة بالعزيز بالله.

وقد طلبت أجهزة مباحث أمن الدولة من المستشار هشام سرايا المحامى العام الإذن بالقبض على أفراد التنظيم وتفتيش مساكنهم. وقد تمكنت مباحث أمن الدولة من ضبط القيادى عفيفى مصطفى عفيفى و١٢ عنصراً من التنظيم.

وعلى مدار أكثر من ١٠ أيام من التحقيقات أزاحت نيابة أمن الدولة العليا الستار عن أفراد التنظيم، حيث أكدت التحقيقات التى أجراها أسامة قنديل رئيس النيابة وعبدالمنعم الحلوانى ومحمد حلمى قنديل وعمرو فاروق وحسام هلال وهشام عبدالمعطى رؤساء النيابة أن المتهمين قاموا بإعداد أسلحة ومتفجرات ورصدوا جنود حراسة لأحد بنوك شبرا الخيمة وإحدى الكنائس وصاحب سينما ومقر السلاحليك بأحد العمودية بمحافظة القليوبية لسرقة سلاح الجنود والخفر واغتيال صاحب السينما وسرقة أموال البنك.

كما تبين أن أفراد التنظيم هم: محمد رجب رمضان أغا، وأحمد رشاد عبدالمجيد، وأحمد شحاتة محمد أحمد، وأحمد عبدالمنعم عبدالمقصود، وعمر عبدالكريم عواد، وأنور وجدى محمد إبراهيم، وعبدالفتاح على عبدالفتاح، وطارق شفيق حسن، وصبرى فاضل على، وعبدالله محمد عبدالسميع، ومصطفى صابر خليل.

كما كشفت التحقيقات عن اعتراف القيادى «عفيفى» (٢٢ سنة) عامل بالمعهد القومى للكلى والمسالك البولية بالمطرية، أنه اقتنع بفكر جماعة الجهاد الذى يقوم على تكفير الحاكم وأعوانه وإباحة الخروج عليه بالجهاد المسلح تمهيداً لإقامة الخلافة الإسلامية، وذلك بعد أن دعاه إلى هذا الفكر قيادى تنظيم الجهاد «خالد رفاعى»، وعلى إثر هذا الاقتناع تمكن من إقناع اثنين هما: محمد رجب وأحمد رشاد، وعملوا على تجنيد عدد من الشباب واستطاعوا إقناع ١٢ عنصراً، ثم بدأ أعضاء التنظيم فى تكوين مجلس شورى لهم ثم بدأ القيادى مرحلة التثقيف لعناصر المجموعة بالفكر ثم مرحلة التدريب العسكرى على استخدام السلاح وتصنيع المتفجرات، ثم مرحلة التكليف لتنفيذ المخطط الإجرامى برصد مقر سلاح خفراء إحدى قرى محافظة القليوبية للهجوم على المقر وسرقة السلاح وتوزيعه على أفراد الجماعة لحمله واستخدامه فى عملياتهم.

وقد سجل القيادى فى اعترافه أمام أسامة قنديل رئيس النيابة: أن لديه موهبة فى تصنيع الأسلحة النارية، كما أن لديه الخبرة فى تصنيع المتفجرات!!

ويشرح القيادى كيفية تحويل مسدسات الصوت إلى أسلحة نارية.. كما يشرح لرئيس النيابة



المصدر : الأهرام المسائي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

كيفية قيامه بتصنيع المتفجرات، حيث اشار إلى أنه يأخذ البارود الموجود بطلقات الصوت ثم يقوم بوضعه فى «كوعين لمواسير المياه» ثم إغلاق الكوعين جيداً، وبعد ذلك يتم استخدامها. وأشار المتهم إلى أنه قام بتجربة هذه العبوات بإحدى المناطق الزراعية ببيجام بشبرا الخيمة لمعرفة مدى الأثر الذى تحدثه نتيجة القائها، كما قام بإجراء تجربة امام افراد التنظيم على استخدام السلاح النارى، وعلى حد تعبيره ان التجربة كانت ناجحة وكان الهدف منها هو التمهيد لعمليات السرقة والقتل. ثم اشار المتهم إلى أنه كلف عدداً من المتهمين برصد تحركات صاحب السينما ومواعيد نوبات الحراسة للجنود وخفراء حجرة السلاحليك لبدء التنفيذ.

كما اشار القيادى «عفيفى» إلى ان لأعضاء الجماعة صندوق مال خاصا بها يدعم من اشتراكات العناصر ومنه يتم شراء الأسلحة والمتفجرات.

كما أن مجلس الشورى يملك توقيع العقوبات على الأعضاء.. وأشار إلى أن المجلس لا يفرق بين كبير أو صغير داخل المجموعة، ثم ضرب مثلا على ذلك مشيرا إلى أن المجلس قد وقع عليه عقوبة تمثلت فى حرمانه من حضور مجلس الشورى لمدة اسبوعين.

كما أشار إلى ان المجلس قد اتفق على طرد العضو محمد رجب من عضوية المجلس منذ حوالى ثلاثة شهور بعد كثرة كذبه عليهم، وبعد أن تأكد للمجلس انه أخذ مبلغ ١٠ جنيهات لشراء طلقات صوت ولم يقم بالشراء ولم يعد المبلغ!!

كما انه كان دائما يختلق وقائع عن ضبطه بمعرفة مباحث امن الدولة ومطاردته، وكان ذلك على خلاف الحقيقة.

ثم يشرح الإرهابى كيفية تكليفه لعناصر المجموعة برصد الأماكن المراد القيام بعمليات عدائية ضدها، وعاد القيادى مرة أخرى ليقول: إن التكليفات كانت على سبيل «الهزار» بأعضاء المجموعة، ثم قامت النيابة با باستدعاء مجلس شورى التنظيم ومواجهتهم بالقيادى، حيث أكدت المواجهة أن المتهم قام بالفعل بتكليفهم، بالإضافة إلى أنه طلب عناصر جديدة لضمها لصفوف الجماعة مشترطا أن تكون العناصر الجديدة من أصحاب الحرف : براد أو حداد أو خراط.. لمساعدته فى عمليات تصنيع السلاح.

ثم توالت اعترافات اعضاء التنظيم، حيث أكد المتهم محمد رجب رمضان "٢٣ سنة" حاصل على دبلوم صناعة انه انضم إلى الجماعة وعضوية مجلس الشورى، وأن الأمير كلفه برصد عدة أماكن، وأكد أن سبب طرده من مجلس الشورى هو اكتشافه خطأ فكر العنف الذى انتمى إليه واعتنقه بدعوة من أمير المجموعة.

كما توالت اعترافات المجموعة أمام رؤساء نيابة امن الدولة العليا.

وخلال ايام قليلة سوف يقوم المحامى العام بإعلان قرار الاتهام الذى سجل أن المتهمين انضموا إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور، الغرض منها الدعوة إلى تعطيل الأحكام والاعتداء على الحرية الشخصية للمواطنين والاشتراك فى اتفاق جنائى حرض عليه وأدار حركته المتهم الأول وساعده فى ذلك عدد من المتهمين، وحيازة وإحراز أسلحة نارية ومتفجرات ومواد ناسفة وارتكاب جرائم فى عدد من الأماكن بمنطقة شبرا الخيمة.

عادل السروجى



المصدر : الحقيقة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣٠ سبتمبر ١٩٩٥

اتهام الاخوان المسلمين بالتغلغل ماذا يعني؟!!

بقلم : د.سيد الفضلى

من الواضح ان الحكومة تدفع الناس بمختلف الطرق والوسائل للتعاطف مع جماعة الاخوان المسلمين، واحسان الظن بهم، والوثوق بمبادئهم وشعاراتهم، وان كان ذلك يجري بالطبع على غير رغبة او دون قصد منها، ولكن من خلال سذاجة وغفلة الابواق الحكومية التنفيذية والإعلامية التي تطبل وتصفق وتهلل وتهتف دونما توظيف للعقول أو احترام لعقول الآخرين، بل في استهزاء مقصود او غير مقصود بمن يحكمون العقول ويحتكمون للعقول.

إلا ان الامر من زاوية اخرى يبدو وكان ارادة الله سبحانه قد مهدت السبل لتجرى من خلالها الحق على السنة الابواق دونما وعى منها.

لقد ذهلت حين قرأت فى قرارات او صحيفة الاتهام الموجهة لتسعة واربعين ممن يطلق عليهم اقطاب جماعة الاخوان المسلمين، ان من بين التهم المنسوبة إليهم تهمة التغلغل.

والتغلغل كما فهمته من سياق الاتهامات.. ومما قيل ودار خلال الاتهامات يعنى فى ايجاز عرض الاخوان المسلمين لمعتقدهم وفكرهم ورايهم وشعاراتهم على الناس من حولهم.. اى ان الأمر يدور فى محيط المعتقد والفكر نشرا واقناعا من قبل الاخوان المسلمين، وانتشارا واقتناعا من قبل الآخرين فى الاوساط المختلفة.. وخاصة فى اوساط معينة ملفتة للنظر ركز عليها الاتهام - كما ركزت عليها وسائل الإعلام الحكومي بشكل خاص للنظر من بينها النقابات ونوادى هيئات التدريس فى الجامعات.

والاتهام يدعو للدهشة والعجب.. وان كانت عجائب الحكومة لم يعد من السهل حصرها او متابعتها، كما ان عجائب كتابها والمروجين لها صارت عديدة وكثيرة خاصة حين تبدو التهمة وكانها لاتعدو عرض بضاعة فكرية ان جاز التعبير، وفى اوساط تزن كافة امورها بميزان العقل والمنطق، والعلم والمعرفة، اى ليس هناك مجال لان يقال لقد خدع زيد عمرا، او غرر عمر بزيد.. كما ان الأمر بعيد تماما عن كافة وسائل وسبل الضغوط والترهيب، بل ان الاتهام بالتغلغل موجه لاناس هم فى حقيقة امرهم يشكون من الحصار ومن الملاحقة والاعتقال.. فى الوقت الذى ينعم فيه الآخرون بكافة وسائل الحركة والانتقال والدعاية.. مسخر لديهم كافة وسائل الإعلام.. وعشرات الابواق والمطبلين والمزمرين. الأمر الذى يضع الحكومة ومزمريها ومطبليها امام عديد من التساؤلات التى تطرح نفسها بإلحاح لتضع الحكومة وجوقتها فى حرج أكثر من بالغ.. ومن ذلك:

-هل هناك سحر خاص فى بضاعة الاخوان المسلمين يجذب الناس فى مصر خاصة اكثرهم ثقافة وارفعهم علما، فى وقت تنضب فيه بضاعة الآخرين من اى مصدر من مصادر الجاذبية او القابلية عند الناس؟؟

-أم ان الاخوان وحدهم هم الذين يملكون بضاعة الفكر والمعتقد التى تجذب وتتعامل وتتفاعل مع العقول فى وقت افلس فيه الحزب الوطني فصار لايملك إلا عصا السلطان.. وجاذبية الجاه والمال، وزخارف التكايا «والوسايا»، وهى بالطبع لاتجذب أصحاب العقول، ولاتستهوى اصحاب الفكر، ولا تستميل اصحاب العلم والتخصصات ولا وزن لها عند من وضعتهم تخصصاتهم ومعارفهم فى موضع القيادة والتربية والتوجيه وتخريج الاجيال مثل اساتذة الجامعات.

-واذا كان لمعتقد الاخوان وفكرهم حين عرضه على الناس جاذبيته من خلال منطقه وحجته دليله وشواهده، واذا كان الاخوان لديهم القدرة على الاقناع من خلال الحوار وهو السبيل الوحيد للاقناع والاقتناع فى مثل هذه الأوساط الم يكن احرى بالحزب الوطنى أن يحاول اقتحام المجال من ابوابه الطبيعية فان عجز لضمور او قصور الفكر، فلا يقطع الطريق على الآخرين باللجوء إلى ترسانة القوانين الشاذة واصدار قرارات الاعتقال ثم تسويد عرائض الاتهام العجيبة.. ليؤكد انه لايملك الفكر والمعتقد، كما لا يملك القدرة على الاقناع.. وليس لديه ادنى معين من الحجة او المنطق؟

ان توجيه اتهام للاخوان المسلمين بالتغلغل فى قطاعات واوساط بعينها مع السعي للوصول إلى السلطة لايعنى فقط افلاس الحكومة وحزبها فكريا وعقائديا وافتقارهما لسلاح الراى والحجة والمنطق ولكنه يعنى عجز الحكومة وحزبها عن مواجهة الآخرين حوارا وفكرا وحجة ومنطقا ومن ثم كان اللجوء إلى الاعتقال مع بذل الجهد والهمة لتصيد الاتهامات.. ثم العرض على المحاكم العسكرية.

وهو فى نفس الوقت يهدم دعاوى الحكومة وحزبها فى انهما صاحبا الاغلبية فى مجلس الشعب او المجالس المحلية، بل يؤكد ان الاغلبية التى حققتها الحكومة فى هذه المجالس انما جاءت من خلال التزييف والتزوير.. فانه حين يصعب او يستحيل على الحكومة ان تمارس لعبة التزوير فى الانتخابات، كما حدث على ساحة النقابات وفى نوادى تدريس الاساتذة الجامعيين.. يصعب العثور على وجود للحزب الوطنى.. ولو كان مجهرى الوزن والحجم.

إلا ان ثمة سؤالا يبقى هو الآخر يطرق الاذهان وهو لماذا لاتقف الحكومة وقفة لمراجعة وتقييم وتقويم لكل ما يروج له كتبتها والمنتفعون من حولها والمطبلون فى زفتها؟

لماذا لا تكلف الحكومة نفسها ولو قليل جهد لتعيد النظر فى المواقف والحسابات والسياسات وتتجرد فى النظرة لتقضايا ليكون التجرد فى اصدار الأحكام.

احسب انها حينئذ ستعلن مع الملا وعلى الملا ان الاخوان المسلمين ليسوا طلاب حكم.. وليسوا الساعين للانقضاض او الوثوب عليه، ولكنهم اصحاب دعوة تهدف إلى خير الناس ونشر الحب والعدل والانصاف بينهم.

ان الاولى بالحكومة ان تنبرى لمواجهة تغلغل الفساد والمخدرات والرشاوى والسرقات.. وتغلغل واتساع البطالة.. وتغلغل واتساع الازمات على مستوى الاسكان والعمل والمأكل والمشرب والصحة، وتهيب بالجميع كى يقفوا صفا واحدا معها على ساحة المواجهة، ومن ثم ستجد الجميع حولها وعن جانبها محتشدين لدعمها.. لانها صارت صاحبة قضايا تسعى لحلها.. وافكار تسعى لجمعها وترتيبها وغايات تسعى لتحقيقها.

ان اتهام الاخوان المسلمين بالتغلغل شعبيا من خلال الفكر والمعتقد.. مع عجز الحزب الوطنى عن مجرد التحرك على الساحة الشعبية هو فضيحة للحكومة وللحزب الوطنى نسج خيوطها المطبلون والمزمرون.. والمنتفعون.. والمنافقون فى زمن تتوارى فيه الحقائق وترتفع فيه الاتهامات والاباطيل.

...



اعترافات الارهابيين فى تنظيم «العائدون من السودان» :

السيارة المفخخة لم تنفجر فنجا موكب الرئيس فى اديس أبابا

مصطفى حمزة يرسل تعليماته من السودان عبر اللاسلكى

كتبت خديجة عفيفى

بدات نيابة أمن الدولة العليا أمس الاستماع لاعترافات الارهابيين فى تنظيم «العائدون من السودان» اعترف الارهابى خالد عبدالقادر ان عدم انفجار السيارة المفخخة انقذ موكب الرئيس فى اديس ابابا .. قال ان الارهابى مصطفى حمزة تولى القيام بالمحاولة الاثمة وانه كان يصدر تعليماته من السودان بجهاز لاسلكى ثمنه ٣٠ الف دولار ..

الارهابى خالد عبدالقادر عبدالواحد يوسف تسلل عبر الحدود السودنية مع الارهابيين عزت محمد على متولى ورجب سيد عطا عطية اللذين لقيا مصرعهما بعد معركة مع قوات الامن بمنطقة عرب غنيم بحلوان فى ٢١ سبتمبر الماضى .. اعترف المتهم امام جهات التحقيق بنيابة امن الدولة العليا ان الارهابى عزت متولى ابلغه ان مصطفى حمزة القيادى الهارب والمقيم فى السودان تحت نظام البشير ـ الترابى قام بتنفيذ العملية الفاشلة فى «اديس ابابا» وان سبب فشل العملية هو عدم انفجار السيارة المفخخة مما اضطر باقى الارهابيين الى استخدام الاسلحة الخفيفة التى كانت بحوزتهم .

واقر الارهابى امام هانى برملم : رئيس النيابة انه ارتبط بعناصر الجماعة الاسلامية المتطرفة عام ٩٣ من خلال الارهابى عزت متولى واضاف ان الاخير قام بضمه الى الجناح العسكرى للتنظيم الذى يضم كلا من القيادى حسن البحيرى الذى لقى مصرعه . واضاف انه تلقى تدريبات فى افغانستان ثم عاد الى البلاد متسللا ..

وقال الارهابى خالد انه بعد عودته الى البلاد اتصل به الارهابى عزت واخبره بمجيئه الى مصر عن طريق السودان بعد ان قابل القيادى مصطفى حمزة وكلفه بالعودة الى البلاد مع ٤ عناصر من التنظيم .. كما امره بتدبير مكان لايوائه بعيدا عن اعين قوات الامن واضاف .. انه قام باعداد ماوى له فى منزل اسرته بمنطقة الزاوية الحمراء . كما قام بتكليفه بتلقى المكالمات التليفونية من القيادى مصطفى حمزة بمنزل اسرته لتنفيذ التكليفات الصادرة عن طريقه ..

وقال انه طلب منى استئجار وكر اخر بمنطقة الشرابية .. وعلمت منه ان مصطفى حمزة يتصل بالقيادات فى مصر عن طريق جهاز لاسلكى ثمنه ٣٠ الف دولار اعطاه له نظام البشير ـ الترابى وذلك لتفادى الاتصال المباشر بين مصر والسودان فى السنترالات وكذلك لضمان عدم التصنت ...



المصدر : العالم اليوم
التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٥
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

في حديث صريح إلى « العالم اليوم »

مصطفى مشهور: لا علاقة للإخوان المسلمين بـ «مستر فهمي»

نستنكر العنف ونقبل الحوار مع الحكومة المصرية

100 من قيادات الأخوان تخوض انتخابات مجلس الشعب رغم المحاكمة العسكرية



فى لندن صدر مؤخراً بيان باسم «مستر فهمى» يدعو لتشكيل جبهة معارضة فى الخارج، وثارت شكوك وتكهنات بأن جماعة «الاخوان المسلمين» وراء هذا البيان الذى وصف شباب الاخوان المحالين للمحاكم العسكرية بانهم «خير شباب الامة»..

● فهل صحيح ان جماعة (الاخوان المسلمين) المحظورة قانوناً وراء اصدار هذا البيان؟.

طرحنا هذا السؤال على مصطفى مشهور النائب الاول للمرشد العام للاخوان المسلمين، وايضا غيره من الاسئلة التى تتعلق بدعوة ايمن الظواهرى للاخوان إلى اتباع طريق «الجهاد»..

□ فقال «سمعت عن هذه الجمعية من خلال الجرائد ولا توجد علاقة تربط جماعة الاخوان بهذه الجماعة».

● ولكن هل انتم مع تشكيل معارضة مصرية فى الخارج؟

□ المعارضة المصرية فى الخارج يسأل عنها من فى الخارج.. واذا كان هناك مصريون يعارضون الحكومة فهم احرار ونحن لا نلزم احداً بشىء.

● ما هو راى جماعة الإخوان فى دعوة ايمن الظواهرى للاخوان مؤخراً إلى اتباع طريق «الجهاد» والتخلى عن مهادنة الحكومة؟

□ هذه الجماعات نحن مختلفون معها منذ فترة طويلة فهم يرون ان العنف أسلوب من اساليب الجهاد فى سبيل الله، وجماعة الاخوان ترى ان اسلوب العنف اسلوب غير مناسب ولا يؤدى إلى خير. والجماعات ترى كذلك أن امتناعنا عن المشاركة فى العنف مهادنة واستسلام وضعف، ولكننا نعتبر طريقنا هو الطريق الصحيح، لان اى عنف سيسىء للاسلام واى عنف ضد النظام الحاكم نرفضه، ونرى ان الجهاد لابد ان يكون ضد عدو خارجى مثل الصهاينة والانجليز وهذا الدور قمنا به قبل عام 1952 حيث اشتركنا فى مقاومة الانجليز فى منطقة قناة السويس وفى فلسطين ضد قوات الاحتلال الصهيونى. نحن نرفض استخدام العنف والقهر ضد النظام الحاكم اتباعاً لأوامر ديننا. لذا فإن الجماعات الاسلامية الاخرى تتهم جماعة الاخوان بالمهادنة رغم ان الحكومة تحاكمنا وتلقى بنا فى السجون، ولكن هذا لا يهمنا لاننا لا نعمل لارضاء احد.

● ولكن ايمن الظواهرى يرى ان الاخوان وصلوا إلى درجة مهاجمة جماعات العنف.. واكتفى الاخوان بالديمقراطية العلمانية من اجل استمرار الهدنة مع النظام؟

□ نحن لا نهاجم احداً، ولكننا نستنكر العنف ايا كان



أجرى الحوار: باسل رمسيس

مصدره سواء الحكومة او الناس.. هذاهو موقفنا، اما مسألة الديمقراطية فنحن لا نقبلها على علاتها، ولكن نقبلها فى اطار الشريعة الاسلامية وفى غير مخالفة لها.. لأن الديمقراطية بخلاف ان بها الحرية فان بها كذلك اشياء تتعارض مع جوهر الشريعة الاسلامية.

● **وهل تخلت جماعة (الاخوان المسلمون) عن الكثير من ثوابت الفقه لكي يقدموا انفسهم بصورة يرضي عنها النظام والغرب.. كما يقول ايمن الظواهرى؟.**

□ لم نتنازل او نفرط فى الفقه، بل نعمل وفق قواعد الاسلام الصحيحة دون افراط او تفريط، ولا يمكن ان يتصور احد ان اناساً مثلنا تحملوا ما تحملناه خلال السنوات الماضية وبعدها يخالفون الاصل بحيث نغير من الثوابت الفقهية، نحن نعتبر ان تمسكنا بالفقه واصول الدين هو الضمان الحقيقى لاستقرارنا برغم تعرضنا لكل هذه المتاعب.

● **هل يمكن ان يستجيب الاخوان لدعوة الجماعات الاسلامية الاخرى إلى اتباع العنف ضد النظام الحاكم؟**

□ نقبل الاستجابة اذا كانت تتعلق بارتكاب اعمال عنف ضد النظام الحاكم.. ولكننا نتمنى ان تجتمع كل الحركات والجماعات الاسلامية على هدف ونهج. وطريق واحد وتزول الخلافات فيما بينهم ويعملون على تكوين قاعدة صلبة.. هذا هو الطريق لاقامة دولة اسلامية، ان تجمع الجميع على الاصول الاسلامية السمحة والصحيحة وهو ما ارشدنا اليه الامام حسن البنا نحن لا نفضل استخدام القوة لتكوين دولة اسلامية.

● **يقال ان هناك ثلاثة تيارات داخل جماعات الاخوان تيار يدعو للتفاوض مع الحكومة ومن رموزه سيف الاسلام حسن البنا، وتيار الشباب الذى يطالب بالعمل السرى وتيار التشدد الذى يقوده مصطفى مشهور.**

□ لا توجد هذه التيارات.. هناك وجهات نظر ولكل فرد من الاخوان ان يبدى رأيه فى اية قضية، ولكن ليس هناك تيار متشدد او عمل سرى اورغبة فيهما او مجرد التفكير فى هذه الامور.

اما بالنسبة للتفاوض فليس لدينا مانع من التفاوض مع الحكومة اذ هى ارادت بل على العكس ابدينا استعدادنا للتفاوض لكن الحكومة المصرية رفضت.. الاخوان على رأى واحد وهو العمل بالاسلوب المعتدل بعيداً عن العنف ومن خلال القنوات وبما لا يخالف الدستور والقانون.

● **بمناسبة موضوع احالة 49 حالة من قيادات الاخوان للمحاكمة العسكرية..**

ما هو موقف الاخوان بعد ان رفضت محكمة الامور المستعجلة طلبهم بخصوص بطلان هذه المحاكمة؟

□ الدعوى حالياً امام محكمة القضاء الادارى ونحن ننتظر هل ستقبل المحكمة دعوى الاخوان ببطلان احالة قياداتهم إلى المحاكمة العسكرية.. لننتظر حكم القضاء الادارى وبعدها ننتظر ما يمكن ان تقوم به هيئة الدفاع، نحن لا نرى ادانة لقيادات الاخوان، كل هذه الاتهامات التى وجهت اليهم «مجرد افتراءات».. وكنا نود ان يحاكم الاخوان امام قاضيهم الطبيعى ليكون لنا فرصة للتفنيد والاستئناف والرد على الاتهامات.. وبالطبع المحاكم العسكرية لا توفر هذه الفرصة.

● **لكن هل يمكن ان تؤثر هذه الاجراءات والمحاكمات على اداء الاخوان المسلمين فى معركة انتخابات مجلس الشعب المقرر اجراؤها خلال شهر نوفمبر المقبل؟**

□ لقد قررنا خوض الانتخابات، وسنرشح مائة قيادى من الاخوان فى مائة دائرة انتخابية، وقد قمنا بالفعل باعداد القوائم للبدء فى اجراءات الدعاية الانتخابية.



المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ اكتوبر ١٩٩٥

● وهل تطالبون برقابة دولية على الانتخابات؟

□ جماعة الاخوان لاتطالب بذلك لانه من الافضل ان تتم الانتخابات بيننا دون تدخل خارجي.. هذا ما نفضله لأن معنى الرقابة الدولية اننا نتوقع حدوث تزوير ونحن نبرأ ان يظهر امام العالم كله ان الحكومة المصرية تزور الانتخابات.. اننا نفضل ان تتم العملية الانتخابية بيننا، وبنزاهة ودون اى تدخل من جهة دولية.

● هل سترشح نفسك في الانتخابات؟

□ لن ارشح نفسي، لانه ليس لدى النية او الاستعداد او الصحة.. لذا فانا لست مستعداً للدخول في مسائل من الواضح انها لن تستحق الجهد الذى علي ان ابذله فيها.

● يقال ان احجامك عن الترشيح راجع إلى انك معروف بانك ابرز صقور الجماعة.. وان هذا سوف يزعج الحكومة.

□ لا يوجد صقور وحمائم داخل جماعة الاخوان، كل هذا كلام جرائد وكلام ناس مأجورة تطلقه للتشويه والاثارة.

جميع الاخوان على قلب رجل واحد. لأن ما التقينا عليه مبدأ ثابت وطريق الدعوة اليه واضح وهو الاعتدال والدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة والابتعاد عن العنف.



المصدر : الأهالى

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ أكتوبر ١٩٩٥

وزارات وهيئات

قرار الاتهام فى انفجارات البنوك الأسبوع القادم

يعلن المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا فى الأسبوع القادم قرار الاتهام فى قضايا تفجيرات البنوك واغتيال اللواء رؤوف خيرت نائب مدير مباحث امن الدولة لقطاع مكافحة التطرف الدينى السابق والذى لقى حتفه امام منزله بالهرم وكذلك احداث العنف والإرهاب فى الصعيد خاصة أسيوط.وقد انتهت نيابة امن الدولة العليا من تحقيقاتها مع المتهمين وسماع أقوال شهود الاثبات وإعداد ادلة وقرائن الثبوت ضد المتهمين والبالغ عددهم أكثر من مائة ارهابى كان أبرزهم القياديان طلعت ياسين همام وعادل صيام اللذان لقيا مصرعهما فى المنيب. واضاف مصدر قضائى ان القضية سوف تحال إلى محكمة امن الدولة العليا طوارئ لمحاكمة المتهمين.



المصدر : الأهـــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٠ أكتوبر ١٩٩٥

١٠ قضايا إرهابية بينها «العائدون من السودان»

النائب العام يستعرض نتائجها تمهيدا لإحالتها للمحاكم

استعرض المستشار رجاء العربى النائب العام نتائج التحقيقات التى تجريها نيابة امن الدولة العليا فى عدة قضايا ارهابية على راسها تنظيم «العائدون من السودان». وطلب النائب العام من المستشار هشام سرايا المحامى العام سرعة انتهاء التحقيقات فى القضية وضم كافة الموضوعات المتعلقة بها والتى كشفت عنها اعترافات الارهابيين المدفوعين من السودان لتنفيذ عمليات تخريبية داخل البلاد تمهيدا لاحالة المتهمين فيها للمحاكمة.

وتتضمن باقى القضايا التى استعرضها النائب العام ـ خلال اجتماعه باعضاء نيابة امن الدولة بمقر النيابة بمصر الجديدة ـ قضايا تفجيرات البنوك واغتيال اللواءين محمد الشيمى مساعد مدير امن اسيوط ورءوف خيرت والمقدم احمد شعلان واطلاق الرصاص على دار سينما بحلوان، وحرائق الفيديو بالقاهرة، وتنظيم الاستحلال بالجيزة، كما استعرض مجموعة من قضايا الرشوة الهامة، التى انتهت النيابة من التحقيقات فيها. وسوف يعلن المستشار هشام سرايا المحامى العام خلال الفترة القادمة قرارات احالتها للمحاكم.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الشعب

التاريخ: ١٠ مايو ١٩٩٥

الخاسر فى محاربة الحكومة للإخوان

بقلم: مصطفى عثمان

يبدو أن الحكومة المصرية قد ضاقت ذرعاً بالإسلام والإسلاميين بجميع مناهجهم وفصائلهم متطرفين ومعتدلين، وذلك بخروجها عن الخط الذى رسم من قبل بعض العقلاء لمقاومة التيار الإسلامى، والذى مؤداه السير بأسلوبين مختلفين مع الإسلاميين، أحدهما يتمثل فى استعمال العصا الغليظة والتصفية الجسدية أو مايعرف بسياسة الضرب فى المليان مع الفصيل المتطرف الذى يتبنى مبدأ العنف واستخدام القوة بعدما يئس من كل وسيلة للإصلاح، والآخر هو أسلوب اللعبة السياسية بجميع أدواتها وآلياتها مع التيار الإسلامى المعتدل الذى يمثل الإخوان جزءاً منه.

وقد خطت الحكومة فى هذا المجال بعض الخطوات فأخذت تنظف صفوفها وتتخلص من بعض أساطين الفساد والمشبوهين، وسعى الحزب الوطنى الحاكم لاستقطاب بعض العناصر المعروفة بالنزاهة والمكانة العلمية والأدبية المرموقة فى المجتمع مثل أساتذة الجامعة وغيرهم، كما بدأت فى استقطاب نفس النوعية للتحول أمام تيار الإخوان المسلمين فى انتخابات نوادى أعضاء هيئات التدريس والنقابات المهنية ومجالس إدارات الأندية الرياضية وغيرها.

لكنها وللأسف الشديد لم تستطع الاستمرار فى السير بسياستين مختلفتين فى نفس الوقت، خصوصاً أن السياسة المراد تبنيها مع التيار المعتدل صعبة جداً ومجهدة. فالفئات المراد استقطابها لتحسين صورة الحزب الحاكم عملة نادرة فى أوساط الحكومة، كما أنها عملية تحتاج إلى جهد وتعب وربما تضحيات، كما أن نشاط جماعات العنف المتصاعد والمنتشر فى أنحاء كثيرة من مصر أرهق الحكومة بجميع أجهزتها، ليست الأجهزة الأمنية فحسب، بل الإعلامية والسياسية والتخطيطية بعدما تنزلت كلها الساحة وتعاونت فيما بينها على مقاومة التيار الإسلامى.

وبالتأكيد كانت فرصة للتيار الإسلامى المعتدل أن يملأ الفراغ الفكرى والسياسى والاجتماعى وينتشر بين جميع فئات الشعب ويسيطر على أغلب وأهم النقابات المهنية واتحادات الطلبة ونوادى أعضاء هيئات التدريس، بل قد نجح عدد كبير منهم فى الدخول إلى مجلس الشعب وبعض المحليات وأثبتوا حضوراً شهد به المنصفون وغيرهم.

ومن ثم فقد قررت الحكومة أن تنتهج سياسة واحدة فقط مع كلا الطرفين -معتدلين ومتطرفين على السواء- سياسة العصا الغليظة والتصفية وحسم المعارك قبل أى نزال حقيقى بمعنى (كرسى فى الكلوب)، فكان ماكان من سلسلة الاعتقالات والقضايا الملفقة لأعداد كبيرة وقيادية من جماعة الإخوان المسلمين، كان آخرها تحويل ثمانية وأربعين منهم -بينهم أعضاء برلمان سابقون- إلى المحاكم العسكرية وأعضاء مجالس نقابات مهنية وعلماء فى الأزهر الشريف، الأمر الذى أدى إلى قلب الموازين وتهديد هامش الاستقرار الذى يتطلع إليه المخلصون، فالتحويل إلى المحاكم العسكرية بموجب قانون الطوارىء ذى المواد المطاطة والصلاحيات اللامحددة للحاكم، أصبح بالفعل سيفاً مصلتاً على رقبة كل صاحب رأى مهما كانت مكانته الاجتماعية أو العلمية أو الأدبية.

والحقيقة التى لا أظن أنها تغيب عن الحكومة ذاتها أن الخاسر الكبير فى تلك المعركة هى الحكومة نفسها وذلك للأسباب التالية:

أولاً: أن اعتقال المعتدلين وتعذيبهم وتلفيق التهم لهم وتحويلهم إلى المحاكم العسكرية سيزيد التعاطف الشعبى معهم ويكثر من مؤيديهم وأشياعهم خصوصاً أنهم قد اختلطوا بجميع فئات الشعب الذين عرفوهم عن قرب ويستحيل أن يصدقوا مايدعى عليهم من الاتهام بالإرهاب والعنف والتطرف، بل إن صحف الاتهام ذاتها التى قدمتها النيابة لم يرد بها شىء من هذا.

ثانياً: كما أن التسوية فى المعاملة بين المتطرفين والمعتدلين باستخدام العصا الغليظة ستقلب شريحة من الإسلاميين إلى متطرفين وأعداء للحكومة الظالمة التى لاتفرق وتعتبر أن كل الإسلاميين أعداء خصوصاً، وهم يرون أن جميع الأبواب التى توصد أمام الإسلاميين تفتح على مصراعيها أمام العلمانيين واللادينيين.

ثالثاً: أن اتباع تلك السياسة مع المعتدلين سيزيد المتطرفين وجماعات العنف قناعة بما هم عليه وسيزيد من تطرفهم، وذلك عندما يرون أصحاب الآراء السلمية والمنادين بنبذ العنف والإرهاب والتغيير السلمى عبر القنوات القانونية بجوارهم فى السجون، فيقول لسان حالهم لهم: بماذا نفعكم الاعتدال ونحن وأنتم سواء؟!

رابعاً: ولنفس الأسباب السابقة ستصعب مهمة المعتدلين فى تصحيح الأفكار المتطرفة والآراء المتشددة.

وأخيراً: سيزداد السخط الشعبى على الحكومة؛ لأن العوام من الناس الذين يلتمسون العذر لها عند استخدام السلاح والضرب فى المليان وقتل المتطرفين لن يجدوا لها أى مبرر عند استخدام نفس الأسلوب مع المعتدلين وبخاصة أن الإخوان قد دخلوا كل بيت واختلطوا بجميع الطبقات.



●● بقلم : [illegible] كامل مراد

القبض على الإخوان!!
وسياسة الهيلمان!!

مازالت حكومة الحزب الوطني مستمرة في القبض على قيادات الاخوان المسلمين واتهامهم بمختلف الاتهامات التى تتعلق بامن الدولة وباتصالهم بالجماعات الارهابية برغم ان جماعة الاخوان المسلمين قد نفت هذه التهم مرارا وتكرارا واعلنت ان العنف ليس من مبادئها وان العمل السياسى من خلال القنوات الشرعية وهى الترشيح لعضوية المجالس النيابية هو وسيلتها الوحيدة للعمل السياسى الديمقراطى

وانهم سبق ان رشحوا انفسهم لعضوية مجلس الشعب وحصلوا على ما يقرب من ٣٤ مقعداً وانهم استمروا تحت قبة البرلمان كنواب للشعب مايقرب من ثلاث سنوات فى ظل حكومة الحزب الوطنى ايضا..اى انهم يمارسون العمل السياسي فى اطار الدستور وفى حدود القانون وعلى المستوى الشرعي السليم للعمل السياسى وانهم خلال ممارستهم كنواب عن الشعب قد اتخذوا سبيل المعارضة الموضوعية البناءة ولم يلحظ عليهم اى خروج عن التزامات نواب الشعب وان الملاحظات والاتهامات كان اغلبها منصبا على نواب الحزب الوطنى!! وهم يتساءلون ماذا تريد منهم الحكومة؟! بل ان بعضهم ذكر فى سياق حديثه ان الحكومة اذا كانت تخشى من ترشيحهم لمجلس الشعب فلا داعى له وانهم لا يعدون ان يكونوا مواطنين غير حزبيين يمارسون حقهم الشرعى فى العمل السياسى!!

ونصيحتنا المخلصة للحكومة الا تتمادى فى عمليات القبض على الاخوان واحالتهم الى التحقيق وان تعمل بالاسلوب السياسى السليم الذى يقوم على استيعاب كافة التيارات المعارضة من اليسار ومن اليمين وذلك بالحوار المستمر فى القضايا الوطنية فى الداخل والخارج وان هذا هو الاسلوب السليم فى رأى الاحرار لاستكمال العمل الديمقراطى الوطنى الذى يهدف الى ارساء قواعد الديمقراطية وتنميتها على ارض مصر وفى نفوس شعبها!!

اما اسلوب السلطة واستخدامها فى القبض على الخصوم السياسيين سواء كانوا من الاخوان او غيرهم فهو ليس فى نظرنا الاسلوب السليم الذى يتماشى مع المبادئ العامة للنظم الديمقراطية!!



المصدر : الأحرار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ نوفمبر ١٩٩٥

ان الهيلمان لا يؤدى الا الى زيادة التوتر وظهور الفراغ السياسي وان العمل السياسى السليم هو الذى يمتص كل العناصر المعارضة يمينا كانت او يسارا!!

فهل يبدأ الحزب الوطنى بالحوار المذاع فى وسائل الاعلام بينه وبين باقى الاحزاب والمستقلين العاملين فى مجال السياسة حتى تستقر الامور وتهدأ النفوس..أم ان الدكتور يوسف والى سيظل فى هذه المجالى ماسكا بالعصا الشوم من اجل اخضاع ديهوم وزيادة الهموم!!

مصطفى كامل مراد



المصدر : الأهرام

المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ اكتوبر ١٩٩٥

تجديد حبس متهم بالتخابر و٩ متطرفين

كتب ـ احمد نبيل:

قررت امس محكمة امن الدولة العليا طوارىء استمرار حبس موظف سابق بأمن مصلحة الجوازات بالمنيا لاتهامه بالتخابر مع دول اجنبية، كما قررت تجديد حبس ٩ متطرفين من اعضاء مايسمى بالجامعة الاسلامية. وجهت لهم تهم الانضمام لجماعة غير مشروعة وحيازة واحراز اسلحة ومفرقعات. عقدت الجلسة برئاسة المستشار سمير ابوالمعاطي وعضوية المستشارين مدحت شاكر وعبدالسميع شرف الدين وحضور هشام عبدالمعطي وكيل نيابة امن الدولة. وكانت المحكمة قد قررت امس مد حبس موظف سابق بأمن الجوازات بالمنيا والذى كان قد سافر عقب فصله من وظيفته الى العراق وتلقفته المخابرات العراقية لتدريبه ليصبح مصدرا من مصادر اثارة القلاقل داخل مصر فيما بعد وانتدبته للعمل بمشروع ضخم بالعراق تشرف عليه الحكومة الروسية. التى جندته مخابراتها هى الاخرى وطلبت منه جمع المعلومات مع رسم كروكيات لهذه الانشاءات وبناء على تكليف من المخابرات العراقية عاد الى مصر وضبط فور وصوله لميناء نويبع حتى اعترف بمانسبته اليه جهات التحقيق من اتهامات. كما نظرت دائرة اخرى برئاسة المستشار اسماعيل الجهيني وعضوية المستشارين د.شريف فوزى واحمد ماجد قضية تنظيم اهناسيا حيث استمعت لمرافعة الدفاع الذى دفع بانتفاء ولاية المحكمة باعتبارها محكمة طوارىء بنظر القضية.

ولا مؤاخذة

لا اعرف.. هل الاتهامات الموجهة الى من اعتقلوا من الإخوان المسلمين قبل عدة ايام جد وللاهزار..؟!

«لو كانت جد تبقى مصيبة وحطت فوق دماغ الكل واذا كانت هزار يبقى هزار تقيل»..

ان اجهزة الامن تقول فى اتهاماتها ان المقبوض عليهم تعمدوا اختراق النقابات المهنية والمجالس الشعبية والمحلية بهدف السيطرة واستقطاب عناصر جديدة للتنظيم .وانهم متهمون بإقامة ندوات ولقاءات فكرية فى بعض النقابات والكليات الجامعية لنشر افكارهم، ومتهمون ايضا بالسفر الى دول عربية واجنبية للحصول على التمويل وباقناع منظمات واحزاب خارجية بممارسة الضغط علي الحكومة المصرية لوقف محاكمات الاخوان امام المحاكم العسكرية..

اما دليل الاتهام اللى ما يخرش المية الذى نشر فى الصحف الرسمية فهو صورة للدكتور عبد المنعم عبد الهادي ابو الفتوح فى افغانستان وقد كتب تحت الصورة انها للدكتور عبد المنعم فى معسكرات الارهاب فى افغانستان..

سبحان الله..هل السفر والنجاح فى انتخابات النقابات والمجالس المحلية والشعبية يعنى التحضير لقلب نظام الحكم بالقوة..؟ وهل الندوات واللقاءات الفكرية التى تعقد على عينك يا تاجر فى حرم الجامعات او النقابات على مسمع ومراى وحصار قوات الامن تدخل ضمن إطار التامر..؟

منذ متى؟.

ولماذا تم اختيار هذه الحالات بعينها..؟ ولماذا لايعتبر النوم والذهاب الي العمل والاطباء اوالاسواق خيانة عظمي؟!

ثم منذ متى اصبحت افغانستان معسكرات ارهاب؟ ومنذ متى اصبح الافغان ارهابيين..؟ فعلى حد علمي ان الافغان كانوا مجاهدين وكانت ديارهم ديار جهاد ضد الكفر والاتحاد السوفيتى وعلى حد علمي ايضا ان عبد المنعم ابو الفتوح وغيره كانوا يذهبون الى هناك بعلم ومباركة وتاييد الدولة التي كانت تدعم الافغان..

ان ابسط ما يقال عن هذه الاتهامات انها اونطة.ولكن احسن فالمثل يقول «موش حاتعرف خيرى إلا لما تجرب غيرى» واظن ان الاوان قد حان حتى يكف الاخوان عن ترديد اسطوانتهم المشروخة المملة المؤلفة والمختلفة عن دكتاتورية جمال عبد الناصر وعهد السجون والمعتقلات والتعذيب والبطيخ.وإلا فليبرطعوا هم وغيرهم فى نعيم ديمقراطية ابو زعبل وطره.

عمرو ناصف



المصدر : الـــوفـــد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٥ ـ ١ ـ أكتوبر ١٩٩٥

من أجل مصر.. لا من أجل الإخوان..

حسن دوح

الدول الحريصة على نفسها تسعى لضم أبنائها إلى صدرها، وتحنو عليهم، لأن قوتها في وحدة شعبها وتضافر أبنائها، وقد جربنا من قبل أن وحدتنا كانت وراء انتصاراتنا السياسية والعسكرية والتنموية، فالإنجليز لم يخرجوا من مصر إلا بشعب التف حول سعد زغلول، ومصطفى النحاس، وجمال عبدالناصر، والإسرائيليون لم يهزموا في أكتوبر إلا بفضل اجتماع الشعب على قيادة السادات، واجتماع الشعب حول حسني مبارك بعد مقتل السادات كان ضربة قاصمة للفتنة التي كانت تتربص بمصر، ونفس هذا الموقف كان بعد محاولة العدوان على الرئيس مبارك في «أديس أبابا»، والأمثلة على هذا كثيرة.. وما أظن أن أحدا يختلف مع ماقاله ربنا «واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا، واذكروا نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمة إخوانا»، فإخوة الحكومة مع المواطنين وإخوة المواطنين مع أنفسهم هي الحصن الواقي لأمتنا، وهي أقوى وسائل الدفاع في مواجهة أعدائنا، وما أكثرهم، ويكفي ذكر إسرائيل، وماضيها وحاضرها، وقنابلها الذرية لينبهنا إلى حجم الأعداء المتربصين بنا..

إن الذي أكتبه، لا تحركني إليه عاطفة نحو جماعة الإخوان، ولكن تحركني إليه عاطفة عارمة نحو بلدي، لأن الإخوان كما قال عنها مرشدها الأول «هي جماعة من خمسمائة جماعة»، وهي جماعة ليست معصومة من الخطأ، وهي ليست صاحبة امتياز خاص على غيرها، لأنها مستنبتة من المجتمع المصري، وأحسب أنها وبعد مرور أربعين سنة على نهاية صراعها السياسي مع عبدالناصر، لم يصدر عنها مايثير قلق أجهزة الأمن، وحتى لو ثبت هذا من بعض أعضائها، فإن إلقاء حبال المودة من الحكومة سوف يقابل منهم بمثيله، ثم إن الحكومة تفاخر بأنها بدأت بالإفراج عن التائبين، فلم لا تطبق سياساتها على «من تابوا منذ أربعين سنة»!!

إننا نناشد الحكومة أن تعالج هذه الأزمة العارضة بأسلوبها الحكيم، ونناشد كل من ينتمي للإخوان أن يتذرع بالصبر والحلم، ويحتسب كل مايصيبه عند الله «إنما يوفى الصابرون أجرهم بغير حساب»

● إن مصر أعز علينا من الحكومة ومن الإخوان، ومن كل الجماعات والأحزاب، فليقف الجميع حراسا على بابها، لأن أعداءنا الذين هدمنا عليهم «سد بارليف» سوف يسعون لهدم كيان أمتنا بتصدير الفتن إلينا.

وإني أناشد أئمة الفكر والدين والسياسة في بلدنا ليقوموا بدورهم في إصلاح النفوس، وجمع القلوب على كلمة سواء.

إنني على يقين أن بمقدور سراج الدين، وخالد محيي الدين، وإبراهيم شكري، التدخل بحكمتهم وكياستهم لاحتواء هذه الأزمة العارضة، ويقيني أن الرئيس مبارك لن يرد لهم كلمة، ولن يغلق دونهم بابه..

«وتعاونوا على البر والتقوى، ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»
صدق الله العظيم



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٩-١٠-١٩٩٥

الدكتور السعيد كذب في حق الاخوان وحق القراء



في العدد 809 نشرتم في باب قضايا وردود حول (عنف الاخوان المسلمين)، اذ وجدت الهضيبي يصرخ: انا بريء، على مساحة عمودين الا ثلثاً حتى كدت أرى حباله الصوتية متدلية بين السطور، اما الدكتور رفعت السعيد امين عام حزب التجمع اليساري المصري فقد راح يوزع طعناته على مساحة ثلاثة اعمدة كاملة ويصيح: لا تصدقوا الهضيبي.. ان الاخوان «يحترفون الكذب والارهاب»!، هذا بالاضافة الى انحيازكم التام والواضح «كمطبوعة» لرأي الدكتور السعيد وذلك من خلال الرسم الكاريكاتوري المصاحب للموضوع والذي يوحي للقارئ بأن جماعة الاخوان تتبنى جماعات العنف.

وقبل الولوج الى الموضوع اود التاكيد على بعض النقاط التي اراها ضرورية لوضع الامر في نصابه، وليس كمدافع عن الاخوان.

النقطة الاولى: ان فكرة الاخوان شغلت الرأي العام على مدى سبعين عاماً تقريباً. ومن المستحيل القيام برصد وتقويم موضوعيين لاحداث طولها سبعون عاما من خلال بضعة اسطر.

النقطة الثانية: لم يكن هناك حزب معتبر في حقبة الاربعينات الا وله «ميليشيات» خاصة، بعضها كانت لحماية الاحزاب وبعضها كانت لمقاومة الانجليز. حتى ان الملك فاروق نفسه امر بانشاء «ميليشيات الحرس الحديدي» لتصفية معارضيه.

النقطة الثالثة: افادت جميع منشورات الاخوان بان ميليشيات الاخوان «التنظيم الخاص» تشكلت لغاية واحدة الا وهي مقاومة الاحتلال الانجليزي في مصر، وعندما انحرف بعض الافراد وقاموا باغتيال الخازندار والنقراشي، سارع الاخوان بادانة انفسهم قبل ان يدينهم غيرهم. «وسيأتي الدليل على ذلك في موضعه». وان دل ذلك على شيء فانما يدل على احترام هؤلاء القوم لانفسهم، واستقامة تفكيرهم، ووضوح الغاية لديهم، ورفضهم القاطع والواضح للانحراف. واعتقد اننا لسنا بحاجة الى البرهان على امكانية حدوث الانحراف في محيط الاسرة، اذ نرى شابا وقد خالف والده، بل وربما ناصبه العداء.. فاذا كان من الممكن حدوث هذا العصيان في ابسط صور التجمعات (الاسرة محدودة العدد)، فمن باب اولى التسليم بامكانية حدوثه في نطاق جماعة تضم بين صفوفها آلاف الشباب منهم من استوى فهمه ومنهم من لا يزال في طور التكوين ولا تزال



المصدر : المجلة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ نوفمبر ١٩٩٥

عواطفه تتحكم بقراراته.

النقطة الرابعة: اننا لم نسمع منذ العام 1954 وحتى الآن عن محاولة «اخوانية» لاغتيال اي مسؤول على اي مستوى برغم التعذيب الوحشي الذي تعرض له الاخوان في سجون عبد الناصر طيلة عشرين عاما تقريبا، والذي ادانته احكام القضاء المصري فيما بعد. فضلاً عن ذلك فقدتحدثت ادبيات الأخوان عن سماحة بعضهم التي تعود بنا الى الجيل الاول من المسلمين، و على رأس هولاء عمر التلمساني المرشد العام السابق رحمه الله. فقد قال حين بلغه نبأ وفاة عبد الناصر: الله يرحمه.. ولما لفحه زفير الضجر من افواه بعض اخوانه المكلومين.. ابتسم واردف قائلا: تخيلوا ان الله قد غفر لعبد الناصر برغم كل ما فعله بنا.. اطلبوا له الرحمة عسى الله ان يرحمنا..».

النقطة الخامسة: انني ازعم بانني قرات مناهج الاخوان وادبياتهم.. لذا فانني أتحدى الدكتور السعيد ان ياتي بجملة واحدة من كتابات حسن البنا او غيره من الاخوان تفيد بانهم (جماعة المسلمين) وليسوا (جماعة من المسلمين)، اللهم الا اذا اراد ان يحسب شكري مصطفى «مؤسس جماعة المسلمين، المعروفة اعلاميا بجماعة التكفير والهجرة على الاخوان.

بعد الذي ذكرت آنفا استطيع الآن القول بان الدكتور السعيد «استغفل» القارئ العزيز عن عمد ملموس باحالته الى بعض المصادر «الاخوانية» موحيا للقارئ بانه اتى على ما فيها، وان ما يدعيه هو خلاصة فكر الاسلام!! وانا ارجو القارئ العزيز ان يعود الى هذه المصادر ليتأكد بنفسه الى اي مدى كان الدكتور السعيد مدلسا على القارئ ومستخفا به.

اما عن صورة العلاقة بين الاخوان والحكومات المصرية المتعاقبة وفقه التعامل معها من منظور الاخوان فاترك الحديث عن ذلك (الداعية العنف والارهاب)! الشيخ حسن البنا رحمه الله مؤسس الاخوان ومرشدهم الاول.

يقول حسن البنا في رسالة المؤتمر الخامس ص 190 من مجموعة رسائله عن الثورة كوسيلة للتغيير «..واما الثورة فلا يفكر الاخوان المسلمون فيها، ولا يعتمدون عليها، ولا يؤمنون بنفعها ونتائجها. وان كانوا يصارحون كل حكومة في مصر بان الحال اذا دامت على هذا المنوال ولم يفكر اولو الامر في اصلاح عاجل وعلاج سريع لهذه المشاكل، فسيؤدي ذلك حتما الى ثورة ليست من عمل الاخوان ولا من دعوتهم ولكن من ضغط الظروف ومقتضيات الاحوال، واهمال مرافق الاصلاح. وليست هذه المشاكل التي تتعقد بمرور الزمن ويستفحل امرها الا نذيرا من هذه النذر». انتهى كلام الشيخ حسن البنا الذي وجهه لحكومات مصر قبل اندلاع ثورة يوليو عام 1952 بسنوات طويلة.

وفي رسالة المؤتمر السادس ص 338 من مجموعة رسائله يقول حسن البنا تحت عنوان «نحن والحكومات» بالحرف الواحد: «فأما موقفنا من الحكومات المصرية على اختلاف الوانها فهو موقف الناصح الشفيق، الذي يتمنى لها السداد والتوفيق، وان يصلح بها هذا الفساد. «...» لقد لفتنا نظرها الى وجوب العناية باصلاح الادارة الحكومية نفسها باختيار الرجال وتركيز الاعمال، وتبسيط الاجراءات ومراعاة الكفايات، والقضاء على الاستثناءات..» الى ان يقول بعد عرض لبعض مظاهر الفساد الاداري «..ومع هذا فسنظل في موقف الناصح الامين حتى يفتح الله بيننا وبين قومنا بالحق وهو خير الفاتحين».

هذا ما كتبه واعلنه حسن البنا.. فهل هناك - ايها القارئ العزيز - شائبة عنف او تحريض على ارهاب؟ اذا كانت الاجابة هي لا، وبالطبع هي لا، فانني اعتقد بانه بات واضحا حجم الكذب المكشوف الذي مارسه الدكتور السعيد بحق الاخوان وبحق القارئ في آن واحد ■

الطاهر احمد رؤوف
صحافي عربي
اسلام آباد - باكستان

● ننصح كاتب الرسالة ان يراجع عدد «المجلة» رقم ..... الذي سبق الحوار وأثاره وكانت المساحة العظمى فيه لرأي الإخوان المسلمين.

مركز الأهرام للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
المصدر: الأهرام
التاريخ: ١٦ أكتوبر ١٩٩٥

نيابة أمن الدولة تعلن نتائج التحقيقات لجميع عمليات العنف بأسيوط
إحالة ٣٢ متهما الى محكمة أمن الدولة العليا

كتب سعيد فرج:

وافق المستشار رجاء العربى النائب العام امس على قرار المستشار هشام سرايا المحامى العام الاول لنيابة امن الدولة العليا بإحالة ٣٢ متهماً من جماعات العنف بينهم اثنان من الأحداث الى محكمة امن الدولة العليا طوارىء بمحكمة استئناف القاهرة لاتهامهم بقتل اللواء محمد عبد اللطيف الشيمى مساعد مدير امن اسيوط وقتل عدد كبير من رجال الشرطة بالاضافة الى اتهامهم بارتكاب ٩ عمليات عنف اخرى بقرى ومدن محافظة اسيوط عن عامى ٩٢ و١٩٩٣.

ذكرت التحقيقات التى تولاها مع المتهمين فريق تكون من ياسر رفاعى وعلى الهوارى وعبد المنعم الحلوانى وشريف عبد النبى رؤساء النيابة واشرف العشماوى وعمرو فاروق وكيلا النيابة وأكدت التحقيقات ان هؤلاء المتهمين قاموا خلال عامى ٩٢ و٩٣ بدائرة مركز ابو شيخ والبدارى واسيوط وحتى ١٩٩٣/١١/١٠ بالانضمام الى جماعة أسست على خلاف احكام القانون بغرض تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة أعمالها والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى.

وأوضحت التحقيقات أن هذه الجماعة دعت الى تكفير الحاكم وإباحة الخروج عليه وتغيير نظام الحكم بالقوة واغتيال المسئولين وكان العنف باستخدام القوة والترويع من الوسائل التى تستخدم فى تنفيذ اغراضهم.

كما انهم استخدموا وحازوا اسلحة ومفرقعات بغير ترخيص كان الهدف منها الاخلال بالنظام العام.

وكشفت التحقيقات عن ان بعض اعضاء الجماعة قاموا بتشكيل جناح عسكرى لتنفيذ العمليات العدائية التى استهدفت رجال الأمن وسرقة اسلحتهم كما انهم استخدموا الأسماء الحركية واعدوا المفرقعات والتدريب عليها وقاموا بمراقبة الشخصيات المستهدفة وتدبير وسائل الانتقال وأوكار للاختفاء فيها واستخدام اوراق مزورة لاخفاء شخصياتهم.

وحددت التحقيقات عدد القضايا التى تورط فيها المتهمون وهى القضية رقم ٩٣/١٦٥٠ جنايات مركز ابوتيج بتاريخ ٩٣/٣/٢٥ حيث قام المتهم الثالث والعشرون بالاشتراك مع آخرين قتلوا فى الاعتداء على افراد القوة المكلفة بتنفيذ إذن النيابة الصادر بضبطهم وقاموا باطلاق رصاص اسلحتهم الآلية على الرائد حسن سعد عبد الجواد والجندى شعبان احمد بكر بقصد قتلهما.

القضية رقم ٩٣/١٦٤٦ جنايات مركز ابو تيج والتى قام فيها المتهمون من الاول حتى الثامن ومن الحادى والعشرين حتى الرابع والعشرين وآخرون من بينهم «حدث» بقتل اللواء محمد عبد اللطيف الشيمى مساعد مدير امن اسيوط كما قتلوا عبد الله احمد عبد الله ومحمد احمد محمود المكلفين بحراسة وقيادة سيارة مساعد مدير الامن كما قاموا بسرقة الاسلحة التى كانت مع اللواء الشيمى واتلفوا سيارة الشرطة رقم ٢١٤٩١.

القضية رقم ٦١١٦ لسنة ١٩٩٣ جنايات ابوتيج حيث قام المتهمون الاول والثالث والعشرون بحيازة وإحراز مواد مفرقعة دون الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة. كما حازوا مطبوعات ومحررات تتضمن ترويجا لاغراض الجماعة. القضية رقم ٢٤١٧ - ١٩٩٣ جنايات اسيوط حيث إن المتهين التاسع والعاشر وآخر توفى قتلوا المواطن فلتس بطرس فريد عمدة قرية المطيعة والذى قام برصده وتحديد المتهم الحدث ممدوح ابوغلاب فرغلى. القضية رقم ٢٤١٤ /٩٣ جنايات مركز ابوتيج حيث قام المتهم الحادى عشر بقتل ثابت احمد بكار مساعد الشرطة بمباحث امن الدولة بابوتيج بعد ان توجه الى مسكنه وتبين من فحص السلاح المستخدم مع هذا المتهم أنه هو نفس السلاح المستخدم فى قتل اللواء الشيمى مساعد مدير امن اسيوط.

القضية رقم ٩٣/٣٠٧١ والتى قام فيها المتهم العاشر وآخر توفى بقتل عيسى محمد احمد عيسى عقابا له على ضبط زميليه حازم سرحان ومحمد بخيت.

القضية رقم ١٩٩٣/٤٤٢١ والتى قام فيها المتهمان التاسع والعاشر بقتل كمال انور محمد (عريف سرى بامن الدولة بأسيوط) اثناء توجهه الى عمله وسرقا سلاحه الميرى رقم ١٠٢٦٣٨٣ كما قاما بارتكاب الجناية ٤٩٨٦ ايضا وقد اقترنت هذه الجناية بجنايتين آخرين حيث شرعا فى قتل عبد الحميد مدنى كما قاما بسرقة اسلحة نارية ونخائر.

القضية ٩٣/٥١٩٦ والتى قام فيها المتهمون جميعا بقتل المقدم ابو بكر عزمى ابو سالم ضابط امن الدولة بأسيوط بعد ان توجهوا الى مسكنه.

القضية رقم ٩٣/٥٥٥٠ والتى قام فيها المتهمان الاول والعاشر بقتل سيد احمد سيوفى وشهرته سيد الزواوى مساعد الشرطة بقسم شرطة ابوتيج.

من جهة أخرى قرر المستشار هشام سرايا المحامى العام للنيابة ضبط وإحضار الهاربين كما قرر إحالة كل من الحدثين ممدوح ابو غلاب فرغلى وممدوح عبد العليم إلى محكمة أمن الدولة العليا لاشتراكهما فى قتل اللواء الشيمى وعمليات العنف التى شهدتها محافظة أسيوط.



المصدر : العربي

التاريخ : ١٦ أغسطس ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

النيابة تطلب إعدام (٣٠) ارهابيا

المستشار هشام سرايا المحامي العام لنيابات امن الدولة أصدر امس قرار الإتهام في قضايا إرهاب حدثت في اسيوط سنة ١٩٩٣، عدد المتهمين ثلاثون بينهم تسعة هاربون ووجهت لهم تهم ارتكاب ٩ جرائم عنف في مركز ابو تيج بينها اغتيال اللواء الشيمي مساعد مدير امن أسيوط.

قرار النيابة وجه للمتهمين ايضًا تهمة الانتماء لتنظيم الجماعة الإسلامية المحظور، وطلبت النيابة توقيع عقوبة الإعدام على جميع المتهمين.

شارك في التحقيقات وكلاء نيابة امن الدولة شريف العشماوي وعمرو فاروق وشريف عبد النبي وعبد المنعم الحلواني وعلي الهواري وياسر الرفاعي.

محاكمة ٣٢ ارهابيا فى احداث اسيوط

الارهابيون قتلوا اللواء الشيمى واستهدفوا ضباط الشرطة والمسئولين ومن يعوق حركة نشاطهم من المواطنين

كتبت خديجة عفيفى :

وافق المستشار رجاء العربى النائب العام على قرار احالة ٣٢ ارهابيا منهم ٨ هاربين و٢ حدث فى قضية تنظيم ابوتيج باسيوط من اعضاء الجماعة الاسلامية المتطرفة الى محكمة امن الدولة العليا «طوارىء» . تم احالة بعض المتهمين محبوسين على ذمة القضية . اعد قرار الاتهام المستشار هشام سرايا المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا . باشر التحقيق ياسر رفاعى وعلى الهوارى وعبدالمنعم الحلوانى وشريف عبدالنبى ورؤساء النيابة وعمرو فاروق واشرف العشماوى وكلاء النيابة .

وكان المستشار هشام سرايا المحامى قد اعلن امس قرار الاتهام فى القضية رقم ٦٨٦ لسنة ٩٢ حصر امن الدولة العليا وتشمل ٩ قضايا جنايات وقعت احداثها فى مركز ابوتيج واسيوط استهدفت ضباط الشرطة والمسئولين ومن يعوق حركة الارهابيين من المواطنين .. وكان اول الضحايا اللواء محمد عبداللطيف الشيمى ومرافقيه الجنديان عبدالله احمد ومحمد احمد محمود مساعدى الشرطة وقتل فلقس بطرس عمدة قرية المطيعة واخرين . وامر المحامى العام باعادة القبض على المتهمين من الاول وحتى الثامن ومن الحادى عشر حتى العشرين وكذلك سرعة القاء القبض على المتهمين من الثالث والعشرين حتى الاخير الهاربين وحبسهم احتياطيا على ذمة القضية

وقد تضمن قرار الاتهام قيام المتهمين فى ليلة الحادى عشر من ابريل عام ٩٣ بدائرة مركز ابوتيج بقتل اللواء محمد عبداللطيف الشيمى مساعد مدير امن اسيوط عمدا مع سبق الاصرار والترصد ومرافقيه وسرقوا السلاحين الناريين والذخائر المسلحة للمجنى عليهم . وفى ليلة التاسع عشر من مايو ٩٣ بمحافظة اسيوط قام المتهم الحدث ويدعى ممدوح ابوغلاب فرغلى بقتل عمدة قرية المطيعة فلقس بطرس فريد بعد ان رصده واطلق عليه عدة اعيرة نارية اودت بحياته فى الحال . وفى الثالث والعشرين من يونيو عام ١٩٩٣ قتل المتهم الحادى عشر مساعد الشرطة بمباحث امن الدولة بابوتيج ويدعى ثابت احمد بكار حيث اطلق عليه عدة اعيرة نارية اودت بحياته .

ووجهت النيابة عدة تهم للمتهمين السادس والعشرون والسابع والعشرون والتاسع والعشرون والثلاثون بالاشتراك مع المتهم الحادى عشر منها التحريض والاتفاق والمساعدة فى ارتكاب جريمة القتل العمد فوقعت هذه الجرائم بناء على التحريض والاتفاق والمساعدة .

وتضمن قرار الاتهام كذلك مواصلة الارهابيين مسلسل الاعتداء على ضباط الشرطة باسيوط حيث قام المتهمون الاول والثانى والعاشر - واخر توفى - فى السادس والعشرين من اكتوبر بقتل المقدم ابوبكر عزمى ابو سالم بمباحث امن الدولة عن سبق الاصرار والترصد .

كما اشترك المتهمان الاول والعاشر واخرون توفوا فى قتل سيد احمد محمد سيرلى وشهرته «سيد الزواوى» مساعد الشرطة بقوة مركز شرطة ابوتيج حيث كمنوا له فى العاشر من نوفمبر ٩٣ فى موقف سيارات قرية البلايزه .

وقد قدم المتهمون اعترافات تفصيلية بجرائمهم .

اسماء المتهمين



المصدر : روز اليوسف

التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٥

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إحالة مجموعة اغتيالات أسيوط للمحاكمة

اصدر المستشار «هشام سرايا» ـ المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا ـ امر الإحالة الخاص بالقضية رقم ٦٨٦ لسنة ١٩٩٣ ، حصر امن دولة عليا ـ المعروفة بمجموعة اغتيالات اسيوط ـ للمحاكمة ، والتى بلغ عددها تسع قضايا اغتيالات لضباط وجنود الشرطة والمواطنين ، وعلى راسهم اللواء «الشيمى» مساعد مدير امن اسيوط السابق ، والمقدم «ابوبكر عزمى» بمباحث امن الدولة ، وعمدة قرية «المطيعة» «فلتس بطرس» ، بالإضافة إلى اخرين من افراد الشرطة السرية بمباحث امن الدولة .

ومن المنتظر ـ ايضاً ـ ان يصدر المستشار «هشام سرايا» اكبر امر إحالة شهدته نيابة امن الدولة العليا خلال الاعوام القليلة الماضية للقضية ٢٣٥ لسنة ١٩٩٥ ، حصر امن دولة عليا ، وهو التنظيم الذى قاده الإرهابى « طلعت ياسين همام » امير الجماعة الإسلامية قبل اغتياله .

وقرر المحامى العام لنيابة امن الدولة العليا تقسيم القضية إلى ثلاثة اجزاء : الأول ـ الذى سيصدر بصدده امر الإحالة . ويطلق عليه مجموعة اغتيالات اسيوط وسوهاج ، والثانى هو المعروف بمجموعة « اغتيالات القاهرة » ، اما الجزء الثالث فيعرف بمجموعة « التفجيرات » . ■





المستشار هشام سرايا .

مصطفى محمد محمود عيسى وممدوح ابوالحسن عبدالعال وعبدالباسط محمود سيد عوض ومحمود فتحى كامل اليمانى وسعيد محمود احمد وعبدالعال عبدالناصر صابر وبدرى ابوالحسن عبدالعال وطه عبدالرحمن احمد فرغلى والنميرى رمضان سيد حسن وعادل عبدالغنى عبدالرحمن وحارم سرحان محمد بخيت وطلعت كامل عبادى وحمزاوى شاكر شاهين وحمدى فرغلى محمود وسيد حسن سيد ابوزيد وايمن جابر محمد جابر عبدالعال واحمد متولى عيسى محمد وحسن محمد محمود سيد ومحمود دسوقى عبدالمجيد على وعبدالمنعم احمد على عبدالعال وعبدالناصر محمد على وخليفة على محمود وعبدالحميد موسى ابوعقرب (هارب) وابوالحمد احمد شحاته (هارب) ومحمد حسين الخطب (هارب) واشرف عبدالعزيز مصطفى عبدالكريم (هارب) وعبدالحميد محمود محمد عبدالكريم (هارب) ومنير مصطفى عبدالحافظ (هارب) وجمال عبدالحميد عبدالناصر (هارب) ورفعت زيدان عبدالله (هارب) .

وامر المحامى العام باحالة ممدوح ابوغلاب فرغلى يونس وممدوح عبدالعليم على (حدث) الى محكمة امن الدولة العليا واعادة القبض عليهم وحبسهما احتياطيا على ذمة القضية وذلك لاتهامهما بالاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة مع متهمين اخرين بالغير - فى ارتكاب جناية قتل عمدة قرية المطيعى .



المصدر : الأهـــــرام

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٦ اكتوبر ١٩٩٥

إحالة ٣٢ متهما بينهم حدثان لمحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة

كتب ـ أحمد موسى:

احال المستشار هشام سرايا المحامى العام لنابة امن الدولة العليا، ٣٠ إرهابيا من عناصر تنظيم مايسمى بالجماعة الاسلامية باسيوط الى محكمة أمن الدولة طوارىء «بدائرة إستئناف القاهرة ، لاشتراكهم في أرتكاب ٩ جرائم ارهابية خلال عام ٩٣ استشهد فيها ١٠ من رجال الشرطة والمواطنين على راسهم اللواء محمد عبداللطيف الشيمى مساعد مدير امن اسيوط.

وقد كشفت التحقيقات التي تولاها فريق من اعضاء النيابة ضم: ياسر رفاعي وعلى الهوارى وعبدالمنعم الحلوانى وشريف عبدالنبى رؤساء النيابة، وعمرو فاروق وأشرف العشماوى وكيلى اول النيابة ان المتهمين شكلوا جناحا مسلحا لارتكاب عمليات إرهابية باسيوط ، وخاصة في مدينة أبو تيج، وأمكن لقطاع مباحث أمن الدولة الكشف عن عناصر المجموعة الارهابية وعددهم ٣٢ متهما منهم حدثان وهم:

مصطفى محمد دعبس وممدوح ابو الحسن عبدالعال وعبدالباسط سيد عوض ومحمود كامل اليمانى وشهرته «محمود نوار» وسعيد محمود احمد وعبدالعال عبدالله صابر وبدوى ابو الحسن عبدالعال وطه عبدالرحمن احمد فرغلى والنميرى رمضان حسن محبوس وعادل عبد الغنى عبدالرحمن محبوس، حازم محمد بخيت، طلعت كامل عبادى، حمزاوى شاكر شاهين، حمدى فرغلى محمود ، سيد حسن سيد ابو زيد وشهرته (عاطف ابو زيد)، ايمن جابر محمد جابر عبدالعال، احمد متولى عيسى محمد، حسن محمد محمود سيد، محمود دسوقى على، عبدالمنعم احمد عبدالعال، عبدالناصر محمد على «محبوس»، خليفة على محمود «محبوس»، عبدالحميد موسى ابو عقرب «هارب»، ابو الحمد أحمد شحاته «هارب»، محمد حسين الخطب، «هارب» أشرف عبدالعزيز عبدالحكيم «هارب»، عبدالحميد محمود عبدالكريم «هارب»، منير مصطفى عبدالحافظ وشهرته «منير النجار». جمال عبدالحميد عبدالناصر «هارب»، رفعت زيدان عبدالله «هارب».

وتضمن قرار أحالة المتهمين انهم فى غضون عام ١٩٩٢ بدائرة مركز أبو تيج والبدارى واسيوط محافظة اسيوط وحتى ٩٣,١١,١٠ انضموا وأخران حدثان وهما: ممدوح أبو غلاب وممدوح عبدالعليم على واخرون توفوا الى جماعة أسست على خلاف احكام القانون تولى المتهمون الخامس عشر والثالث والعشرون ومن السابع والعشرين حتى الاخير ادارتها وقيادة فيها ـ الغرض منها الدعوى الى تعطيل احكام الدستور والقوانين ومنع السلطات العامة من ممارسة اعمالها والاعتداء على الحريات الشخصية للمواطنين والاضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى بأن دعت هذه الجماعة الى تكفير الحاكم واباحة الخروج عليه وتغيير نظام الحكم بالقوة واغتيال المسئولين فى الدولة.

وان المتهمين من الاول وحتى الثامن ومن الحادى والعشرين وحتى الرابع والعشرين واخر حدث ارتكبوا جريمة اغتيال اللواء الشيمى بأن اطلقوا الرصاص على سيارته مما ادى الى استشهاده ومعه مساعدا الشرطة عبدالله احمد عبدالله ومحمد أحمد محمود المكلفان بقيادة السيارة وحراسته وسرقوا سلاحين اليين وموسى كانت بحوزة القتلى الثلاثة، كما إرتكب المتهمان التاسع والعاشر واخر توفى حادث مقتل فلتس بطرس فريد عمدة قرية المطيعة، حيث كمنا له واطلقا عليه الرصاص وأصيب فى الحادث المواطن صفوت عزمى.

● المتهم الحادى عشر: قتل ثابت احمد بكار مساعد الشرطة بمباحث امن الدولة بابو تيج عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان بيت النية وعقد العزم على قتله واعد لهذا الغرض سلاحا ناريا «بندقية الية وذخائرها» وتوجه بها الى قرب مسكنه وكمن له فيه وما ان ظفر به اثناء عودته حتى اطلق عليه عدة اعيرة نارية قاصدا من ذلك قتله فاحدث به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لغرض ارهابى كما احرز بغير ترخيص سلاحا ناريا متشخنا «بندقية الية» والتى ثبت من فحصها انها استخدمت فى حادث قتل اللواء/ محمد عبداللطيف الشيمى.

هشام سرايا

● المتهم العاشر ايضا: قتل واخر توفى ـ عيسى احمد عيسى عمدا مع سبق الاصرار بان بيت النية وعقد العزم على قتله لمشاركته فى ضبط المتهم الحادى عشر حازم سرحان محمد بخيت اثر ارتكابه لجريمة قتل المجنى عليه ثابت احمد بكار واعد لهذا الغرض سلاحا ناريا وذخائر وتوجه اليه فى مسكنه وما ان ظفر به حتى اطلق عليه هو والمتهم المتوفى عدة اعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فاحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته وكان ذلك تنفيذا لغرض ارهابى.

● المتهمان التاسع والعاشر ايضا:
قتلا كمال انور محمد ـ العريف السرى من قوة مباحث امن الدولة باسيوط عمدا مع



سبق الاصرار والترصد بان بيتا النية وعقدا العزم على قتله واعدا لهذا الغرض سلاحين ناريين وكمنا له فى الطريق المؤدى الى مسكنه والذى ايقنا سلفا اعتياده المرور منه متوجها لعمله وما ان ظفرا به حتى اطلقا عليه عدة اعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فاحدثا به الاصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتى اودت بحياته.

كما قتلا واخر توفى . هلال مرزوق نظير الشرطى السرى من قوة مباحث التموين باسيوط عمدا مع سبق الاصرار والترصد بان كمنا له بالمكان الذى ايقنا سلفا تواجده اليومى فيه بمحطة السكة الحديد بعد رصد ومراقبة تحركاته وما ان ظفرا به حتى اطلقا عليه عدة اعيرة نارية قاصين من ذلك قتله فاحدثا به الاصابات الموضوعة بتقرير الصفة التشريعية والتى اودت بحياته وشرعا فى قتل خاصة عبدالحميد مدنى عمداً مع سبق الاصرار والترصد بان بيتا النية وعقدا العزم على قتل الشرطى السرى هلال مرزوق نظير وكمنوا له فى المكان الذى ايقنا سلفا وجوده اليومى به بمحطة السكة الحديد بعد رصد ومراقبة تحركاته وما ان ظفرا به حتى اطلقا عليه عدة اعيرة نارية قاصدين من ذلك قتله فاصاب احد تلك الاعيرة النارية المجنى عليه.

● المتهمون الاول والثانى والعاشر ايضا: قتلوا واخر توفى المقدم ابو كر عزمى ابو سالم الضابط بفرع مباحث امن الدولة باسيوط . عمدا مع سبق الاصرار ر صد بان توجهوا الى مسكنه وما ان ظفروا به واقفا بشرفة المسكن حتى اعطى المتهم الث "الاشارة لباقى المتهمين بانه الشخص المطلوب اغتياله فقام المتهم المتوفى باطلاق الاعيرة ال ـاله وتولى المتهمان الاول والعاشر تامينه وشد ازره واطلاق اعيرة نارية للتهديد والارهاب

● المتهمان الاول والعاشر ايضا:

قتلا . واخرون توفوا . سيد احمد محمد سيوفى وشهرته «سيد الزواوى» مسا الشرطة بقوة مركز شرطة ابو تيج بان كمنا له فى المكان الذى ايقنا سلفا اعتياد مرور منه وهو موقف سيارات قرية البلايزة وما ان ظفرا به حتى اطلق عليه المتهمان المتوفيان عدة اعيرة نارية شهود الاثبات

واكد شهود الاثبات من ضباط مباحث امن الدولة فى التحقيقات ان الارهابى عبدالحميد ابو عقرب يتخذ من جزيرة البدارى مركزا لتدريب عناصر الجناح المسلح للقيام باعمال ارهابية منها تخريب المنشآت السياحية والاعتداء على رجال الشرطة واغتيالهم كما تاكد دور المتهم الهارب رفعت زيدان وشريكه جمال عبدالناصر بالاتفاق على عمليات الاغتيال ضد رجال الشرطة والمواطنين وتكليف اعوانهم من المتهمين باجراء عمليات الرصد اللازمة للمستهدفين وقامت مجموعة الرصد بتحديد خط سير اللواء محمد عبداللطيف الشيمى مساعد مدير امن اسيوط . واسندت عملية تنفيذ الجريمة للارهابيين عبدالحميد ابو عقرب وعبدالرحيم عباس زكى ومصطفى عيسى وصباح يوم ١١ ابريل ٩٣ اطلقوا الرصاص من اسلحتهم واستشهد فيها الضابط وحارسه وسائق سيارته وتولت مجموعة اخرى تضم: عبدالباسط محمود وفرغلى سيد فرغلى ومحمود فتحى كامل تامين المجموعة المنفذة للحادث الاجرامى وخطط افراد هذه المجموعة للهجوم على دور العبادة المسيحية وجهزوا عبوات ناسفة اخفوها داخل مسجد منصور بمدينة ابو تيج.

اعترافات المتهم الاول واغتيال اللواء الشيمى

اعترف المتهم الاول مصطفى محمد محمود عيسى تفصيلا فى التحقيقات بتفاصيل ارتكاب جريمة اغتيال اللواء الشيمى وذكر انه فى غضون عام ١٩٨٩ انضم الى مايسمى تنظيم الجماعة الاسلامية بابو تيج والذى يراسه المتهم منير عبدالحافظ الشهير بمنير النجار والذى يعتنق فكر تكفير الحاكم ونظام الحكم القائم بالبلاد واخذ يمارس نشاطه فى هذه الجماعة التى ارتكبت بعض حوادث الاعتداء على الاشخاص المسيحيين وذلك فى اطار تغيير المنكر باليد وذلك حتى وقعت احداث القضية رقم ١٦٥٠ لسنة ١٩٩٣ جنايات مركز ابو تيج. والخاصة بوفاة احد اعضاء الجماعة ويدعى / عبدالرحيم حسين على الشهير «بشديد القفاص» اثناء مقاومته لرجال الضبط اثناء القبض عليه وذلك بتاريخ ١٩٩٣/٣/٢٦ ثم قام المتهم منير عبدالحافظ والمتهم المتوفى احمد خليل عقب صلاة يوم الجمعة الموافق ١٩٩٣/٣/٢٧ بزاوية الشيخ منصور . احد مركز تجمع اعضاء الجماعة . بالخطابة فى اعضاء الجماعة وحثهم على الثار من قوات الشرطة نتيجة وفاة المتهم شديد القفاص حيث اجتمع المتهم منير عبدالحافظ والمتهمون عبدالباسط عوض وحمدى فرغلى وابو الحمد شحاتة بزاوية الشيخ منصور مساء يوم ١٩٩٣/٤/٧ وطلب منهم المتهم . منير عبدالحافظ مغادرة مدينة ابو تيج والتوجه الى احدى المغارات الكائنة بالجبل بقرية قاو النواورة بمركز البدارى باسيوط والاختفاء بها وذلك للاتفاق على ارتكاب عمل عدائى ضد قوات الشرطة بابو تيج . ثم قام المتهم ابو الحمد شحاته باصطحابه والمتهمين حمدى فرغلى وعبدالباسط عوض الى المغارة سالفة البيان بواسطة المتهم حمزاوى شاكر شاهين ووجدوا بها المتهمين طلعت كامل ، والنميرى رمضان، وياسر عطية، وممدوح عبدالعليم، وفرغلى السيد فرغلى، وسعيد ابو عتريس، ومحمود فتحى، كامل خليفة واقاموا بها جميعا وبتاريخ ١٩٩٣/٤/٩ طلب منه المتهم حمزاوى شاكر مغادرة المغارة والتوجه الى المتهم منير عبدالحافظ بزاوية منصور بابو تيج لتلقى التكليفات منه مباشرة واضاف المتهم مصطفى محمد محمود عيسى بانه بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٠ تقابل مع المتهم منير عبدالحافظ بزاوية منصور بابو تيج حيث كلفه المتهم / منير عبدالحافظ بالتوجه صباح اليوم التالى الاحد ١٩٩٣/٤/١١ الى موقف العوامة الراسية على شاطىء النيل بابو تيج وذلك لمقابلة المتهمين عبدالحميد ابو عقرب وعبدالرحيم زكى، فرغلى السيد، وممدوح ابو الحسن وذلك لتنفيذ عملية اغتيال اللواء الشيمى وبالفعل توجه صباح يوم ١٩٩٣/٤/١١ الى المكان سالف البيان فتقابل مع المتهمين المذكورين حيث كان المتهم عبدالحميد عقرب يحمل جوالين بداخل كل منهما سلاحين اليين ثم توجهوا الى مكان الحادث بشارع وابور النور وقام المتهم/ عبدالحميد ابو عقرب بتوزيع ادوارهم فى مكان الحادث وسلمه والمتهمين عبدالرحيم عباس زكى ،



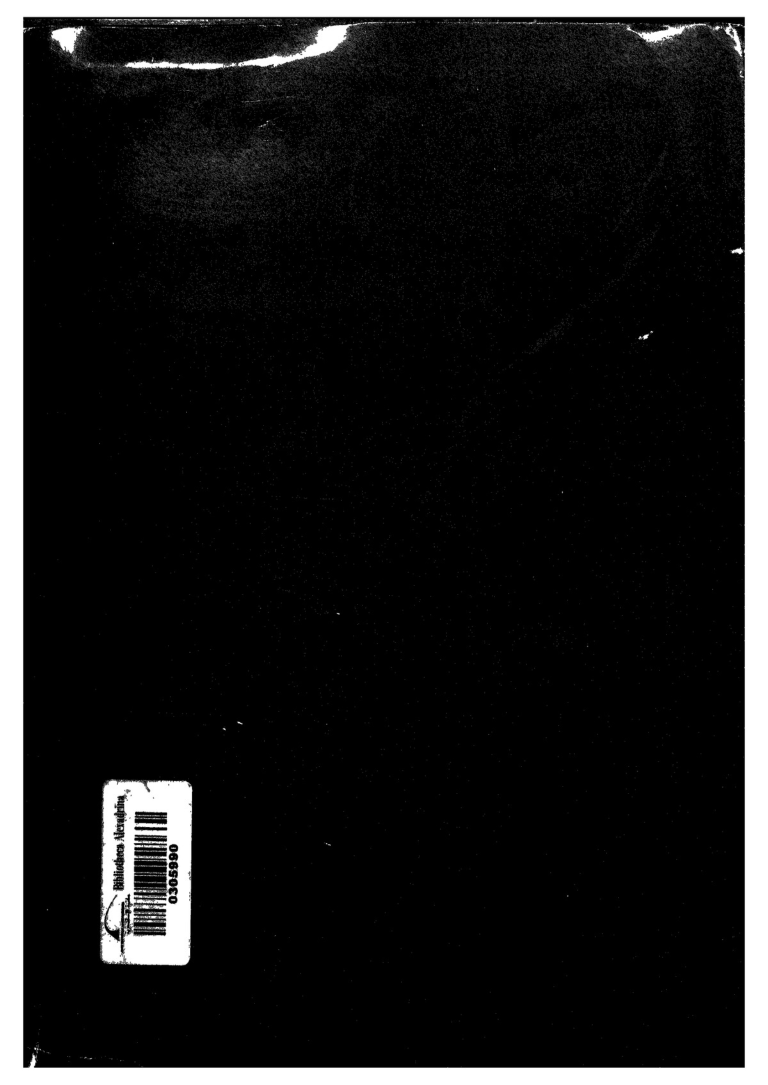
وفرغلي السيد ثلاثة أسلحة الية بينما تولى المتهم / ممدوح ابو الحسن مراقبة تحرك سيارة اللواء واعطائهم الاشارة المتفق عليها وهى رفع يده الى اعلى وعند قدوم سيارة اللواء الشيمي ومرافقيه قام المتهم عبدالحميد ابو عقرب باطلاق الاعيرة النارية على م السيارة والمتهم/ عبدالرحيم عباس زكى على الجانب الايسر بينما قام هو والمتهم فرغلى السيد باطلاق الاعيرة على مؤخرة السيارة والجانب الايمن منها حيث لقى اللواء الشيمى وحارسه عبدالله احمد عبدالله وسائقه محمد احمد محمود مصرعهم على الفور ثم قام المتهم عبدالحميد ابو عقرب بالاستيلاء على سلاحى اللواء الشيمى وحارسه عبدالله احمد عبدالله.

واضاف المتهم مصطفى محمد محمود عيسى باعترافاته بالتحقيقات بانه شاهد بمكان الحادث المتهمين عبدالباسط عوض وخليفة على، ومحمود فتحى، واحمد خليل الذين كانوا يقوموا بتامين الطرق المؤدية الى مكان الحادث.

حدثان شاركا فى جرائم إرهابية

واحال المستشار هشام سرايا المحامى العام الحدثان ممدوح ابو غلاب فرغلى وممدوح عبدالعليم على الى محكمة امن الدولة باستئناف القاهرة لانضمامهما الى جماعة غير مشروعة واشتراكهما فى تزويد عناصر الجناح العسكرى بالمعلومات ورصد تحركات عدد من المواطنين ورجال الشرطة بابو تيج ومنهم قلتس بطرس فريد عمدة قرية المطيعة.. الذى إغتاله مسلحون من المتهمين المحالين للمحاكمة، كما امر المحامى العام بإعادة القبض على الحدثين لاحالتهما محبوسين الى محكمة امن الدولة.




Bibliotheca Alexandrina
0305990